

معالجة

أزمة رأس المال البشري

مراجعة الإنفاق العام ل

قطاعات التنمية البشرية في العراق



معالجة أزمة رأس المال البشري مراجعة الإنفاق العام ل قطاعات التنمية البشرية في العراق

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي - إنجليزي	10
الفصل الأول: السياق المالي الكلي وإنشاء التحليل الحيز المالي لإنفاق رأس المال البشري	21
1.1. النمو الاقتصادي المتقلب في العراق	22
1.2. تحليل الإيرادات المالية والتفقات العامة	24
ربح	34
التفقات	27
التصنيف الاقتصادي	27
التصنيف الإداري	30
1.3. خلق الحيز المالي للإنفاق على التنمية البشرية في العراق	33
1.4. لقطة من الإدارة المالية العامة	34
1.5. تدابير لخلق الحيز المالي	36
6.1. الاستنتاج	37
الفصل الثاني: القطاع الصحي	39
مقدمة	40
2.1. السياق الصحي والنتائج والإنصاف	42
الاتجاهات في النتائج الصحية وعبء المرض	43
صحة الطفل	47
الصحة الذهنية	48
أمراض غير معدية	51
2.2. قدرة النظام الصحي	51
سياق تقديم الخدمات والحوكمة	51
الموارد المادية وسلاسل التوريد	53
الموارد البشرية للصحة	57
الاستفادة من الخدمة وجودة الرعاية	59
2.3. التمويل الصحي	62
ترتيبات زيادة الإيرادات ومشهد التمويل الصحي	62
التمويل الصحي الحكومي	64
من الجيب والتمويل الصحي الخاص	68
كفاءة	71
2.4. التوصيات وخيارات السياسة	75
تحسين الوصول إلى الخدمات عالية الجودة	76
زيادة حقوق الملكية	78
تعظيم الكفاءة	79
ضمان الاستعداد لمواجهة الأوبئة الحالية والمستقبلية	80

الفصل الثالث: قطاع التعليم 83

مقدمة	84
3.1 سياق قطاع التعليم ونتائجه	85
اتجاهات القطاع الرئيسي: الإنجازات والتحديات	86
نتائج القطاع: معدلات المشاركة والإكمال	88
مخرجات القطاع: مخرجات تعلم الطلاب	91
تأثير الهشاشة والصراع على تقديم الخدمات	93
2.3 كفاية الإنفاق على التعليم مقدار الإنفاق العام على التعليم والاتجاهات الحديثة تركيبة الإنفاق العام على التعليم والاتجاهات الحديثة	93
حجم إنفاق الأسرة	96
التأكد من كفاية الإنفاق العام على التعليم	98
3.3 العدالة في الإنفاق على التعليم المساواة في الحصول على التعليم المساواة في الإنفاق الحكومي على التعليم حسب المحافظة	99
العدالة في إنفاق الأسرة على التعليم	102
تعزيز عدالة الإنفاق العام على التعليم	105
3.4 كفاءة الإنفاق على التعليم كفاءة التعليم على مستوى النظام كفاءة التعليم على المستوى دون الوطني تحسين كفاءة الإنفاق العام على التعليم	105
3.5 الترتيبات المؤسسية والإدارة المالية العامة (PFM) الترتيبات المؤسسية واللامركزية تقديم الخدمات والقدرات المؤسسية الإدارة المالية العامة (PFM) والميزانية التنفيذ في التعليم معالجة التحديات المؤسسية وإدارة المالية العامة في التعليم	109
3.6 الاستنتاجات وتوصيات السياسة	114

الفصل الرابع: فصل المعاشات والتأمينات الاجتماعية 119

مقدمة	120
4.1 السياق المؤسسي والتشريعي لأنظمة التقاعد في العراق	120
4.2 تقييم أداء نظام التقاعد في ظل سيناريوهات مختلفة	122
السيناريو الأول، القانون 9/2014 (خط الأساس قبل تطبيق تعديلات 2019)	125
السيناريو الثاني، القانون المعدل 9/2014	126
السيناريو الثالث، مشروع قانون التأمين الاجتماعي (يشار إليه بمشروع قانون لسنة 2017)	126
الاستدامة، السيناريو الرابع، حزمة الإصلاحات المقترحة	127
4.3 الاستنتاجات وتوصيات السياسة	132

قائمة الأشكال

الشكل 1. نفقات التعليم مقارنة بالأقران	7	الأمراض والإصابات غير المعدية	
الشكل 2. النفقات الصحية مقارنة بالأقران	7	الشكل 37. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العراق والدول المماثلة (2000 - 2018)	47
الشكل 3. السيناريوهات المالية	11	الشكل 38. تغطية DPT3 (كنسبة مئوية، يسار) وتغطية MCV2 (كنسبة مئوية، يمين) للعراق والدول المقارنة (2010 - 2018)	48
الشكل 4. عقود من عدم الاستقرار السياسي وتقلب أسعار النفط	19	الشكل 39. النسبة المئوية للأطفال الذين يتلقون التحصين الكامل	49
الشكل 5. نمو الناتج المحلي الإجمالي	20	الشكل 40. معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000 مولود حي) في العراق والدول المماثلة، 2000-2017	50
الشكل 6. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2005=100)	20	الشكل 41. نسبة وفيات الأمهات حسب المحافظة، 2018	50
الشكل 7. نمو نصيب الفرد من الثروة (2005-2014)	21	الشكل 42. انتشار ومحتوى الرعاية السابقة للولادة ورعاية الولادة (2011-2018)	51
الشكل 8. المساهمة في نمو نصيب الفرد من الثروة (2005-2014)	21	الشكل 43. توفير حوكمة الخدمات الصحية في العراق	51
الشكل 9. رأس المال البشري في العراق	21	الشكل 44. أسرة المستشفيات لكل 1000 في العراق والدول المقارنة، آخر سنة متاحة	51
الشكل 10. نسبة الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لزيادة رأس المال البشري	21	الشكل 45. المرافق الصحية ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات لكل 100,000، وحسب المحافظة، 2018	51
الشكل 11. أسعار النفط وإيرادات النفط	23	الشكل 46. أسرة المستشفيات لكل 1000 ونسبة إشغال الأسرة إلى 2018 - 2012، 58	51
الشكل 12. الإيرادات غير النفطية	23	الشكل 47. أسرة المستشفيات لكل 1000 في القطاع العام و85 في القطاع الخاص، 2018	51
الشكل 13. إيرادات النفط المدرجة في الميزانية والفعلية	23	الشكل 48. أسرة المستشفيات لكل 1000 وإشغال الأسرة 59 النسبة حسب المحافظة، 2018	51
الشكل 14. ارتباط أسعار النفط بالحكومة النفقات	26	الشكل 49. الأطباء لكل 1000 (يسار) والمرمضات و06 قابلة لكل 1000 (يمين) في العراق والدول المقارنة، آخر سنة متاحة	51
الشكل 15. الارتباط بين الحكومة العراقية الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وسعر النفط	26	الشكل 50. الموارد البشرية الصحية لكل 2017 - 2012، 10,000	51
الشكل 16. الإنفاق الحكومي في العراق	27	الشكل 51. الموارد البشرية الصحية لكل 10,000 حسب المحافظة، 2018	51
الشكل 17. فاتورة الأجور في العراق والمقارنة	28	الشكل 52. استخدام المرضى الخارجيين على مستوى الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، 2018-2012	51
الشكل 18. الإنفاق المتكرر في العراق ودول المقارنة الأخرى، 2019	28	الشكل 53. زيارات العيادات الخارجية للفرد حسب المحافظة، 63 2017	51
الشكل 19. الاستثمار النفطي مقابل الاستثمار غير النفطي	29	الشكل 54. الزيارات لكل مركز رعاية صحية أولية (2018)	64
الشكل 20. إجمالي الاستثمار مقابل الدول النظيرة، 2018	29	الشكل 55. معدلات استخدام المرضى الداخليين للفرد والاتجاه وغير المحافظات	64
الشكل 21. معدل التنفيذ على الاستثمار والأجور	29	الشكل 56. زيارات المرضى الخارجيين والمرضى الداخليين لكل مستشفى، 2017	65
الشكل 22. حصة الإنفاق على الصحة والتعليم منخفضة ومتراجعة	30	الشكل 57. تدفق الأموال في النظام الصحي العراقي	66
الشكل 23. الإنفاق على التعليم مقارنة بالأقران	31	الشكل 58. نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحالي في العراق والدول المقارنة، 2017 بالدولار الأمريكي الحالي	66
الشكل 24. النفقات الصحية مقارنة بالأقران*	31	الشكل 59. الإنفاق الصحي للفرد في العراق وتكوينه، 2010-2017	66
الشكل 25. فاتورة الأجور في إجمالي مخصصات الموازنة لقطاعي التعليم والصحة	32	الشكل 60. الإنفاق الصحي الحالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق والدول المماثلة، 2010-2017	68
الشكل 26. حصة الاستثمار القطاعي في إجمالي الاستثمار العام	32	الشكل 61. الإنفاق الحكومي العام المحلي على الصحة كنسبة من الإنفاق الحكومي العام في العراق والدول المقارنة، 2010-2017	69
الشكل 27. معدل التنفيذ لقطاعات رأس المال البشري مقارنة بقطاعات أخرى	33	الشكل 62. إجمالي الميزانية المخططة للصحة كحصة	70
الشكل 28. العجز المالي للمشروع	33		
الشكل 29. تحليل التوقعات المالية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	34		
الشكل 30. السيناريوهات المالية	37		
الشكل 31. معدل الخصوبة الإجمالي في العراق والدول المماثلة (2018 - 1990)	41		
الشكل 32. معدل الخصوبة الإجمالي في العراق عبر المحافظات 41	42		
الشكل 33. تقديرات نسبة إعاقة الأطفال وكبار السن (1990 - 2020)	42		
الشكل 34. متوسط العمر المتوقع عند الولادة (2000 - 2018)	43		
الشكل 35. متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب المحافظة في العراق، 2018	43		
الشكل 36. ترتيب الأمراض حسب نسبة الوفيات المنسوبة، (2019) والتغيرات في الأمراض المعدية،	45		

من إجمالي موازنة الحكومة، 2015-2019	الشكل 186. الإنفاق الحكومي على التعليم حسب الميزانية ونوع الإنفاق، 2015-2019
	الشكل 63. موازنة الصحة العراقية المخططة لوزارة التعليم العالي والمحافظة، 2009-2019 بالدينار العراقي الاسمي
	الشكل 187. الإنفاق الحكومي على التعليم حسب وحدة الإنفاق ونوع الإنفاق، 2019
71	الشكل 64. توزيع موازنة وزارة الصحة لعام 2019 حسب مراكز التكلفة والفئة
	الشكل 88. تقديرات إنفاق الأسرة على التعليم، 2006-2017
	الشكل 65. نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة، 2015 - 2019
	الشكل 89. صافي الإنفاق على التعليم حسب المحافظة، 2018، 2017، 2016
73	الشكل 86. المشاركة في تمويل التعليم (المؤهلين) المستعد للفترة 2014-2014 للمحافظة
73	الشكل 187. الانفاق على الصحة بمستوى التعليم والتدريب الخمسية لاستهلاك الأسرة، 2017
74	الشكل 92. تكاليف وحدات التعليم ما قبل الجامعي و 116
الشكل 68. تنفيذ موازنة 2015 - 2019	الفقر متعدد الأبعاد حسب المحافظة
الشكل 69. معدل تنفيذ الموازنة حسب الفئة، 2019 (يسار)؛ النفقات الصحية التشغيلية حسب الفئة، 2019 (يمين)	الشكل 93. إنفاق الأسرة على التعليم حسب شريحة الاستهلاك والموقع، 2017
الشكل 70. ترتيبات التمويل الإلزامي كنسبة من الإنفاق الصحي الحالي في العراق والدول المقارنة، 2010-2018	الشكل 94. إنفاق الأسرة على التعليم حسب المحافظة، 2017
	الشكل 95. الإنفاق الحكومي حسب مستوى التعليم، 2015-2019
الشكل 71. نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مقابل الإنفاق من الجيب 76 نصيب الفرد (يسار) ونصيب الفرد من الإنفاق على الصحة العامة مقابل نصيب الفرد من الإنفاق من الجيب (يمين) في العراق والدول المقارنة، 2017	الشكل 96. الإنفاق الحكومي لكل طالب حسب مستوى التعليم، 2018 (أو آخر سنة متاحة)
الشكل 72. النفقات السنوية من الجيب حسب الدخل 76 والإقامة، 2006-2017	الشكل 122. الإنفاق الحكومي لكل طالب في التعليم ما قبل الجامعي وسنوات الدراسة المعدلة حسب التعلم (LAYS)، 2020 (أو آخر سنة متاحة)
الشكل 73. النفقات السنوية من الجيب حسب المحافظة، 2012-2017	الشكل 98. المشاركة في التعليم والإنفاق الحكومي لكل طالب حسب المحافظة، 2018
الشكل 74. متوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ومتوسط العمر المتوقع والإنفاق الصحي الحالي للفرد	الشكل 99. تنفيذ موازنة قطاع التعليم حسب الجهة ونوع الإنفاق، 2015-2019
الشكل 75. معدل انتشار مرض السكري بين البالغين ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ومعدل انتشار مرض السكري بين البالغين ونصيب الفرد من الإنفاق الصحي	الشكل 100. المزايا: متوسط المعاش كنسبة مئوية 142 متوسط الأجر (مقارنات بين البلدان)
الشكل 76. الإنفاق الصحي للفرد مقابل العيادات الخارجية (مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات)، 2019	الشكل 143. الإنفاق على المعاشات التقاعدية والتركيبة السكانية
الشكل 77. درجات الكفاءة - كثافة استخدام الأطباء (يسار)، وكثافة استخدام المراكز الصحية (يمين)	الشكل 102. نسبة الإعالة المتوقعة في العراق ومقارنة مختارة
الشكل 78. درجات الكفاءة النفقات الصحية - معدل وفيات الأمهات (يسار)، والنفقات الصحية - معدل وفيات الأمهات (يمين)	الشكل 103. إيرادات ونفقات المعاشات التقاعدية المقدرة بموجب السيناريو 1 (قانون 9/2014)
الشكل 79. نتائج صحة الطفل في المحافظات العراقية، 2019	الشكل 104. إيرادات ونفقات المعاشات التقاعدية المقدرة بموجب السيناريو 2 (القانون 9/2014 المعدل)
الشكل 80. الاتجاهات في عدد الطلاب والمعلمين 96 المؤسسات حسب المستوى التعليمي، 1994-2019	الشكل 105. إيرادات ونفقات المعاشات التقاعدية المقدرة بموجب السيناريو 3 (مسودة قانون 2017)
الشكل 81. العدد التقديري للأطفال في سن المدرسة خارج المدرسة وتكوينهم، 2018	الشكل 106. إيرادات ونفقات المعاشات التقاعدية المقدرة بموجب السيناريو 4 (حزمة الإصلاح)
الشكل 82. النتائج الرئيسية لرأس المال البشري: العراق ودول مختارة، 2020	الشكل 107. الرصيد الحالي المقدر تحت 148 مختلفة سيناريوهات
الشكل 83. تقييم القراءة للصف المبكر (EGRA) النتائج: العراق ودول مختارة، 2012/14	الشكل 108. معدل المساهمة المقدر المطلوب لتحقيق التوازن
الشكل 84. الإنفاق الحكومي التقديري على التعليم في العراق (باستثناء إقليم كردستان العراق)، 2009-2019	الشكل 109. ديون التقاعد الضمنية المتوقعة
الشكل 85. التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الحكومة 106 الإنفاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2019 (أو أحدث ما هو متاح سنة)	الشكل 110. سن التقاعد القانوني في العراق وفي بلدان مختارة
	الشكل 111. معدلات الاستحقاق: المقارنات الدولية

اختصارات

رعاية ما قبل الولادة ANC	الرابطة الدولية JIEA	دراسة معرفة القراءة والكتابة
BOOST BOOST قاعدة بيانات الإنفاق الحكومي	تقييم التحصيل التعليمي	برنامج PISA للطلاب الدوليين
	مؤسسة التمويل الدولية IFC	تقدير
معدل نمو سنوي مركب متوسط معدل النمو	الإدارة المالية المتكاملة IFMS	تعادل القوة الشرائية (تعادل القوة الشرائية).
ICFA التمويل الإلزامي	نظام معلومات	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
ترتيبات	معهد IHME للقياسات الصحية و	تنفيذ إصلاح نظام المعاشات التقاعدية بريستا
العاملون الصحيون المجتمعون في مجال الصحة المجتمعية	معهد IHME للقياسات الصحية و	دعم المساعدة الفنية
الجهاز المركزي لـ COSIT	اللوائح الصحية الدولية IHR	خيارات إصلاح المعاشات التقاعدية PROST
الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات	IIHSE العراق الأسرة الاجتماعية والاقتصادية	مجموعة أدوات المحاكاة
مرض فيروس كورونا كوفيد-2019	استطلاع	IPSSD الضمان الاجتماعي الخاص
مرض الجهاز التنفسي المزمن CRD	IIHSE العراق الأسرة الاجتماعية والاقتصادية	قسم
الجهاز المركزي للإحصاء CSO	استطلاع	صندوق إعادة إعمار المناطق REFAATO
منظمة المجتمع المدني CSO	منظمة العمل الدولية منظمة العمل الدولية	المتضررة من العمليات الإرهابية
مجلس الوزراء العام	صندوق النقد الدولي صندوق النقد الدولي	أهداف التنمية المستدامة SDG
سكرتارية	معدل وفيات الرضع IMR	مؤشرات تقديم الخدمة SDI
الفائدة المحددة بقاعدة البيانات	دينار عراقي	دعم SESDI للتعليم والمهارات
الفائدة المحددة بقاعدة البيانات	داعش الدولة الإسلامية في العراق وسوريا	التنمية في العراق
مساهمة العاصمة المحددة	حكومة إقليم كردستان حكومة إقليم كردستان	التأمين الصحي الاجتماعي SHI
مساهمة العاصمة المحددة	إقليم كردستان العراق KRI	الشركات المملوكة للدولة المملوكة للدولة
تحليل مغلف البيانات DEA	LAYS سنوات التعلم المعدلة	صندوق معاشات التقاعد الحكومي SPF
المعلومات الصحية لمنطقة DHIS	التعليم	نظام الضمان الاجتماعي SSS
برمجة	MDC جمع البيانات المتنقلة	خطوات منظمة الصحة العالمية نهج تدريجي ل
تلف الحمض النووي وتقييم الحاجة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مراقبة
أضرار الحمض النووي وتقييم الاحتياجات	المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (MICS)	استطلاع
DPT3 لنجاح الدنك والكرز	معدل وفيات الأمهات	استطلاع SWIFT للرفاهية عبر التنوع الفوري والمتكرر
	وزارة التربية والتعليم	استطلاع SWIFT للرفاهية عبر التنوع الفوري والمتكرر
اللجنة الاقتصادية لأوروبا التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	وزارة المالية ووزارة المالية	مرض السل
EGMA الرياضيات الصف الميكرو	وزارة الصحة و	سيتم تحديده لاحقاً
تقدير	بيئة	معدل الخصوبة الإجمالي TFR
تقييم القراءة للصف الميكرو EGRA	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	اتجاهات TIMSS على المستوى الدولي
نظام معلومات إدارة التعليم EMIS		دراسة الرياضيات والعلوم
عملية الطوارئ من أجل التنمية للبنك الدولي من أجل التنمية	MOLSA وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	التغطية الصحية الشاملة UHC
	أمور	معهد اليونيسكو للإحصاء UIS
FBSA المجلس الاتحادي للتدقيق الأعلى	وزارة التخطيط	البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى UMIC
العبء العالمي للمرض GBD	NBP المجلس الوطني للمعاشات التقاعدية	البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى UMIC
مجلس التعاون الخليجي مجلس التعاون الخليجي	الأمراض غير المعدية	الأمم المتحدة الأمم المتحدة
النتائج المحلي الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي	الحسابات الصحية الوطنية NHA	مؤتمر الأمم المتحدة لاونتكتاد
الدخل القومي الإجمالي	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	التجارة والتنمية
حكومة العراق الحكومة العراقية		اليونسكو الأمم المتحدة للتربية،
HAQ الوصول إلى الرعاية الصحية ومؤشر الجودة	IPOP النفقات من الجيب	المنظمة العلمية والثقافية
	IPASYG الدفع حسب الاستخدام	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
مؤشر رأس المال البشري HCI	الإنفاق العام والمالية للإنفاق العام والمساءلة المالية	مفوض اللاجئين
مؤشر رأس المال البشري HCI	مسئولية	اليونيسف الأمم المتحدة الدولية
مشروع رأس المال البشري HCP	مراجعة النفقات العامة	صندوق طوارئ الأطفال
نظم المعلومات الصحية الخاصة به	تتبع الإنفاق العام PETS	اليونيسف الأمم المتحدة الدولية
فيروس نقص المناعة البشرية فيروس نقص المناعة البشرية	استطلاع	صندوق طوارئ الأطفال
لجنة HQSS الانسب عالية الجودة	الإدارة المالية العامة PFM	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID
النظم الصحية	الإدارة المالية العامة PFM	التنمية الدولية
الموارد البشرية الصحية للصحة	مراكز الرعاية الصحية الأولية PHC	الدولار الأمريكي دولار الولايات المتحدة
	تقدم PIRLS في القراءة الدولية	مبادرة التنمية العالمية البنك الدولي التنمية العالمية
		المؤشرات
		مؤشرات التنمية العالمية WDI

شكر وتقدير

كتب هذا التقرير فريق متعدد التخصصات بقيادة وائل منصور (خبير اقتصادي أول) وكامل براهام (قائد البرنامج)، تحت إشراف مديري الممارسات التالية إريك لو بورني (الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار) وريخا مينون (الصحة والتغذية). . . وأندرياس بلوم (التعليم)، وأنوش بيزانيان (الحماية الاجتماعية والوظائف).

فريق المساهمين هم كما يلي:

الفصل الأول: أشواق مسيح (محلل بحث) ووائل منصور (خبير اقتصادي أول) وديفيد ستيفان (مستشار)

الفصل الثاني: دينيزان دوران (خبير اقتصادي في مجال الصحة)، وتوني جو ليبوس (مستشار) بمساهمات من جوزيف ميلوارد (مستشار)، وغوستافو نيكولا بايز سالامانكا (مستشار)؛

الفصل الثالث: إيجور خيفيتس (خبير اقتصادي أول) واليزابيث سيدميك (محللة) بمساهمة ودعم من راجيف أغاروال (مستشار)، نور عون (مستشار)، هديل الأشول (مستشار)، محمد عودة (خبير اقتصادي)، دينيجان دوران (الصحة) خبيرة اقتصادية)، هناء آدم الغالي (مستشارة)، ميرفت حداد (مساعدة برامج)، ناتالي لاهير (خبير اقتصادي أول)، طوني جو ليس (مستشار)، سلام المعروف (أخصائي قطاع عام)، أشواق مسيح (محلل أبحاث)، ماسيمو ماستورزي (أخصائي أول الحكومة)، جوزيف ميلوارد (مستشار)، وسيم المقدادي (مستشار)، كبيرة ناميت (مستشار)، وجوستافو بايز (مستشار)، ولوكيندرا قاديرا (خبير اقتصادي)، وربما سويد (مستشار)، وماثيو واي بوي (خبير اقتصادي أول)؛

الفصل الرابع: مونتسيرات بالاريس ميراليس (أخصائي أول في الحماية الاجتماعية)، وسارة حريز (أخصائية في الحماية الاجتماعية)، ومصطفى كاظم محمد (أخصائية في الحماية الاجتماعية)، وكوثر دارا (استشارية). وقد استفاد التقرير أيضًا من توجيهات أنوش بيزانيان (مدير الممارسات)، ورينيه ليون سولانو (قائد الممارسات)، ومدخلات لميا أيوب (مسؤول العمليات)، والدعم الفني والاتصال الحكومي من قبل وسيم فالح كاظم المقدادي (استشاري)، ودعم الاتصالات من راضية عاشوري (مدير الممارسة) ونيل درويش (مسؤول الشؤون الخارجية).

تم تلقي تعليقات وملاحظات قيمة من المراجعين النظراء هبة الجزار (قائدة الممارسة)؛ فضيلة كيلو (قائدة البرنامج)؛ أوبن سميت (خبير اقتصادي كبير)؛ وخايمي دي بينييس (خبير اقتصادي أول).

ويعرب الفريق أيضًا عن امتنانه للتوجيه والدعم من ساروج كومار جها (المدير القطري لبنك المشرق)، ونادر محمد (المساواة في العدالة) المدير الإقليمي للنمو والتمويل والمؤسسات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، كيكو ميوا (المدير الإقليمي للتنمية البشرية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، رمزي ييمان (رئيس مكتب العراق)، وكريستوس كوستوبولوس (خبير اقتصادي رئيسي في المشرق العربي)

ويعرب الفريق عن امتنانه للتعاون الوثيق والتمنر من جانب النظراء العراقيين أثناء إعداد هذا التقرير. ولا سيما التعليقات الفنية القيمة والبيانات والمدخلات التي قدمتها وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التخطيط ووزارة المالية.

تم تمويل هذه الدراسة بشكل مشترك من خلال مساهمات مالية سخية من صندوق الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في العراق (IRF) الذي تم إنشاؤه بالشراكة مع حكومة العراق وبدعم من المساعدات البريطانية المقدمة من حكومة المملكة المتحدة والوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) من خلال بنك التنمية الألماني، والحكومة الكندية من خلال الشؤون العالمية الكندية.

تم إنتاج التقرير (التصميم المرئي - سوار قريطم، والتحرير - هشام عوض) من قبل المجلس ©.

هذا العمل هو نتاج موظفي البنك الدولي. إن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل لا تعكس بالضرورة آراء البنك الدولي أو مجلس مديره التنفيذيين أو الحكومة العراقية. يحتفظ الفريق بالمسؤولية الكاملة عن البيانات والتحليلات المقدمة في هذا التقرير.

ملخص تنفيذي

يواجه العراق أزمة رأس المال البشري.

ويواجه العراق في الوقت الحاضر أزمة رأس المال البشري، على الرغم من أنه كان من أوائل المستثمرين في مجال الصحة والتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السبعينيات والثمانينيات.

يظهر مؤشر رأس المال البشري التابع للبنك الدولي أن الطفل الذي يولد في العراق اليوم سيبلغ في المتوسط فقط 41% من إنتاجيتها المحتملة عندما تكبر، مقارنة بمتوسط 57% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويقيس مؤشر رأس المال البشري مقدار رأس المال البشري الذي من المتوقع أن يحصل عليه الطفل المولود اليوم في سن 18 عامًا، وبالتالي ينقل إنتاجية الجيل القادم من القوى العاملة في أي بلد - وهو مساهم رئيسي في النمو الاقتصادي. يعد مؤشر رأس المال البشري في العراق من بين أدنى المعدلات في العالم، وهو أقل من أي بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء اليمن. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك فوارق كبيرة في نتائج رأس المال البشري بين المناطق، وبين المناطق الحضرية والريفية، على حساب المحافظات الشمالية الأكثر تضرراً من الصراعات. النساء والنازحون داخلياً والأسر ذات الدخل المنخفض جداً

مزيد من الحرمان.

ويعكس مؤشر رأس المال البشري في العراق، كما يصوره المؤشر، المكاسب المتواضعة التي حققتها البلاد في النتائج الصحية، حتى مع ذلك وتختلف أنواع رئيسية أخرى من النتائج. في حين انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العراق على مدى العقدين الماضيين، فإنه لا يزال أعلى بمرتين من متوسط معدل الوفيات في البلدان ذات الدخل المتوسط العلوي (UMICS). أعلى بكثير من نظيراتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن معدل التفرغ بين الأطفال في العراق أعلى بكثير منه في بلدان أخرى في المنطقة ذات مستويات دخل منخفضة مماثلة. في عام 2018، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة قد بدأ للتو في العودة إلى 70 عامًا، وهو ما كان متوقعًا في عام 2000. وقد استفاد العراقيون بشكل غير متكافئ من هذه المكاسب المتواضعة.

يُظهر أن معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع والأطفال دون سن الخامسة قد تحسنت بمعدل أكبر مقارنة بأولئك الذين هم في سن الخامسة المناطق الحضرية، وفي الشرائح الخمسية الأعلى ثراءً. واستمر الصراع في المحافظات الشمالية من البلاد وقد أدى ذلك إلى تفاقم النزوح وتدفق اللاجئين، وأثر سلباً على متوسط العمر المتوقع لكلا البالغين والأطفال، وهو ما يختلف بين المحافظات، مع فارق سبع سنوات بين المحافظة الأفضل حالاً (كركوك) والأسوأ حالاً (السليمانية ودهوك). على الرغم من عدم إدراجها في مؤشر رأس المال البشري، إلا أن العراق يعاني من حالة صحية سيئة النتائج الناجمة عن ضعف السيطرة على الأمراض غير المعدية: على سبيل المثال، 8 في المائة فقط من تمكن مرضى ارتفاع ضغط الدم من السيطرة على ارتفاع ضغط الدم، ولا يتلقى العلاج سوى 15 بالمائة من مرضى السكري.

ومع ذلك، فإن انخفاض مؤشر رأس المال البشري يعزى إلى حد كبير إلى ضعف نتائج التعليم. واستناداً إلى معدلات الالتحاق الحالية، يمكن للطفل العراقي أن يتوقع إكمال 6.9 سنوات فقط من الدراسة - مقارنة بـ 11.3 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل.

علاوة على ذلك، عند الأخذ في الاعتبار مقدار التعلم الذي يحدث بالفعل، مقاساً بالاختبارات الموحدة، فإن هذا الطفل سوف يحقق ما يعادل 4 سنوات دراسية فقط بحلول سن 18 عامًا - مقابل متوسط 7.6 سنوات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونتيجة لذلك، فإن 2.9 من أصل 6.9 سنة يقضيها الطفل العراقي العادي في المدرسة - 40 بالمائة - تكون "مهدرة" وتفشل في تحقيق أهدافها.

ترجم إلى مهارات إنتاجية عندما يدخل هذا الطفل إلى سوق العمل. وتغطي هذه المتوسطات أوجه عدم مساواة كبيرة كما هو مبين في نسب الحضور المبلغ عنها في المسوحات الأسرية، مع وجود فوارق كبيرة مدفوعة بالموقع والوضع الاجتماعي والاقتصادي لمعظم مستويات التعليم. ويلتحق 0.3 في المائة فقط من أطفال الريف بمرحلة ما قبل المدرسة، أي ما يعادل عُشر نسبة أقرانهم في المناطق الحضرية. في التعليم الإعدادي، لا يذهب إلى المدرسة سوى 35 في المائة من أطفال الأسر الفقيرة (مقارنة بـ 77 في المائة من أطفال الأسر الأكثر ثراءً) و 44 في المائة فقط من الأطفال من الأسر الأكثر ثراءً.

ويُفعل أطفال الريف الشيء نفسه (مقارنة بـ 64% من أطفال الحضر).

يفتقر العراق إلى نظام حماية اجتماعية شامل وعادل ومتساوي وشامل لمعالجة الصدمات، ولحماية الأشخاص في سن الشيخوخة والإعاقة والناجين (الأرامل والأيتام وغيرهم). على الرغم من تكلفته العالية وتكاليفه المالية

ونظراً لعدم الاستدامة، يعاني النظام الحالي من تغطية منخفضة، ويفضل في الغالب موظفي القطاع العام (حوالي 3 ملايين شخص) مقارنة بموظفي القطاع الخاص (يستفيد حوالي 200 ألف شخص فقط، بينما يستفيد حوالي 5 ملايين شخص) الناس لا يغطون). ويواجه النظام أيضاً تحديات اقتصادية واجتماعية أخرى، مما ينتج عنه قدر كبير من الإنتاج عدم المساواة ليس فقط بين موظفي القطاعين العام والخاص، ولكن أيضاً بين مختلف الأعضاء المشمولين.

1. يتكون نظام الحماية الاجتماعية من خطط قائمة على الاشتراكات وغير قائمة على الاشتراكات (معظمها مساعدة اجتماعية). الفصل لكل يغطي بشكل أساسي نظام المعاشات التقاعدية الكبير الحالي المتعلق بالدخل (يغطي فقط موظفي القطاع العام والذي كان، من الناحية النظرية، صُممت لتكون مستدامة ذاتياً من الناحية المالية، لكنها فشلت في تحقيق ذلك في الممارسة العملية). ويقدم الفصل أيضاً إشارات بسيطة إلى المساهمين الصغار المخططات المرتبطة بالدخل والتي تغطي موظفي القطاع الخاص، بالإضافة إلى جميع المخططات المرتبطة بالدخل في فترة ما قبل الحرب وغيرها من مزايا التقاعد (مزايا ضحايا الحرب، وما إلى ذلك) التي يتم دفعها حالياً من الميزانية العامة.

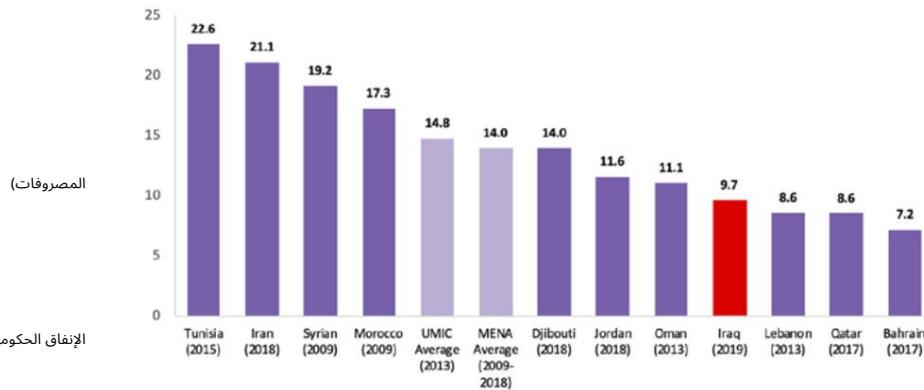
كما أن التصميم الحالي لنظام التقاعد ينتج عنه حوافز ضارة (على سبيل المثال، التقاعد المبكر) وكذلك معوقات تنمية القطاع الخاص (تفضيل عمل القطاع العام). النظام الحالي لا توفير معاشات تقاعدية كافية ويمكن التنبؤ بها. وتشكل كل هذه القضايا تحديات مهمة أمام التكوين السليم لرأس المال البشري في العراق.

ومن المتوقع أن يكون لجائحة كوفيد-19 تأثير سلبي أكبر على وضع رأس المال البشري في البلاد. وحتى منتصف مايو/أيار 2021، سجل العراق نحو 1.2 مليون حالة إصابة و61 ألف حالة وفاة. ولا يزال العراق عرضة لارتفاع مخاطر الإصابة بالأمراض والوفيات بسبب كوفيد-19، ليس فقط نتيجة لآثاره المباشرة ولكن أيضًا من خلال الآثار غير المباشرة الناجمة عن عبء الفيروس المفروض على نظام البلاد. ويعزى هذا الخطر إلى العبء المرتفع والمتزايد للأمراض غير المعدية، ومجموعة متنوعة من الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر السكان بسبب الفقر وعدم المساواة والنزوح، والنظام الصحي الضعيف وغير العادل. بالإضافة إلى، ومن المتوقع أن يؤدي الوباء إلى خسائر إضافية في التعلم بين الأطفال والشباب العراقيين، حيث قد يترك بعضهم المدرسة ولا يعودون إليها أبدًا. تشير عمليات المحاكاة التي أجراها البنك الدولي إلى أن ما يصل إلى 0.9 سنة دراسية معدلة حسب التعلم (LAYS) قد يتم فقدانها، في المتوسط، نتيجة لإغلاق المدارس، مع وسيكون التأثير الأكبر محسوسًا في المناطق الريفية وعلى الأسر الأكثر فقرًا.

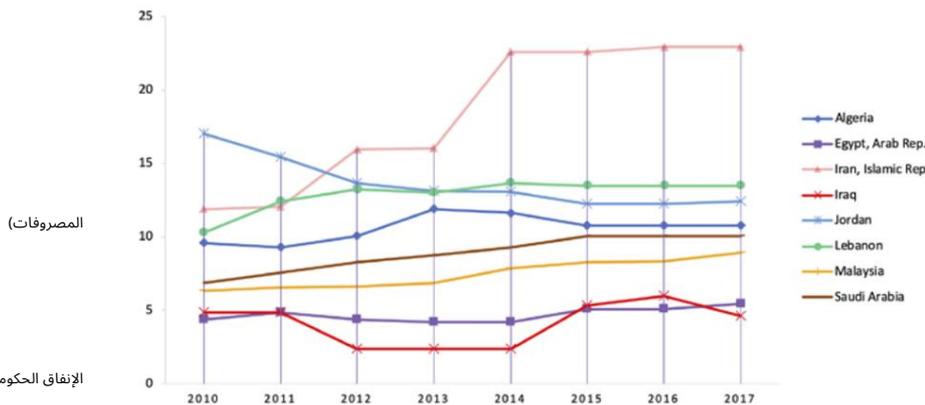
وعلى الرغم من أن الأزمة اندلعت بسبب صراعات متتالية، إلا أنها تدوم بسبب الإنفاق غير الكافي وغير الفعال وغير المتكافئ على القطاعات الاجتماعية.

ويرجع الأداء المنخفض للعراق، جزئيًا، إلى الصراعات المتعاقبة والعنيفة، إلى الوضع الذي تعيشه البلاد - قلة الاستثمار في الصحة والتعليم، وأدت الصراعات المتكررة إلى أزمة إنسانية النزوح الداخلي لـ 3.2 مليون عراقي وتدمير البنية التحتية الصحية والتعليمية. والإنفاق على الصحة والتعليم منخفض وتراجع. وينفق العراق أقل حصة من الميزانية العامة على هذين القطاعين، مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلدان ذات الدخل المتوسط من الدخل المرتفع (الشكل 1 والشكل 2). في عام 2019، فقط حوالي 10 بالمائة و4 بالمائة من وخصصت ميزانية الحكومة للتعليم والصحة على التوالي. ظل الإنفاق العام على الصحة راکداً، حيث بلغ متوسطه 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2017، وهو متخلف عن ذلك بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلدان ذات الدخل المتوسط، حيث يبلغ 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما (2017).

الشكل 1. إنفاق التعليم مقارنة بالأقران



الشكل 2. النفقات الصحية مقارنة بالأقران



المصدر/ مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات موظفي البنك الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، يتسم الإنفاق على الصحة والتعليم بعدم الكفاءة التخصيصية والفنية. مقارنة النتائج الصحية الرئيسية مثل متوسط العمر المتوقع، ووفيات الرضع، ومرض السكري

ويشير الانتشار إلى أنه عند حساب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومستويات الإنفاق على الصحة، فإن أداء العراق غالباً ما يكون أقل من المتوسط الدولي. وتشير هذه النتائج إلى أن الإنفاق العام للدولة على الصحة قد يكون أقل فعالية وأو غير فعال مقارنة بالدول الأخرى. أحد المخاوف الشاملة هو عدم كفاءة التخصيص:

تسلط بيانات الحسابات الصحية الوطنية الأخيرة لعام 2018 الضوء على أن 37% من إجمالي الإنفاق الصحي يتم في المستشفيات، مقابل 16% للرعاية الوقائية و31% للرعاية الأولية في مرافق العيادات الخارجية.

تسليط الضوء على عدم كفاءة التخصيص الرئيسية عبر مستويات الرعاية. وبالمثل، في التعليم، مستوى الإنفاق لكل طالب

أعلى بكثير في القطاع الجامعي منه في التعليم قبل الجامعي. لعام 2017، إنفاق العراق لكل

كان عدد الطلاب في التعليم العالي أعلى بحوالي 3.5 مرة من التعليم ما قبل الجامعي مقارنة بمعدل يتراوح بين حوالي 1.3 (عمان) إلى 3.0 (لبنان) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يظهر العراق مستوى تقني منخفض نسبياً

الكفاءة في ترجمة هذا الإنفاق إلى مخرجات قطاع التعليم. بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى

وفي بلدان أخرى، فإن الإنفاق على كل طالب في العراق، إلى جانب نتائجه المنخفضة في مؤشرات التعلم، يضع البلاد بشكل كبير تحت منحني الأداء "المتوقع" لقطاع التعليم.

ويرجع عدم الكفاءة في الإنفاق جزئياً إلى فاتورة الأجور الضخمة التي تعمل على مزاحمة الاستثمار وغيره

المدخلات الحاسمة لجودة تقديم الخدمات. يهيمن الإنفاق العام على الصحة والتعليم بشكل كبير على نفقات فاتورة الأجور التي مثلت، في عام 2019، 76 في المائة من إجمالي ميزانية الحكومة في مجال الصحة و39 في المائة.

في التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة هذه الحصة في قطاع الصحة يدل على الزيادة الكبيرة

في تعيين الموظفين الإداريين وغير الطبيين، فضلاً عن انخفاض الأدوية والمعدات

الميزانيات. ظلت ميزانية الاستثمار في التعليم تعاني من نقص الموارد لفترة طويلة. وفي ضوء الدمار والتدهور الذي أصاب البنية التحتية للتعليم نتيجة سنوات من الصراع والعنف، فإن الحاجة إلى زيادة الاستثمار العام في التعليم أمر بالغ الأهمية لتقديم الخدمات بشكل فعال.

كما أن تحديات الحوكمة وإدارة المالية العامة تعيق الفعالية والكفاءة

من الإنفاق الاجتماعي. تتعرض عملية الموافقة على الميزانية للعراقيل بسبب الطبيعة الهشة للسياسة الوطنية في العراق، حيث لم تتم الموافقة على الميزانية لمدة عامين ماليين في العقد الماضي (2014 و2020) وتنفيذ الميزانية المنخفضة

معدل. تعاني الميزانية الاستثمارية في قطاع التعليم من نقص كبير في التنفيذ، ولم تصل بعد إلى 40% منذ عام 2015. تشمل الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدلات تنفيذ الموازنة الاستثمارية، والتي لا تقتصر على قطاع التعليم، ما يلي: الاختناقات في المشتريات العامة، والمسؤوليات المجزأة والمتغيرة بين كيانات القطاع العام ومستويات الحكومة، والافتقار إلى القدرة الكافية على تنفيذ مشاريع استثمار رأس المال، وقضايا الفساد الموثقة جيداً. علاوة على ذلك، فإن عملية اللامركزية المتسارعة وضعت عبئاً أكبر لتمويل القطاع وضمان تقديم الخدمات على عاتق سلطات المحافظات

كانت مجهزة لاستقبال.

وبالإضافة إلى الفجوات في الفعالية والكفاءة، يميل الإنفاق العام إلى إدامة عدم المساواة

الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. يوضح التباين في ميزانية الصحة للفرد بين المحافظات، مقارنة بالرقم الإجمالي الوطني، أن نينوى والبصرة وبغداد لديها أدنى ميزانيات الصحة للفرد، في حين أن النجف وكربلاء والقادسية لديها أعلى المعدلات. ويلاحظ اتجاه مماثل في التعليم: تختلف تكاليف الوحدة بشكل كبير داخل العراق - من 622 ألف دينار عراقي لكل طالب في نينوى

إلى 1,036 ألف دينار عراقي في ديالى لعام 2018. لا ترتبط مستويات الإنفاق لكل طالب بشكل وثيق مع المستوى

من الفقر متعدد الأبعاد الملحوظ في المحافظات، ولوحظ ارتفاع مستويات الإنفاق في كل من المحافظات الغنية والفقيرة، وكذلك مستويات الإنفاق المنخفضة. جنباً إلى جنب مع تحليل حدوث فائدة الالتحاق

ومن خلال هذا التقرير، يمكن للمرء أن يستنتج أن الإنفاق على التعليم العام في العراق هو تقدمي لا في ضمان الوصول إلى التعليم للأسر الأكثر فقراً ولا في توجيه الموارد العامة الشحيحة نحو المحافظات الأكثر احتياجاً.

وينعكس البعد الآخر لعدم المساواة في المستوى المرتفع للرعاية الصحية للأسر المعيشية من جيوبها الخاصة

النفقات. ونظراً لعدم وجود تأمين صحي أو غيره من خطط الدفع المسبق، فضلاً عن انخفاض حصة الإنفاق الصحي في العراق الذي يتم تمويله من خلال الحكومة، فإن الإنفاق من الجيب لا يزال مرتفعاً. فقط

يتم تمويل 42% من إجمالي الإنفاق على الصحة في العراق من خلال الإنفاق الحكومي، وهو الأدنى بين البلدان

البلدان المقارنة باستثناء مصر - مما يؤدي إلى ضعف التغطية المالية. وعلى هذا النحو، يتكبد المرضى تكاليف كبيرة

حجم الإنفاق الخارجي، وخاصة في القطاع الخاص. لقد تضاعف الإنفاق من الجيب بين عامي 2012 و2017، حيث ارتفع من 89,500 دينار عراقي إلى 194,233 دينار عراقي للفرد سنوياً.

وكان أكبر محرك للإنفاق خارج القطاع المباشر هو الأدوية، بنسبة 36% في عام 2017، في حين جاءت الزيادة الرئيسية من تكلفة المستشفيات الخاصة. في عام 2017، تكبد حوالي ثلث

السكان نفقات صحية كارثية (أكثر من 10

في المائة من الإنفاق غير الغذائي) و43 في المائة من الأسر الأشد فقراً تعاني من تدهور صحتها الإنفاق، مما يثير مخاوف كبيرة بشأن حقوق الملكية.

ويحتاج العراق إلى خلق حيز مالي ليتمكن من الاستثمار بشكل أكبر في الصحة والتعليم.

وتأتي نتائج رأس المال البشري المثيرة للقلق في العراق بعد عقود من عدم الاستقرار السياسي وتقلب أسعار النفط التي أثرت سلباً على الاقتصاد العراقي. خلال العقود الأربعة الماضية المضطربة، ساعدت ثروة العراق النفطية في الحفاظ على اقتصاد سياسي هش. بعد فترة نظام صدام حسين، شمل العقد الاجتماعي العراقي شبكة رعاية معقدة يتم من خلالها توزيع عائدات النفط بين مجموعات مختارة. بدلاً من استخدامها لبناء البنية التحتية أو تحسين جودة خدمات رأس المال البشري، تم استخدام عائدات النفط لتوسيع التوظيف والتحويلات في القطاع العام. ويؤدي استخدام دخل النفط للحفاظ على شبكات السلطة إلى إضعاف الدافع لمواصلة الإصلاحات المعززة للنمو في البلاد. قطاعات مثل الصحة والتعليم.

وكان السبب الرئيسي وراء الارتفاع في مستوى المعيشة في العراق هو استفاد احتياطياته النفطية، في حين لم يتم استثمار سوى القليل في تكوين رأس المال البشري. ونمت ثروة العراق بنسبة 133 بالمائة في الفترة 2005-2014

من أعلى المعدلات بين الدول الغنية بالموارد وكان مدفوعاً بشكل رئيسي باستنزاف احتياطياتها النفطية. ولكن حتى مع هذه المساهمة المهمة للموارد النفطية، فإن دخل الفرد في العراق لم يواكب الدول الأخرى ذات الدخل المتوسط الأعلى. وخلال الفترة 2005-2019 نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.7 نقطة مئوية.

أبطأ من غيرها من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. وهذا هو الحال لأن العراق لم يستخدم نفطه الكبير احتياطيات تنمية رأس المال البشري، وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. لعقود، استثمرت البلدان في جميع أنحاء العالم في رأس المال البشري كمحرك للنمو الاقتصادي. واليوم، يشكل رأس المال البشري الحصة الأكبر من إجمالي الثروة في جميع أنحاء العالم (64%) وبالمقارنة بحصة العراق من رأس المال البشري كنسبة من إجمالي الثروة لا تتجاوز 15% وهي الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لكن في المستقبل، لن يتمكن العراق من الاعتماد على النفط للحفاظ على مستوى معيشته. على الرغم من امتلاكها خامس أكبر احتياطي نفطي مؤكد، تشير التقديرات إلى أن احتياطيات النفط ستستمر لمدة 80-85 سنة أخرى. في حالة العالمية ومع تباطؤ الطلب على النفط بسبب التحسينات التكنولوجية وأ/أو اعتبارات تغير المناخ، فإن التحول إلى اقتصاد لا يعتمد على النفط قد يحدث بشكل أسرع بكثير.

ومن دون النفط، فإن العراق يشبه في كثير من النواحي دولة هشّة ذات دخل منخفض. وتعاني البلاد من انخفاض مستويات رأس المال البشري والمادي وتدهور ظروف العمل. ولم يمثل الاستثمار في عام 2018 سوى 5.2% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 21.5% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و8.92% في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الاستثمار غير النفطي لم يمثل سوى 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. وبالمثل، فإن نتائج رأس المال البشري في العراق، مثل سنوات الدراسة المعدلة حسب الجودة، أقل بكثير من البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط الأعلى.

وللحفاظ على وضعه ضمن الشريحة العليا من الدخل المتوسط، يحتاج العراق إلى تنويع اقتصاده بعيداً عن النفط وتحسين نوعية رأسماله المادي والبشري. ومع ذلك، في البيئة العالمية الحالية، سيكون الأمر صعباً وعلى العراق تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق ذلك. سيؤدي ظهور جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية إلى دفع الموازنة إلى عجز يصل إلى ما يقرب من 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 وحتى لو تعافت أسعار النفط، سيظل العراق بحاجة إلى مزيد من الإصلاحات المالية لإغلاق التوازن المالي (الشكل 3). هذه الإصلاحات سوف يكون لها

لمعالجة بنود مثل الأجور والرواتب العامة، ومعاشات التقاعد، والتحويلات الأخرى ذات الصلة. وسيتمتع على الإصلاحات أيضاً أن تعيد النظر في فعالية الإنفاق الحالي على رأس المال البشري وأن تقدم سبلاً لإعادة تخصيص الموارد الحالية. المظاري على الأقل في المدى القصير إلى المتوسط.

ولإيجاد حيز مالي، يتعين على الحكومة العراقية تنويع مصادر إيراداتها بعيداً عن النفط إلى الدخل المحلي مصادرها وتحسين كفاءة وتحديد أولويات إنفاقها. يمكن أن تكون الإيرادات غير النفطية كبيرة الناتجة عن تحسين الامتثال ومراقبة الضرائب الحالية، وعن طريق تطبيق ضرائب غير نفطية أخرى، مثل ضريبة القيمة المضافة. وينبغي استكمال هذه التدابير بتدابير أخرى لزيادة كفاءة الإنفاق، وتحسين نظام التقاعد، وزيادات معتدلة في الإنفاق المتكرر.

ولابد أن يتناول الإصلاح الرئيسي نظام معاشات التقاعد، الذي يظل مكلفاً، وغير عادل، وغير مستدام ماليًا. ارتفع إجمالي الإنفاق على التقاعد من 9.3 تريليون دينار عراقي في عام 2017 إلى 10.2 تريليون دينار عراقي في عام 2017.

2. مجموعة البنك الدولي، الخروج من الهشاشة: مذكرة اقتصادية قطرية للتنوع والنمو في العراق (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، 2020).

3. المرجع نفسه.

4. السبناويها المالية مبنية على البيانات التي تم الحصول عليها لشهر كانون الأول 2020 ولا تأخذ في الاعتبار القرار الأخير بشأن الدينار العراقي

تخفيض قيمة العملة. وفقاً لمؤشر البنك الدولي الأحدث، المرصد الاقتصادي للعراق ربع، 2021 بلغ العجز المالي لعام 2020 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على أساس نقدي. وإذا أضيفت الأجور والمتأخرات/الالتزامات الأخرى، فإن هذا العجز سيرتفع إلى 13.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. 17 النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المسجلة في هذا التقرير لا تأخذ في الاعتبار تأثير تخفيض قيمة العملة على إيرادات الموازنة.

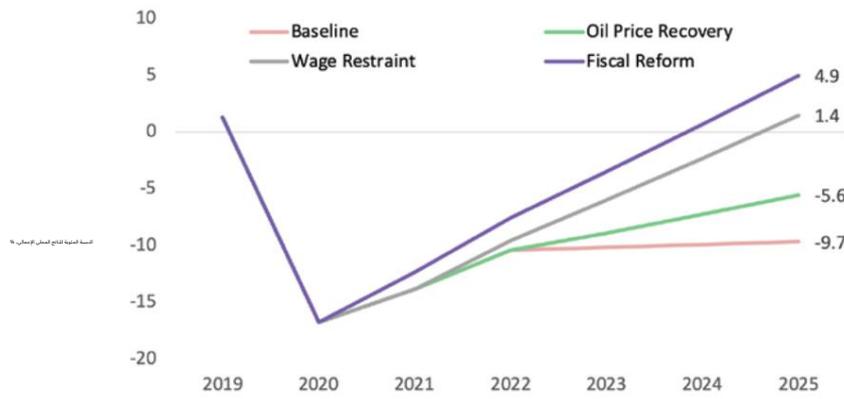
2020. بلغت نسبة الإنفاق التقاعدي المدفوع من الموازنة العامة 78% من إجمالي عام 2017، وتقدر اليوم بنحو 62% (يدفع الفرق من صندوق التقاعد).

معاش

ومن المفترض نظرياً أن يتم الإلغاء التدريجي للفوائد التي تدفعها الموازنة العامة، حيث أن هذه المزايا في الغالب تدفع لأولئك الذين تقاعدوا قبل عام 2006 (أو لمن يعولهم). ومن الناحية العملية، هناك فوائد إضافية (للحرب الضحايا وغيرهم) والتي تمولها أيضاً الموازنة العامة. عند النظر فقط إلى نظام المساهمة، وإذا لم يتم إصلاحه قريباً، فمن الممكن أن يحدث العجز في وقت مبكر من عام 2022. ومثل هذا المخطط للمساهمات أبعد ما يكون عن كونه مناسباً. كما أن التمويل الذاتي سيحتاج أيضاً إلى الاعتماد إلى حد كبير على الميزانية العامة، مما يؤدي إلى مزاحمة المزيد من الموارد إلى برامج أخرى تستحق ذلك.

ومعاً، يمكن لتدابير الإصلاح المقترحة أن تولد مدخرات كافية لخلق حيز مالي في العراق. وتكشف عمليات المحاكاة التي أجراها هذا التقرير (الشكل 3) أنه، على افتراض حدوث انتعاش تدريجي في أسعار النفط، فإن العجز سيكون لا يزال حوالي 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. القيود المفروضة على حصة الأجور العامة في الاقتصاد تعود إلى مستوياتها ومن شأن نسبة 2019 أن تولد وفورات كافية لتحقيق التوازن في الميزانية بحلول عام 2025. المزيد من الإصلاحات لخفض النفقات على المعاشات التقاعدية وتوليد المزيد من الإيرادات من المصادر غير النفطية سيؤدي إلى فائض مالي قدره 4.9 في المائة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. هذه كلها تدابير يجب اتخاذها على المدى القصير إلى المتوسط من أجل توفير الحيز المالي اللازم للاستثمار في تكوين رأس المال البشري وجني عوائد النمو والرفاهية.

الشكل 3. السيناريوهات المالية



المصادر / البنك الدولي وحسابات المؤلف

وفي الوقت نفسه، يمكن للعراق أن يتخذ إجراءات فورية لتحقيق نتائج أفضل لرأس المال البشري.

لن يكون للموارد المالية الإضافية تأثير على تكوين رأس المال البشري إذا لم تكن مصحوبة أو مسبقة بإصلاحات سياسية رئيسية. وقد تم تحديد التحليل الذي تم إجراؤه بموجب مراجعة الإنفاق العام (PER) الفجوات في فعالية وعدالة وكفاءة الإنفاق الاجتماعي. زيادة الموارد العامة المخصصة لها إن الصحة والتعليم، بدون معالجة هذه الفجوات، سوف يفشلان في تحسين فرص الحصول على الخدمات الجيدة لجميع العراقيين وفي نهاية المطاف تحسين نتائج رأس المال البشري في البلاد. يقترح تقرير الإنفاق العام إصلاحات سياسية رئيسية، تتمحور حول ثلاث ركائز رئيسية، من شأنها أن تساعد العراق على الاستثمار بشكل أكبر وأفضل في رأسماله البشري.

وتهدف الركيزة الأولى إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام والحصول على خدمات جيدة. بينما يدعو هذا التقرير إلى خلق حيز مالي لموارد إضافية للصحة والتعليم، إذا كانت هذه الموارد المتاحة، ينبغي تخصيصها للمجالات ذات الأولوية الحاسمة. وفي مجال الصحة، تتمثل الأولوية الرئيسية في إعادة تنظيم عملية تقديم الخدمات بهدف تعزيز خدمات الرعاية على المستوى المجتمعي وعلى المستوى الأولي، وتعزيز وتنظيم القطاع الخاص، وتحسين نوعية القوى العاملة في مجال الصحة. وفي مجال التعليم، يجب أن تذهب الموارد الإضافية في المقام الأول إلى النفقات الاستثمارية وغير المتعلقة بالرواتب بهدف تحسين جودة الخدمات التعليمية، واستهداف المناطق والمجموعات الأكثر احتياجاً.

وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في معالجة جائحة كوفيد-19 وتعزيز استعداد البلاد لمواجهة الأوبئة المستقبلية. يعد العراق أحد البلدان الأكثر تأثراً بجائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منطقة. وعلى المدى القصير، يجب أن يكون التركيز على بناء القدرات لتعزيز الرعاية السريرية، ومنع انتقال العدوى، وتحسين التواصل، وتسريع اكتشاف الحالات، وضمان سلامة القوى العاملة الصحية. ومع ذلك، فإن الأولويات طويلة المدى، مثل تطوير استراتيجية مراقبة فعالة و

يجب تصميم وتنفيذ إعادة تصميم تقديم الخدمة لضمان استمرارية الخدمة أثناء فيروس كورونا (COVID-19)

في أسرع وقت ممكن. وفي التعليم ينبغي اعتماد برنامج محدد لمعالجة خسائر التعلم الناجمة عن ذلك إغلاق المدارس والتحضير لعودة آمنة إلى المدرسة.

والهدف من الركيزة الثانية هو تعزيز العدالة في الإنفاق العام. وسيكون الإصلاح الرئيسي هو توسيع نطاق خطط الحماية المالية الموجهة بشكل جيد من أجل ضمان القدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية لجميع العراقيين. بينما أ تجري مناقشة نظام جديد للتأمين الصحي الاجتماعي، وهناك أسئلة مهمة تتعلق بجذواه وطرق التنفيذ، فضلا عن جدوى تحصيل الإيرادات على وجه التحديد من خلال هذا القانون. هذا يوصي التقرير بإجراء عمل إضافي يركز على النطاق والاستهداف والاستدامة للخدمات المالية خطط الحماية، بالإضافة إلى تحديد الحد الأدنى من حزمة المزايا، وضمان تسليمها بشكل فعال، وتقييمها استدامتها المالية. ويوصى أيضًا بالاستفادة من الشراكات المستدامة بين القطاعين العام والخاص لإعادة البناء قدرة النظام الصحي في المناطق المتضررة من النزاع.

وفي مجال التعليم، ينبغي تعزيز المساواة من خلال تقديم دعم إضافي للفئات والمناطق المحرومة، وخاصة في التعليم ما قبل الابتدائي والثانوي. ولا يزال نقص البنية التحتية يلعب دورا هاما في منع جميع الأطفال من الالتحاق بالمدارس، وخاصة في المناطق الريفية والمحافظات المتضررة من النزاع. التأكد من أن إصلاحات اللامركزية الأخيرة لا تترك الأطفال في حالة فقر مدقع

وينبغي أن تكون المحافظات التي تعاني من وضع مالي غير مؤات بسبب انخفاض مستويات الإنفاق موضوعا رئيسيا للمناقشة بين السلطات في بغداد والسلطات في المحافظات المعنية.

وثمة إجراء آخر للمساواة يتمثل في تجديد (ومراجعة) مشروع قانون التقاعد في العراق، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ذلك ويستلزم الآن عكس بعض التعديلات التي تم إدخالها في عام 2019 وسيؤدي غياب الإصلاحات إلى عبء مالي كبير للغاية أو تخفيض حاد في الفوائد في غضون سنوات قليلة. بالإضافة إلى التحديات القائمة للمعاش ومن المرجح أن يؤدي الانكماش الاقتصادي الحالي الناجم عن جائحة كوفيد-91 وتأثيره الضار المتوقع على نتائج سوق العمل إلى مزيد من التدهور في نظام التقاعد. لذلك، وسيكون إدخال تدابير طارئة قصيرة الأجل لمعالجة أزمة كوفيد-91، إلى جانب اعتماد تدابير مناسبة طويلة الأجل، حاسما في جعل نظام التقاعد مستداما وأكثر إنصافا.

وتهدف الركيزة الثالثة إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال تحسين تخصيص الموارد المتاحة الموارد داخل القطاعات وفي القطاع الصحي، ينبغي إعطاء الأولوية للرعاية الأولية الفعالة على المستوى الدولي

وتظهر الأدلة دورها الحاسم في تحسين فعالية وكفاءة الإنفاق على الصحة العامة. بل هو أيضا من الضروري تنفيذ نظام إحالة بحيث يضطر أولئك الذين يبحثون عن الرعاية في المستشفيات للحصول على خدمات الرعاية الأولية في حزمة الرعاية الصحية الأولية إلى دفع رسوم تجاوز، وذلك لضمان تخفيف ازدحام المستشفيات وتمكنهم من التركيز على الرعاية الثانوية أو الثالثية. وفي مجال التعليم، يوصى بتعديل الإنفاق العام عبر مستويات التعليم لصالح التعليم قبل الجامعي مقارنة بالتعليم الجامعي، وذلك للانتقال من المستوى الحالي 3.6

نسبة إلى 2.5 لتتماشى مع المعايير الدولية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنوع مصادر التمويل للجامعات لجعلها أقل اعتماداً على الميزانية الحكومية.

وتهدف الركيزة الثالثة أيضاً إلى تحقيق نتائج أفضل باستخدام الموارد المتاحة. تحسين الكفاءة

يعد شراء الأدوية والمستلزمات الطبية بالإضافة إلى المدخلات الرئيسية الأخرى أمراً ضرورياً. تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف ويمكن تحقيق نتائج محسنة من خلال وضع قائمة للأدوية الأساسية فعالة من حيث التكلفة، مع تحديد الأولويات الأدوية الجنيسة، ومركزية المشتريات من خلال تعزيز قدرات شركة كيماديا، وتعزيز إنتاج الأدوية المحلية.

يعد تحسين كفاءة الموارد البشرية في القطاع الصحي أيضاً شرطاً أساسياً للخدمة الفعالة توصيل. وبالنظر إلى التعيينات الأخيرة التي شملت في الغالب العاملين غير الصحيين، يوصى أيضاً بإجراء مراجعة وظيفية لفانورة الأجور والموارد البشرية للقدرات الصحية، بهدف ترشيد توزيع القوى العاملة الصحية. وفي مجال التعليم، يوصى باعتماد بنية تحتية جديدة للمدارس وسياسات تخصيص المعلمين لتحقيق قدر أكبر من الشفافية والإنصاف والكفاءة في تخصيص الموارد.

إن التقدم في أجنحة إصلاح الإدارة المالية العامة بشكل عام سيفيد القطاعات الاجتماعية أيضاً. العديدة التي تدوم طويلاً

لا تزال التحديات والبيدات الخاطئة لإصلاح الإدارة المالية العامة في العراق تعيق تقديم الخدمات الفعالة في مجالي الصحة والرعاية الاجتماعية تعليم. تتطلب أجنحة الإصلاح التي تغطي القطاع العام العراقي بأكمله معالجة التحديات المستمرة في المشتريات العامة، ومصداقية الميزانية وموثوقيتها، والتدقيق الخارجي، والشفافية، ومراقبة الميزانية وإعداد التقارير، من بين مجالات أخرى. إن قطاع التعليم معرض بشكل خاص لتهديدات الفساد والتسرب التي تمنع موارد الميزانية المخصصة من الوصول إلى المناطق الجغرافية والسكان الأكثر احتياجاً، لا سيما في مجال الميزانية الاستثمارية.

سيكون تعزيز أنظمة البيانات والمعلومات أمراً أساسياً لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة وتحسين الوضع العام

إدارة مالية. يعد توفر البيانات وإمكانية الوصول إليها واستخدامها أمرًا ضروريًا للتخطيط والرصد والمراقبة. تقييم الموارد المخصصة للقطاعات الاجتماعية. في قطاع الصحة، على الرغم من توفر البيانات الروتينية من القطاع العام، لا توجد أي بيانات تقريبًا فيما يتعلق بتمويل أو تقديم الخدمات من القطاع الخاص. كخطوة أولى، يجب على وزارة التعليم العالي البدء في جمع مجموعة من المؤشرات الموحدة من القطاع الخاص، التركيز على المقاييس ذات الأولوية للوصول والاستخدام والتمويل، وخاصة بالنسبة للأمراض غير السارية، للسماح بالاستمرارية الرعاية. كما ستمكن أنظمة المعلومات المعززة من إجراء تحليلات كفاءة معيارية محسنة وروتينية، مثل التركيز على تكاليف الوحدة الموحدة لكل طبيب ولكل إجراء، فضلاً عن السماح بتحسين الإدارة المالية. وبالمثل، بدون معلومات موثوقة حول جودة التعليم في جميع مدارس العراق،

ومن الصعب التوصل إلى استنتاجات حول "القيمة مقابل المال" التي يتم تحقيقها في التعليم. قياس أكثر قوة هناك حاجة لنتائج تعلم الطلاب ومحدداتها لتقييم الأسباب التي تجعل بعض المحافظات تحقق نتائج أفضل بنفس المبلغ من المال والعكس صحيح.

ومن الممكن أن يساعد ترشيح ترتيبات اللامركزية في تحسين نتائج رأس المال البشري، وهذا يعني، أولاً، توضيح الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الوزارات ومستويات الحكومة

مكلف بتمويل الصحة والتعليم في العراق. توحيد المسؤولية عن تخطيط استثمار رأس المال ويشكل التنفيذ داخل الإدارات المركزية أو إدارات المحافظات - مع ضمان وجود صلاحيات كافية وقدرات تنفيذية - خطوة تالية مهمة لتبسيط تمويل الصحة والتعليم.

ثانياً، هناك حاجة إلى بناء قدرات السلطات الصحية والتعليمية على جميع المستويات لتنفيذ سياسات القطاع المختلفة بطريقة متماسكة. الأمر الذي سيكون حاسماً لتحسين كفاءة القطاع.

وبعيداً عن اللامركزية، سيكون اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها أمرًا بالغ الأهمية لتحسين نتائج رأس المال البشري. لقد أظهرت أزمة كوفيد-19 الترابط بين قطاعات متعددة. **تساهم** النظافة السليمة في الحد من انتشار الفيروس. وفي المقابل، غالبًا ما يكون انخفاض ناقل الحركة شرطًا مسبقًا لإعادة الفتح

المدارس. تتيح التقنيات الرقمية استمرارية الخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات الضرورية لتراكم رأس المال البشري، ولكن العديد من المجتمعات الفقيرة والمهمشة تفتقر إلى القدرة على الوصول إلى الأدوات الرقمية. وتشير هذه الروابط، التي تتجاوز سياق كوفيد 19، إلى الحاجة إلى بنية تحتية طموحة واستثمارات أخرى لتوسيع القدرة على الوصول إلى المياه والصرف الصحي والتحول الرقمي كعوامل تمكين رئيسية لتراكم رأس المال البشري. وفي ظل الحيز المالي المحدود الذي يتمتع به العراق اليوم، فإن حماية الإنفاق الأساسي لرأس المال البشري يشكل تحدياً لواضعي السياسات. ومع ذلك، بواسطة

ومن خلال هذه الاستثمارات مع رؤية للمستقبل، يمكن للعراق أن يخرج من الأزمات الحالية وهو مستعد للقيام بما هو أكثر من مجرد استعادة رأس المال البشري الذي فقده.

الإصلاحات الرئيسية المقترحة

رؤى الإصلاح وأهدافه	الإجراءات قصيرة المدى (1-2 سنة)	الإجراءات متوسطة المدى (3-5 سنوات)
<p>كفاية الإنفاق على التعليم</p> <p>موضوعي: زيادة حصة التعليم في ميزانية الحكومة من خلال تعزيز الاستثمار والإنفاق غير الرواتب.</p>	<p>تضمنتها في الخطة الوطنية واستراتيجية التعليم.</p>	<p>• إعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم في قطاع التعليم في إجمالي الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم</p> <p>• توسيع حصة الإنفاق بخلاف الرواتب في إجمالي الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم</p> <p>• تعزيز الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم.</p> <p>الهدف، لا سيما من خلال توسيع الاستثمار الرأسمالي لسد فجوة البنية التحتية الحالية وتمويل التحسينات في التعليم</p> <p>• الالتزام بإعطاء الأولوية للاستثمارات في التعليم كجزء من مرحلة التعافي من كوفيد-19 من خلال اعتماد برنامج استثماري لمعالجة تأثير كوفيد-19 على التعليم.</p>
<p>العدالة في الإنفاق على التعليم</p> <p>موضوعي: تحسين نتائج التعليم للأطفال الأقل ثراءً والأسر والمناطق.</p>	<p>تحليل والإبلاغ عن الإنفاق العام لكل طالب حسب مستوى التعليم.</p> <p>• الالتزام بتوجيه موارد عامة إضافية إلى المناطق والمجموعات الأكثر احتياجاً من خلال اعتماد بنية تحتية مدرسية جديدة وسياسات تخصيص المعلمين التي تعمل على تحسين المساواة بين المناطق والمدارس</p>	<p>• وضع أهداف واضحة للتحسين في الإنفاق على التعليم في المناطق الريفية والأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض</p> <p>• زيادة تدريجية في حجم التمويل العام لكل طالب في التعليم ما قبل الجامعي المتاح للمحافظات التي ترتفع فيها معدلات الفقر وتتنخفض معدلات الالتحاق بالمدارس.</p>
<p>كفاءة التعليم الإنفاق</p> <p>موضوعي: تعزيز القيمة مقابل المال في التعليم من خلال زيادة أداء القطاع ضمن قيود الموارد المتاحة.</p>	<p>• تحديد هدف متوسط المدى لخفض النسبة بين الإنفاق العام لكل طالب في التعليم العالي والتعليم قبل الجامعي.</p> <p>• تحديد هدف متوسط المدى لمعدلات تنفيذ الموازنة في الأجزاء غير المتعلقة بالرواتب من موازنة التعليم.</p> <p>• وضع إطار للتقييم المنهجي لتعلم الطلاب لقياس جودة التعليم وكفاءته بشكل أفضل</p> <p>جمع البيانات الأولية للإرشاد في تطوير الإطار بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة (مثل EGRA أو SDI).</p> <p>• اعتماد بنية تحتية جديدة للمدارس وسياسات تخصيص المعلمين لتجديد قدر أكبر من الشفافية والإنصاف والكفاءة في تخصيص الموارد.</p>	<p>• إعادة تخصيص الإنفاق العام عبر مستويات التعليم، وزيادة الإنفاق لكل طالب في التعليم ما قبل الجامعي مقارنة بالتعليم العالي للوصول إلى الهدف (على سبيل المثال، من خلال تنوع مصادر تمويل الجامعات لجعلها أقل اعتماداً على الموازنة الحكومية).</p> <p>• زيادة معدلات تنفيذ الموازنة في الأجزاء غير المتعلقة بالرواتب من موازنة التعليم لتحقيق الهدف، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم في المحافظات لتنفيذ الموازنة الاستثمارية بشكل أكثر فعالية</p> <p>• اعتماد بنية تحتية جديدة للمدارس وسياسات تخصيص المعلمين لتجديد قدر أكبر من الشفافية والإنصاف والكفاءة في تخصيص الموارد.</p> <p>(TIMSS, PIRLS) بحلول عام 2025 واستخدام النتائج ل إبلاغ القرارات المتعلقة بتخصيص موارد التعليم.</p>
<p>التحديات المؤسسية والإدارة المالية العامة في التعليم</p> <p>موضوعي: تحسين فعالية إدارة قطاع التعليم من خلال ترتيبات مؤسسية مبسطة أكثر ملاءمة لتحقيق النتائج.</p>	<p>• توضيح الأدوار والمسؤوليات بين كيانات القطاع العام ومستويات الحكومة المكلفة بتمويل التعليم في العراق.</p> <p>• تقييم احتياجات بناء قدرات وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم في المحافظات لتنفيذ سياسات قطاع التعليم.</p> <p>• وضع خطة لإنشاء بوابة بيانات مفتوحة لقطاع التعليم لزيادة الشفافية والمساءلة حول استخدام الموارد المالية وغير المالية.</p> <p>دعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة.</p>	<p>• تعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم في المحافظات، مع التركيز بشكل خاص على التمكين بشكل أكثر فعالية</p> <p>تنفيذ الميزانية الاستثمارية (على سبيل المثال، اختيار المشروع وتقييمه).</p> <p>• إطلاق بوابة البيانات المفتوحة لقطاع التعليم، والتي تحتوي على بيانات حول الإنفاق لكل طالب في كل مستوى تعليمي، ومخرجات التعليم على مستوى المحافظة والمنطقة والمدرسة، إلى جانب المعلومات الأخرى ذات الصلة.</p> <p>• تعزيز جدول أعمال إصلاح الإدارة المالية العامة في العراق، الأمر الذي سيفيد أيضاً قطاع التعليم (على سبيل المثال، التحرك نحو موازنة الأداء، وتوضيح العلاقات المالية الحكومية الدولية، وما إلى ذلك).</p>

قطاع الصحة

مؤشرات الإصلاح وأهدافه	الإجراءات القصيرة إلى المتوسطة الأجل (1-2 سنة)	الإجراءات طويلة المدى (3-5 سنوات)
كفاية الإنفاق على الصحة	<p>• تحديد هدف متوسط المدى لزيادة حصة إنفاق قطاع الصحة في إجمالي نفقات الموازنة من خلال إعطاء الأولوية للصحة في الموازنة الحكومية، وتوجيهها بشكل خاص نحو تحسين الاستثمارات في الأولوية</p> <p>المناطق.</p> <p>• تحديد هدف متوسط المدى لزيادة حصة الإنفاق غير المتعلق بالرواتب في إجمالي الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة.</p>	<p>• إعطاء الأولوية للاستثمارات في مجال الصحة من خلال زيادة حصتها من إجمالي إنفاق الموازنة تدريجياً للوصول إلى الهدف، رهناً بالحيز المالي.</p> <p>• توسيع حصة الإنفاق غير المتعلق بالرواتب من إجمالي الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة (المتكرر)</p> <p>• والميزانيات الاستثمارية للوصول إلى الهدف، ضمان الموارد المادية والخدمات الكافية القدرة على التسليم.</p>
تحسين الوصول إلى الخدمات عالية الجودة	<p>• تحسين نوعية القوى العاملة الصحية من خلال التقييمات الموحدة لمقدمي الخدمات والدورات التدريبية المخصصة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأمراض غير المعدية.</p>	<p>• تنفيذ عملية إعادة تنظيم تقديم الخدمات لتعزيز المستوى المجتمعي والمستوى الأولي، وخاصة بالنسبة للتاريخين داخلياً وخارجياً، بما في ذلك إعادة تصميم الرعاية الأولية من خلال الإصلاحات المتعلقة بالتنسيق وطب الأسرة.</p> <p>• الاعتماد والتعاقد والحوافز المنسقة (من خلال الدفع لمقدم الخدمة) ل تنظيم وتعزيز تقديم الرعاية الأولية في القطاع الخاص. تنظيم وتعزيز تقديم الرعاية الأولية في القطاع الخاص باستخدام الاعتماد والتعاقد والحوافز المنسقة (من خلال الدفع لمقدمي الخدمات).</p>
زيادة حقوق الملكية		<p>• إجراء عمليات إصلاحية في القطاع الخاص وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة.</p> <p>مخططات الحماية.</p> <p>• الاستفادة من الشراكات المستدامة بين القطاعين العام والخاص لإعادة بناء قدرات القطاع الخاص في المناطق المتضررة من النزاع</p> <p>ضمان التنفيذ الفعال وتقييم الوضع المالي الاستدامة</p>
تعظيم الكفاءة		<p>• تحسين كفاءة الإنفاق في القطاع الخاص والقطاع العام من خلال تحسين الكفاءة التقنية</p> <p>المشتريات والمدخلات السريرية الأخرى.</p> <p>• تحسين مرونة الأموال وتعزيزها</p> <p>• إدارة العلاقات مع الموردين للموارد البشرية للصحة وتقييم وترشيد إدارة الموارد البشرية للصحة.</p> <p>لتحديات الحكومة الأوسع.</p> <p>• التأكيد على تقديم خدمات الرعاية الأولية وتنفيذ نظام الإحالة.</p> <p>• إضفاء الطابع المؤسسي على حزمة الفوائد الصحية التحديتات وتحليلات الكفاءة.</p>
	<p>• ضمان استمرارية الرعاية الصحية الأساسية والقدرة على الاستجابة لفيروس كورونا (COVID-19)</p> <p>• بناء القدرة على الرعاية السريرية الفعالة لإدارة حالات كوفيد-19.</p> <p>• إنشاء آليات لضمان سلامة القوى العاملة الصحية.</p>	<p>• تعزيز أنظمة المراقبة القائمة على الأحداث وقدرات الحكومة في مجال الصحة العامة.</p> <p>• تطوير استراتيجية اتصال فعالة.</p>

قطاع المعاشات والحماية الاجتماعية

رؤى الإصلاح وأهدافه	الإجراءات القصيرة إلى المتوسطة الأجل (2-1 سنة)	الإجراءات طويلة المدى (3-5 سنوات)
<p>المالية/المالية: زيادة مالية الاستدامة والحيز المالي المتوقع.</p> <p>الاقتصادية: زيادة العدالة (الإضافي)، و مرونة سوق العمل.</p>	<p>•مراجعة قانون التأمين الاجتماعي المتكامل للتأكد من أنه: (أ) يوفر الشفافية آلية التمويل ضمان الاستدامة و القدرة على تحمل التكاليف؛ (2) يحسن حقوق الملكية ويوفر حوافز للعمل في القطاع الخاص والادخار؛ (ثالثاً) زيادة التغطية وضمان ربط المعاشات التقاعدية بانتظام بالتصخم؛ (رابعاً) يضمن أن جميع مبادئ الحكم الرشيد للضمان الاجتماعي مدروسة جيداً.</p>	<p>•تنفيذ قانون التأمين الاجتماعي المتكامل.</p> <p>•إجراء حملات توعوية حول الثقافة المالية، والمعاشات التقاعدية، وشيخوخة السكان.</p>
	<p>اجتماعياً: زيادة التغطية وكفاءة استحقاقات التقاعد. تلك المعاشات التقاعدية التي يتم دفعها مباشرة بالموازنة العامة.</p>	<p>•تنفيذ عملية إعادة تنظيم تقديم الخدمات لتعزيز المستوى المجتمعي والمستوى الأولي، وخاصة بالنسبة للنازحين داخلياً وغيرهم من الفئات الضعيفة، بما في ذلك إعادة تصميم الرعاية الأولية من خلال الإصلاحات المتعلقة بالتنمكين وطب الأسرة.</p> <p>•الاعتماد والتعاقد والحوافز المنسقة (من خلال الدفع لمقدم الخدمة) ل تنظيم وتعزيز تقديم الرعاية الأولية في القطاع الخاص، تنظيم وتعزيز تقديم الرعاية الأولية في القطاع الخاص باستخدام الاعتماد والتعاقد والحوافز المنسقة (من خلال الدفع لمقدمي الخدمات).</p>
<p>الإدارة والحوكمة وغيرها: زيادة الوعي التحديات والفرص التي تواجه شيخوخة السكان في العراق.</p>	<p>•تشكيل وحدة ائتلافية تعمل على التوقعات المالية لكل من صندوق التقاعد ومعاشات التقاعد التي تدفعها الموازنة العامة.</p>	<p>•تنفيذ الوحدة الائتلافية.</p>



الفصل :1

السياق المالي الكلي -

خلق الحيز المالي ل

إنفاق رأس المال البشري

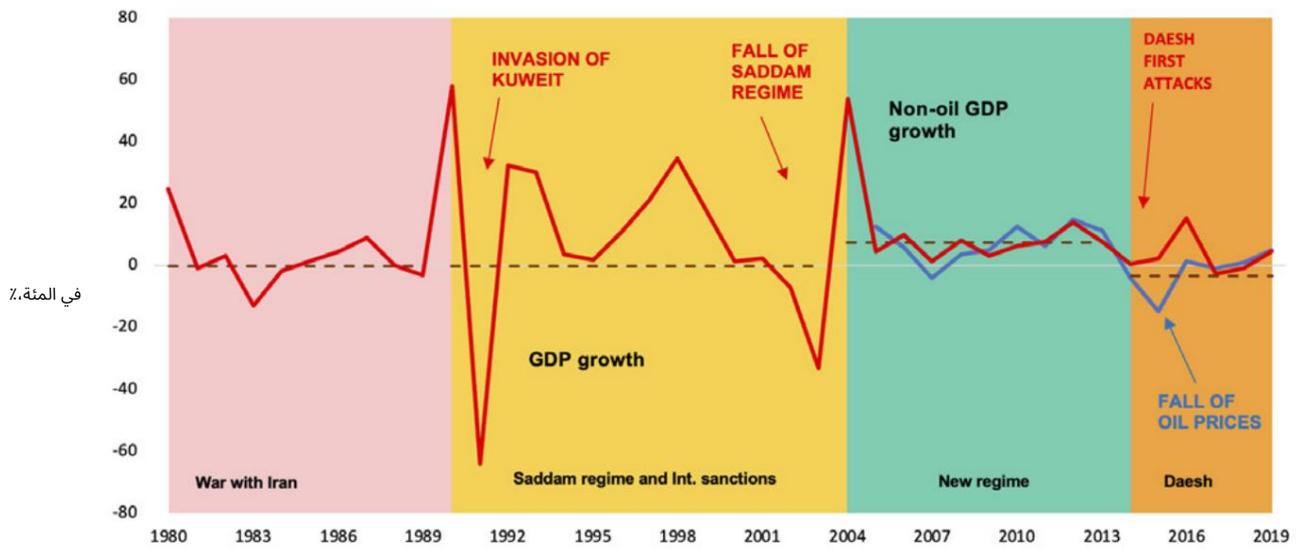
1.1 النمو الاقتصادي المتقلب في العراق

وقد أدى الاعتماد الكبير على النفط، إلى جانب الصراعات المتكررة والتوترات الطائفية، إلى إعاقة النمو الاقتصادي المستدام في العراق.

لقد عانى الاقتصاد العراقي من عقود من عدم الاستقرار السياسي وتقلب أسعار النفط. على مدى السنوات الأربعين الماضية، تأثرت أسعار النفط بالصراعات مع جيرانها، والغزو الأمريكي، وانتقالات السلطة، والصراعات الدولية.

العقوبات والصراع المسلح الداخلي (الشكل 4) خلال هذه الفترة المضطربة، ساعدت ثروة العراق النفطية على الاستمرار اقتصاد سياسي هش. بعد سقوط نظام صدام حسين، أصبح العقد الاجتماعي في العراق يتضمن أ شبكة رعاية معقدة، حيث يتم توزيع ريع النفط بين مجموعات مختارة. وبدلاً من استخدامها لبناء البنية التحتية أو تحسين جودة الخدمات التعليمية، تم استخدام عائدات النفط لتوسيع التوظيف والتحويلات في القطاع العام. إن استخدام الدخل النفطي للحفاظ على شبكات القوة يقف في طريق متابعة الإصلاحات المعززة للنمو في قطاعات مثل الصحة والتعليم.

الشكل 4. عقود من عدم الاستقرار السياسي وتقلب أسعار النفط



المصادر / مؤشرات التنمية العالمية

يعكس تقلب نمو الناتج المحلي الإجمالي الصراعات المتكررة في البلاد واعتمادها على النفط. بين عامي 2005 وفي عام 2019، نما الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 5.5% أي أعلى بنقطتين مئويتين من المتوسط الإقليمي. ومع ذلك، فقد حجب هذا التقلب الشديد للنمو في العراق (الشكل 5). وكان الانحراف المعياري للنمو

أكثر من ضعف المتوسط الإقليمي وما يقرب من 4 أضعاف المعدل في الاقتصاد غير النفطي. ويشكل تقلب الناتج مصدر قلق للاقتصاديين، لأنه يرتبط بانخفاض النمو وانخفاض الاستثمار في رأس المال البشري. منذ بدء الصراع في عام 2014، كان النفط المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي في العراق.

في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من عام 2014 إلى عام 2016 كان مدفوعاً بإنتاج النفط، حيث أدت الأزمة إلى تقليص النشاط غير النفطي بشدة

اقتصاد.

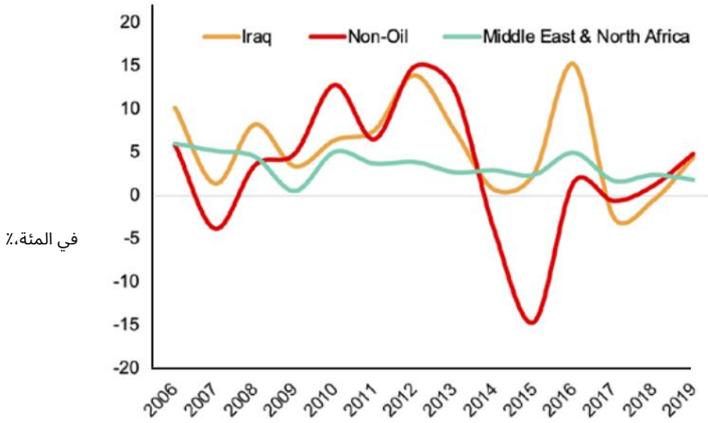
ورغم أن متوسط معدلات النمو كان قوياً، فإن دخل الفرد لم يواكب نظيراته في البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط الأعلى. ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 2.7% خلال الفترة 2005-2019. ومع ذلك، فإن معدل النمو هذا لا يزال أبطأ بكثير من متوسط UMIC البالغ 4.4% في المائة. حتى الصراعات الأخيرة

وقد تمكن العراق من مواكبة الدول ذات الدخل المتوسط من الدخل المتوسط إلى حد كبير، لكنه لم يحقق سوى نمو طفيف خلال السنوات القليلة الماضية. ويمكن رؤية حجم الضرر الناتج عن الصراع بشكل أكثر وضوحاً عند دراسة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والذي انخفض بنسبة تقريبية 27% في المئة، من حيث نصيب الفرد، منذ عام 2013 (الشكل 6) ونظراً لمعدل الخصوبة المرتفع جداً في العراق، يحتاج الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو بوتيرة أعلى بكثير، تتجاوز 5% في المائة سنوياً إذا أريد سد الفجوة مع بلدان الدخل المتوسط الأعلى الأخرى والمنطقة.

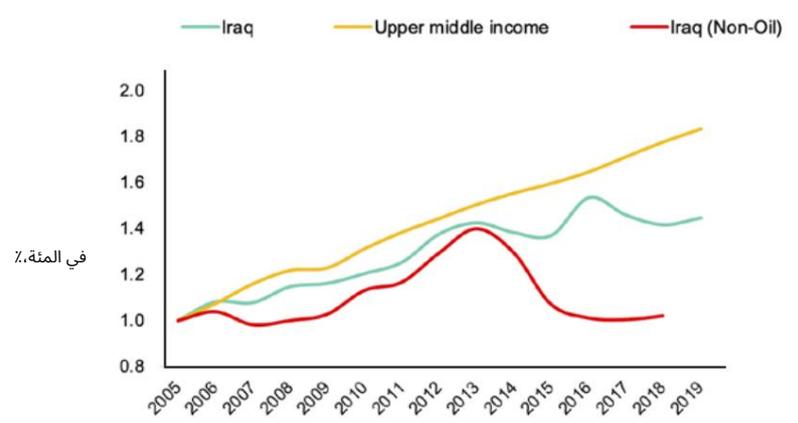
1. غيرمو بييري، ما بعد الإفراض: كيف يمكن للبنوك المتعددة الأطراف أن تساعد البلدان النامية على إدارة التقلبات (واشنطن العاصمة: مركز الشؤون العالمية للتنمية، 2009)

توم كرييس، وبراين كريشنا، وويليام مالوني، مخاطر الدخل ورأس المال البشري في أقل البلدان نمواً (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 1، 2005)

الشكل 5. نمو الناتج المحلي الإجمالي



الشكل 6. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2005=100)



المصادر / مؤشرات التنمية العالمية: السلطات العراقية؛ وتقديرات خبراء البنك الدولي.

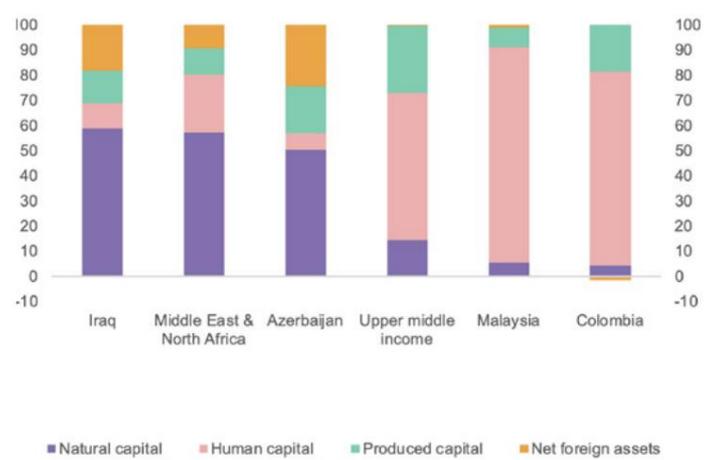
وكان السبب الرئيسي وراء الارتفاع في مستوى المعيشة في العراق هو استنزاف احتياطيات البلاد من النفط . وقد نما نصيب الفرد من الثروة في العراق بقوة قبل الصراعات الأخيرة. وفي الفترة 2005-2014، نمت ثروة البلاد بنسبة 133 في المائة، وهو أحد أعلى المعدلات بين البلدان الهشة الغنية بالموارد والغبية بالموارد (الشكل 7). ومع ذلك، بالمقارنة مع بلدان الدخل المتوسط العلوي وأقران مختارين، كانت ثروة العراق ، خلال تلك الفترة، مدفوعة بشكل رئيسي باستنزاف احتياطياته النفطية (الشكل 8). ومن بين البلدان النظيرة الطموحة (ماليزيا، وكولومبيا، وأذربيجان)، حدث أغلب خلق الثروة من خلال تحسين مخزون رأس المال البشري (حجم قوة العمل وجودتها وصحتها).

الشكل 7. نمو نصيب الفرد من الثروة (2005-2014)



المصدر / لانج وآخرون. (2018).

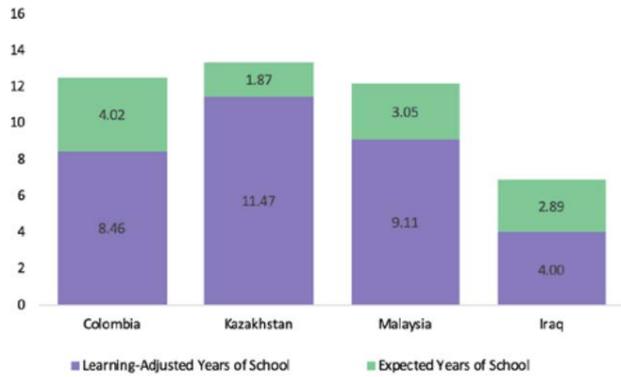
الشكل 8. المساهمة في نمو نصيب الفرد من الثروة (2005-2014)



المصدر / لانج وآخرون. (2018).

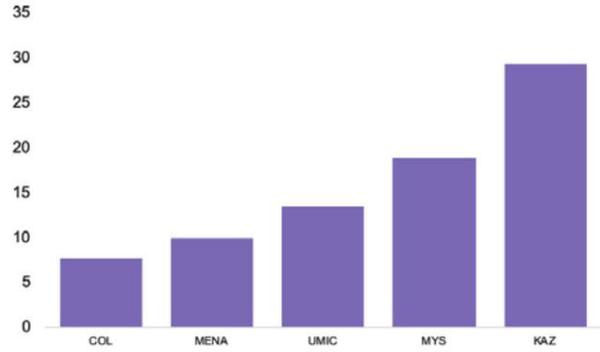
يمكن للعراق أن يرفع مستويات المعيشة بشكل ملحوظ من خلال تحسين نوعية رأسماله البشري. إن مستوى رأس المال البشري في البلاد أقل بكثير من نظيره في البلدان النظيرة. 2 وتبلغ سنوات الدراسة المتوقعة 6.9 سنة، ولكنها تنخفض إلى 4 سنوات فقط بعد تعديلها حسب جودة التعليم (الشكل 9). وبالمقارنة، فإن سنوات الدراسة المتوقعة في كل من البلدان النظيرة تبلغ أكثر من 12 سنة. وإذا كان للعراق أن يحقق سنوات من التعليم مماثلة لهذه البلدان، أو، في هذا الصدد، يضاها قيم المنطقة أو بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط في البلدان الأخرى، سيؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 10).

الشكل 9. رأس المال البشري في العراق



المصدر/ مؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري

الشكل 10. نسبة الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لزيادة رأس المال البشري



المصدر / حسابات المؤلف

وإذا كان العراق يرغب في زيادة الاستثمار في التنمية البشرية، فلا بد وأن يعمل على خلق الحيز المالي اللازم إن جودة القوى العاملة في العراق ستعود إلى الرخاء في المستقبل. ويتعين على العراق أن يعمل على تحسين نظامه التعليمي، ليس فقط على مستوى التحصيل العلمي، بل وأيضاً من حيث جودة التعلم والتحصيل التعليمي للمرأة، التي تتخلف عن الرجل في مجالات مثل محو الأمية. ومن أجل تعظيم إمكانات شعبه، يحتاج العراق إلى تحسين أنظمة الصحة والمعاشات والحماية الاجتماعية.

2.1 تحليل الإيرادات المالية والنفقات العامة

دعونا نتقل الآن إلى خصائص الوضع المالي في العراق، والأهم من ذلك، السبل التي يمكن بها تحقيق ذلك خلق الحيز المالي لتمويل أي استثمارات مرغوبة في الصحة والتعليم.

ربح

ولا تزال الحكومة العراقية تعتمد، بشكل شبه حصري، على قطاع النفط كمصدر للإيرادات.

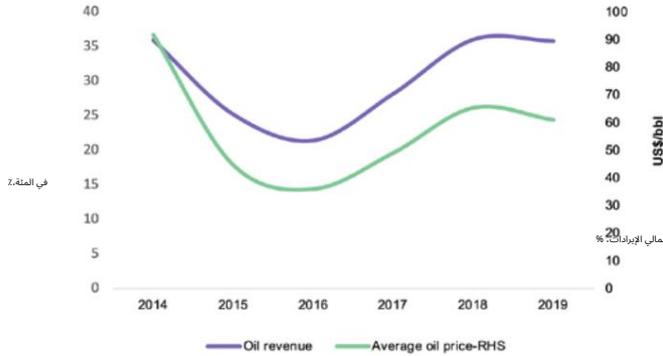
وتهيمن عائدات النفط على عائدات العراق، ومن عام 2005 إلى عام 2014، شكلت عائدات النفط متوسطاً 81% من إجمالي الإيرادات ومع ذلك، وعلى الرغم من صدمة أسعار النفط في 2015-2016 فإن حصة إيرادات النفط نمواً مطرداً خلال الفترة 2014-2019 ويعكس هذا زيادة بنسبة 20% في المائة في إنتاج النفط، من 4 ملايين برميل يومياً في عام 2015 إلى 4.8 مليون برميل يومياً في عام 2019، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25% في المائة في عام 2015 إلى 36% في المائة في عام 2019.

إن الاعتماد على عائدات النفط يجعل الميزانية حساسة لتقلبات أسعار النفط. ل. كل دولار ينخفض أسعار النفط العالمية، وإيرادات النفط تنخفض بمقدار 1.4 مليار دولار. ولهذا السبب، حدثت فترات من صدمة أسعار النفط بشكل كبير انخفاض الإيرادات المالية. بعد أن بلغت ذروتها عند 92 دولاراً أمريكياً للبرميل، في عام 2014، انخفضت أسعار النفط إلى متوسط 40 دولاراً أمريكياً للبرميل في 2015-2016 قبل أن يبدأ الانتعاش التدريجي إلى متوسط 63 دولاراً للبرميل في 2018-2019. أدى التدهور السريع في أسعار النفط خلال الفترة 2014-2016 إلى انخفاض كبير في الإيرادات المالية، الأمر الذي وانخفضت بنحو 12 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى انخفاض إيرادات النفط من 36% في المائة في عام 2014 إلى 36% في المائة فقط في عام 2014. 21% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 (الشكل 11).

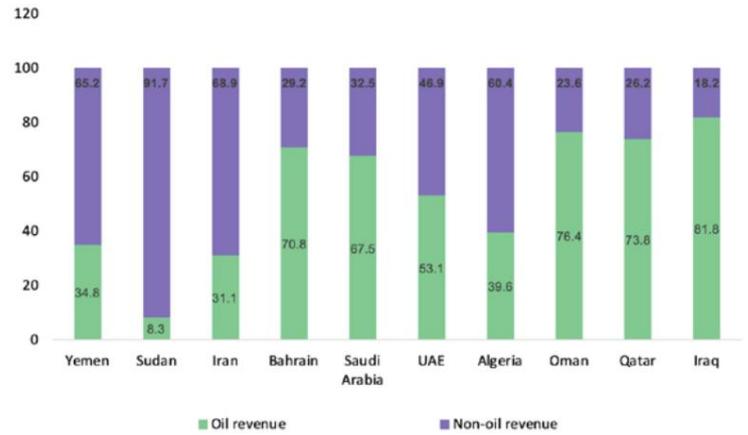
تعتبر إيرادات العراق غير النفطية صغيرة مقارنة بالدول النظيرة. في عام 2017، وفي أعقاب التدهور السريع للوضع المالي في العراق، خلال الفترة 2015-2016، اتخذت السلطات عدداً من التدابير لتحسين الوضع المالي في العراق. الإيرادات غير النفطية، بما في ذلك فرض ضريبة ثابتة بنسبة 3.8% على الأجور واعتماد بشأن الضريبة على خدمات الإنترنت. غير أن تنفيذ هذه التدابير تعرض للضعف بسبب القيود المفروضة على القدرات، وضعف الامتثال الضريبي، وجهود الجباية والتوسع في الإعفاءات الجمركية. على هذا النحو، وأصبحت إيرادات البلاد أقل تنوعاً، حيث بلغ متوسط الإيرادات غير النفطية 18% في المائة فقط من إجمالي الإيرادات

بين عامي 2015 و9102 (الشكل 12) وكان أداء تحصيل إيرادات الضرائب في العراق سيئاً بالمثل. وبلغت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.7% فقط في المتوسط في الفترة 2015-2019، وهي متخلفة كثيراً عن المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (11%) وبلدان الدخل المتوسط الأعلى (12%).

الشكل 11. أسعار النفط وإيرادات النفط



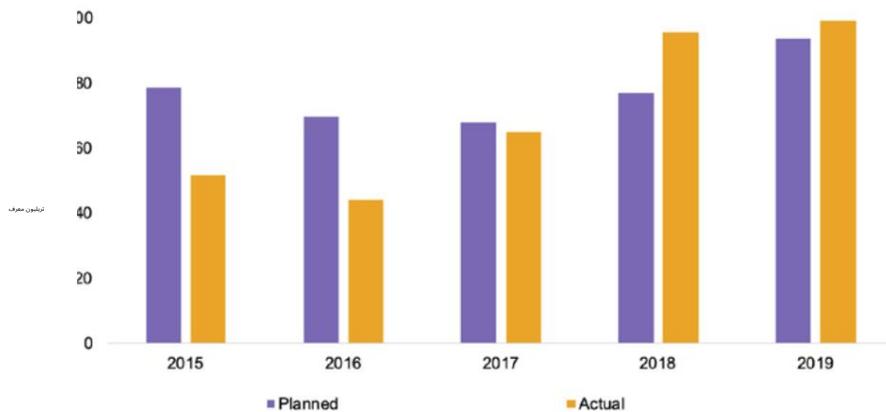
الشكل 12. الإيرادات غير النفطية



المصادر / الأونكتاد؛ العراق كوسيت؛ مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات موظفي البنك الدولي.

وتنطوي التغيرات المفاجئة في أسعار النفط على تقلبات كبيرة في الإيرادات المخططة. ويمكن أن يكون لعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار النفط تأثير سلبي على قرارات الموازنة والاستثمار. وعلى سبيل المثال، أرت صدمة أسعار النفط في الفترة 2015-2016 بسبب سرعة على إيرادات النفط المدرجة في الميزانية خلال تلك الفترة. ويوضح الشكل 13 كيف تتأثر إيرادات الموازنة عادةً بالصدمات السلبية أو الإيجابية المفاجئة لأسعار النفط، حيث تأرجحت الإيرادات من 52 تريليون دينار عراقي إلى 99 تريليون دينار عراقي بين عامي 2015 و9102. مما يؤدي إلى تفاقم الوضع، مع مراعاة تقلبات الإنفاق الدورية وعلى هذا النمط، تم توجيه فترة ازدهار عائدات النفط نحو الإنفاق العسكري والأمني، بدلاً من الاستثمارات الإنتاجية في رأس المال البشري والبنية التحتية. ويشير هذا إلى أن هناك حاجة إلى اتخاذ قرارات أفضل بشأن السياسة المالية لضمان إمكانية إتاحة مصادر الإيرادات والاحتياطيات الأخرى لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل، فضلاً عن السماح باستثمارات طويلة الأجل لتعزيز الاقتصاد.

الشكل 13. إيرادات النفط المتوقعة والفعلية في الموازنة



المصادر؛ السلطات العراقية؛ وتقديرات خبراء البنك الدولي.

وستكون الخطوة الأساسية لخلق حيز مالي مناسب هي زيادة حصة الإيرادات غير النفطية. ويمكن للعراق أن يتخذ خطوات نحو تحسين التحصيل، مثل تحسين إدارة الضرائب والجمارك. وستكون استراتيجيات الإيرادات متوسطة الأجل حاسمة في تعزيز الزخم والالتزام بالإصلاح، بما في ذلك تبسيط الإصلاحات

النظام الضريبي وتبسيط البدلات ومعالجة الإعفاءات والحوافز. ويمكن للجهود أيضا وتشمل فرض ضرائب جديدة غير نفطية، وتوفير التمويل المناسب وإدارة الامتثال الضريبي.

ومن الممكن أن يساعد تطبيق القواعد والإجراءات الجمركية بشكل أكثر صرامة، والذي يمنح مع ذلك درجة معينة من الاستقلالية لسلطات الإيرادات، في تعبئة إيرادات إضافية. ويمكن للإصلاحات الأخيرة في المملكة العربية السعودية المجاورة، والتي زادت فيها الإيرادات غير النفطية بنحو 71 في المائة، أن توفر دروسا مهمة حول كيفية تحقيق ذلك في العراق (انظر الإطار 1، حول إصلاحات الإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية).

المربع 1

زيادة تحصيل الإيرادات غير النفطية: حالة المملكة العربية السعودية

وكما يسلط هذا التقرير الضوء على أنه من المهم أن تقوم البلدان الغنية بالنفط بتنوع قواعد إيراداتها بما يتجاوز النفط. وفي العراق، يؤدي الاعتماد المفرط على عائدات النفط إلى تقلبات كبيرة في النفقات مسارية للدورة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تخفيضات مؤلمة في الإنفاق في أوقات انخفاض أسعار النفط. وفي دراسة سبل تنوع عائدات العراق لتشمل المصادر غير النفطية، من المفيد دراسة البلدان الأخرى في المنطقة التي بدأت بالفعل هذه العملية. إحدى هذه الدول هي المملكة العربية السعودية. على الرغم من أن الإصلاحات في المملكة حديثة، إلا أن هناك إصلاحات مثيرة للاهتمام

كان من المفترض زيادة الإيرادات غير النفطية. وفي عام 2018 رفعت الإيرادات غير النفطية الجديدة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وزادتها إلى 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدر صندوق النقد الدولي أنه بحلول عام 2024، وسيلعب إجمالي الإيرادات غير النفطية حوالي 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية.

ولوضع ذلك في السياق، في عام 2018، بلغ إجمالي الإيرادات غير النفطية في العراق 4.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فإن الإصلاحات المماثلة في العراق يمكن أن تؤدي إلى أكثر من ضعف المستوى الحالي للإيرادات غير النفطية المحصلة. وإذا قصرنا التحليل على ضريبة القيمة المضافة فقط، فإن الإيرادات غير النفطية ستزيد بنسبة 1.6

نقطة مئوية، أي أكثر من نصف المستوى الحالي.

هناك مجال لمزيد من تحسين ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية. على سبيل المثال، المعدل المفروض بنسبة 5 بالمائة واحدة من أدنى المعدلات في العالم. عتبة التسجيل للضريبة هي واحدة من أعلى المعدلات في العالم. الجهود المبذولة لرفع القاعدة وخفض العبء من شأنه أن يحسن مستوى التحصيل في السعودية.

⁴ الدروس التي يمكن للعراق أن يتعلمها من التجربة السعودية.

وفي الفترة 2015-2012، بلغت الإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية حوالي 4.8 في المائة، وتمثل الضرائب حوالي 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في عام 2016، بدأت المملكة العربية السعودية في تقديم مجموعة من مقاييس الإيرادات. وشمل ذلك ضريبة القيمة المضافة (VAT) للعمال الأجنيب ضريبة، وعدد من الرسوم على منتجات مثل التبغ والمشروبات السكرية. الهدف من هذه التدابير

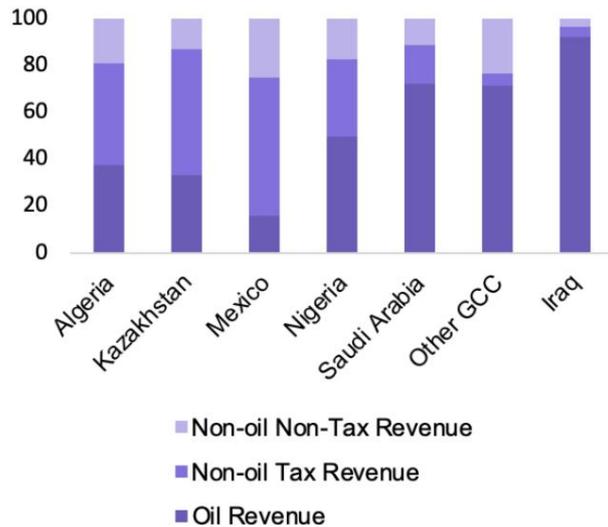
الجدول 1. إيرادات المملكة العربية السعودية غير النفطية
هيكل التحصيل والإيرادات (2018)

النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي	
1.6	سنة 2018
0.4	المكوس
1.0	ليفي المغترب
0.5	آخر

النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي	
44.1	إجمالي الإيرادات
12.4	غير النفطية
7.2	الضريبة غير النفطية
31.6	عائدات النفط

وزارة المالية العراقية 2019

الشكل ب.1. تكوين الإيرادات



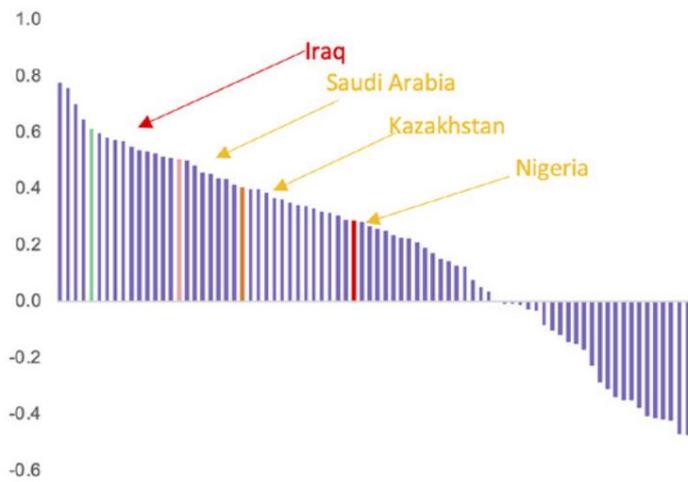
النفقات

ويعاني الإنفاق الحكومي في العراق من الإنفاق الجامد على التوظيف والتحويلات الحكومية، والتغيرات المتقلبة في البنية التحتية العامة التي تشدد الحاجة إليها.

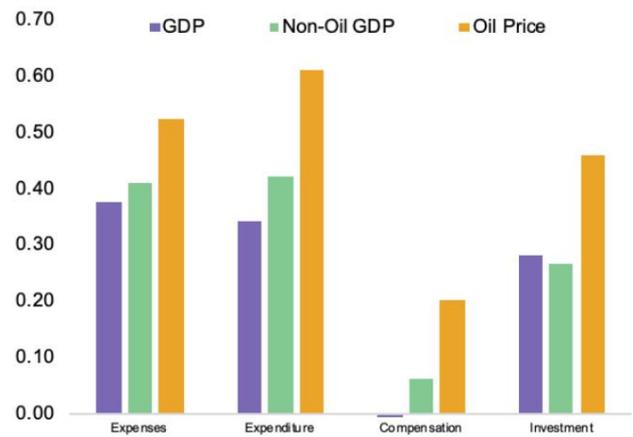
إن الموقف الصارم والمسارير للاتجاهات الدورية للميزانية يزيد من تقلبات الاقتصاد. وتشهد ميزانية العراق مستوى مرتفعاً من النفقات الصارمة، خاصة على الأجور والتحويلات. وكما يوضح القسم السابق، يعتمد هذا الإنفاق بشكل كامل على أسعار النفط لتمويله. وبشكل هذا مشكلة بشكل خاص عندما تنخفض أسعار النفط، لأنه في هذه الحالة، يجب خفض الإنفاق غير الثابت بشكل كبير لتحقيق التوازن في الوضع المالي.

ويرتبط الإنفاق بشكل كبير بسعر النفط، مما يجعل فترات الازدهار والكساد في الاقتصاد أكبر (الشكل 14). إن جمود الإنفاق، وخاصة على الرواتب، يعني أن الإنفاق الذي يمكن أن يؤدي بشكل فعال إلى تعزيز إنتاجية الاقتصاد، وخاصة الإنفاق على الاستثمار العام وبرامج رأس المال البشري التي تشدد الحاجة إليها، يجب خفضه عندما تنخفض أسعار النفط (الشكل 15).

الشكل 14. ارتباط أسعار النفط والنفقات الحكومية



الشكل 15. ارتباط الإنفاق الحكومي العراقي بالناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وسعر النفط



المصادر / مؤشرات التنمية العالمية

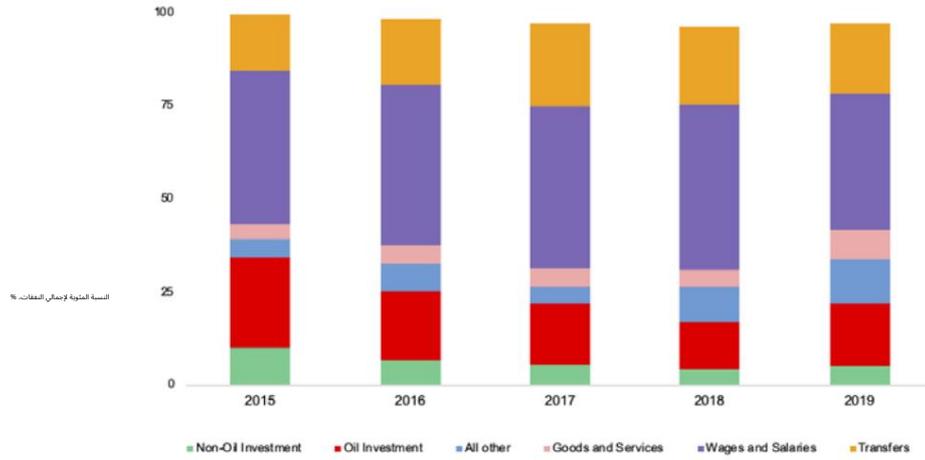
التصنيف الاقتصادي

إن جودة الإنفاق المالي في العراق سيئة الاستهداف، وتأتي على حساب الاستثمار الإنتاجي. ولا سيما في مجال الاستثمار غير النفطي، الذي ظل يصرف بمعدل بطيء.

الإنفاق العام في العراق مرتفع ويهيمن عليه الإنفاق المتكرر، ارتفاع إجمالي نفقات الحكومة العراقية بشكل ملحوظ بين عامي 2015 و2019، من 38 بالمائة إلى أكثر من 40 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب تزايد النفقات المتكررة، وخاصة ارتفاع فاتورة الأجور العامة والتحويلات والسلع والخدمات. استوعبت هذه الفئات الثلاث ما يقرب من 64% من إجمالي الإنفاق العام (أو 26% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019 (الشكل 16). ونتيجة لذلك، ارتفع الإنفاق المتكرر من أقل من 26% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 32% من الناتج المحلي الإجمالي. في عام 2019.

لقد تزايدت فاتورة الأجور في السنوات الأخيرة، حتى أصبحت العنصر الأكبر في الإنفاق العام إن فاتورة الأجور، والرعاية السياسية السائدة تشوه تخصيص الموارد المالية. ونتيجة لذلك، توسعت الأجور من 12% إلى 12% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى ما يقرب من 15% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. وأصبحت فاتورة الأجور هي البند الأسرع نمواً، أي ما يعادل أكثر من 39% في المائة من إجمالي الإنفاق في عام 2019 مقارنة بأقل من 27% في المائة في عام 2014. ومعظم الزيادة في فاتورة الأجور خلال الفترة 2015-2019 حدثت في ثلاثة قطاعات: الأمن (6.5%) الخدمات العامة (4.5%) والتعليم والتعليم العالي (4%) التوزيع المكاني من الخدمة المدنية تترك الخدمات الحيوية، مثل التعليم والصحة، بمتوسط 5 و12 في المائة فقط، على التوالي، من إجمالي الإنفاق خلال (2015-2019) والمناطق (في الجنوب والشمال) تعاني من نقص الخدمات.

الشكل 16. الإنفاق الحكومي في العراق



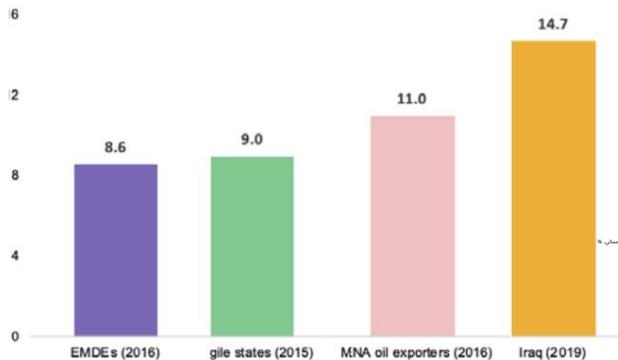
المصادر/مؤشرات التنمية للبنك الدولي وآفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي

ويعكس تزايد فاتورة الأجور في العراق أيضًا نمو التوظيف في القطاع العام. ومع التوظيف غير الخاضع للرقابة، والتوظيف العشوائي، وممارسات الرواتب الاحتياطية، تضاعف عدد موظفي القطاع العام أكثر من ثلاثة أضعاف من 1.2 إلى 3 ملايين موظف بين عامي 2003 و2019، وهو ما يمثل ما يقرب من 42% من جميع الوظائف. وإضافة موظفي الشركات المملوكة للدولة من شأنه أن يرفع إجمالي العمالة في القطاع العام إلى 3.5 مليون، وهو ما يشكل نصف إجمالي الوظائف في البلاد. على سبيل المثال، يعكس ارتفاع فواتير الأجور في وزارتي الصحة والتعليم العدد الكبير من الموظفين في هذين القطاعين. بين عامي 2015 و2019، ارتفع عدد العاملين في وزارة الصحة من أقل من 100 ألف إلى 250 ألفاً تقريباً (150%)، في حين ارتفع عدد العاملين في وزارتي التربية والتعليم العالي من 250 ألفاً إلى 772 ألفاً (187%)، كما ساهم انتشار العمال "الوهميين" في زيادة فاتورة الأجور.

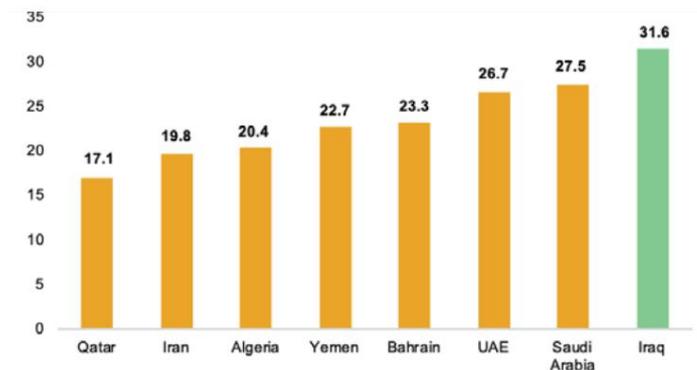
كما تزايد الإنفاق العام على التحويلات والسلع والخدمات في السنوات الأخيرة. بلغ الإنفاق على السلع والخدمات ذروته عند 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، مرتفعاً من 1.6% فقط في عام 2015. وبتنوع عامي 2015 و2019، زادت التحويلات من أقل من 6% إلى 8% من إجمالي الناتج المحلي، ومن 15 إلى أكثر من 19% كحصة من إجمالي الإنفاق. وتشكل معاشات التقاعد ونظام التوزيع العام العنصر الأكبر والأكثر صرامة في التحويلات، وقد زادت معاً من 4% إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتعمق الفصل الثاني من هذا التقرير في استدامة وكفاءة وعدالة نظام التقاعد في العراق.

إن مستوى الإنفاق المتكرر في العراق أعلى بشكل ملحوظ من نظيره في الدول المماثلة. وبنسبة 32 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (أو 78 في المئة من إجمالي الإنفاق)، يتجاوز الإنفاق المتكرر في العراق نظيره في البلدان الأخرى الغنية بالموارد في المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية (27.5 في المئة) والإمارات العربية المتحدة (26.7 في المئة) [الشكل 18]. كما أن إنفاق العراق يفوق إنفاق البلدان الهشة الأخرى وتلك التي تعاني من الصراعات. على سبيل المثال، يبلغ متوسط إنفاق البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 11% فقط من إجمالي الناتج المحلي على الأجور، في حين يبلغ متوسطه 15% في العراق (الشكل 17). وبنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي (و62% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) في عام 2019، تُصنف فاتورة الأجور أيضًا من بين أعلى المعدلات بين البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (11%) والدول الهشة (9%).

الشكل 17. فاتورة الأجور في العراق والمقارنة



الشكل 18. الإنفاق المتكرر في العراق ودول المقارنة الأخرى، 2019



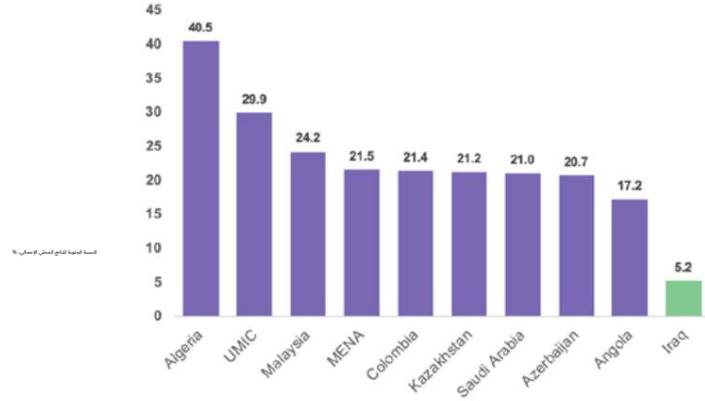
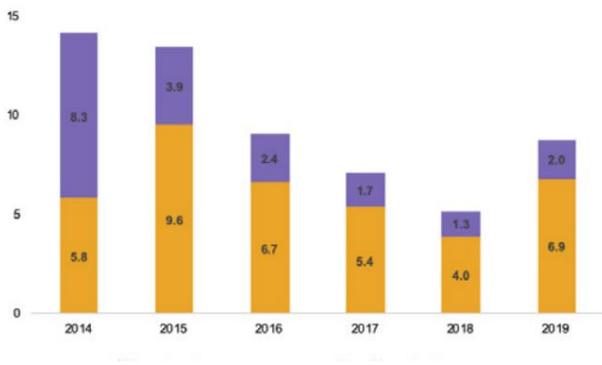
المصادر / مكتب العراق . مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات موظفي البنك الدولي

إن مستوى الاستثمار العام في العراق، على الرغم من بعض التقدم الذي تم إحرازه لزيادته، لا يزال غير كاف. وانخفضت حصة الاستثمار العام في إجمالي الإنفاق بشكل حاد من 31 في المائة في عام 2014 إلى 31 في المائة في عام 2014. وانخفضت حصة من الناتج المحلي الإجمالي من أكثر من 14 إلى أقل من 9% خلال نفس الفترة. ولا تزال الاستثمارات العامة في العراق، والتي يخصص جزء كبير منها للاقتصاد النفطي على حساب الاستثمار غير النفطي، تعاني من عدم الكفاءة وانعدام الفعالية. وفي عام 2019، 78 بالمائة من

وكان الاستثمار مرتبطاً بالنفط (7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ولم يتبق سوى 22 في المائة للاستثمار غير النفطي (أو 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). الناتج المحلي الإجمالي [الشكل (19) ومقارنة بأقرانه، فإن مستوى الاستثمار منخفض في العراق. وفي عام 2018، كان الاستثمار فقط 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 21.5 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و8.92 في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (الشكل 20). بمتوسط أقل من 9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2019، فإن الاستثمار العام في العراق منخفض بالمقارنة إلى دولة مثل الجزائر، حيث تجاوز الاستثمار العام 15% من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم أن هذه الاستثمارات نجحت في زيادة إنتاج العراق من النفط، فإن تخصيص الاستثمار بعيداً عن البنية التحتية لرأس المال البشري وبرامجه لم يساعد في تحسين نتائج التنمية البشرية.

الشكل 19. الاستثمار النفطي مقابل الاستثمار غير النفطي

الشكل 20. إجمالي الاستثمار مقابل البلدان النظيرة، 2018



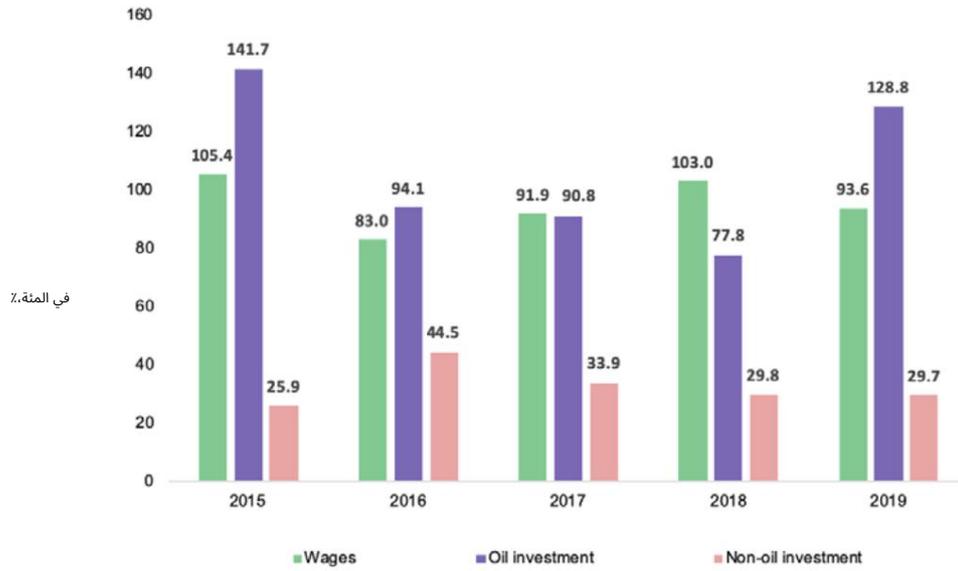
المصادر / مكتب العراق . مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات موظفي البنك الدولي

الاستثمار العام في العراق يعاني من تقلبات أسعار النفط ومشاكل في التنفيذ ويأتي الاستثمار النفطي على حساب القطاعات الخدمية وغير النفطية، التي لعبت دوراً هامشياً نسبياً، خاصة في السنوات الخمس الماضية. لتعزيز التوازن المالي، تم إجراء معظم التعديلات خلال داعش وقد حدثت صدمات الحرب وأسعار النفط من خلال التخفيض الجذري للاستثمارات غير النفطية. ونتيجة لذلك، شكلت الأخيرة ما متوسطه 5 في المائة فقط من إجمالي غلاف الإنفاق بين عامي 2016 و2018، مقارنة بمتوسط 16 في المائة في الاستثمار النفطي، قبل أن يرتفع بشكل طفيف إلى 0.8 نقطة مئوية من إجمالي الإنفاق في عام 2019.

وتتفاقم مشكلة الاستثمار العام بسبب ضعف تنفيذ موازنة القطاعات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تفاقم عدم كفاءة الإنفاق العام في هذه القطاعات. يتعلق الأمر لم يكن مفاجئاً تشير البيانات الفعلية لعام 2019 إلى أن النفقات المتكررة كانت أفضل أنواع الإنفاق أداءً، حيث تم تنفيذها بنسبة 80% تقريباً، وكانت مدفوعة بشكل أساسي بفاتورة الأجور التي بلغت حوالي 94% علاوة على ذلك، لا يزال هناك نقص في تنفيذ الموازنة الاستثمارية، حيث يذهب معظم الإنفاق الرأسمالي نحو حقول النفط (الشكل 21). (الشكل 21).

وبلغت نسبة التنفيذ للاستثمارات النفطية 129% في حين بلغت نسبة التنفيذ في القطاعات غير النفطية 30%. وهذا يؤثر المخاوف بشأن تقديم الخدمات، واتساع فجوة البنية التحتية، وتوقف برنامج إعادة الإعمار. ولا تضع مثل هذه النتائج عبئاً على النمو المستدام الطويل الأجل فحسب، بل إنها تزيد أيضاً من نقاط الضعف الاجتماعية، خاصة في وقت حيث يشكل تعزيز أنظمة رأس المال البشري ضرورة أساسية لإدارة تأثير فيروس كورونا (COVID-19) 2019

الشكل 21. معدل التنفيذ على الاستثمار والأجور



المصادر / مكتب العراق . مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات موظفي البنك الدولي

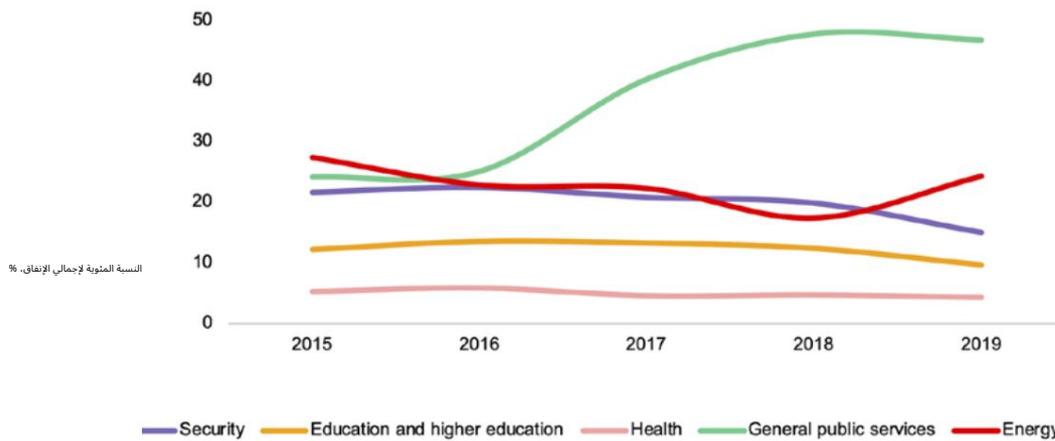
التصنيف الإداري 5

ويوجه الإنفاق الإداري في العراق إلى حد كبير إلى الخدمات العامة والطاقة والأمن. ويعتبر الإنفاق على قطاعات التنمية البشرية، مثل الصحة والتعليم، منخفضاً نسبياً ومثقلاً بشكل كبير بالأجور والرواتب.

ويهيمن الإنفاق القطاعي في العراق على الخدمات العامة والطاقة والأمن. وكانت حصة الخدمات العامة (الشؤون التنفيذية والتشريعية والخارجية) في إجمالي الإنفاق العام ثابتة

مرتفعة، بمتوسط يزيد عن 37 بالمائة في 2015-2019 في عام 2019، شكلت الخدمات العامة ما يقرب من 47 في المائة من إجمالي مخصصات الموازنة (أو 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) (الشكل 17) وشكلت المخصصات لقطاعي الأمن والطاقة، معاً، بمتوسط 42% تقريباً من إجمالي الإنفاق (أكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة. وفي عام 2019، حصل قطاعا الطاقة والأمن على أكثر من 10% (24% من الناتج المحلي الإجمالي) و51% (6%) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) من إجمالي الميزانية، على التوالي.

الشكل 22. حصة الإنفاق على الصحة والتعليم منخفضة ومراجعة



المصادر/ السلطات العراقية؛ وتقديرات خبراء البنك الدولي

ويشكل الأمن والخدمات العامة حصة كبيرة من الإنفاق المتكرر، وخاصة الأجور. تم تخصيص أكثر من 57 في المائة من إجمالي الإنفاق المتكرر للخدمات العامة في عام 2019 مقارنة بنسبة 31 في المائة في عام 2015. وعلى الرغم من الانخفاض عن مستويات عام 2015، ظلت حصة الأمن في إجمالي الإنفاق المتكرر مرتفعة عند 19 في المائة (6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019. للخدمات العامة ممثلة

46 بالمائة من إجمالي فاتورة الأجور عام 2019 مقارنة بـ 18 بالمائة عام 2015. وبنسبة 40 بالمائة من إجمالي فاتورة الأجور وكانت حصة أجور الضمان مرتفعة أيضاً، على الرغم من انخفاضها الطفيف من 43% في عام 2015.

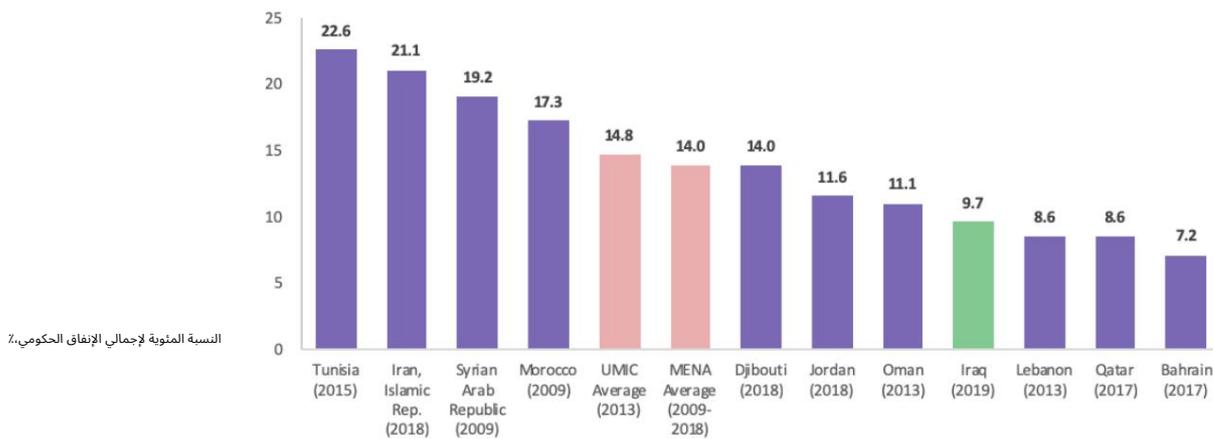
الإنفاق على الصحة والتعليم منخفض ويتجه نحو الانخفاض. بين عامي 2015 و2019، انخفضت حصة قطاعي التعليم والصحة من الإنفاق الحكومي من 5 و2% من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 4 و2% على التوالي. وتشكل هذه القطاعات مجتمعة 17 في المائة فقط من إجمالي إنفاق الموازنة خلال الفترة نفسها. علاوة على ذلك، ينفق العراق أقل حصة من الموازنة العامة على هذين الأمرين

القطاعات، مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشركة UMI (الشكل 23 والشكل 24). فقط حوالي 10 بالمائة و 4 بالمائة من تم تخصيص ميزانية الحكومة للتعليم والصحة في عام 2019، على التوالي. وأنفقت 14 و8.41 في المائة من ميزانيتها الوطنية على التعليم والصحة، على التوالي. ومع بقاء الإنفاق على الصحة راکداً عند متوسط 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2017، فإنه يتخلف عن ذلك بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا UMI وعند 3.3%. النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي لكل (2017) وهذه المشكلة مستمرة منذ عام 2003 مع التخصيصات المتعاقبة في الميزانية الاستمرار في تفضيل الاستهلاك المنزلي (الأجور، الإعانات، التحويلات، إلخ) على حساب الإنفاق غير المرتبط بالنقط الاستثمارات العامة والإنفاق على رأس المال البشري.

ولا يزال الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية مرجحاً بشكل كبير نحو الإنفاق التشغيلي، وخاصة الأجور والرواتب. وتشكل الموازنة التشغيلية أكثر من 98 بالمائة من إجمالي الاعتمادات المخصصة لقطاعي التعليم والصحة. تاريخياً، كانت حصة أجور قطاع التعليم في إجمالي فاتورة الأجور هي الأكبر، بعد الدفاع والخدمات العامة، حيث بلغ متوسطها 28% (أو 4% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 2015-2019.

وقد تم إنفاق أكثر من 94% من إجمالي الموازنة المخصصة لقطاع التعليم على الأجور، خلال عامي 2015-2019 وكانت حصة الأجور الصحية في إجمالي فاتورة الأجور مرتفعة أيضاً بنسبة 9% (أو 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع ما يقرب من 9% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم توجيه 74% من ميزانيتها المخصصة لدفع الرواتب في الفترة 2015-2019 (الشكل 25). مع ذلك، وظل الناتج من هذا الإنفاق أقل من المعدل، مما أثار تساؤلات حول جودة الموظفين المعنيين (للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً لموضوعي الصحة والتعليم، انظر الفصلين الثاني والثالث على التوالي).

الشكل 23. الإنفاق على التعليم مقارنة بالأقران



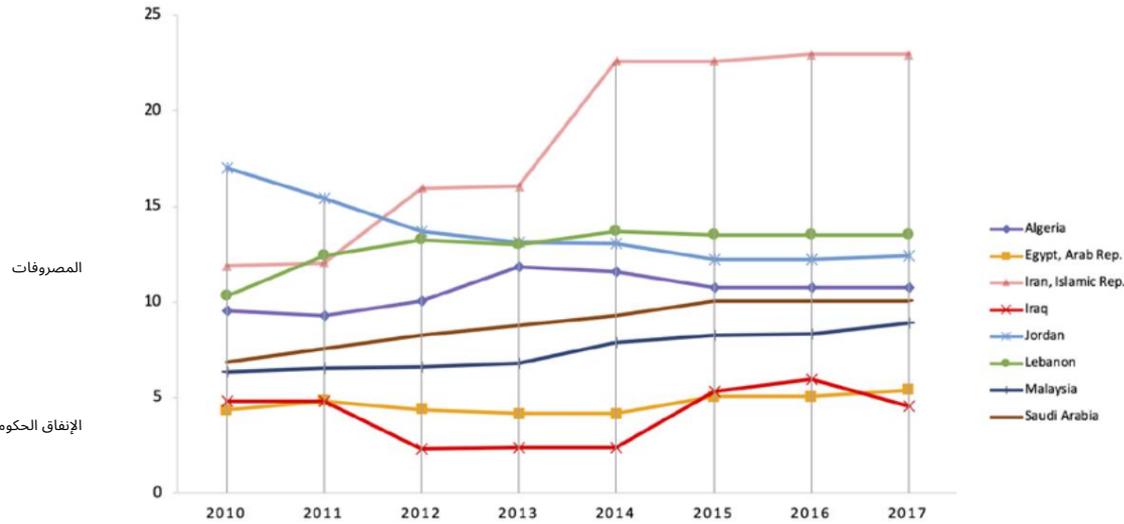
المصدر/ مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات موظفي البنك الدولي.

وفي المقابل، وصل الإنفاق الاستثماري الحكومي في القطاعات الاجتماعية إلى مستويات منخفضة تاريخياً. وشكل الاستثمار في الصحة والتعليم 1.3% فقط من إجمالي استثمارات الموازنة في 2015-2019 مقارنة بنحو 79% وأكثر من 11% في أنشطة الطاقة والخدمات العامة، على التوالي. وفي الواقع، انخفضت الحصة المخصصة لهذه الاستثمارات في هذه القطاعات من إجمالي النفقات الاستثمارية الحكومية من أقل من 2% في عام 2015، إلى 1% في عام 2019 (الشكل 26). كما يعاني الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة من ذلك

نقص التنفيذ المزمّن. وبلغت نسبة تنفيذ الاستثمار 17 بالمائة للتعليم و4 بالمائة فقط

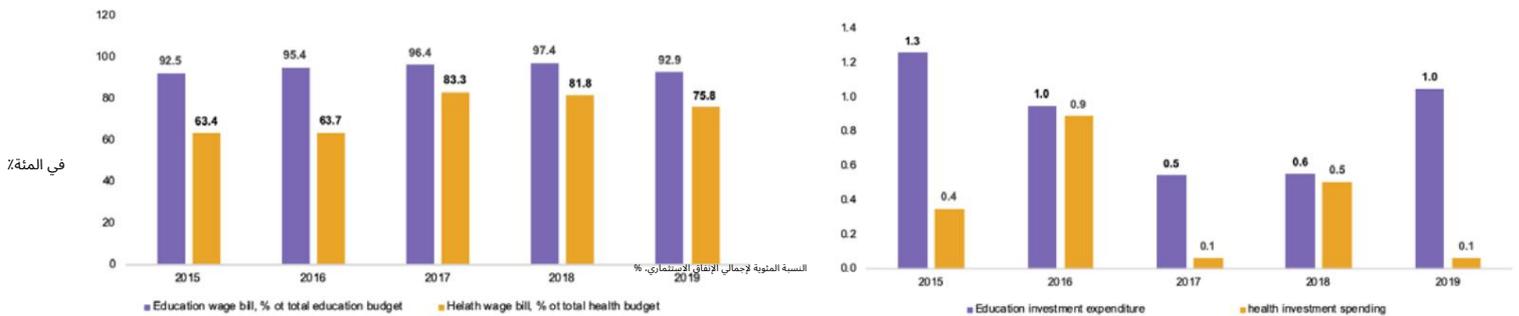
للصحة، في عام 2019، مقارنة بمعدل تنفيذ يقارب 100 بالمائة للاستثمار في الطاقة.

الشكل 24. النفقات الصحية مقارنة بالأقران*



المصدر/ مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات الموظفين. WB* الحكومة العامة المحلية
الإنفاق على الصحة كنسبة من الإنفاق الحكومي العام في العراق والدول المقارنة، 2010-2017.

الشكل 25. حصة الإنفاق على الصحة في إجمالي الإنفاق العام في العراق مقارنة بالدول المجاورة



المصادر/ السلطات العراقية؛ وتقديرات خبراء البنك الدولي

ويتناقض انخفاض مستوى الاستثمار في هذه القطاعات بشكل صارخ مع احتياجاتها الكبيرة. قدر أحدث تقييم للبنك الدولي للأضرار والاحتياجات في العراق أن إجمالي احتياجات إعادة الإعمار والتعافي

في قطاع التعليم، بعد صراع داعش الأخير، تقدر بـ 5.4 تريليون دينار (4.6 مليار دولار أمريكي). في أما فيما يتعلق بالقطاع الصحي، فقد قدرت الوكالة الوطنية للتنمية أن أكثر من 50 بالمائة من المرافق الصحية التي تم تقييمها في عام 2018 قد تضررت، ودمر 30 بالمائة منها. وقدرت تكلفة إعادة إعمار هذه الأضرار بالدينار العراقي 2.7 تريليون (2.3 مليار دولار).

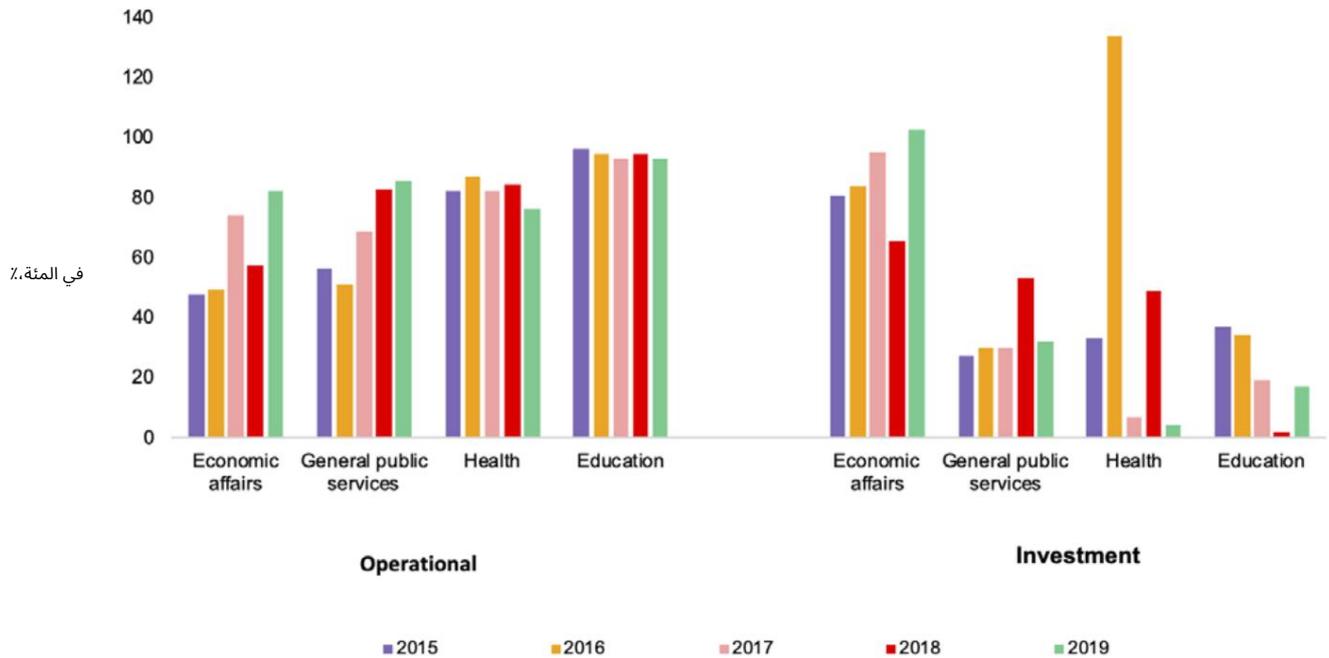
كما يعاني الإنفاق على الصحة والتعليم من سوء تنفيذ مخصصات الميزانية، هناك نقص مستمر في تنفيذ الموازنة الاستثمارية، حيث يتجه معظم الإنفاق الرأسمالي نحو حقول النفط (الشكل 27). وتكشف أحدث البيانات المتاحة لعام 2019 أن معدل تنفيذ الاستثمارات المرتبطة بالنفط

وبلغت نسبة 129 في المائة، في حين بلغت نسبة القطاعات غير النفطية 30 في المائة. وهذا يثير المخاوف بشأن تقديم الخدمات، واتساع فجوات البنية التحتية، وتوقف برامج إعادة الإعمار، ولا تضع مثل هذه النتائج عبئاً على النمو المستدام الطويل الأجل فحسب، بل إنها تزيد أيضاً من نقاط الضعف الاجتماعية، وخاصة في وقت حيث يشكل تعزيز أنظمة رأس المال البشري ضرورة أساسية لإدارة تأثير فيروس كورونا (COVID-19) ونتيجة لذلك، يعاني قطاعا التعليم والصحة

النقص المزمّن في تنفيذ ميزانية الاستثمار، بنسبة 17% و4% فقط في عام 2019، على التوالي، مقارنة

إلى ما يقرب من 100 في المئة معدل التنفيذ لقطاع الطاقة.

الشكل 27. معدل التنفيذ لقطاعات رأس المال البشري مقارنة بالقطاعات الأخرى



المصادر/ السلطات العراقية؛ وحسابات موظفي البنك الدولي

1.2 خلق الحيز المالي للإنفاق على التنمية البشرية في العراق

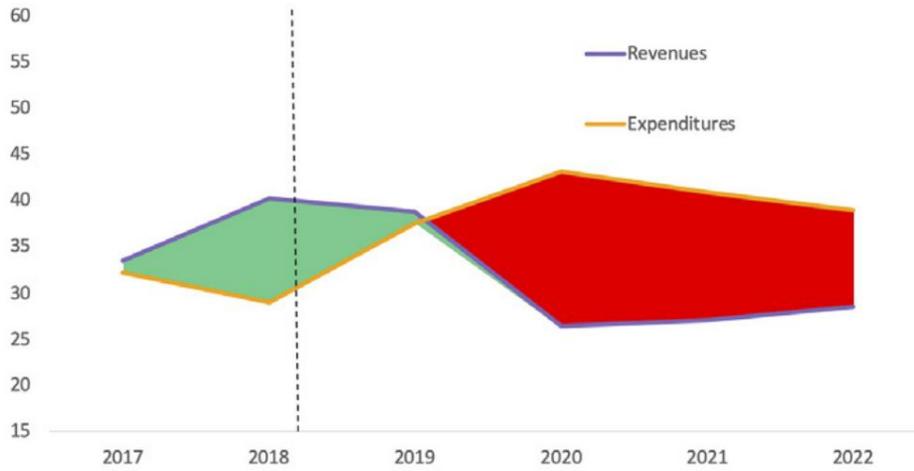
إذا كان العراق يرغب في زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، فإنه يحتاج إلى خلق الحيز المالي اللازم. وتشمل الإجراءات المهمة لتحقيق ذلك زيادة كفاءة الإنفاق، وتحسين نظام التقاعد، واعتدال الزيادات في الإنفاق المتكرر، وتطوير مصادر الإيرادات غير النفطية.

إن التوقعات المالية الحالية للعراق وخيمة، وتعكس اتجاهات الإنفاق والإيرادات الأخيرة أحداث العالم. ومن المتوقع أن تؤدي الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط إلى انخفاض كبير في حجم الإيرادات المتاحة للحكومة. وإلى جانب النفقات الصارمة على الأجور والرواتب والتحويلات، المبنية في هذا التقرير، من المتوقع أن ينخفض الاستثمار غير النفطي إلى النصف خلال فترة التوقعات (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). النتيجة الإجمالية ل

من المتوقع أن يعاني العراق من عجز مالي يبلغ حوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 (الشكل 7، 28)

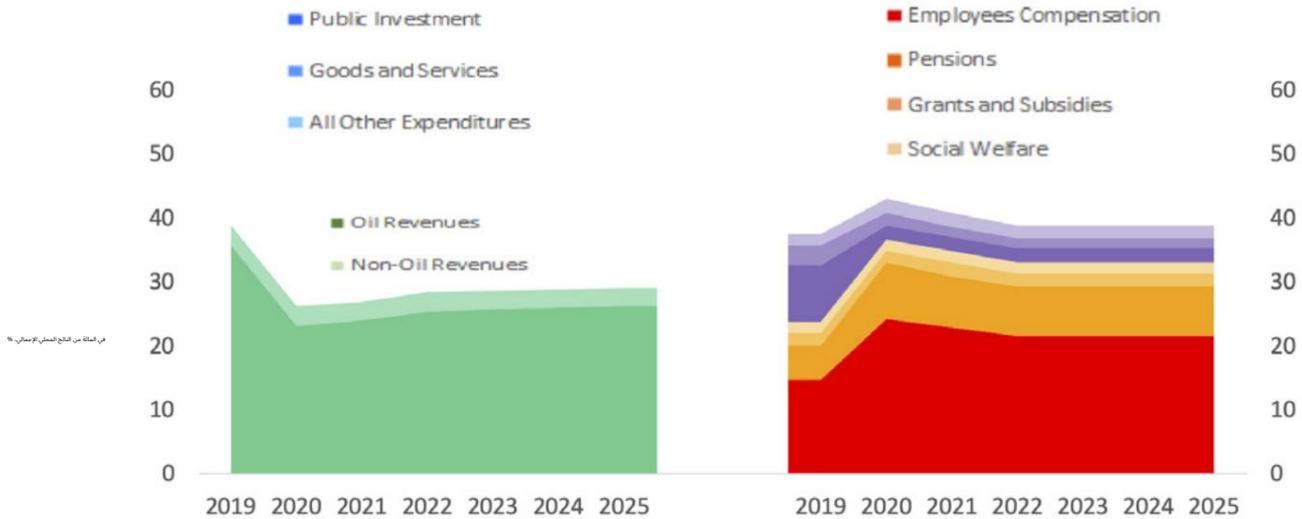
يجب على العراق أن يعمل ضد هذه البيئة الصعبة للغاية من أجل خلق المالية العامة التي تشتد الحاجة إليها الفضاء. لتحسين الوضع المالي، يمكن للعراق تحقيق في عدة مجالات. أولاً، الإنفاق في العراق غير فعال على الإطلاق وتجه بشدة نحو النفقات الجارية الصارمة مثل الأجور والمعاشات التقاعدية (الشكل 29). الإيرادات هي وتعتمد أيضاً بشكل كبير على عائدات النفط، وهي توقعات غير مؤكدة إلى حد كبير.

الشكل 28. العجز المالي للمشروع



المصادر/البنك الدولي وحسابات المؤلف

الشكل 29. تحليل التوقعات المالية



المصادر/البنك الدولي وحسابات المؤلف

1.3 لمحة عن الإدارة المالية العامة

كما أن كفاءة الإنفاق العام في العراقيين محدودة أيضاً بقضايا على مستوى إدارة المالية العامة. تواجه الإدارة المالية العامة في العراق تحديات متعددة تدعم التخصيص الفعال والمسؤول الموارد العامة اللازمة لمعالجة الأولويات الوطنية وتنمية رأس المال البشري. **توجد** نقاط ضعف في كل مرحلة من مراحل العملية المالية: مراجعة السياسات، وصياغة الموازنة، وتنفيذ الموازنة، وإعداد التقارير المحاسبية والمشتريات. إن الموازنة في العراق، في وضعها الحالي، ليست أداة سياسية فعالة للشعب تمويل. ويتم صياغتها على أساس سنوي، ولا ترتبط باستراتيجية مالية متوسطة المدى مستنيرة أهداف الاقتصاد الكلي. ولا يتم دعم الأهداف المالية الإجمالية (مثل النفقات والإيرادات والعجز). من خلال بيان الأولويات القطاعية (مثل أهداف خطة التنمية).

يُعزى ضعف تنفيذ الميزانية، جزئياً، إلى سوء تخطيط الميزانية المقترن بنقص الضوابط الداخلية والخارجية. ويخلص تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2017 إلى أن "معظم جوانب نظام إدارة المالية العامة تعمل بشكل جيد

بمستوى مرضٍ بالكاد - وهو المستوى الذي سيجعل من الصعب على الحكومة العراقية تحقيق أهدافها المالية وأهدافها المتعلقة بالميزانية".

ويشير التقرير إلى عدة قضايا تتعلق بإدارة المالية العامة ونقاط الضعف في المالية العامة

الشفافية والمساءلة، ومن بينها غياب الرقابة المالية على إيرادات الموازنة

الإنفاق وضعف وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية. على الرغم من استقلاله وقدراته واختصاصاته الواسعة، لم يتمكن المجلس الفيدرالي للتدقيق العالي (FBSA) من الكشف عن تقرير التدقيق الخاص به حول الميزانية

التنفيذ منذ عام 2014. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض معدل تنفيذ الاستثمار العام يعكس أوجه قصور كبيرة وخطيرة معوقات إدارة الاستثمار العام

يتعرق تنفيذ الميزانية بسبب عدم الترابط بين خطط المشتريات وخطط الالتزام والتأخير في توفرها، مما يؤثر على تنفيذ ميزانية الاستثمار. في القطاعات الاجتماعية على سبيل المثال

وكان التأخر في إصدار مخصصات الموازنة (بعد شهرين إلى ثلاثة أشهر من بداية السنة المالية) أمرًا متكررًا

المشكلة، مما يؤدي إلى انقطاع في تقديم الخدمات. وتتعلم القضايا الأخرى بضعف القدرة، على المستوى القطاعي، على تنفيذ وجني فوائد الابتكارات التي أدخلها نهج الميزنة البرنامجية، فضلا عن

كفشل في التكيف مع إجراءات المشتريات الجديدة، مما يترجم إلى تأخير في تنفيذ الميزانية.

كما تتأثر أنظمة الإدارة المالية العامة الضعيفة في العراق (إعداد الموازنة وتنفيذها ومراقبتها) بضعف الحوكمة.

والفساد، الذي يؤدي إلى تفاقم أوجه القصور في الإنفاق العام وإضعاف تقديم الخدمات العامة. العراق

ولا تزال تعاني من خلل في نظام الحكم والفساد المستشري. وشفافية الموازنة

يعد التنفيذ، وانفتاح عملية الشراء، وكفاءة إدارة النقد أمرًا بالغ الأهمية

استقرار الاستثمار وإمكانية التنبؤ به، وتقليص فرص البحث عن الربح، وزيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية. وفي الإجمال، لم يتحسن الحكم إلا بالكاد في السنوات الخمس عشرة

الماضية، وهو نتاج الفساد والسعي وراء الربح إلى حد كبير. الحوكمة المدركة في العراق، إلى جانب الأبعاد الستة التي حددتها مؤشرات الحوكمة العالمية 8 في عام 2018، احتل العراق

المرتبة التاسعة والسابعة من أدنى الدول أداءً من حيث كفاءة الحوكمة

لا يزال تصنيفها سيئًا للغاية، مع عدم وجود تحسن كبير على أي مستوى.

ومكافحة الفساد على التوالي. التحسينات الملحوظة حتى قبل خمس إلى سبع سنوات، في السيطرة

وقد تلاشت الفساد، والاستقرار السياسي، والجودة التنظيمية، منذ ذلك الحين.

الفساد هو استنزاف آخر طويل الأمد للموارد والأموال ويقلل من التأثير الإيجابي

-الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري. ويؤدي الفساد المستشري في المجتمع إلى تشويه هيكل الإنفاق العام لصالح الدفاع والوقود والطاقة والثقافة والخدمات العامة والنظام، وعلى

حساب القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. إن السعي وراء الربح يحول تخصيص المواهب بعيدا عن ريادة الأعمال والابتكار نحو الأنشطة الفاسدة التي يمكن

من خلالها تحقيق الأرباح. وعلى هذا النحو، يؤدي هذا إلى تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة المعززة للنمو (الاستثمارات في رأس المال البشري).

نحو أنشطة تسعى إلى السلطة (الاستثمارات في رأس المال السياسي). الفساد في ظل الشفافية الدولية

مؤشر التصورات، يصنف العراق ضمن أسوأ الدول أداءً (168) من أصل 180 دولة). وعلاوة على ذلك، العراق أيضا

تم تصنيفها من بين الدول الأقل شفافية مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث حصلت على درجة 3 من 100 في المؤشر المفتوح

مؤشر الميزانية.

لقد التزم العراق بالعديد من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى معالجة أوجه القصور والإدارة

ماليته العامة. ومع ذلك، لم يعد من الممكن تصور استمرار إصلاح الإدارة المالية العامة في العراق دون حل

وجود نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) يعمل على أتمتة تنفيذ الميزانية الأساسية

الوظائف (إدارة الاعتمادات، الالتزامات، المدفوعات، المقبوضات، إدارة النقد، المحاسبة،

والتقارير المالية)، وتنفيذ الاستثمارات العامة بكفاءة وفعالية. الأزمة المالية الحالية في العراق

ويمارس أيضًا ضغوطًا للمضي قدمًا في إصلاح الإدارة المالية العامة من أجل المساعدة في تعزيز الاستدامة المالية.

إن وجود نظام فعال لإدارة المالية العامة أمر بالغ الأهمية لتحسين نوعية رأس المال البشري

ونواتج الخدمات العامة. تلعب شفافية تنفيذ الميزانية، وانفتاح عملية الشراء، وكفاءة إدارة النقد أدوارًا مهمة في تكوين رأس المال المادي والبشري لأي شركة.

البلاد وتقليل فرص البحث عن الإيجار. وأخيرا وليس آخرا، هناك حاجة إلى قدر أكبر من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بإدارة المشاريع ومراقبتها وتقييمها لتعزيز الحوافز لتسليم المشاريع

في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية، وضمان القيمة مقابل المال والنزاهة في استخدام الموارد العامة. إن الميزانية المتوسطة الأجل ذات القواعد الخاصة بالميزانية، والمدعومة

بالانضباط المالي، تضمن مواجهة ضغوط الإنفاق

8. لمؤشرات الحوكمة العالمية التي وضعتها مجموعة البنك الدولي ستة أبعاد هي: الصوت والمساءلة؛ والاستقرار السياسي وغياب العنف؛ فعالية الحكومة؛ الجودة التنظيمية؛ سيادة القانون؛ والسيطرة على الفساد .

9. كلارا ديلافاد، "الفساد وتوزيع الإنفاق العام في البلدان النامية"، مجلة الاقتصاد والمالية، 30 العدد، (2006) 2.
2022-229 كيفين ميرفي، "لماذا يعد البحث عن الربح مكلفًا جدًا للنمو؟" مايو 1993، مجلة المراجعات الاقتصادية الأمريكية، المجلد 88، العدد 2.9.

عدم كسر غلاف الموارد، وضمان كفاءة التخصيص التي تعمل على تحسين الرفاهية المجتمعية في التوزيع من الإنفاق، وإدخال الكفاءة التقنية التي تضمن تقديم الخدمات العامة بأقل تكلفة.

1.4 تدابير لخلق الحيز المالي

ولا تترك التوقعات المالية الأساسية للعراق أي مجال لزيادة الإنفاق. في هذا القسم، نعرض عدة سيناريوهات للوضع المالي في العراق. في السيناريو الأساسي، سيعاني العراق من عجز مالي كبير ومستمر حتى عام 2025 ولخلق حيز مالي، حتى في حالة انتعاش أسعار النفط، سيحتاج العراق إلى إجراء العديد من الإصلاحات في النفقات الجارية والإيرادات غير النفطية.

إن التوقعات الأساسية للعراق هي استمرار العجز برقم مزدوج حتى عام 2025 ونحن نستخدم أكثر من غيره المرصد الاقتصادي الأخير للبنك الدولي في العراق هو مرجعنا، والذي يتنبأ بالوضع المالي للعراق حتى عام 2022.10 للأعوام 2023-2025 نحافظ على كافة النفقات والإيرادات غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الثابت (الشكل 30) وترتفع عائدات النفط بشكل طفيف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كما نفترض أن إنتاج النفط، وبالتالي وترتفع الصادرات النفطية والإيرادات النفطية بنحو 1 في المائة سنوياً. وبحلول عام 2025، ستؤدي هذه الافتراضات إلى عجز مالي بنسبة 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي وعجز تراكمي بنسبة 71% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد فترة 6 سنوات.

سنوات (الشكل 30).

وحتى لو ارتفعت أسعار النفط، فإن العراق سيستمر في تسجيل عجز مالي كبير. التوقعات الحالية لأسعار النفط أن يتعافى إلى حوالي 46 دولاراً أمريكياً للبرميل في المتوسط بحلول عام 2022. بافتراض أن سعر النفط يرتفع تدريجياً بحلول عام 2022. 5% سنوياً خلال الفترة 2023-2025، سيظل العراق يعاني من عجز مالي بنسبة 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025.

ومن شأن فرض قيود كبيرة على الأجور أن يساعد في تحقيق التوازن في الميزانية. ونحن نفترض أن العراق قادر على خفض الإنفاق على الأجور كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستواها في عام 2019. ويحدث هذا التخفيض تدريجياً من عام 2021 إلى عام 2025، بمعدل يزيد قليلاً عن 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. ومن شأن هذا الافتراض، إلى جانب انتعاش أسعار النفط العالمية، أن يساعد في تحقيق التوازن في ميزانية العراق بحلول عام 2025 (1.4) في المائة من فائض الناتج المحلي الإجمالي).

ولخلق حيز مالي إضافي، سيحتاج العراق إلى الشروع في مجموعة واسعة من الإصلاحات المالية. هؤلاء ويمكن أن يشمل إصلاح نظام التقاعد، الأمر الذي سيشكل ضغطاً متزايداً على الميزانية في السنوات المقبلة. ونفترض أن التحسينات في نظام المعاشات التقاعدية ستولد وفورات بنسبة 0.5% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً، مقارنة بالسيناريو الأساسي. وسيكون تحسين تعبئة الإيرادات غير النفطية أمراً بالغ الأهمية أيضاً. ويعني ضعف الامتثال أن الإيرادات كانت دون المستوى المستهدف بشكل عام. وفي الآونة الأخيرة، ألغى العراق العديد من الضرائب غير النفطية، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الإيرادات غير النفطية. ومن الممكن تنفيذ عدة تدابير لزيادة تحصيل الإيرادات غير النفطية. والأهم من ذلك، أن تحسين إدارة الضرائب والجمارك من شأنه أن يولد زيادات كبيرة في الإيرادات. ويمكن أن تشمل الإصلاحات تدابير وعقوبات ضريبية أكثر وضوحاً وتوفير الموظفين والتدريب المناسبين

مكتب تحصيل الإيرادات²¹.

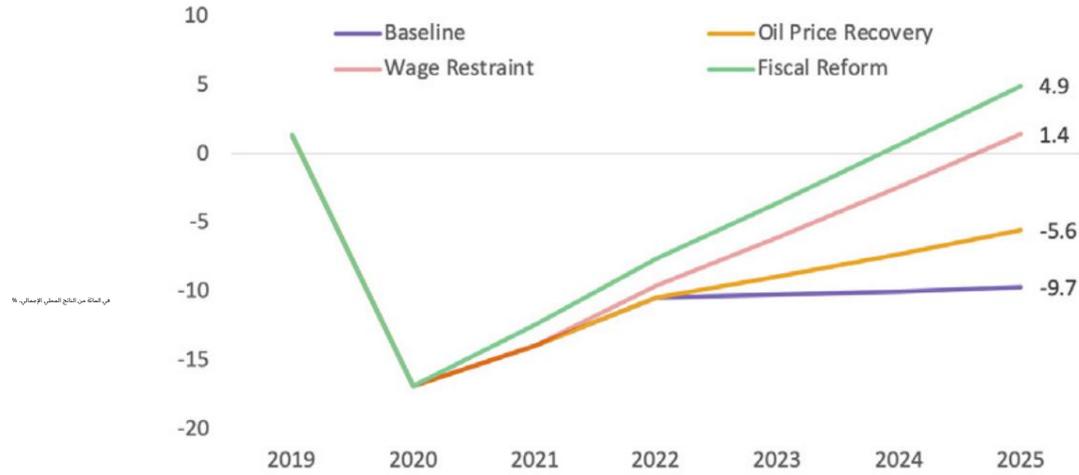
إن الأمر يتطلب حزمة إصلاحات أوسع نطاقاً لتحقيق وفورات مالية كافية لخلق الحيز المالي. في السيناريوهات السابقة، قمنا بافتراضين آخرين: الأول من خلال توفير في نفقات التقاعد، والثاني من خلال تحسين الإيرادات غير النفطية. ونقوم بصياغة ذلك من خلال دراسة تأثير الإصلاحات في المملكة العربية السعودية، والتي ساهمت في توليد إيرادات إضافية بنسبة 2.5% من إجمالي الناتج المحلي من خلال فرض ضريبة القيمة المضافة، والضرائب غير المباشرة، ورسوم الكهرباء. نحن نفترض أن نسبة 2.5% الإضافية من الناتج المحلي الإجمالي يتم إدخالها تدريجياً من 2021 فصاعداً. ويؤدي هذان الإجراءان مجتمعين إلى تحقيق فائض مالي بنسبة 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025.

10. المرصد الاقتصادي في العراق: الإبحار في العاصفة الكاملة (إعادة) (الإنجليزية). واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. <http://documents.worldbank.org/curated/en/446201588465646751/Iraq-Economic-Monitor-Navigating-the-Perfect-Storm-Redux>.

11. أنظر الفصل الرابع حول المعاشات في العراق.

12. المادة الرابعة لصدور النقد الدولي، 12. يتم تخفيض الإنفاق على معاشات التقاعد بحيث يظل إجمالي النفقات الجارية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) عند مستويات عام 2019.

الشكل 30. السيناريوهات المالية



المصادر / البنك الدولي وحسابات المؤلف

خاتمة

وللحفاظ على وضعه ضمن الشريحة العليا من الدخل المتوسط، يحتاج العراق إلى تنويع اقتصاده بعيداً عن النفط وتحسين نوعية رأسماله المادي والبشري. ولكن في ظل البيئة العالمية الحالية، سيكون من الصعب على العراق تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق ذلك. سيؤدي ظهور جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية إلى دفع الموازنة إلى عجز يقارب 17% من الناتج المحلي الإجمالي. وحتى لو انتعشت أسعار النفط، فسيظل العراق بحاجة إلى مزيد من الإصلاحات المالية لإغلاق الميزان المالي.

لخلق حيز مالي في العراق، يجب على الحكومة تنويع مصادر إيراداتها بعيداً عن النفط إلى المصادر المحلية، فضلاً عن تحسين الكفاءة وتحديد أولويات الإنفاق. ويمكن توليد إيرادات غير نفطية كبيرة من خلال تحسين الامتثال ومراقبة الضرائب الحالية، ومن خلال تنفيذ الضرائب الأخرى غير النفطية، مثل ضريبة القيمة المضافة. وتعمل التدابير الرامية إلى زيادة كفاءة الإنفاق على تحسين نظام التقاعد، كما أن الزيادات المعتدلة في الإنفاق المتكرر ستتمكن الحكومة من خلق الحيز المالي.



الفصل 2: قطاع الصحة

مقدمة

لقد عانى النظام الصحي في العراق، على مدى العقود الأربعة الماضية، من عدم الاستقرار السياسي، والعديد من الصراعات، والعقوبات. منذ الحرب الإيرانية العراقية (1980) إلى (1988) تم تحويل الموارد في العراق تدريجياً بعيداً عن القطاع الصحي. 1 خلال حرب الخليج، 1990-1991 وفي السنوات الـ 13 التالية من القيود والتدابير الاقتصادية بسبب العقوبات، انخفضت ميزانية الصحة العامة بنسبة 90 بالمائة تقريباً، وانخفضت قيمة البنية التحتية والمعدات الصحية بشكل كبير. 2 وفي السنوات الأولى التي أعقبت الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام 2003 فقد القطاع الصحي وقد تم تدمير عدد كبير من مواردها البشرية، وتم تدمير ما يقرب من 12 بالمائة من مستشفيات البلاد. ويُعزى الضرر الذي لحق بالنظام الصحي إلى التأثير المباشر لصراع عام 2003 والاضطرابات.

التي حكمت البلاد في السنوات التالية. 4 على الرغم من وزارة الصحة والبيئة الجهود المبذولة لإعادة بناء وتحسين تقديم الخدمات الصحية بعد عام 2003 وأعاقت الاضطرابات المدنية والصراع الطائفي حالت دون تنفيذ خطط إعادة الإعمار والتنمية. [5] وفي عام 2011، انسحبت القوات الأمريكية رسمياً خارج العراق. غير أن الوضع الأمني ظل متقلباً. وتصاعدت حدة العنف في عامي 2013 و 4102 بدء المعارك ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش). وبحلول عام 2017، تم طرد معظم قوات داعش، لكن النظام الصحي ظل معوقاً بشدة بسبب الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية وزيادة فقدان الموارد البشرية في المناطق المتضررة، ولا يزال التأثير واضحاً في المناطق المتضررة. القطاع الصحي، حيث تعاني محافظات مثل الأنبار وديالى ونيوى وصلاح الدين من انخفاض قدرة النظام الصحي والاستفادة منه، فضلاً عن النتائج الضعيفة.

على هذه الخلفية، يعد العراق أحد أكثر البلدان تأثراً بجائحة كوفيد-19 في العالم منطقة الشرق الأوسط. ومنذ بداية الجائحة في مارس 2020، سجل العراق ما يقرب من 700 ألف حالة إصابة وأكثر من 13 ألف حالة وفاة. كما سيتم توضيحه في الجزء المتبقي من هذا الفصل، لا يزال العراق عرضة لخطر كبير للإصابة بالأمراض والوفيات بسبب كوفيد-19، ليس فقط بسبب آثاره المباشرة، ولكن أيضاً بسبب آثاره غير المباشرة.

منها، مثلاً من خلال تقليل طلب الرعاية للحصول على الخدمات الأساسية. ويُعزى هذا الخطر إلى ما يلي: العبء الكبير والمتزايد للأمراض غير المعدية؛ مجموعة متنوعة من السكان الضعفاء والمعرضين للخطر بسبب الفقر؛

وعدم المساواة والنزوح؛ نظام صحي ضعيف مع مستويات تمويل منخفضة وغير عادلة ومجزأة تقديم الخدمات غير المرنة؛ محدودية الموارد البشرية والمادية؛ وضعف المراقبة والمعلومات الصحية أنظمة. بسبب الصدمات في كل من العرض والطلب على الخدمات، من المتوقع أن تنخفض تغطية الخدمات الأساسية، مما قد يؤدي إلى زيادات في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (U5MR) ومعدل وفيات الأمهات

(MMR) على سبيل المثال، في العراق، يمكن تخفيض معدلات تقديم الخدمات في المرافق الصحية بنسبة 43 في المائة، في حين أن أمراض الدفتيريا والسعال الديكي وقد ينخفض معدل التحصين ضد الكزاز بنسبة 44 بالمائة، ونتيجة لذلك، قد يرتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 18 في المائة، ومعدل وفيات الأمهات بنسبة 28 في المائة، مقارنة بالاتجاهات المتوقعة في عام 2020 في غياب تفشي كوفيد-19. وهذا العبء المزدوج المتمثل في الاستجابة لكوفيد-19، والحفاظ على تقديم الخدمات الصحية الأساسية، ويسلط الضوء كذلك على الحاجة إلى تسريع إصلاحات القطاع الصحي.

كما أن تحديات الحكومة في مختلف أنحاء الحكومة العراقية تعيق التقدم نحو تحسين النتائج الصحية. بينما تتحمل وزارة التعليم العالي المسؤولية الأساسية عن توفير الخدمات الصحية لسكان العراق،

1. علاء الدين عوان، الصحة في العراق - الوضع الحالي، رؤيتنا للمستقبل ومجالات العمل. (بغداد "وزارة الصحة العراقية"، 2004)
2. فاليري سيثوريلي ونزار ب. شايلا، "توسيع المرافق الصحية في العراق بعد عقد من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة"، 2003-2012: الصراع والصراع المجلد الصحي، 8، رقم 16-18، 1505-8-16، <https://doi.org/10.1186/1752-1505-8-16> (2014): 1
3. ليونارد إس روبنشتاين وميلاني دي بيتل، "المسؤولية عن حماية العاملين الطبيين والمرافق الطبية في النزاعات المسلحة"، The Lancet، المجلد: 329-340، 2010، [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(09\)61926-7](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(09)61926-7) (9711)، 375 جيلبرت بورنهام وآخرون، "فهم تأثير الصراع عن الخدمات الصحية في العراق: معلومات من 401 طبيباً عراقياً لاجئاً في الأردن"، المجلة الدولية للتخطيط والإدارة الصحية، 2012-01، المجلد: e51-e64، 27 (1): دوى: 10.1002/hpm.1091
4. كلير كاب، "الفرص تدفع النظام الصحي العراقي إلى حافة الانهيار"، مجلة لانسييت، المجلد: 361 (9366)، 2003: 1351، [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(03\)13089-9](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(03)13089-9)؛ نزوح الطاقم الطبي يجهد البنية التحتية الصحية في العراق، "JMB: المجلة الطبية البريطانية-04-2007، المجلد: 28، رقم 8، <http://www.jstor.org/stable/20506990>، 865 (7599): 334
5. أندرو إس فوربر وبول جونستون، "إعادة بناء الرعاية الصحية في العراق"، مجلة علم الأوبئة وصحة المجتمع، 58 (1979): رقم 11 (2004): 890-92، <http://www.jstor.org/stable/25570531>
6. ملف العراق - الجدول الزمني، بي بي سي أونلاين، 2 أكتوبر، 2018، <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14546763>
7. نبيل الخالصي، "هجرة الأدمغة الطبية العراقية: دراسة مقطعية"، المجلة الدولية للخدمات الصحية، 43 (أبريل): العدد 2 (2013): 78-83، <https://doi.org/10.2190/HS.43.2>؛ تأثير الصراع على التعليم الطبي: دراسة مقطعية مستعرضة للتعليم الطبي الطلاب والمؤسسات في العراق، "BMJ: المجلة الطبية البريطانية المفتوحة"، رقم 6، رقم 010460-010460 (2016): 2
8. يتم تقدير تأثير التغطية باستخدام أداة إنفاذ الأرواح (LiST) في حين تعتمد تقديرات الأثر في وفيات الأمهات والأطفال على التحليل من قبل باحثين في كلية جونز هوبكنز بلومبرج للصحة العامة. التفاصيل متاحة على <https://www.thelancet.com/journals/langlo/article/> PII: S2214-109X(20)30229-1/

وتحدد قدرتها على القيام بذلك من خلال القوانين واللوائح التي يضعها صناع السياسات. وقد أدى الافتقار إلى التنسيق والتواصل بين وزارة التعليم العالي وواضعي السياسات، في صياغة تلك القوانين، إلى عدم مراعاة احتياجات وزارة التعليم العالي بشكل صحيح في التشريعات الجديدة. 9 ويعتبر القانون رقم 21 بشأن اللامركزية، الصادر في عام 2008 أحد الأمثلة: تم تمريره بهدف تمكين المحافظات من خلال اللامركزية.

وقد دفع هذا إلى الأمام الإصلاح الإداري في ست وزارات مختلفة، بما في ذلك وزارة التعليم العالي. اللامركزية ومع ذلك، فقد تم تنفيذ هذه العملية بشكل سيئ منذ أن واجهت: إجماع الوزارات المختلفة عن تفعيلها. وتحديات التنفيذ في سياق الحرب ضد داعش والأزمة المالية التي تلت ذلك في 2014-2015؛ والقواعد المالية في تمكين المحافظات من أداء أدوارها؛ والمخاوف الهيكلية الأساسية مثل الفساد المستشري على كافة المستويات. تمت مراجعة القانون في 2011 و21,3102 ومرة أخرى في عام 2018,13 مع التعديل الأخير الذي ألغى وزارة التعليم العالي اللامركزية. ومع ذلك، حدث هذا التغيير في منتصف الطريق تقريبًا خلال عملية اللامركزية، مما خلق مجموعة من الارتباك القانوني والإداري. ومثال آخر هو قانون التقدم في المهنة الطبية، 41 الذي صدر في عام 2000 وتم تعديله للمرة الثالثة في عام 2020. ويوجه القانون وزارة التعليم العالي لتوظيف المهنيين الطبيين حديثي التخرج من عدد من المؤسسات؛ التعديل الأخير له

إضافة 17 مؤسسة أكاديمية جديدة إلى القائمة (بما في ذلك المؤسسات غير الطبية). وبما أن القانون لا يقدم وقد ساهمت مرونة وزارة التعليم العالي في توظيف أنواع مختلفة من المهنيين الطبيين بناءً على احتياجاتها في أ فائتورة الرواتب المتزايدة وغير الفعالة، كما هو موضح في قسم الموارد البشرية.

ويحلل هذا الفصل النظام الصحي في العراق مع الاعتراف بالعبء المتعدد الأوجه الذي يتحمله، وهو يركز على النتائج الصحية، والاستخدام، والتمويل، ويقدم توصيات قائمة على الأدلة

تحسين رأس المال البشري من خلال نظام صحي أقوى. يناقش القسم الأول سياق القطاع الصحي ونتائجه، مع التركيز على تقييم العدالة. ويعرض القسم الثاني النظام الصحي وهيكل تقديم الخدمات من حيث الاستخدام والوصول والقدرة وجودة الرعاية. ويعرض القسم الثالث سياق التمويل عبر مصادر التمويل، بما في ذلك تحليل الكفاءة. القسم الرابع والأخير

يقدم توصيات لتحسين أداء القطاع الصحي عبر أربع ركائز، على المدى القصير والمتوسط والطويل: (1) تحسين الوصول إلى الخدمات الجيدة؛ (2) زيادة العدالة؛ (ثالثًا) تعظيم الكفاءة، و(4) ضمان الاستعداد ضد الأوبئة الحالية والمستقبلية.

على الرغم من استخدام جميع البيانات المتوفرة مؤخرًا عن قطاع الصحة العراقي، إلا أن هناك قيودًا مختلفة على البيانات تؤثر على جميع الأقسام في هذا الفصل. يعتمد التحليل المتعلق بالسياق الصحي والنتائج والإنصاف على بيانات من المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS) لعامي 2011 و2010، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI) ومؤشرات التنمية العالمية (WDI) والبنك الدولي.

مؤشر رأس المال البشري (HCI) والتوقعات السكانية للأمم المتحدة، IHME والعبء العالمي للمرض (GBD) وتقارير منظمة الصحة العالمية بشأن تتبع التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة. تأتي البيانات المتعلقة باستخدام الخدمة والوصول إليها من البيانات الإحصائية الحكومية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، وكذلك من أنظمة معلومات وزارة الصحة والبيئة. تم استخدام بيانات مؤشرات التنمية العالمية لمقارنة العراق بمجموعة من البلدان النظيرة حيث

كانت البيانات متاحة. 61 المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES) الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء في الفترة 2006-2007 و2010-2012. ومسح الرفاهية عبر التتبع الفوري والمتكرر (SWIFT) الذي أجراه العالم كما تم استخدام البنك في عام 2017 لتقييم الاستخدام والإنفاق على الصحة حسب شريحة الدخل، بما في ذلك الإنفاق الصحي الكارثي والمسبب للفقر. لا تزال بيانات التمويل الصحي في العراق نادرة ومجزأة، على وجه الخصوص

فيما يتعلق بإنفاق الأسرة والقطاع الخاص. تم إجراء آخر الحسابات الصحية الوطنية التفصيلية (NHA) وفي عام 2008 (تم الانتهاء من التحليل في عام 2011) تم إجراء NHA مؤخرًا من عام 2017 على مستوى أعلى، مما لا يسمح بذلك تصنيفات المرض. في ظل غياب نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية، البيانات الأولية وتم إجراء التحصيل من وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة التعليم العالي لقسم التمويل فيما يتعلق بتحليل الميزانيات والنفقات. وتشمل البيانات التي تم جمعها بيانات مفصلة عن الميزانية والنفقات للأعوام 2009-2019 بما في ذلك بيانات عن النفقات الصحية لجميع الوزارات والمديريات الحكومية.

9. مقابلة أصحاب المصلحة مع وزارة التعليم العالي.

10. قانون املحافظات غري املنظمة يزيد أكثر مهيد. ptth191120086562278=5C?aspx.LoadLawBook:8080/iq.hjc.iraqlid://

11. مايك فليت، "اللامركزية وسخطها في العراق"، معهد الشرق الأوسط، 2019. <https://www.mei.edu/publications/decentralization-and-its-discontents-iraq>.

12. قانون تعزيز القانون الثاني لقانون املحافظات غري املنظمة كلما زاد مهيد. 4284uploaded/iq.gov.moj.www://https .

قانون التطوير الثالث لقانون املحافظات غري املنظمة ويفضل اقليم رقم (21 (بحكم 13. 2008

14. ptth120120017167343=5C?aspx.LoadLawBook/iq.hjc.iraqlid:// قانون رقم (6) قرار (2000) تدرج ذوي الحقوق الطبية والصحية. (قانون التقدم الثالث انون رقم) 6(حكم (2000) تدرج ذوي الاختصاص الطبي

بالمهن الطبية الصحية. 15

16. في جميع أجزاء التقرير، تم استخدام البلدان النظيرة التالية حيثما كانت البيانات متاحة: الجزائر، مصر، وإيران، والأردن، ولبنان، كإقران إقليميين متوسطي الدخل؛ المملكة العربية السعودية كإقتصاد غني بالنفط ويعتمد على الموارد؛ ماليزيا كنظير طموح، نظرا للدخل،

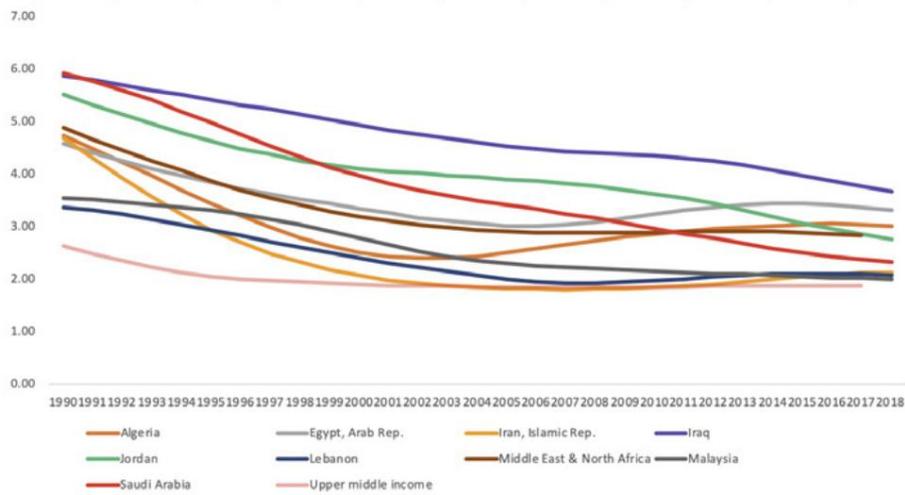
حالة الصراع الديموغرافي والماضي؛ ومتوسطات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ومتوسطات الدخل المتوسط الأعلى. (UMIC)

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن المصادر المختلفة تشمل محافظات مختلفة؛ على سبيل المثال، الاستفادة الصحية البيانات المستمدة من البيانات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تغفل في الغالب المحافظات داخل كردستان، حتى مع أن معظم بيانات المسح الأخرى التي تم استخدامها تتضمنها. وقد تم استخدام جميع البيانات المتاحة، وتم إجراء المقارنات باستخدام نفس مصادر البيانات فقط.

2.1 السياق الصحي والنتائج والإنصاف

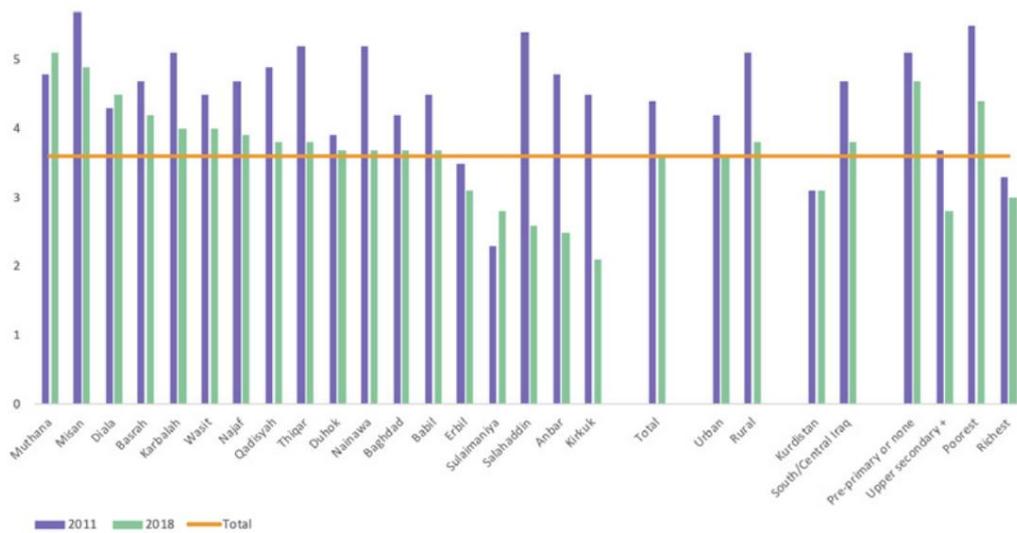
يتمتع العراق بأحد أعلى معدلات الخصوبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بينما العراق لقد حدث انخفاض مطرد في معدل الخصوبة الإجمالي (TFR) على مدى العقود الثلاثة الماضية، وقد انخفضت وتيرة هذا الانخفاض كان ما يقرب من نصف معدل الانخفاض الإقليمي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يحتفظ العراق بمعدل خصوبة يبلغ 3.8 مولود لكل امرأة، وهو الأعلى في المنطقة (الشكل 18). تسلطت البيانات المستقاة من المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات في العراق لعامي 2011 و2012 الضوء على تباين كبير في معدل الخصوبة الإجمالي بين المجموعات الثرية والتعليمية. في عام 2012 الأفراد الذين حصلوا على الثانوية العامة كان معدل الخصوبة الإجمالي في التعليم ما يقرب من نصف أولئك الذين تلقوا التعليم ما قبل الابتدائي (الشكل 32). وكان معدل الخصوبة الإجمالي هو الأعلى وفي المثنى وميسان وديالى في عام 2018، حيث اقتربت المعدلات من 5 ولادات لكل امرأة، مع زيادات ملحوظة منذ عام 2011.

الشكل 31. معدل الخصوبة الإجمالي في العراق والدول المماثلة (1990 - 2018)



المصدر/مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

الشكل 32. معدل الخصوبة الكلي في العراق عبر المحافظات



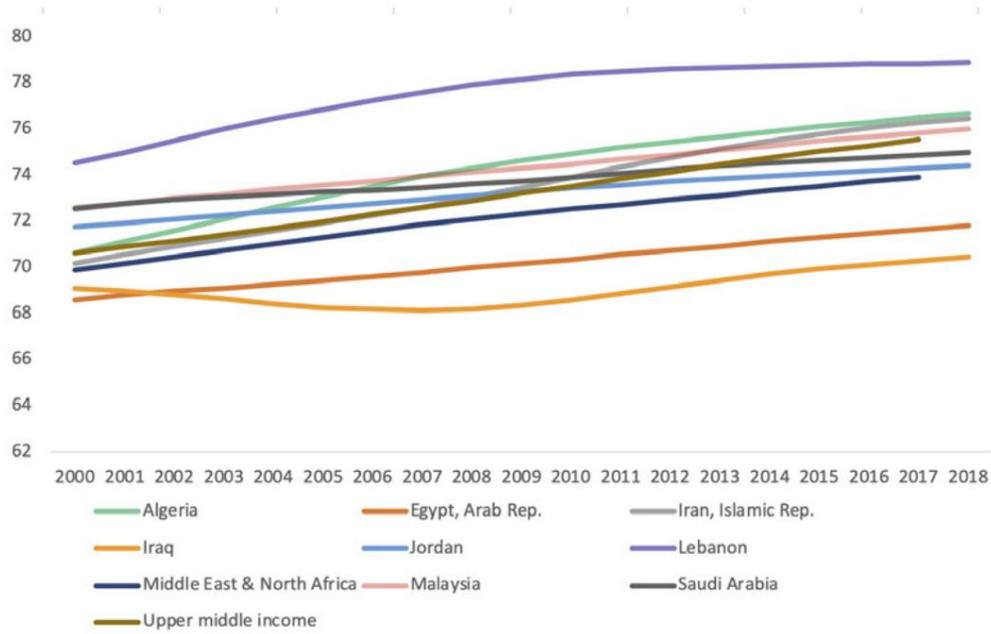
المصدر/المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011 و2012

17. يعتبر إقليم كردستان جزءاً أساسياً من النظام الصحي العراقي. لقد أعادت القيود المفروضة على البيانات قدرة تقرير PER على إجراء تحليل شامل لتوفير الرعاية الصحية داخل هذه المنطقة. يجب أن يعالج التحليل المستقبلي هذه الفجوة من خلال دمج هذه البيانات.

18. معدل الخصوبة لعام 2019 هو 3.9 بحسب وزارة الصحة.

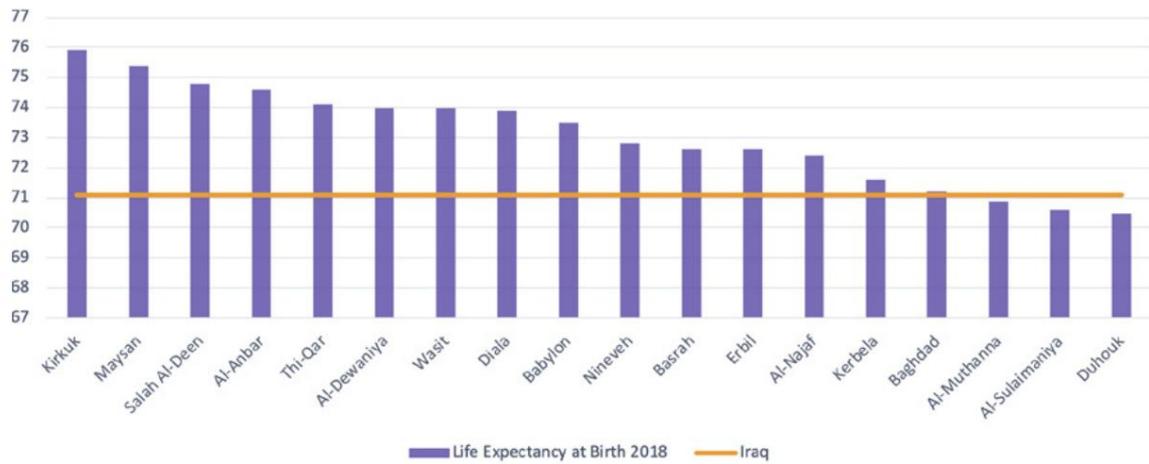
كميات النزوح، وتدفق اللاجئين، وبالتالي انخفاض التأثيرات على متوسط العمر المتوقع كل من البالغين والأطفال. يوضح الشكل 35 عدم المساواة بين المحافظات، من حيث متوسط العمر المتوقع، وكانت كركوك هي الأعلى، حيث حصلت على 77، والسليمانية ودهوك هي الأدنى، حيث حصلت على 70.

الشكل 34. متوسط العمر المتوقع عند الولادة (2000 - 2018)



المصدر/مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

الشكل 35. متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب المحافظة في العراق، 2018



المصدر/التقارير الإحصائية السنوية لوزارة التعليم العالي

لقد دفعت سنوات الصراع العراق إلى أداء ضعيف في معظم خدمات التغطية الصحية الشاملة مؤشرات مؤشر التغطية ويسلط الجدول 2 الضوء على أداء العراق بين أقرانه، من خلال دراسة عدد من المؤشرات الرئيسية الحاسمة في تحقيق الصحة الجيدة والرفاهية. كما يتخلف العراق بين أقرانه في مجال الوقاية من الوفيات التي يمكن تجنبها بسبب الأمراض غير السارية، حيث تحدث 51 في المائة من الوفيات لدى الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 70 عاماً، و 21.3 في المائة تحدث بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 70 عاماً. وفي العراق أيضاً

وهي متخلفة عن مثيلاتها في البلدان الأخرى، حيث تبلغ التغطية الفعالة لمرض السل 42 في المائة، على الرغم من معدل الإصابة بها أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفيما يتعلق بعوامل خطر الإصابة بالأمراض غير السارية، فإن العراق لديه معدلات مماثلة لبقية المنطقة، التي لديها بالفعل معدلات مرتفعة إلى حد ما من التدخين وارتفاع ضغط الدم.

الجدول 2. مؤشرات مؤشر الصحة العامة والتغطية الصحية الشاملة للعراق والدول المقارنة، 2017

	الجزائر	مصر	إيران	العراق	الأردن لبنان	ماليزيا	سعودي الجزيرة العربية
مدة الحياة المتوقعة عند الولادة	77	72	76	70	74	79	75
وفيات الأمهات (100000/)	112	37	16	79	46	29	17
وفيات الأطفال دون سن الخامسة (1000/)	23	21	14	27	16	7	7
الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية تحت سن 70 عامًا (النسبة المئوية لجميع الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية)	41	53	35	51	47	32	51
الوفيات الناجمة عن الأمراض القلبية الوعائية أو السرطان أو السكري أو أمراض القلب المزمنة بين الأعمار (30-70%)	14.2	27.7	14.8	21.325	19.2	17.9	17.2
معدل الخصوبة الكلي	3.0	3.3	2.1	3.826	2.8	2.1	2.0
القبالات الماهرة للولادة، %	97	92	99	9627	100	78	100
تلبية الطلب على تنظيم الأسرة بالطرق الحديثة %	76	80	68.6	53.828	58	61	53
رعاية ما قبل الولادة، أكثر من 4 زيارات، %	67	83	94.3	67.9	94.5	80.9	80
التغطية بلقاح %، DTP3	91	95	99	84	96	83	99
طلب الرعاية للالتهاب الرئوي، %	66	68	76	74	77	74	87
علاج السبل الفعال، %	72	52	70	42	68	72	68
علاج فيروس نقص المناعة البشرية، %	81	31	20	43	84	60	48
على الأقل الصرف الصحي الأساسي، %	88	94	88	94	97	98	100
ضغط الدم الطبيعي، %	75	75	80	75	79	79	77
التبغ غير المدخنين، %	84.4	74.8	89	81	73	66.2	78.5
مؤشر القدرة الأساسية وفقاً للمعايير الصحية الدولية، %	72	93	85	91	97	76	99
مؤشر التغطية الصحية الشاملة - منظمة الصحة العالمية	78	68	72	61	76	73	74

المصدر/ منظمة الصحة العالمية تتبع التغطية الصحية الشاملة، 2019

يعكس انخفاض مؤشر رأس المال البشري في العراق وسوء النتائج الصحية تأثير الصراع والحكم قيود. يسلط الجدول 2 الضوء على أن العراق لديه أدنى مؤشر لرأس المال البشري بين البلدان النظيرة، مما يدل على أن الطفل المولود في العراق اليوم ستكون إنتاجيته بنسبة 40 في المائة فقط كما لو أنه استفاد من الصحة والتعليم الكاملين. وفي العراق، فإن احتمالية بقاء الأطفال على قيد الحياة أقل قليلاً من تلك الموجودة في البلدان المقارنة، في حين أن مستويات التقدم بين الأطفال أعلى بكثير من مثيلاتها في البلدان الأخرى في المنطقة التي لديها مستويات دخل أقل. كما أن معدل بقاء البالغين على قيد الحياة في العراق منخفض للغاية مقارنة بالدول الأخرى، وهي حقيقة تعزى إلى عدد الوفيات الناجمة عن الصراعات، فضلاً عن ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية وعدم السيطرة عليها.

حرج.

25. الرقم الذي أبلغت عنه وزارة الصحة بشأن الوفيات الناجمة عن الأمراض القلبية الوعائية أو السرطان أو السكري أو أمراض القلب المزمنة بين الأعمار 30-70 في عام 2017 هو 3.3%.

26. معدل الخصوبة المعلن من قبل وزارة الصحة لعام 2019 هو 3.9.

27. الرقم الذي أبلغت عنه وزارة الصحة للقبالات الماهرات في عام 2017 هو 93.7.

28. الرقم الذي أعلنته وزارة الصحة عن تلبية الطلب على تنظيم الأسرة بالطرق الحديثة في عام 2017 هو 56.2%.

الجدول 2: مكونات الصحة في مؤشر رأس المال البشري في العراق ودول المقارنة 29

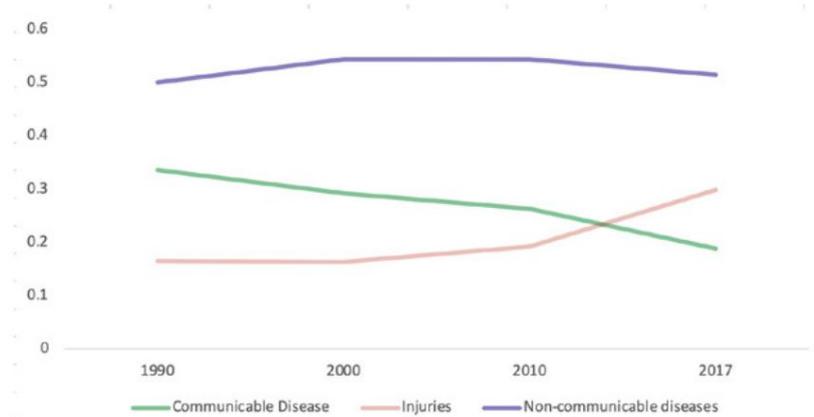
دولة اسم	احتمالية من البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة	جزء من الاطفال تحت 5 لأقرب	الكبار نجاة معدل	بشر عاصمة فهرس	الترتيب (/174) بلدان)
العراق	0.97	0.87	0.84	0.41	143
مصر	0.98	0.78	0.86	0.49	115
لبنان	0.99	-	0.94	0.54	104
الجزائر	0.98	0.88	0.91	0.52	98
الأردن	0.98	0.92	0.89	0.56	90
المملكة العربية السعودية	0.99	-	0.91	0.58	84
إيران	0.99	0.93	0.92	0.59	75
ماليزيا	0.99	0.79	0.88	0.62	62

المصدر: مؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري، 2020

على مدى العقدين الماضيين، شكلت الأمراض غير المعدية (NCDs) حوالي 50 بالمائة من حالات الإصابة بالمرض العبء الإجمالي للمرض، مما يدل على التحول الوبائي في العراق. يمكن أن تعزى حالة وفاة واحدة تقريباً من كل 8 حالات وفاة في عام 2019 إلى مرض نقص تروية القلب، والأسباب الرئيسية المتبقية للوفيات هي أيضاً الأمراض غير السارية، بما في ذلك الأورام الخبيثة (9 في المائة)، وأمراض الأوعية الدموية الدماغية (8 في المائة)، وأمراض ارتفاع ضغط الدم (7 في المائة) (الشكل 2.6). من المرجح أن يستمر عبء المرض الناتج عن الأمراض غير السارية في الارتفاع، حيث تشير التوقعات الديموغرافية للعراق إلى شيخوخة السكان في العقود المقبلة. علاوة على ذلك، زادت الوفيات وسنوات العمر المرتبطة بالإصابات في السنوات الماضية.

الشكل 36. ترتيب الأمراض حسب نسبة الوفيات المنسوبة، (2019) والتغيرات في الأمراض المعدية وغير المعدية والإصابات

أسباب الوفاة	نسبة مئوية
مرض القلب الإقفاري	12%
الأورام الخبيثة	9%
مرض الأوعية الدموية الدماغية	8%
أمراض ارتفاع ضغط الدم	7%
أشكال أخرى من أمراض القلب	6%
القشل الكولي	5%
حادث مرور	5%
السكري	5%
اضطرابات الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية الخاصة بالمرض فترة ما حول الولادة	4%
أمراض بكتيرية أخرى	3%
النسبة الإجمالية للأسباب العشرة الأولى للوفيات	64%



المصدر: العبء العالمي للمرض (2017)

المصدر: وزارة الصحة، 2019

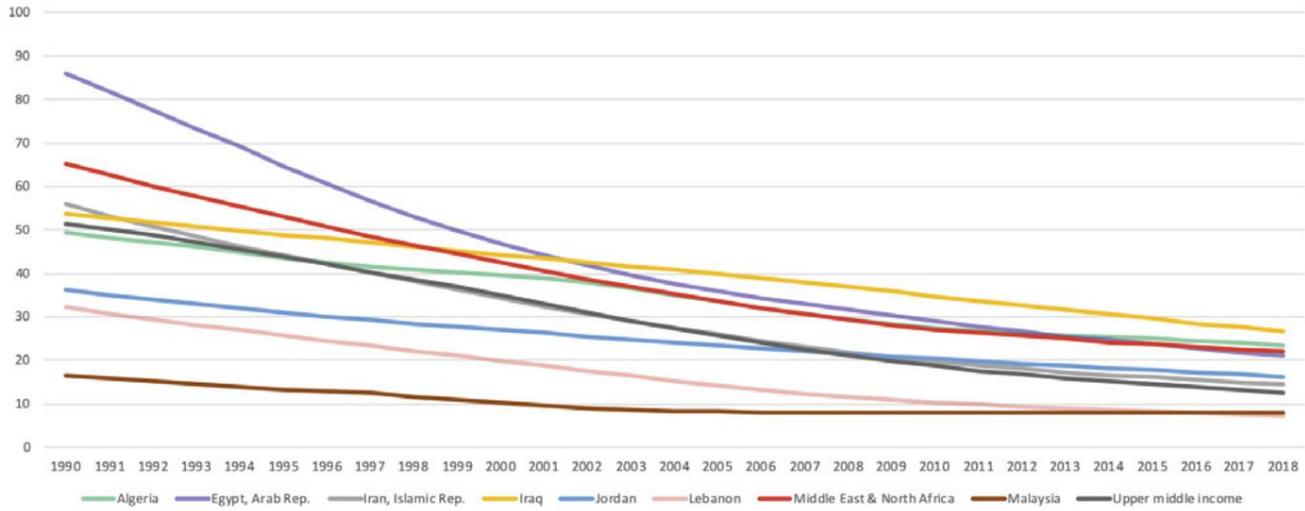
صحة الطفل

ورغم انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العراق على مدى العقدين الماضيين، إلا أنه لا يزال أعلى بمرتين من المتوسط في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. ويبين الشكل 37 أن وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد انخفضت إلى النصف تقريباً في العقدين الماضيين، لكن العراق لا يزال متخلفاً كثيراً عن أقرانه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، حتى مع اقترابه من هدف التنمية المستدامة وهو 25/1000 ومن المعروف أن الصراع المسلح له آثار كبيرة ليس فقط

على البقاء، ولكن أيضاً على صحة الأطفال ورفاههم بشكل عام. 30. لقد كان النزاع أحد دوافع

استمرار ارتفاع مستويات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث يمكن أن يؤثر الصراع على الوصول إلى الخدمات الصحية العلاجية والوقائية خدمات مثل الفحوصات الروتينية والتحصين، والتغذية السليمة، والحصول على الصرف الصحي المناسب. في حين أن إجمالي وفيات الأطفال في العراق ظل ثابتاً في الغالب من عام 2011 إلى عام 2018، إلا أن التحليل الإضافي يظهر أن معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع والأطفال دون سن الخامسة قد تحسنت بشكل ملحوظ بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية و في الشرائح الخمسية الأعلى للثروة (وفقاً لتحليل بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018).

الشكل 37. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العراق والدول المقارنة (2000 - 2018)



المصدر/مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، 2020

شهدت النتائج الغذائية للأطفال في العراق تحسينات كبيرة على مدى السنوات الثماني الماضية. ومع ذلك، فإن أفقر الشرائح الخمسية متخلفة عن الركب. ينتشر هذا المرض في جميع المحافظات والفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وقد تحسنت معدلات الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الشديد أو زيادة الوزن أو التقزم بشكل كبير خلال السنوات الثماني الماضية. ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه عدم مساواة، حيث تعاني الشرائح الخمسية الأدنى من الثروة من ضعف معدل التقزم ونقص الوزن الشديد بين الأطفال. وتظهر بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018 أن نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الشديد انخفضت من 4% إلى 1% وانخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم الشديد من 10% إلى 3% بين عامي 2011-2018.

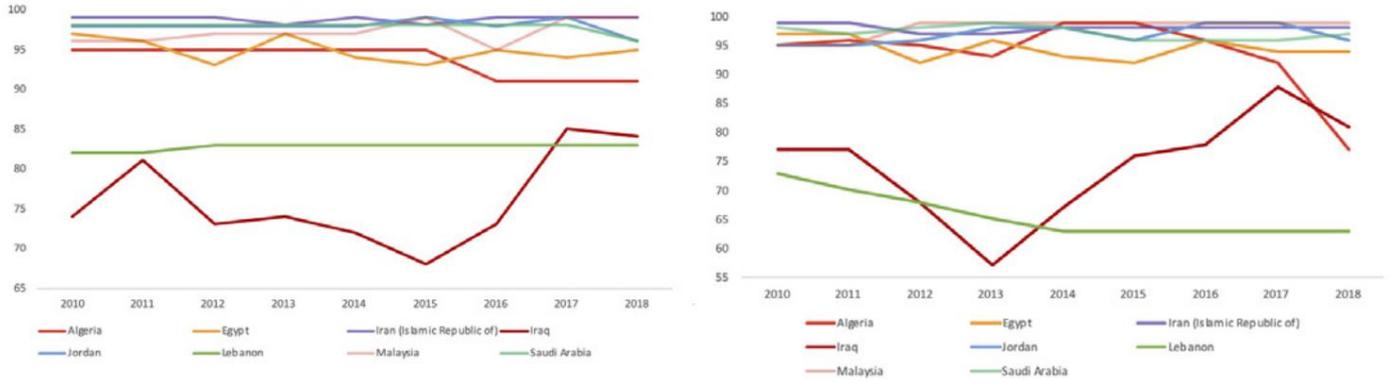
31

ظلت معدلات التحصين ضد الأمراض الرئيسية في العراق ثابتة على الرغم من الصراعات الدائرة في البلاد. ومع ذلك، فإنها لا تزال أقل بكثير من معدلات البلدان النظيرة. ويبين الشكل 38 معدلات التحصين لـ DPT3 و2VCM في العراق والدول المماثلة، من عام 2010 إلى عام 2018. وفي عام 2018، بلغت تغطية DPT3 بالمائة وتغطية MCV2 بنسبة 81 بالمائة. ومن الواضح أن الصراع كان له تأثير كبير على معدلات التحصين الزيادة في التغطية حدثت فقط في السنوات القليلة الماضية. على الرغم من حدوث زيادة في معدلات التحصين على مدى السنوات القليلة الماضية، إلا أن معدلات التحصين لعام 2018 لكل من لقاح DPT3 و2VCM هي في الأساس عند المستويات التي كانت عليها في عام 2011، مما يدل على أنه لم تكن هناك تحسينات كبيرة في التغطية باللقاحات للأطفال في العراق منذ ما يقرب من عقد من الزمان. إن معدلات التطعيم في العراق، والتي، كما تم توضيحها، أقل مما هي عليه في البلدان النظيرة، تساهم بشكل كبير في وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

30. عائشة قادر، شيري شنودة، وجيفري جولدهاجن، "آثار الصراع المسلح على صحة الطفل ونموه: دراسة منهجية" مراجعة، "بلوس وان"، 14، 1 (2019): E0210071

31. يتم تعريف الهزال الشديد والتقزم على أن تكون درجات الطول بالنسبة للعمر والوزن بالنسبة للعمر أقل بثلاثة انحرافات معيارية متوسط.

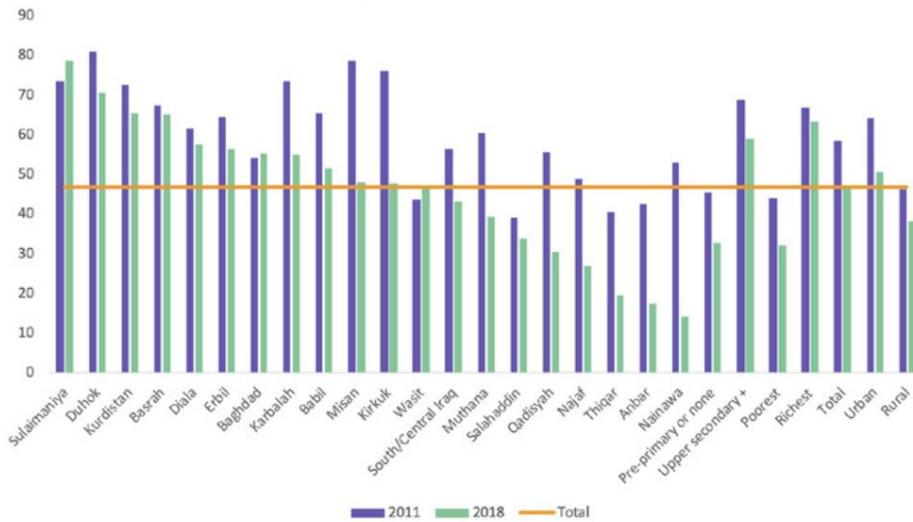
الشكل 38. تغطية DPT3 (كنسبة مئوية، يسار) وتغطية MCV2 (كنسبة مئوية، يمين) للعراق والدول المقارنة (2010 - 2018)



المصدر / تقديرات منظمة الصحة العالمية واليونسيف للتغطية الوطنية للتحصين (WUENIC)

تختلف معدلات التحصين في العراق عبر المحافظات والحالة الاجتماعية والاقتصادية. وكما هو الحال في العديد من البلدان، تشير بيانات المسح إلى معدلات أقل من البيانات الإدارية. ويوضح الشكل 39 النسبة المئوية للأطفال الذين يتلقون التحصين الكامل، والذي انخفض من 58% في عام 2011، إلى 47% في عام 2018. وقد شوهدت هذه الانخفاضات أيضًا مع DPT3 (انخفضت من 70% إلى 69%) وكذلك الحصبة (انخفضت من 75% إلى 71%). وسجلت السلبيات ودهوك والبصرة أكبر معدلات التحصين الكاملة، والأنبار و سجلت نينوى أدنى المعدلات، مما يدل على تأثير الصراع الأخير. وكان معدل الخمس الأفقر من السكان 32 في المائة، في حين أن أغنى شريحة من السكان حصلت على معدل تحصين كامل مرتين، وهو ما يدل على 63 في المائة. عدم المساواة في التغطية التحصينية. وقد شوهدت اتجاهات مماثلة مع لقاح DPT3 والتطعيم ضد الحصبة.

الشكل 39. نسبة الأطفال الذين يتلقون التحصين الكامل



المصدر / المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011/2018

الصحة الذهنية

وقد استمر ارتفاع معدل الوفيات النفاسية على مدى العقدين الماضيين، مما يعكس التأثير الواضح لـ يُعزى التأثير الكبير على مؤشرات طلب الرعاية المتعلقة بوفيات الأمهات إلى الصراعات العراق. 33 يسلط الشكل 40 الضوء على التأثير الكبير الذي خلفته ذروة الصراع خلال الفترة من 2002 إلى 2007 على وفيات الأمهات. معدل وفيات الأمهات في العراق أعلى من جميع الدول المماثلة، باستثناء الجزائر. الصراع قد

32 - تم تعريف التحصين الكامل بشكل مختلف في عامي 2011 و 2018، نظرا للتغيرات في جدول اللقاحات. تتضمن بيانات عام 2011 لقاح DPT3، و BCG، وشلل الأطفال 3-1 والحصبة بعمر 12 شهرا. تتضمن بيانات عام 2018 كل هذه اللقاحات بالإضافة إلى لقاحات المستدمية النزلية من النوع B، والمكورات الرئوية، والفيروس العجلى، والحصبة الألمانية. 33. بول سي. ويبستر، "جذور أزمة صحة الأم والطفل في العراق عميقة"، مجلة لانست (الطبعة البريطانية)، 381، رقم. 94-91 (2013): 9870

أثر على قدرة الأمهات على الحصول على رعاية كافية وفي الوقت المناسب وبجودة عالية لأنفسهن ولأطفالهن، مما أدى إلى ارتفاع معدل انتشار المضاعفات لكليهما وما يترتب على ذلك من ارتفاع مستويات الوفيات بين الأمهات بسبب المضاعفات عند الولادة. كما أدى الصراع إلى تقليص قدرة النظام الصحي على الاستجابة لحالات الطوارئ في البلاد.

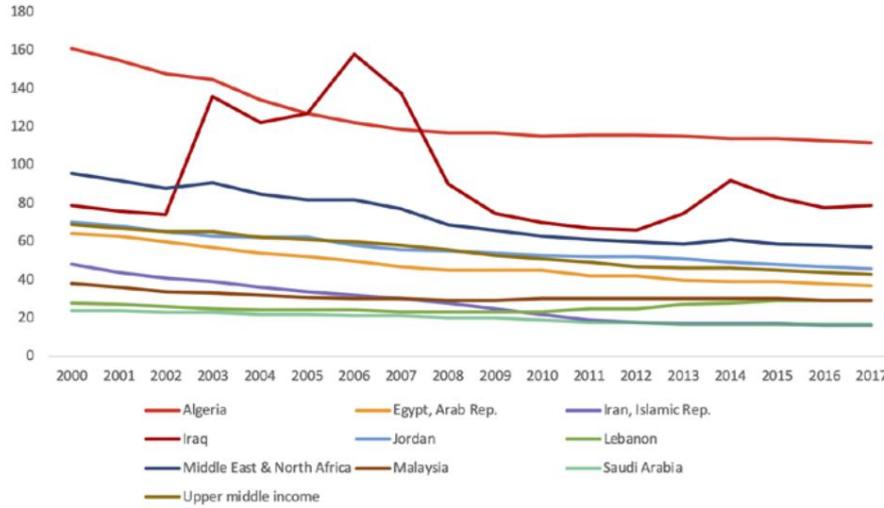
في الوقت المناسب، هناك تناقض كبير بين التقديرات النموذجية من منظمة التنمية العالمية

المؤشرات (79/100.000 مولود حي) والأرقام الرسمية للحكومة: أبرزها المعدل الوطني حسب

وزارة التعليم العالي تبلغ 131/100000 أو أقل من نصف ما تم تصميمه، يوضح الشكل 41 التباين عبر

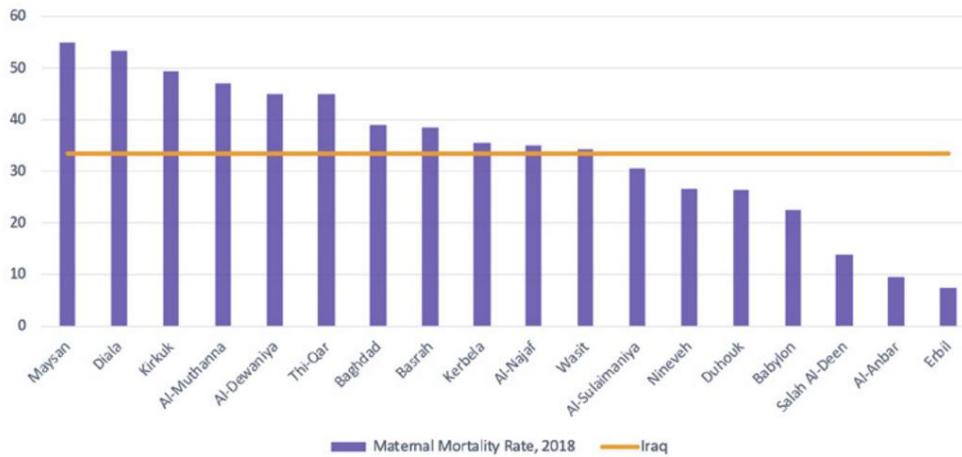
فيما يتعلق بنسبة وفيات الأمهات، فقد سجلت أعلى المعدلات في محافظات ميسان وديالى وكركوك، بنحو 7 أضعاف المعدلات المسجلة في المحافظات ذات المعدلات الأدنى، مثل الأنبار وأربيل، ولا تزال نسبة وفيات الأمهات في العراق أعلى من هدف التنمية المستدامة وهو 70 لكل 100.000 مولود حي.

الشكل 40. معدل وفيات الأمهات (لكل 100.000 مولود حي) في العراق والدول المماثلة، 2000-2017



المصدر/ مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، 2020

الشكل 41. نسبة وفيات الأمهات حسب المحافظة، 2018



المصدر/ وزارة الصحة، 2018

وتُظهر النتائج الصحية المتعلقة بالخصوبة والولادة المبكرة وتنظيم الأسرة أيضًا تفاوتات إقليمية كبيرة. ووفقًا لبيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات، خلال السنوات الثماني الماضية، ارتفعت نسبة النساء اللاتي أنجبن طفلًا قبل سن 18 عامًا بنسبة نقطتين مئويتين إجمالًا و 5 نقاط مئوية بين الأمهات الأكثر فقرًا، وبقيت على حالها بين الأمهات الأكثر ثراءً في العالم. العراق، إن احتمال ولادة الأمهات في الشريحة الخمسية الأدنى دخلًا في العراق قبل سن 18 عامًا هو ثلاثة أضعاف احتمال الولادة في الشريحة الخمسية الأعلى دخلًا. ويصح التفاوت أكثر جذرية بين المستوى التعليمي للأمهات، حيث أن أولئك الذين حصلوا على أقل من التعليم الابتدائي هم أكثر عرضة للإبلاغ عن الولادة المبكرة بأكثر من 10 مرات من أولئك الذين حصلوا على تعليم ما بعد الثانوي.

علاوة على ذلك، شهدت بعض المحافظات مثل ذي قار وبابل ونيوى وديالى وكربلاء زيادات كبيرة في عدد السكان. انتشار الولادة المبكرة.

إن الطلب على خدمات تنظيم الأسرة والاستفادة منها منخفض نسبياً وغير عادل بين النساء المتزوجات في العراق. في عام 2018، الطلب على خدمات تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات (سواء من حيث المباشرة أو الحد) في المائة وكانت موحدة إلى حد ما في جميع المحافظات، باستثناء الطلب المرتفع في السليمانية و أربيل. 43 وكان الطلب على تنظيم الأسرة ثابتاً نسبياً أيضاً عبر شرائح الثروة ومستويات التعليم.

وحتى مع انخفاض الطلب نسبياً على خدمات تنظيم الأسرة، لم تتم تلبية احتياجات تنظيم الأسرة إلا لما يزيد قليلاً عن نصف النساء المتزوجات في العراق. كما ظل هذا المستوى من الاحتياجات غير الملباة ثابتاً على مدى السنوات الثماني الماضية، عند 47 في المائة. وشهدت المساواة في تلبية الاحتياجات من وسائل منع الحمل زيادة طفيفة، ولكنها لا تزال في صالح الفئات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر ثراءً والأعلى تعليماً. وقد أدى انخفاض الطلب نسبياً على خدمات تنظيم الأسرة وارتفاع الاحتياجات غير الملباة إلى استمرار انخفاض معدلات الاستخدام. على مدى السنوات الثماني الماضية، زاد استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة بنسبة 2 في المائة فقط في العراق، مع حدوث غالبية هذا الاستخدام بين النساء الأكثر فقراً. ويبدو أن استخدام خدمات تنظيم الأسرة الحديثة قد شهد تحولاً في الإنصاف من كونه لصالح الأغنياء إلى لصالح الفقراء. وكانت الدوافع الرئيسية لهذا التحول هي زيادة الاستخدام بين النساء المتزوجات والافتقار الكبير في الاستخدام بين أغنى النساء المتزوجات على مدى السنوات الثماني الماضية.

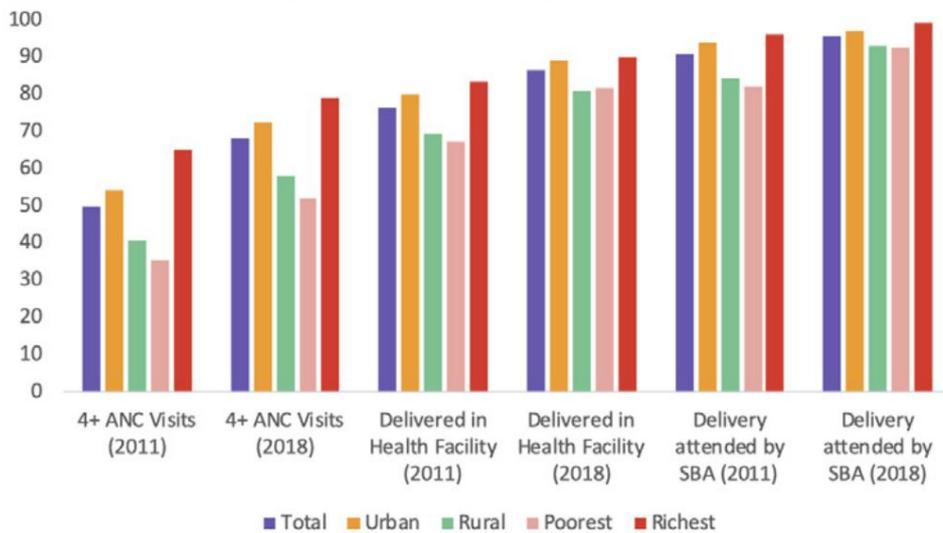
35

البحث عن الرعاية لخدمات رعاية ما قبل الولادة (ANC) والولادات داخل المنشأة، بالإضافة إلى المحتوى والجودة بالنسبة لزيارات المؤتمر الوطني الأفريقي، فقد تحسنت في العراق على مدى السنوات الثماني الماضية؛ ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه عدم المساواة. الشكل 42 يبرز أن النسبة المئوية للنساء اللاتي أبلغن عن أنهن تلقين ما لا يقل عن 4 زيارات للرعاية الصحية أثناء الحمل الأخير قد زادت من 50 بالمائة في عام 2011 إلى 68 بالمائة في عام 2018 وهو رقم لا يزال منخفضاً للغاية.

لقد تحسنت عملية البحث عن رعاية الرعاية السابقة للولادة، لكن طلب الرعاية لا يزال أعلى بكثير بين الأثرياء، متعلمين جيداً، ويعيشون في المناطق الحضرية، وعلى وجه الخصوص، بلغت نسبة النساء في الخمس الأفقر في العراق 66 في المائة فقط من المرجح أن يتلقين 4 زيارات أو أكثر من زيارات الرعاية السابقة للولادة خلال حملهن الأخير، مقارنة بأولئك الموجودين في الخمس الأغنى، مع وجود تباين مماثل ينشأ عند إجراء المقارنات بين النساء ذوات المستويات التعليمية المنخفضة والعالية. وكانت تغطية الولادة في المرافق الصحية أعلى، حيث ارتفعت نسبة القابلات الماهرات من 91 في المائة إلى 96 في المائة في المائة، مع توزيع أكثر عدالة من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي. ومن الجدير بالذكر أن معدل الولادة الماهرة تحسن من 82% في عام 2011 إلى 93% في عام 2018 بالنسبة للخمس الأفقر، مما ساعد على سد فجوات التغطية. وقد تم تحقيق مكاسب مماثلة في تحسين جودة ومحتوى زيارات الرعاية السابقة للولادة، حيث ارتفعت نسبة النساء اللاتي يتلقينها من 65 بالمائة إلى 80 بالمائة، على النحو المحدد في الزيارات بما في ذلك قياس ضغط الدم والقياس.

تحليل عينات البول والدم. كان لدى النساء الفقيرات في عام 2018 فرصة بنسبة 25% للحصول على العناصر الثلاثة التي تم قياسها خلال زيارتهن لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

الشكل 42. انتشار ومحتوى رعاية الرعاية السابقة للولادة والولادة (2011-2018)



المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2018.

امراض غير معدية

تشكل الأمراض غير المعدية عبئًا كبيرًا من المرض في العراق، وعوامل الخطر لم تتحسن خلال العقد الماضي، وفقًا لمسح STEPwise لعام 2015 (منظمة الصحة العالمية النهج التدريجي لمراقبة عوامل خطر الأمراض المزمنة) 73، وهو أحدث مصدر للبيانات حول انتشار الأمراض غير السارية في العراق، هناك ارتفاع في انتشار عوامل الخطر المتعلقة بالأمراض غير السارية. كما تم توضيحه في قسم عبء المرض، فإن الأمراض غير السارية هي محرك مهم لعبء المرض في العراق، وانتشار عوامل الخطر ولا تزال معدلات الإصابة بالأمراض غير السارية مرتفعة: إذ يتعاطى 21 في المائة من السكان التبغ؛ 14% من السكان مصابون بمرض السكري؛ 35.6% من السكان يعانون من ارتفاع ضغط الدم. وكان 65% منهم يعانون من زيادة الوزن أو السمنة. و 39.6% بالمائة كان لديه الكوليسترول. وكان هناك انخفاض طفيف في تعاطي التبغ، وارتفاع ضغط الدم، والكوليسترول، مقارنة بعام 2006 ومع ذلك، بالنسبة لارتفاع السكر في الدم وزيادة الوزن/السمنة، كانت هناك زيادات. بحسب ال وفي المسح، تم تشخيص حوالي 25 بالمائة من حالات ارتفاع ضغط الدم والسكري لأول مرة في مراكز الرعاية الصحية الأولية. وكان تعاطي التبغ وارتفاع ضغط الدم والسكري أكثر شيوعًا بين الرجال، في حين كانت السمنة أكثر شيوعًا بين النساء. علاوة على ذلك، بالنسبة للأشخاص المصابين بالأمراض غير السارية، كان الوصول إلى الرعاية الجيدة يمثل مشكلة كبيرة، المساهمة في نتائج صحية سيئة. كان 54% فقط من المصابين بارتفاع ضغط الدم يتلقون العلاج، ومن بين أولئك الذين تلقوا العلاج، كان 8% فقط يسيطرون على ارتفاع ضغط الدم، مما يسلب الضوء على العوائق التي تحول دون الوصول إلى العلاج والاحتفاظ به. وبالمثل، فإن 15% فقط من مرضى السكري كانوا يتلقون العلاج.

على الرغم من عدم وجود بيانات حديثة، تشير العديد من الدراسات الاستقصائية إلى أن غالبية حالات الأمراض غير السارية تم علاجها في مرافق خاصة، مما ترك الأسر عرضة للإنفاق المرتفع من جيوبها، وفقًا للمسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر لعام 2006 وفي عام 2012، كان 12% و41% من السكان، على التوالي، يعانون من حالة مزمنة وكانوا يطلبون الرعاية لها في أحد المرافق الصحية. ومن بين أولئك الذين يعانون من حالة مزمنة، سعى 46 بالمائة إلى الحصول على الرعاية على مستوى العيادات الخاصة في 2006، وهو معدل ارتفع إلى 63 في المائة في عام 2012. واستخدم أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية والشرائح الخمسية الأكثر ثراءً الدخل القطاع الخاص بشكل متكرر.

2.2 قدرة النظام الصحي

يقدم هذا القسم تحليلًا للنظام الصحي العراقي عبر تقديم الخدمات، والبنية التحتية، والموارد البشرية الصحية، وسلاسل التوريد، والحكومة. ويعتمد بشكل أساسي على بيانات من التقارير الإحصائية لوزارة التعليم العالي للأعوام 2012-2018 ولا تشمل هذه المؤشرات في معظمها بيانات القطاع الخاص، إذ لا يوجد نظام مركزي لإعداد التقارير من القطاع الخاص. وعلى هذا النحو، تجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل يركز في المقام الأول على القطاع العام ويتجاهل القطاع الخاص، حتى مع أن الأخير يقدم حصة كبيرة من الخدمات في البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات الحكومية لا تعكس بالضرورة الضرر الذي فرضه الصراع الأخير النظام الصحي، وللمعالجة هذه المشكلة، تم إدراج بيانات من تقييم آخر لعرض مدى الضرر في قطاع الصحة.

38

سياق تقديم الخدمات والحكومة

يتم تنظيم تقديم الخدمات في العراق عبر مستويات الرعاية الأولية والثانوية والثالثية، وتتولى وزارة التعليم العالي وكذلك المحافظات مهمة الإشراف، على الرغم من أن وزارة التعليم العالي لديها إشراف محدود. على القطاع الخاص، يتم الإشراف على توفير الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية في العراق من قبل وزارة التعليم العالي (التي تشرف على 16 مديرية صحة إقليمية، بالإضافة إلى المدينة الطبية) ووزارة إقليم كردستان. وزارة الصحة (التي تشرف على 3 مديريات صحة إقليمية) (الشكل 39).39 يهدف مستوى الرعاية الأولية إلى ضمان الرعاية الشاملة، بدءًا من التعزيز والوقاية إلى العلاج وإعادة التأهيل والرعاية التلطيفية. تعمل الرعاية الأولية أيضًا كبوابة لمستويات أعلى من الرعاية على حساب نظام الإحالة: يحتاج المرضى إلى تصريح إحالة حتى يتمكنوا من طلب الخدمات مباشرة في المستشفيات، على الرغم من أن ذلك ليس كذلك.

37. وزارة الصحة العراقية ومنظمة الصحة العالمية، "مسح STEPS لعوامل خطر الأمراض غير السارية في العراق 2015".

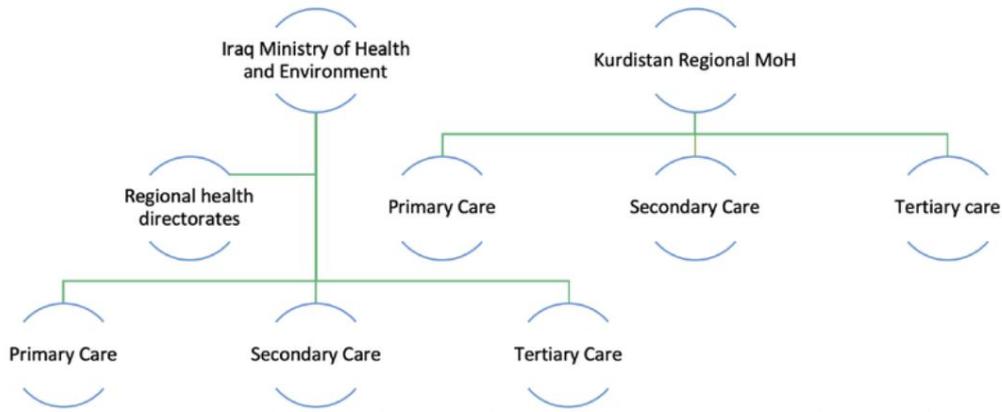
38. بسبب القيود المفروضة على البيانات، يعتمد هذا الفصل في المقام الأول على المعلومات الواردة من جمهورية العراق ويستبعد معظم البيانات من حكومة إقليم كردستان.

39. وزارة الصحة والبيئة، 2020. <https://moh.gov.iq/>.

تلتزم دائماً. يتم توفير الرعاية الأولية في العراق عبر نوعين من مراكز الرعاية الصحية الأولية: الرئيسية مراكز الرعاية الصحية التي تقع عادة في المدن الكبرى، وتخدم ما لا يقل عن 10000 نسمة؛ والمراكز الصحية الفرعية التي تقع عادة في أطراف المدن والمناطق الريفية، وتخدم ما بين 3000 إلى 10000 شخص. تختلف الخدمات التي تقدمها هذه المراكز، حيث تقدم المراكز الفرعية فقط رعاية ANC والتطعيمات والخدمات العلاجية الأساسية، و

المراكز الصحية الرئيسية التي تقدم الخدمات المذكورة بالإضافة إلى صحة حديثي الولادة والأطفال، والسنن، والصحة العقلية، والأمراض غير السارية، وتنظيم الأسرة، وخدمات المختبرات، وخدمات طب الأسنان والطوارئ في سياقات معينة. أحدث الأرقام تشير إلى أن هناك هناك 1,455 مركزاً صحياً فرعياً و353,1 مركزاً صحياً رئيسياً في العراق. 04 الرعاية الثانوية هي الرعاية الطبية التي يقدمها أخصائي أو منشأة (مستشفى عادة) والرعاية الثالثية هي رعاية صحية استشارية متخصصة، عادةً المرضى الداخليين وبناءً على إحالة من أخصائي صحة أولي أو ثانوي. في العراق، يتكون قطاع الصحة العامة الثانوي من 161 مستشفى عام و88 مستشفى/مركز متخصص، والمستوى الثالث يتكون من 32 مستشفى من المستوى الثالث (الجدول 3). وبالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع العام مكلف أيضاً بتوفير غالبية وظائف الصحة العامة، لا سيما تلك المتعلقة بمراقبة الأمراض.

الشكل 43. توفير حوكمة الخدمات الصحية في العراق



المصدر / مقابلات مع المخبرين الرئيسيين، 2020

وفي حين يتم توفير الرعاية الأولية العلاجية في الغالب من قبل القطاع الخاص، فإن ترتيبات التنظيم والحوكمة لا تزال ضعيفة. وزارة الصحة والبيئة هي المشرف العام على الصحة

القطاع، كما يقدم الخدمات الصحية. يوفر القطاع العام جميع وظائف الصحة العامة (مثل الوقاية التدخلات والتطعيمات وصحة الأم) كما أنها المزود الرئيسي للخدمات الصحية في العراق في

مستوى التعليم العالي. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من العيادات الأولية هي عيادات خاصة (بيانات أكثر تحديداً عن الاستخدام في هذه العيادات نادر) (الجدول 3). ويقتصر تقديم الخدمات في القطاع الخاص على الرعاية الأولية

الخدمات، والعمليات الجراحية الاختيارية، وخدمات أمراض النساء والتوليد، في حين يتم تقديم المزيد من الخدمات المتخصصة حصراً في المستشفيات العامة. تركز عيادات الرعاية الأولية الخاصة على توفير الرعاية العلاجية

من خلال وصف الدواء أو التحويل إلى التدخل الجراحي في المستشفيات الخاصة، وخاصة الأمراض غير السارية.

يتم إجراء الخدمات الوقائية مثل التطعيم وبرامج الفحص والتثقيف الصحي وتعزيز الصحة من قبل مراكز الرعاية الصحية الأولية في القطاع العام، وبطريقة مماثلة، لا تقدم المستشفيات الخاصة عادةً خدمات الطوارئ (لأسباب أمنية في مناطق النزاع) وتفتقر إلى خدمات باهظة التكلفة مثل رعاية الأطفال حديثي الولادة.

والخدمات التي تتطلب إقامة طويلة للمرضى الداخليين، وتتركز المستشفيات الخاصة بشكل خاص في المناطق الحضرية: من بين المستشفيات الخاصة البالغ عددها 135 مستشفى، يوجد 47 مستشفى في بغداد، و42 في أربيل، و81 في السليمانية.

قطاع المرافق بالقانون الاتحادي رقم 25 لسنة 2015، أصبح إنشاء المرافق الصحية الخاصة أسهل وأكثر سهولة

وقد زاد عدد المستشفيات الخاصة بشكل أسرع من عدد المستشفيات العامة، مع وجود رقابة محدودة على الرغم من التشريعات. هناك أمثلة مختلفة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتسهيل التنسيق، مثل المستشفى الخاص الذي يقدم رعاية غسيل الكلى المدعومة من الحكومة في بغداد، والمستشفى الحكومي لأمراض القلب.

مركز في أربيل يدعم تقديم الخدمات للعاملين الصحيين في القطاع الخاص. لكن على الرغم من هذه الجهود،

لا يتم تنظيم القطاع الخاص ولا يشارك بطريقة فعالة في تقديم الخدمات: لا يوجد ترخيص، الاعتماد أو ترتيبات التعاقد مع أي نوع من المنشآت الخاصة، ونتيجة لذلك، ضمان الجودة و

ولا توجد ضوابط للتكاليف في المرافق الخاصة، مما يؤدي إلى عدم المساواة وعدم الكفاءة. الإطلاق المرتقب ومن المتوقع أن يشمل نظام التأمين الصحي الاجتماعي مقدمي الخدمات من القطاع الخاص بطريقة مباشرة أكثر من ذي قبل، مما يؤدي إلى إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات الاعتماد والتعاقد.

الجدول 3: قدرة الخدمات الصحية عبر المستويات ومقدمي الخدمات، 2018

أسباب الوفاة	وزارة التعليم العالي	القطاع الخاص (الربحي)
المراكز الرئيسية للرعاية الصحية الأولية	1,455	4,00142
المراكز الفرعية للرعاية الصحية الأولية	1,353	0
المستشفيات الثانوية	161	135
المستشفيات الثالثية (التخصصية).	120	0
إجمالي سعة السرير	37,482	5300
مختبرات	1,864	9,155
سيارات الإسعاف	1,728	0
الصيدليات	3,046	9,155
بنوك الدم	20	0
كليات الطب	27	1
الممارسين العاميين	34807	4,001
المتخصصين	13,112	لا تتوفر بيانات
أطباء الأسنان	11,997	3,683
الصيدالة	12,552	9,155
ممرضات	78,588	لا تتوفر بيانات
طاقم شبه طبي	73,876	لا تتوفر بيانات
طاقم المختبر	10,812	لا تتوفر بيانات
القبائل	4400	1,244

المصدر: التقارير الحكومية لوزارة التعليم العالي، منظمة الصحة العالمية، 2018

تشكل أنظمة المعلومات الصحية القوية (HIS) العمود الفقري للإدارة الفعالة للقطاع الصحي، وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، فإن التقييم الأخير يوضح أن نظام المعلومات الأمنية العراقي لا يزال يفتقد المكونات الرئيسية، في حين أن العراق يتمتع بنظام تسجيل حيوي قوي نسبياً، وقد تم إحراز تقدم في تسجيل بيانات أسباب الوفاة، إلا أن هناك فجوات كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ نظام معلومات الصحة الوطني، بما في ذلك

عدم وجود سياسة وطنية محددة التكلفة لنظام المعلومات الصحية، ونقص مراجعات البيانات، وعدم استخدام الأنظمة المستندة إلى الويب مثل DHIS-2 وضعف التعاون المؤسسي بين وزارة التعليم العالي والسلطات الإقليمية. 34

الموارد المادية وسلاسل التوريد

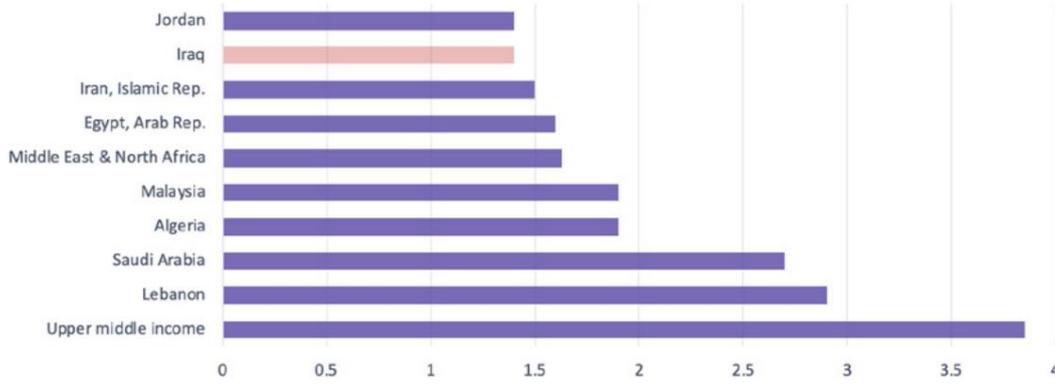
يتمتع العراق بقدرة موارد مادية منخفضة، مقاسة بعدد الأسرة لكل 1000 نسمة. على الرغم من الزيادات الأخيرة، لا سيما في القطاع الخاص، فإن عدد أسرة المستشفيات في العراق لكل 1000 نسمة لا يزال هو الأدنى بين الدول المقارنة حيث يبلغ 1.4 سرير لكل 1000 شخص، وهو أيضاً أقل بكثير من المعدل المتوقع.

متوسط الدخل المتوسط الأعلى يبلغ 3.8 سرير لكل 1000 شخص (الشكل 44).

42. لا تتوفر بيانات حول توزيع العيادات الخارجية الخاصة، والرقم يشمل إجمالي عدد العيادات الخاصة العيادات المسجلة.

43. وزارة الصحة العراقية والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، "التقييم الشامل للمعلومات الصحية النظام: العراق، 2019".

الشكل 44. أسرة المستشفيات لكل 1000 في العراق والدول المماثلة، آخر سنة متاحة



المصدر/ مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، 2020

وتشير البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي إلى استقرار معدلات توافر البنية التحتية الصحية للفرد خلال العقد الماضي؛ ومع ذلك، هناك فوارق كبيرة بين المحافظات. تم جمع البيانات من التقارير السنوية لوزارة التعليم العالي ويظهر أن توافر المرافق الصحية الإجمالية (بما في ذلك المراكز الصحية ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات) ظل قائماً مستقر إلى حد ما بمتوسط 7.29 لكل 100.000 من السكان، منذ عام 2012 ومتوسط 8.3 في عام 2018. وبلغ متوسط توافر المستشفيات 1.03 لكل 100.000 من السكان، مع تقلبات طفيفة بين عامي 2012 و2018 (الشكل 45).

الشكل 45. المرافق الصحية ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات لكل 100.000، وحسب المحافظة، 2012-2018



المصدر/ التقارير الإحصائية لوزارة التعليم العالي، 2012 - 2018

لقد أثر الصراع الأخير مع داعش على البنية التحتية الصحية في القطاعين العام والخاص القطاع، مما يعيق تقديم الخدمات خاصة في أربع محافظات. أحدث تقييم للأضرار والاحتياجات التي أجراها البنك الدولي في العراق، والذي يغطي المحافظات الأكثر تأثراً في الأنبار وديالى وصلاح الدين، وتقدر بنحو أن أكثر من 50 بالمائة من المرافق الصحية التي تم تقييمها في عام 2018 قد تضررت، 30 بالمائة منها دمرت بالكامل (الجدول 44). تكلفة إعادة إعمار الأضرار المتكبدة

وقدرت بمبلغ 2.7 تريليون دينار عراقي (2.3 مليار دولار أمريكي). علاوة على ذلك، يشير تقرير الحالة الأخير الصادر عن منظمة الصحة العالمية إلى أن: في نوفمبر/تشرين الثاني، 2019 لا يزال حوالي 170 مرفقًا صحيًا متضررًا (48 مدمرًا بالكامل و221 مدمرًا جزئيًا).
تالفة) 54. تتوافق الأدبيات المتعلقة بالبنية التحتية الصحية المتضررة مع التغطية الإعلامية المحلية للوصول إلى الرعاية الصحية في العراق. منذ النزاع، قامت العديد من المنظمات الدولية مثل برنامج الطوارئ التابع للبنك الدولي وقد قدمت عملية التنمية (EODP) تمويلًا إضافيًا. علاوة على ذلك، قدمت الكويت وألمانيا القروض تهدف إلى توسيع قدرة المستشفى.

الجدول 4. جرد الأضرار، الحمض النووي- الأنبار، ديالى، صلاح الدين، وبنوي 74

أنواع الأصول	حدود	إجمالي الأضرار	تضررت جزئيًا	مدمر بالكامل
مستشفى	56	43	24	19
مركز الصحة	97	42	35	7
مكتب الصحة	3	2	2	0
المجموع	156	87	61	26

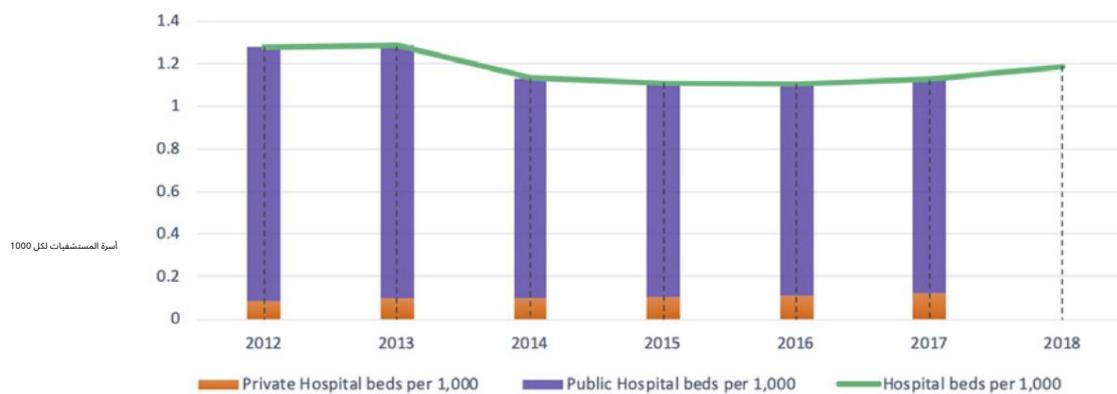
المصدر/ البنك الدولي. 2018. تقييم أضرار العراق واحتياجات المحافظات المتضررة

وظل توافر أسرة المستشفيات لكل 1000 شخص مستقرًا نسبيًا على مدى العقد الماضي، مع انخفاض نسبة إشغال الأسرة وارتفاع التركيز في القطاع العام. بين عامي 2013 و 2016، توافر

انخفض عدد أسرة المستشفيات من 1.28 إلى 1.11 لكل 1000، قبل أن ينتعش إلى 1.18 في عام 2018 (الشكل 46). يظهر الانخفاض في توافر أسرة المستشفيات في الغالب في المستشفيات العامة حيث انخفضت المعدلات من 1.19 لكل 1000 إلى 1.01 لكل 1000 بين عامي 2013 و 84.6102 وفي المقابل، تراوحت توافر أسرة المستشفيات الخاصة حول 1.0 لكل 1000 خلال نفس الفترة. يمكن أن يكون الانخفاض في أسرة المستشفيات المتاحة بسبب الأضرار المسجلة التي لحقت بالبنية التحتية للمرافق الصحية خلال النزاع. وتروي البيانات المتعلقة بنسب إشغال الأسرة أيضًا شيئًا مشابهًا

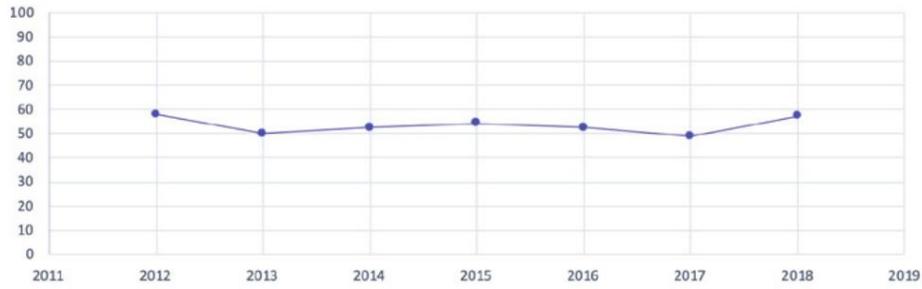
القصة، حيث تتراوح نسب إشغال الأسرة بين 50 و60 بالمائة وتشهد زيادات خاصة في سنوات الصراع. بسبب محدودية البيانات، لم يكن من الممكن تحديد الأسباب الكامنة وراء انخفاض السرير كما يوضح الشكل 47، فإن سعة أسرة المستشفيات هي الأعلى في القطاع العام، والمحافظات التي لديها أعلى سعة لأسرة المستشفيات الخاصة هي أربيل ودهوك وبغداد وكربلاء.

الشكل 46. أسرة المستشفيات لكل 1000 ونسبة إشغال الأسرة، 2012 - 2018



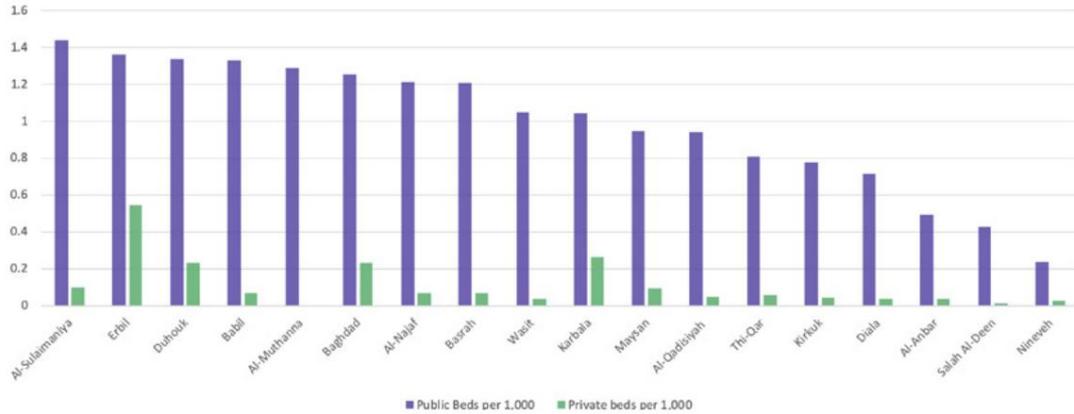
45. منظمة الصحة العالمية، "تقرير الوضع 01 سبتمبر -31 نوفمبر 2019، حالة الطوارئ الإنسانية في العراق". <http://applications.emro.who.int/docs/IRQ-SitRep-Sep-Nov-2019-eng.pdf?ua=1>

46. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29438>، العاصمة: البنك الدولي، (2018).
48- وتستند الأرقام إلى حسابات البنك الدولي، أسرة المستشفيات لكل 1000 التي أبلغت عنها وزارة التعليم العالي لعامي 2013 و 2016 هي 1.3 و 1.2، على التوالي.



المصدر/ التقارير الإحصائية لوزارة التعليم العالي، 2012 - 2018

الشكل 47. أسرة المستشفيات لكل 1000 في القطاعين العام والخاص، 2018

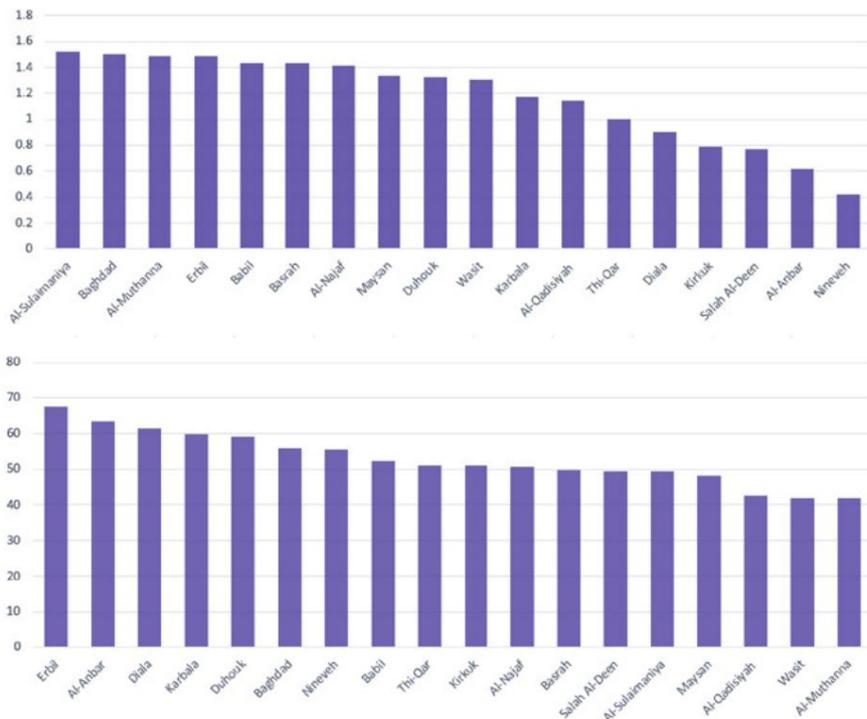


المصدر/ التقارير الإحصائية لوزارة التعليم العالي، 2012 - 2018

هناك اختلافات جديدة بالملاحظة في توافر أسرة المستشفيات بين محافظات العراق. توافر أسرة المستشفيات هو الأعلى في محافظات السليمانية وبغداد والمثنى، 1.50، 1.52، و 1.49 لكل 1000 على التوالي) وأقل في صلاح الدين والأنبار. ومحافظات نينوى (0.62، 0.77، و24.0، على التوالي)؛ وكانت هذه المحافظات، كما هو مذكور أعلاه، هي أيضًا الأكثر تأثرًا سلبًا بالصراع.

كما تختلف نسب إشغال الأسرة بشكل كبير بين المحافظات، حيث تبلغ نسبة إشغال الأسرة 67.5 بالمئة في أربيل وواحدة 41.8 بالمئة في المثنى (الشكل 48).

الشكل 48. أسرة المستشفيات لكل 1000 ونسبة إشغال الأسرة حسب المحافظة، 2018



تعاين سلاسل التوريد والأدوية الأساسية من انقطاعات كبيرة، في حين أن البيانات ليست كذلك متاحة بالكامل، وتشير المقابلات مع المخبرين الرئيسيين إلى أن المشتريات المركزية لوزارة التعليم العالي كانت تاريخياً فعالة للغاية في ضمان استمرار الإمداد بالأدوية والمعدات، لكنها كانت تواجه تحديات كبيرة مشاكل منذ عام 2003 مع تخزين نصف الأدوية الأساسية في عام 2018 ونظراً للاعتماد المفرط على الواردات، والافتقار إلى آليات مراقبة الجودة، فإن سلامة المشتريات أصبحت أيضاً في خطر كبير. مخاطرة، ومن الأهمية بمكان مواصلة دراسة الأدوية وسلاسل التوريد، نظراً لحصتها الكبيرة في الإنفاق العام.

الموارد البشرية للصحة

إن توافر الموارد البشرية الصحية للفرد منخفض مقارنة بالدول النظيرة. في عام 2017، كان لدى العراق 0.82 طبيباً لكل 1000 شخص، وهو أقل من نصف متوسط الدخل المتوسط الأعلى البالغ 1.97، وكذلك أقل من جميع البلدان المقارنة، باستثناء مصر. وفي حين لا تتوفر بيانات سنوية عن مؤشرات التنمية العالمية، فقد لوحظ انخفاض منذ عام 2014 وبالمثل، يبلغ عدد الممرضات والقابلات في العراق 1.68 لكل 1000 نسمة.

كما أن عدد السكان هو الأدنى أيضاً، باستثناء مصر، وهو أقل من نصف متوسط الدخل المتوسط البالغ 3.48 (الشكل 50). منذ عام 2017، حدثت زيادة في توظيف العاملين الصحيين، وهو أمر لا تنعكس في هذه الأرقام.

الشكل 49. الأطباء لكل 1000 (يسار) والممرضات والقابلات لكل 1000 (يمين) في العراق والبلدان المقارنة، آخر سنة متاحة



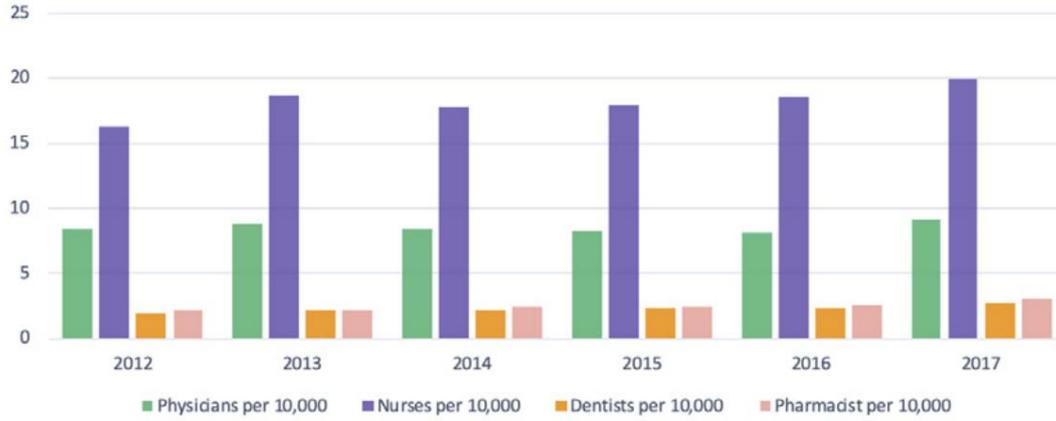
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، 2020

وتشير البيانات الواردة من وزارة التعليم العالي إلى زيادة مطردة في المعروض من الموارد البشرية الصحية السنوات الماضية. تظهر المعدلات لكل 10000 من الأطباء والممرضين وأطباء الأسنان والصيدالدة بين عامي 2012 و7102 زيادات بنسبة 8.9 في المائة، و4.22 في المائة، و6.93 في المائة، و3.44 في المائة، على التوالي، حتى مع تقلب المعدلات. على أساس سنوي (الشكل 50). تختلف المعدلات بشكل كبير حسب المحافظة، حيث تتمتع بغداد بأعلى المعدلات الموارد البشرية للصحة والمثني الأدنى. التوزيع غير المتوازن للموارد البشرية تظهر الصحة أيضاً في النسبة المثوية لمراكز الرعاية الصحية الأولية (PHC) التي يحضرها الأطباء بدلاً من المهنيين الصحيين الآخرين. في بغداد، تتم رعاية 92% من مراكز الرعاية الصحية الأولية بواسطة طبيب، بينما في المثني، تتم رعاية 3% فقط من مراكز الرعاية الصحية الأولية بواسطة طبيب، مما يدل على احتمالية وجود اختناق مهم في جودة الرعاية. ويعزى ذلك إلى الانخفاض العام في عدد الأطباء بسبب الصراع، كما هو موضح أدناه بالإضافة إلى عدم وجود حوافز للعاملين في المجال الطبي لتوظيفهم في المناطق الريفية.

49-يستند هذا الرقم إلى حسابات البنك الدولي. عدد الأطباء لكل 1000 طبيب، وفقاً لما ذكرته وزارة التعليم العالي لعام 2017. هو 0.94.

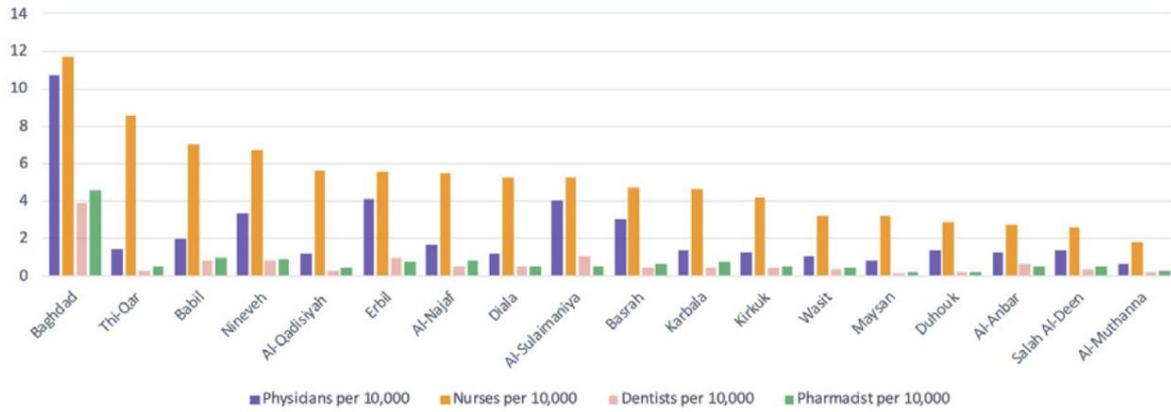
50-يستند هذا الرقم إلى حسابات البنك الدولي. الممرضات والقابلات لكل 1000. حسبما ذكرت وزارة التعليم العالي لعام 2017. هو 1.76.

الشكل 50. الموارد البشرية الصحية لكل 10,000، 2012-2017



المصدر/ التقارير الإحصائية لوزارة التعليم العالي، 2018 - 2012

الشكل 51: الموارد البشرية الصحية لكل 10,000 حسب المحافظة، 2018



المصدر/ التقارير الإحصائية لوزارة التعليم العالي، 2018 - 2012

ويمثل توافر الموارد البشرية الصحية وجودتها وإدارتها عائقاً كبيراً لتحقيق الفعالية تقديم الخدمات، على مدى العقدين الماضيين، عانت القوى العاملة في مجال الصحة من الهجرة الخارجية والداخلية - أثر الصراع. على الرغم من أن العدد الدقيق للعاملين الصحيين الذين غادروا العراق غير متوفر حالياً، تشير الأدبيات إلى أن الصراع دفع العديد من العاملين الصحيين الأساسيين إلى البحث عن فرص في مجالات أخرى بلدان. خلال صراع عام 2003، شهد العراق انخفاضاً بنسبة 50 بالمائة في القوى العاملة الطبية، 15 وفي أعقاب الصراعات الأخيرة، فقد المزيد من العاملين في مجال الصحة نتيجة للتأثير المباشر للحروب أو بسبب الهجرة. كما تأثرت محافظتنا الأنبار وصلاح الدين، وهما من المحافظات التي لديها أدنى قدرة على توفير الموارد البشرية، بشكل كبير من الصراعات الأخيرة. تشير الدراسات الاستقصائية للأطباء العراقيين إلى أن 50 بالمائة منهم غادروا البلاد لأسباب أمنية، في حين كان أكثر من نصف أولئك الذين بقوا يبحثون عن عمل بديل أو يخططون لمغادرة البلاد قريباً، وغالباً ما يشيرون إلى مخاوف مماثلة على سلامتهم. 25 علاوة على ذلك، بينما

وقد هاجر العديد من الأطباء العراقيين إلى بلدان أخرى، وهاجر آخرون داخل العراق، غير المتأثرين بالصراع المحافظات، مما يؤدي إلى تفاقم النقص الموجود بالفعل في المناطق التي يرتفع فيها الطلب على الرعاية الصحية

51. ليونارد س. روبنشتاين وميلاني د. بيتل، "المسؤولية عن حماية العاملين الطبيين والمرافق الطبية في النزاعات المسلحة"، مجلة لانسيبت

329-340... 2010; 375:329-340 (2010); 375 (9711) 2010; 7-61926-7; 10.1016/S0140-6736(09)61926-7. جيلبرت بورنهام وآخرون، "فهم تأثير

الصراع على الخدمات الصحية في العراق: معلومات من 401 طبيب عراقي لاجن في الأردن" المجلة الدولية للتخطيط والإدارة الصحية، 27 العدد، 2012; 27:e51-e64. 10.1002/hpm.1091

52. نبيل الخالصي، "هجرة الأدمغة الطبية العراقية: دراسة مقطعية"، المجلة الدولية للخدمات الصحية، 43 العدد، 2013; 363-78

علي جادو وآخرون، "الرضا الوظيفي ونية دوران العمل بين الأطباء العراقيين -دراسة وصفية متعددة القطاعات ومتعددة المراكز"، الموارد البشرية للصحة، 13. لا. 21. (2015) 1

53. جيلبرت إم بورنهام، رياض لافتا، وشانون دوسي، "أطباء يغادرون 12 مستشفى من الدرجة الثالثة في العراق"، 2004-2007 العلوم الاجتماعية والطب، 69 (1982) رقم، 172-77. (2009) 2 دوى: 10.1016/j.socscimed.2009.05.021

كما أثر على عدد أعضاء هيئة التدريس في كليات الطب، مما يشير إلى أن مخرجات التدريب لن تكون قادرة على مواكبة الطلب المتزايد في المستقبل المنظور ما لم يتم القيام باستثمارات كبيرة

لتحسين القدرة على تدريب القوى العاملة الطبية⁴⁵. ويتضاءل مستوى توافر الموارد البشرية الصحية بشكل أكبر بسبب ارتفاع معدل انتشار الممارسة المزدوجة: في حين لا توجد بيانات حول هذه المسألة، فإن العديد من العاملين الصحيين يعملون في القطاع الخاص لتكملة دخلهم، مما يزيد من تقييد تقديم الخدمات في القطاع العام. ولا يزال العاملون في مجال الصحة في القطاع العام يحصلون على أجور منخفضة ويعملون فوق طاقتهم، مما يعيق تقديم رعاية عالية الجودة. ومن أجل التخفيف من هذه التحديات، حدثت زيادة مؤخرًا في توظيف العاملين في مجال الصحة. ومع ذلك، كما تم توضيحه في المقدمة، فإن غالبية هذه الزيادة في التوظيف كانت للكوادر التي لا تتعامل مباشرة مع المرضى، مما أدى إلى زيادة فاتورة الأجور مع عدم وجود زيادة مقابلة في توافر العاملين الصحيين. علاوة على ذلك، في حين أن

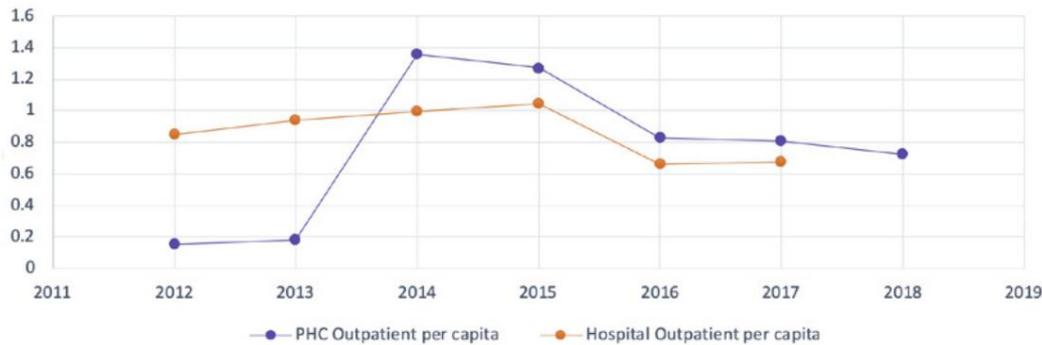
لقد أدت اللامركزية الأخيرة إلى نقل فاتورة الأجور إلى المحافظات، وكانت سلطة التوظيف والفصل هي الأكثر أهمية جزء منها بقي مركزيا. وفي ظل غياب السلطة القضائية والمالية، لا تملك المحافظات القدرة على ذلك الإشراف بشكل فعال على جودة القوى العاملة الصحية، ولم تكن هناك تقييمات حديثة لجودة مقدمي الخدمة.

الاستفادة من الخدمة وجودة الرعاية

لقد أثار الصراع في العراق على النظام الصحي وأبطأ تعافيه، بما في ذلك الخدمات الصحية ويشهد الاستخدام تراجعاً بسبب ضعف البنية التحتية، وندرة الموارد البشرية، وغياب التنسيق مع القطاع الخاص. وفي انعكاس لقدرة النظام الصحي الضعيفة الموضحة في الأقسام السابقة، كان هناك انخفاض في الاستخدام عبر مستويي الرعاية الأولية والثانوية، مع وجود فوارق إقليمية كبيرة في سلوك طلب الرعاية، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى الخدمات الصحية. **لقد تقلب** استخدام الرعاية الصحية للمرضى الخارجيين بشكل كبير خلال العقد الماضي وانخفض بشكل ملحوظ بعد عام 2015، في كل من مراكز الرعاية الصحية الأولية ومراكز الرعاية الصحية الأولية.

مستويات المستشفى (الشكل 52) بلغ إجمالي استخدام العيادات الخارجية للفرد حوالي 1.5 في عامي 2016 و7102، بانخفاض من 2.4 في عام 2014 و3.2 في عام 2015، مما يسلط الضوء بشكل أكبر على تأثير الصراع.

الشكل 52. استخدام المرضى الخارجيين على مستوى الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، 2012-2018



المصدر/ التقارير الإحصائية لوزارة التعليم العالي، 2012 - 2018

وتظهر الفوارق بين معدلات الرعاية الصحية الأولية ومعدلات العيادات الخارجية في المستشفيات في بعض المحافظات أكثر من غيرها. وعلى المستوى الوطني، فإن متوسط معدلات استخدام المرضى الخارجيين للفرد بين مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات متقاربة نسبياً، وتبلغ 0.81 و76.0 على التوالي. لكن المقارنات الإقليمية تظهر ذلك

وتعتمد المحافظات مثل الأنبار وميسان والمثنى بشكل أكبر على المستشفيات في زيارات العيادات الخارجية (الشكل 53). نماذج الخدمة الصحية التي تتميز بالاعتماد المفرط على الرعاية في المستشفيات تميل إلى أن تكون باهظة الثمن فضلاً عن أنها غير مستدامة، مما يدل على ضعف أنظمة الرعاية الصحية الأولية في الاستجابة لاحتياجات السكان والسيطرة على التجاوز. وهناك أيضاً تفاوت كبير بين المحافظات في

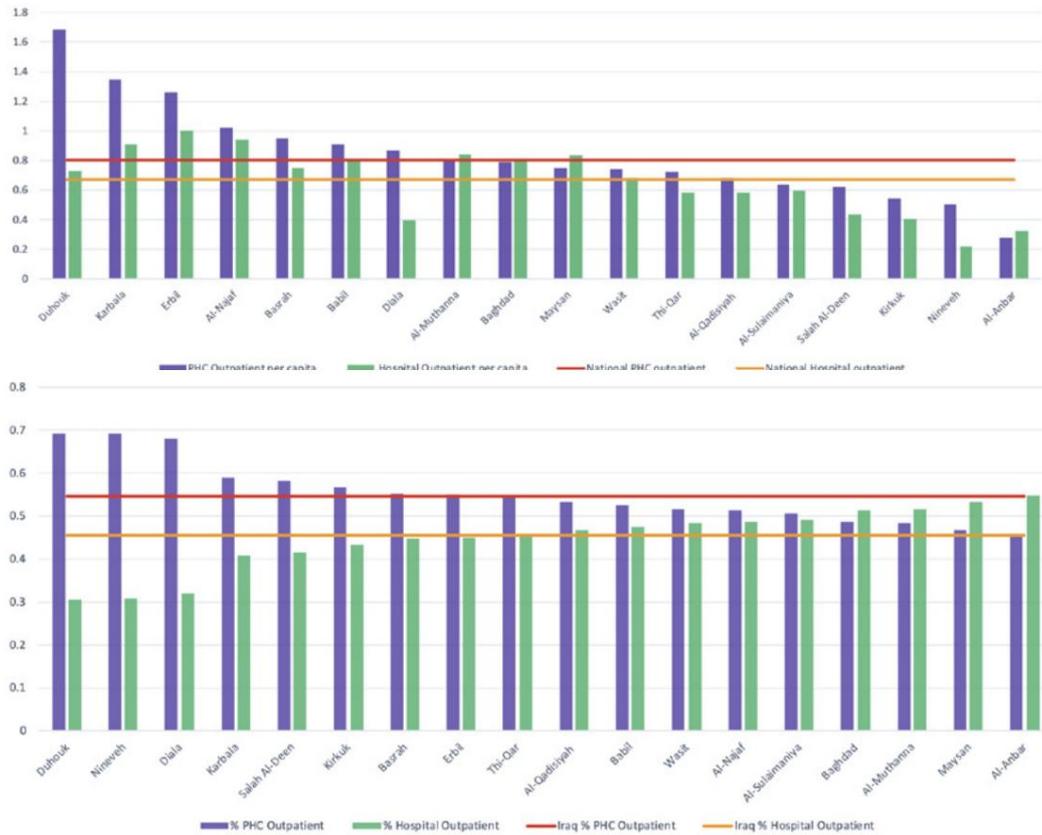
54. رياض لفتة وآخرون، "تصورات وتجارب وتوقعات طلاب الطب العراقيين"، BMC Medical Education 18, no. 1 (2018): 53. <https://doi.org/10.1186/s12909-018-1156-8>.

55. أحمد أبو العينين وريد ليفينسون، "تقرير خاص: الصحة المكسورة - الأزمة الطبية التي تؤدي إلى تفاقم الاضطرابات في العراق".

56. هوي سين تيو وآخرون، مستقبل تمويل الصحة في فيتنام: ضمان الكفاءة والكفاءة والاستدامة (واشنطن العاصمة: العالم بنك، 2019). <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/32187>; (2019) مجموعة البنك الدولي، التمويل الصحي عالي الأداء من أجل التغطية الصحية الشاملة: دفع النمو المستدام والشامل في القرن الحادي والعشرين (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2019).

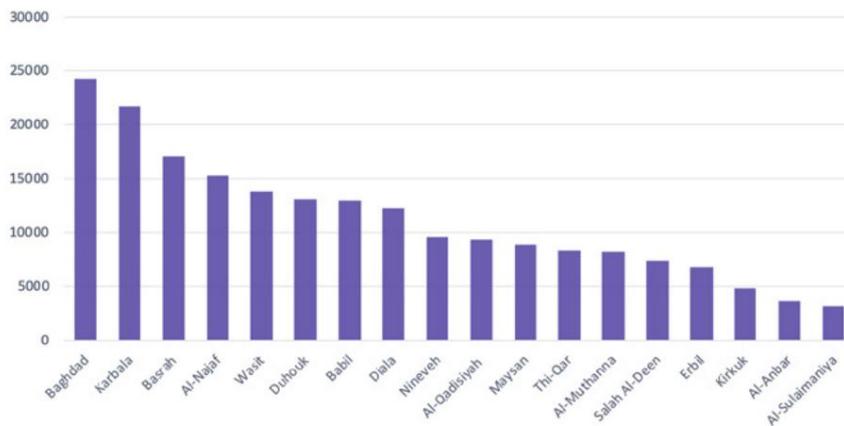
من حيث الاستخدام على مستوى المراكز الصحية، حيث تتلقى المراكز الصحية في العراق ما يقرب من 25000 زيارة سنويًا، في حين تلقت المراكز الصحية في كركوك والأنبار والسليمانية أقل من 5000 زيارة سنويًا، مما يسלט الضوء على التفاوت في تخصيص الموارد والقدرات الاستخدام والطلب (الشكل 54).

الشكل 53. عدد زيارات العيادات الخارجية للفرد حسب المحافظة، 2017



المصدر/ التقارير الإحصائية لوزارة التعليم العالي، 2012 - 2018

الشكل 54. الزيارات لكل مركز رعاية صحية أولية، 2018

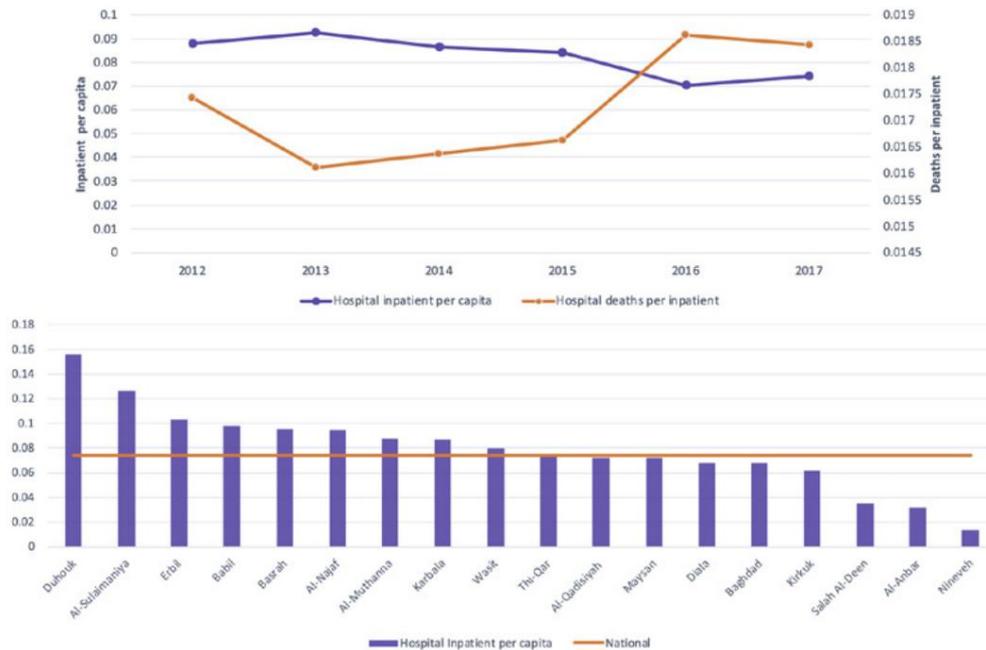


المصدر/ التقارير الإحصائية لوزارة التعليم العالي، 2018

كما انخفضت معدلات استخدام المرضى الداخليين خلال السنوات الماضية، في حين أن معدلات الوفيات في المستشفيات آخذة في الارتفاع. بين عامي 2013 و2017، انخفض استخدام المرضى الداخليين بنسبة 16 بالمائة تقريبًا (الشكل 55). خلال الفترة نفسها، زادت الوفيات في المستشفيات بنسبة 14 بالمائة تقريبًا. بالإضافة إلى، وقد لوحظت فوارق كبيرة في استخدام المرضى الداخليين بين المحافظات، مع دهوك والسليمانية و أربيل تسجل أعلى معدلات المرضى الداخليين في المستشفيات للفرد (0.126، 0.156) و301.0 للفرد، على التوالي) وصلاح الدين والأنبار ونيوى حيث سجلت أدنى المعدلات (0.031، 0.035) و(0.013) نصيب الفرد على التوالي). وعلى غرار الزيارات في استخدام مراكز الرعاية الصحية الأولية، كان هناك أيضًا تباين

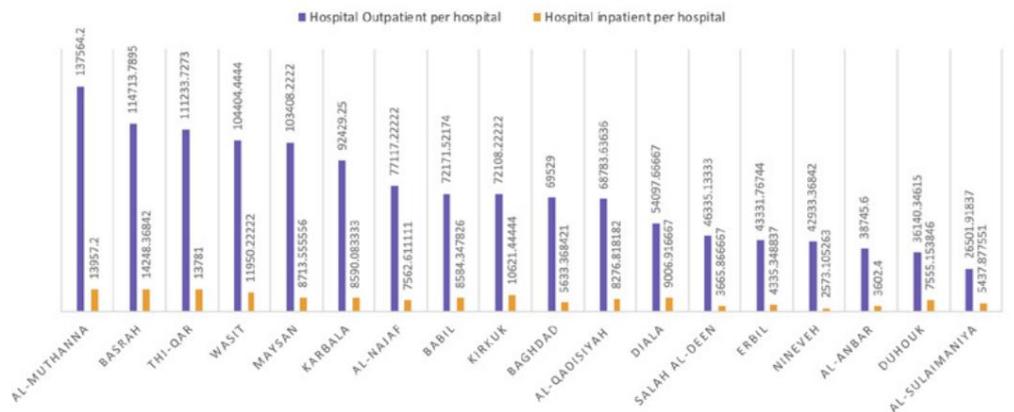
في جميع أنحاء استخدام الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، مع وجود عدد أكبر من المرضى الخارجيين لكل مستشفى مقارنة بالمركز الصحي. حققت المستشفيات في المنى والبصرة ذي القرف معدلات استخدام أعلى بكثير (أكثر من 110,000 زائر لكل مستشفى) سنوياً، مقارنة بتلك الموجودة في السليمانية ودهوك والأنبار، حيث يبلغ عدد الزيارات لكل مستشفى في الأخيرة 40,000 زيارة لكل مستشفى في العام سنة (الشكل 56).

الشكل 55. معدلات استخدام المرضى الداخليين للفرد والاتجاه وعبر المحافظات، 2012-2017



المصدر/ التقارير الإحصائية لوزارة التعليم العالي، 2012 - 2018

الشكل 56. زيارات المرضى الخارجيين والمرض الداخليين لكل مستشفى، 2017



المصدر/ التقارير الإحصائية لوزارة التعليم العالي، 2017

تعكس أنماط الاستخدام عالية المستوى مدى توافر المدخلات وتوزيعها عبر القطاع الصحي. كما هو موضح في هذا القسم، هناك تناقضات كبيرة بين قدرة النظام الصحي والاستفادة منه عبر المحافظات، وعلى الرغم من عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين القدرة والاستخدام، تشير البيانات إلى تركيز الاستخدام والتركيز العالي في مناطق معينة على مناطق أخرى. حصلت محافظات السليمانية وأربيل وبغداد وبابل وذي قار على أعلى التصنيفات من حيث توافر الموارد المادية والبشرية؛ ومن بين المحافظات المذكورة، سجلت أربيل وبابل أعلى نسبة استخدام. في المقابل،

وكانت لدى محافظات مثل نينوى والأنبار وكركوك مستويات منخفضة نسبياً من الأصول، فضلاً عن مستويات منخفضة من الاستخدام. بالنسبة للعديد من المؤشرات المتعلقة بالاستخدام والوصول، فإن تأثير الصراع الأخير واضح، مع الأنبار، وكانت ديالى ونيوى وصلاح الدين تشهد باستمرار بعضاً من أسوأ النتائج. يعد تحليل توزيع قدرات النظام الصحي والاستفادة منه عبر المحافظات شرطاً أساسياً لضمان تقديم الخدمات بشكل عادل، فضلاً عن التركيز على الجودة والإنصاف.

يعاني العراق من نسبة عالية من الوفيات التي تعزى إلى الرعاية الصحية ذات الجودة المنخفضة. لا توجد دراسات استقصائية حديثة من العراق توضح المتغيرات الرئيسية من حيث المقاييس الهيكلية أو العملية أو النتائج لجودة الرعاية؛ لكن، تشير البيانات عبر البلاد إلى نتائج سيئة فيما يتعلق بجودة الرعاية. أنظمة صحية عالية الجودة - يتم تعريفها على أنها أنظمة تعمل على تحسين الرعاية الصحية في سياق معين من خلال تقديم الرعاية التي تعمل على تحسينها باستمرار إن الحفاظ على النتائج الصحية، من خلال تقديرها وثقتها من قبل جميع الناس، ومن خلال الاستجابة لاحتياجات السكان المتغيرة - ضرورية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وفقاً لعمل لجنة لانسيبت للأنظمة الصحية عالية الجودة (HQSS) كان لدى العراق، في عام 2016، أعلى معدلات الوفيات القابلة للشفاء، والتي تم تعريفها على أنها الوفيات التي لن تحدث في ظل وجود رعاية عالية الجودة. وأظهر التحليل أن هناك إجمالي 47.964 حالة وفاة في عام 2017، 35.413 منها بسبب انخفاض الجودة و155.21 بسبب انخفاض الاستخدام، مما يشير إلى أن الجودة الرديئة تظل تحديًا كبيرًا حتى عندما يصل الأفراد إلى الخدمات الصحية. كان هناك 97 الوفيات لكل 100.000 تعزى إلى انخفاض جودة الرعاية، وهو معدل أعلى بكثير من المعدل في بلدان الشريحة العليا والمتوسطة الأخرى بلدان الدخل أو البلدان النظيرة الأخرى. 75 تحليل آخر عبر البلاد حول الوفيات القابلة للتكيف من قبل مؤشر الوصول إلى الرعاية الصحية وجودتها (HAQ) التابع لمعهد القياسات الصحية والتقييم يوضح أن العراق حصلت على درجة مؤشر تبلغ 51.1 وهي الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يسلط الضوء على انتشار الوفيات التي يمكن تجنبها من خلال الحصول على رعاية عالية الجودة.

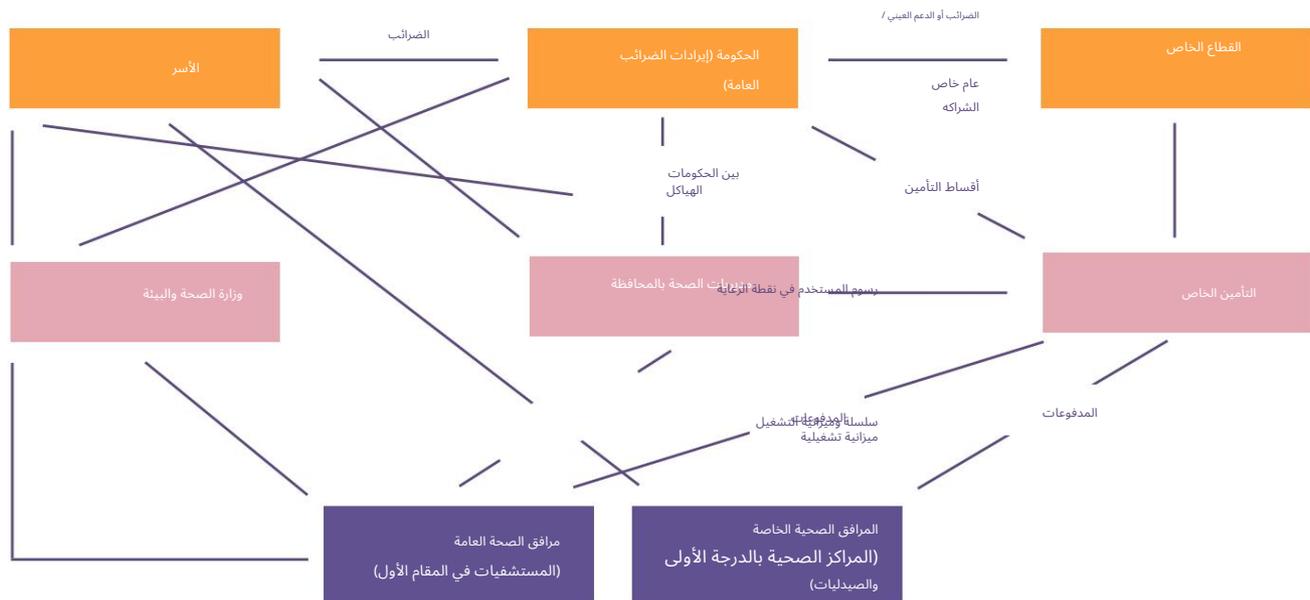
58

2.3 التمويل الصحي

ترتيبات زيادة الإيرادات ومشهد التمويل الصحي

تشمل مصادر التمويل الرئيسية لنظام التمويل الصحي في العراق إيرادات الحكومة العامة والمدفوعات المباشرة من قبل الأسر. في غياب مجمع المخاطر المدفوعة مسبقاً وخطط الاشتراكات، يتم تمويل ميزانية الصحة الحكومية بأكملها في العراق من إيرادات الحكومة العامة (الشكل 57). تقريباً إن إجمالي إنفاق الأسرة على الصحة يقع في نقطة الرعاية، مما يؤدي إلى ارتفاع حصة النفقات المباشرة. إن الإطلاق المحتمل لخطط الحماية المالية، بما في ذلك التأمين الصحي، هو أمر محتمل ومن المتوقع أن يغير هذا المشهد.

الشكل 57. تدفق الأموال في النظام الصحي العراقي



المصدر / مقابلات مع المخبرين الرئيسيين في وزارة التعليم العالي

57. مارغريت إي. كروك وآخرون، "الوفيات الناجمة عن الأنظمة الصحية منخفضة الجودة في عصر التغطية الصحية الشاملة: تحليل منهجي للوفيات الممكنة في 137 دولة"، مجلة لانسيبت (الطبعة البريطانية)، 392، رقم 10.1016/S0140-

10160 (2018): 2203-212. [https://doi.org/10.1016/S0140-1016\(18\)31668-4](https://doi.org/10.1016/S0140-1016(18)31668-4).

ولا يزال الحيز المالي المخصص للصحة محدوداً، كما أن الإنفاق الخاص على الصحة ينمو بسرعة أكبر مما هو عليه الآن. الإنفاق على الصحة العامة، وكما هو موضح في الفصل الأول، من الصعب زيادة التمويل المخصص للصحة وغيرها من الأنشطة الإنسانية. قطاعات التنمية على المدى القصير إلى المتوسط، نظراً لمحدودية الحيز المالي العام. بالإضافة إلى الصحة تاريخياً، نما الإنفاق بوتيرة أبطأ من الناتج المحلي الإجمالي: مرونة الإنفاق على الصحة بين عامي 2003 و2002. كان عام 2017 0.86 وهذا يعني ضمناً أنه على الرغم من النمو الاسمي الكبير في الفترة من 2003 إلى 2017، فقد زاد الإنفاق على الصحة ما يقرب من 14 في المئة بسرعة أقل من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت الزيادة في إجمالي الإنفاق على الصحة، بمرونة قدرها 0.983 مدفوعة في المقام الأول بالزيادات في الإنفاق الصحي الخاص. خلال نفس الفترة، زاد الإنفاق على الصحة العامة بمرونة قدرها 0.699.59 وهذا يعني أنه ما لم يتم إعادة ترتيب أولويات ميزانية الصحة بشكل كبير في

على المدى القصير إلى المتوسط، أو ما لم يقم العراق بتنويع اقتصاده بعيداً عن النفط وزيادة موارده غير النفطية بشكل كبير على سبيل المثال، من خلال الضرائب الإضافية، هناك مجال محدود للإنفاق الإضافي على الصحة العامة.

بالمقارنة مع الدول النظيرة، ينفق العراق أقل بكثير من نصيب الفرد، مع الاعتماد المفرط على النفقات من الجيب (OOP) وتظهر البيانات من مؤشرات التنمية العالمية (WDI) أن العراق أنفق ما مجموعه

210 دولارًا أمريكيًا للفرد على الصحة في عام 2017، وهو مبلغ أعلى من مصر فقط وأقل بكثير من

المتوسط الإقليمي، وهو منخفض بالفعل. ويبين التحليل أن توزيع التمويل الصحي عادل

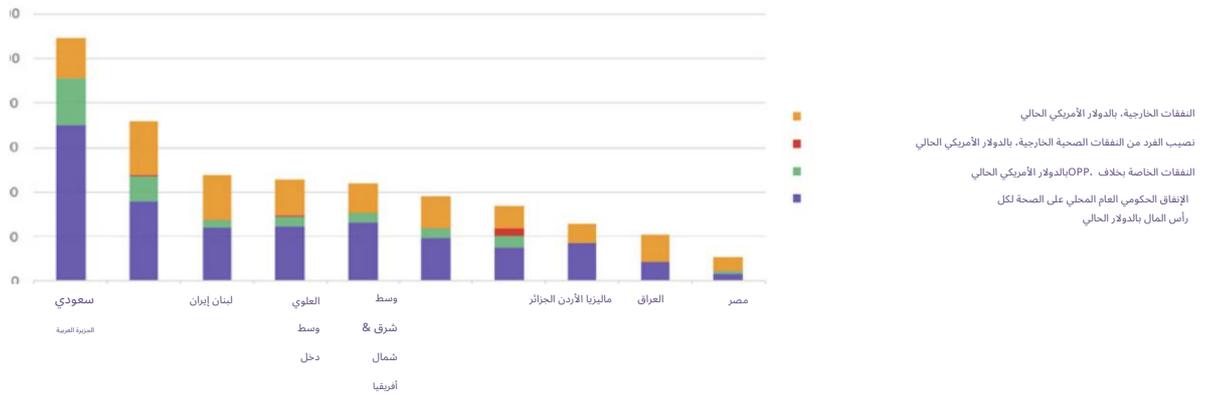
مماثلة في البلدان المقارنة الأخرى التي تقترب من متوسط البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، والتي لديها حوالي ثلث إجمالي الإنفاق الصحي الممول مباشرة في نقطة الرعاية من قبل OOP وأكثر من نصف إجمالي الإنفاق

بتمويل من الحكومات، والباقي بتمويل من القطاع الخاص. وعلى النقيض من هذه الدول،

يتم تمويل 58 في المائة من الإنفاق الصحي من قبل الأسر في نقطة الرعاية، و24 في المائة فقط من إجمالي الإنفاق الصحي

ويأتي التمويل من الحكومة (الشكل 58).

الشكل 58. نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الحالي في العراق والدول المقارنة، 2017 بالدولار الأمريكي الحالي



المصدر/مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. استناداً إلى قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية لتمويل الصحة العالمية

على مدى العقد الماضي، شهد نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في العراق تقلباً، مدفوعاً بالانخفاض في الحكومة

الإنفاق والزيادات في الإنفاق من الجيب (OOP) منذ عام 2010 أصبح الإنفاق الصحي الحالي لكل

ارتفع معدل نمو الفرد بمعدل متوسط مركب بلغ 4.72 في المائة، مدفوعاً بنمو

زيادة بنسبة 16 في الإنفاق المباشر وانخفاض بنسبة 2.5 في الإنفاق الحكومي على الصحة. للفرد

وظل الإنفاق على الصحة بين 150 و200 دولار أمريكي على مدى العقد الماضي، وزاد الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ في عام 2017 مقارنة بعام 2016 (الشكل 59). نصيب الفرد من

الإنفاق الحكومي على الصحة في عام 2017

كان 88، مقارنة بـ 122 دولارًا أمريكيًا من الجيب. لا يلعب الإنفاق الخاص غير المباشر والنفقات الصحية الخارجية دورًا مهمًا في تمويل القطاع الصحي العراقي.

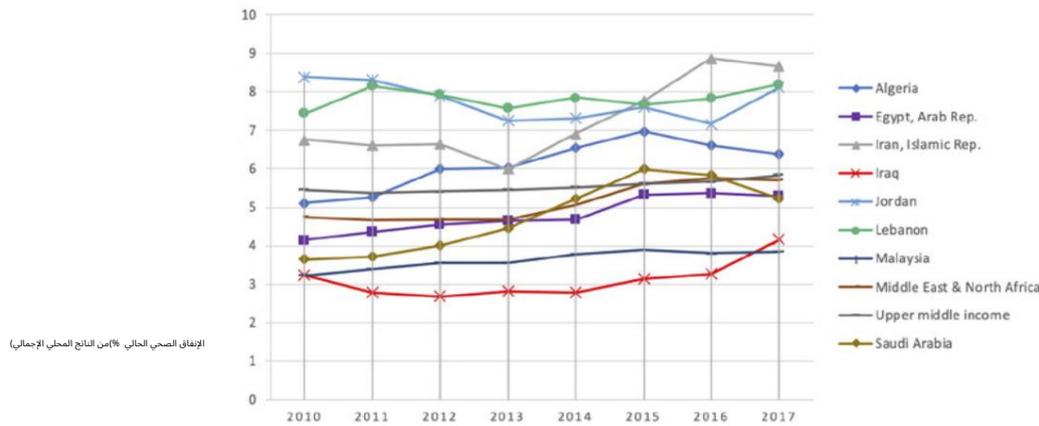
الشكل 59. الإنفاق الصحي للفرد في العراق وتكوينه، 2010-2017



المصدر/مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، استناداً إلى قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية لتمويل الصحة العالمية

على الرغم من ارتفاع OOP، يواصل العراق إنفاق حصة منخفضة من ناتجه المحلي الإجمالي على الصحة. **ويبلغ الإنفاق الحكومي على الصحة 1.7%** فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وهو ما يمثل حوالي نصف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومتوسط الدخل المتوسط الأعلى، وهو، إلى جانب مصر، الأدنى بين الدول المقارنة. على الرغم من ارتفاع OOP، يظهر نمط مماثل عند النظر إلى النفقات الصحية الحالية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 60، 60) حيث يتم تخصيص 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للصحة، مما يدل على عدم وجود أولوية مالية مُنحت للصحة في العراق.

الشكل 60. الإنفاق الصحي الحالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق والدول المقارنة، 2010-2017



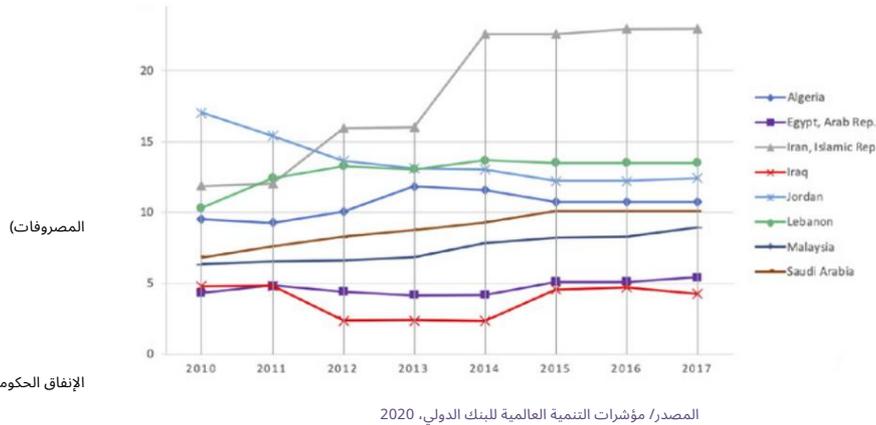
المصدر/مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، استناداً إلى قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية لتمويل الصحة العالمية

التمويل الصحي الحكومي

بالمقارنة مع الدول النظيرة، ينفق العراق أقل حصة من إجمالي ميزانيته الحكومية على الصحة. ويبين الشكل 61 أن 5% فقط من الإنفاق الحكومي على الصحة في عام 2017 مخصص للصحة وفي العراق، وهو المعدل الأدنى مقارنة بدول أخرى في المنطقة؛ وعلاوة على ذلك، وهذا هو واحد من أدنى المستويات معدلات في العالم. كمرجع، تنفق الجزائر والأردن ولبنان ما يزيد عن 10% من مواطنيها الميزانية على الصحة وإيران تنفق أكثر من 20% في المئة. وقد ظل المعدل راکداً إلى حد ما على مدى العقد الماضي، مما يدل على وجود مجال لإعطاء الأولوية للصحة في الميزانية الوطنية. **تظهر** مقارنة هذه البيانات مع بيانات وزارة المالية معدلاً مختلفاً: يوضح الشكل 62 أن الحيز المالي الإجمالي للحكومة قد انخفض

تزايدت منذ عام 2016، لكن حصة الصحة في الميزانية الوطنية المخططة انخفضت من 8 في المائة في عام 2015 إلى 6 في المائة في عام 2019. في حين أن الموازنة التفصيلية للمحافظة غير متاحة للمقارنة عبر القطاعات، تظهر مقارنة الميزانية الوطنية أنه في عام 2019، من بين 25 وزارة أو إدارة في الميزانية المركزية، احتلت الصحة المرتبة العاشرة، متخلفة عن وزارات مثل البترول والدفاع والعمل والتعليم العالي والتعليم، مع نتائج مماثلة في جميع أنحاء البلاد. سنين.

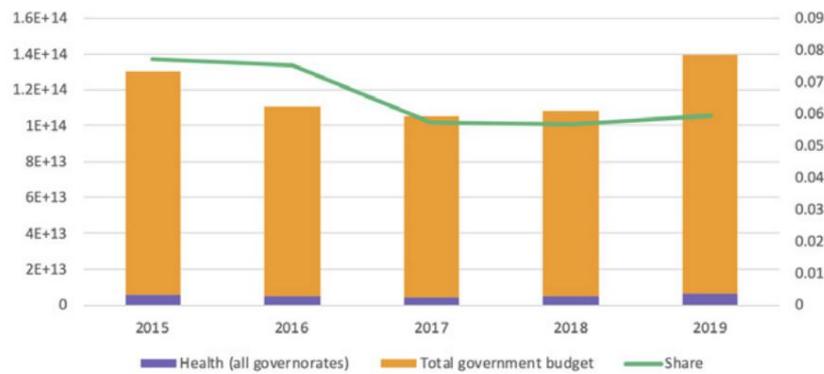
الشكل 61. الإنفاق الحكومي العام المحلي على الصحة كنسبة من الحكومة العامة
الإنفاق في العراق والدول المماثلة، 2010-2017



الإنفاق الحكومي على الصحة (% من الحكومة العامة

المصرفوات)
المصدر/ مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، 2020

الشكل 62. إجمالي ميزانية الصحة المخططة كنسبة من إجمالي ميزانية الحكومة، 2015-2019



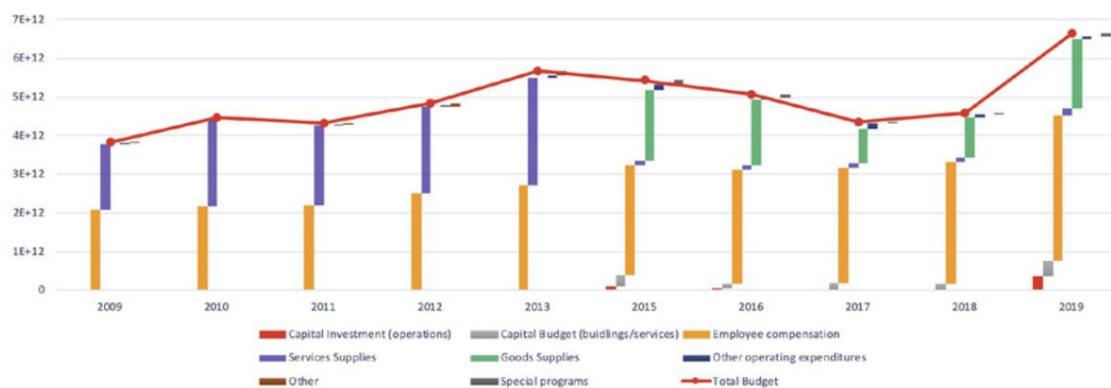
المصدر/ بيانات موازنة وزارة التعليم العالي، 2020

ويتجلى تأثير الصراع الأخير في ميزانية الصحة، مما يدل على انخفاضها
2013-2017 ولكنه يزيد منذ ذلك الحين، تقريبا كامل الموازنة مخصصة للنفقات المتكررة، وأغلبها رواتب. وقد ارتفعت الموازنة الإجمالية لوزارة التعليم العالي من 3.8 تريليون دينار عراقي
في عام 2009 إلى 6.65 تريليون دينار عراقي.
في عام 2019 (الشكل 63) ومن عام 2009 إلى عام 2017، ظلت حصة الرواتب كحصة من إجمالي الميزانية المخططة بين عامي 2009 و2017
48-52 بالمائة؛ وفي عام 2016، ارتفعت هذه النسبة إلى 59 في المائة، وفي عام 2017 إلى 69 في المائة، حيث ظلت حتى ذهبت
انخفضت إلى 56 بالمائة في عام 2019، مما يعكس الزيادة الكبيرة في توظيف الموظفين الإداريين وغير الطبيين
الموظفين في القطاع الصحي، فضلا عن انخفاض في ميزانيات الأدوية والمعدات. هذه الزيادة أيضا
يعكس الاتجاهات التي شوهدت في الميزانية اللامركزية، مع إنشاء كيانات لا مركزية في عام 2016
الميزانيات مخصصة بالكامل تقريبًا للتمويل. ثاني أكبر حصة من الميزانية للسلع والخدمات،
والتي تشمل إلى حد كبير الأدوية واللوازم والمعدات الطبية الأخرى، وهي حصة بلغت حوالي 50 في المائة حتى عام 2015، عندما بدأت فترة انخفاض إلى حوالي 30 في المائة في عام
2019. وفي السنوات الأخيرة، زادت الميزانية المخططة للاستثمار الرأسمالي لوزارة التعليم العالي لتصل إلى حوالي 10% من إجمالي الميزانية المخططة لعام 2019.62 يتم تخصيص هذه
الميزانية لمشاريع البناء واسعة النطاق مثل إعادة بناء المرافق الصحية في مرحلة ما بعد النزاع.

61. البيانات الخاصة بالعراق للفترة من 2015 إلى 2017 مبنية على بيانات وزارة المالية.

تُظهر الميزانية المخططة للاستثمار الرأسمالي إلى الاستثمار الرأسمالي (العمليات) + الميزانية الرأسمالية (المباني والخدمات).

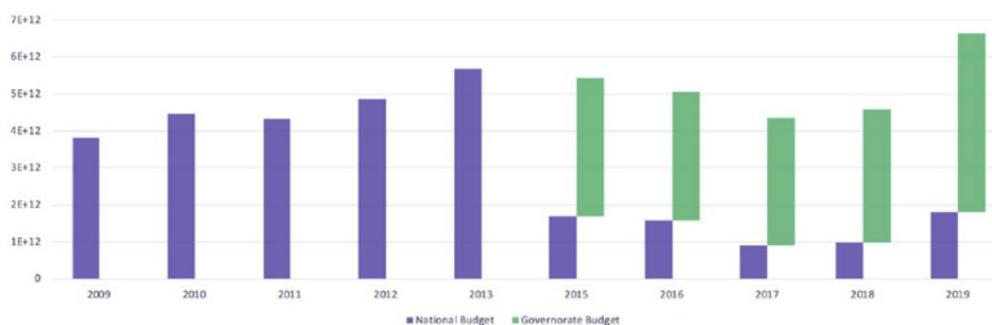
الشكل 63. موازنة الصحة العراقية المخططة لوزارة التعليم العالي والمحافظات، بالدينار العراقي الاسمي، 2009-2019



المصدر/ بيانات موازنة وزارة التعليم العالي، 2020

وفي عام 2015، طبقت وزارة الصحة اللامركزية وانتقلت فاتورة الأجور إلى المحافظات، في حين واصلت الحكومة الوطنية ترتيبات المشتريات والاستثمار. وكما هو موضح في الشكل 64، بدءاً من عام 2015، كان هناك أهمية كبيرة تحولت غالبية ميزانية وزارة الصحة إلى إدارتها من قبل المحافظات: في عام 2019، كانت الحكومة الوطنية تدير حوالي 27% من إجمالي ميزانية الصحة، بينما انتقل الباقي إلى المحافظات. ظل توزيع الموازنات داخل المحافظات ثابتاً منذ بداية اللامركزية: في عام 2019، تم تخصيص معظم ميزانيات المحافظات بالكامل للرواتب، مع محدودية النفقات الأخرى الجارية أو المتكررة. وفي المقابل، تم تخصيص كامل الميزانية المركزية تقريباً لشراء الأدوية. وبالإضافة إلى المحافظات، تعد مدينة الطب أيضاً مركز تكلفة خاصاً بها، كما أن غالبية ميزانيتها تذهب أيضاً إلى دفع أجور العاملين الصحيين، مما قد يخلق تحديات فيما يتعلق بالحصول على المعدات الطبية.

الشكل 64. توزيع موازنة وزارة الصحة لعام 2019 حسب مركز التكلفة والفئة



المصدر/ بيانات موازنة وزارة المالية 2020

عكست اتجاهات الإنفاق اتجاهات الميزانية، وظل نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة راکدًا نسبيًا، مع انخفاض طفيف في عام 2017 وتباينات بين المحافظات. وفي عام 2019، بلغ الإنفاق على الصحة للفرد حوالي 122 ألف دينار عراقي، أي حوالي 102 دولار أمريكي، وهو الأعلى خلال العقد الماضي.

وانخفض نصيب الفرد من الميزانية الحكومية من عام 2015 إلى عام 2017، وهو في ازدياد منذ عام 2017. في نصيب الفرد من الموارد يعرض استمرارية تقديم الخدمات للخطر. يوضح الشكل 65 التباين في ميزانية الصحة للفرد عبر المحافظات مقارنة بالرقم الوطني الإجمالي، مما يدل على أن نينوى، تتمتع البصرة وبغداد بأدنى ميزانيات صحية للفرد، في حين أن النجف وكربلاء والقادسية لديها أعلى المعدلات؛ وتبلغ الميزانية المتاحة للنجف ضعف ميزانية نينوى تقريبًا، مما يسלט الضوء على الإمكانيات الإقليمية المحتملة. التفاوتات. وقد تم تخصيص غالبية النفقات الصحية لتعويضات الموظفين، تليها الأدوية، مما ترك المحافظات ووزارة التعليم العالي بموارد محدودة لاستثمارات أو تكاليف التشغيل الأخرى. وتم تخصيص 65 في المائة من نفقات الأدوية حسب المقر الرئيسي و 53 في المائة حسب المحافظات، مما يشير إلى الإمكانيات

لتركيز وتنسيق المشتريات. ويبين الشكل 67 أن اللامركزية كانت فعالة نقلت فاتورة الأجور إلى المحافظات ولكنها تركتها مع الحد الأدنى من الموارد اللازمة لأداء المهام الرئيسية.

63. لم تكن هناك موازنة معتمدة في عام 2014. وقد حدثت تغييرات كبيرة في دليل حسابات وزارة المالية خلال تلك الفترة. تشمل فئة "إمدادات الخدمات" للأعوام السابقة لعام 2015 أيضًا "إمدادات السلع"؛ وبعد عام 2015، تم فصل الفئات.

الشكل 65. نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة، 2015 - 2019، ونصيب الفرد من الإنفاق على الصحة حسب المحافظة، 2019

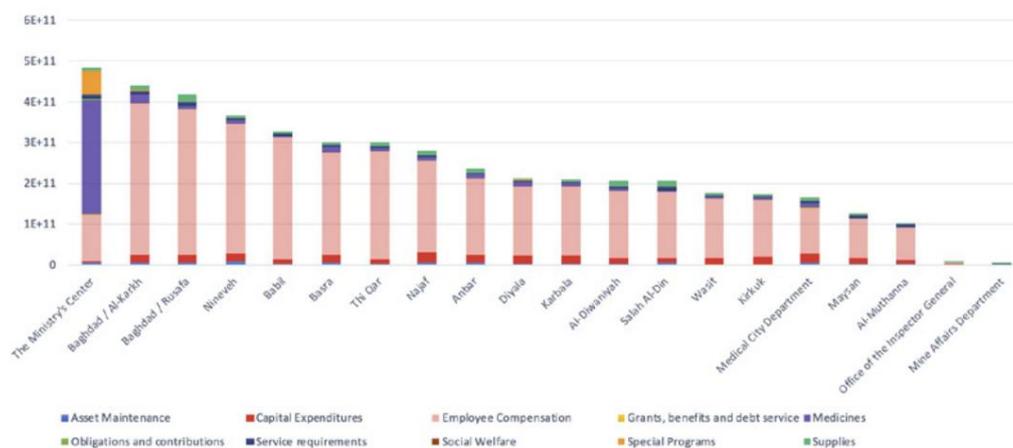


الشكل 66. النفقات الصحية (التشغيلية) حسب الفئة، 2014 - 2019

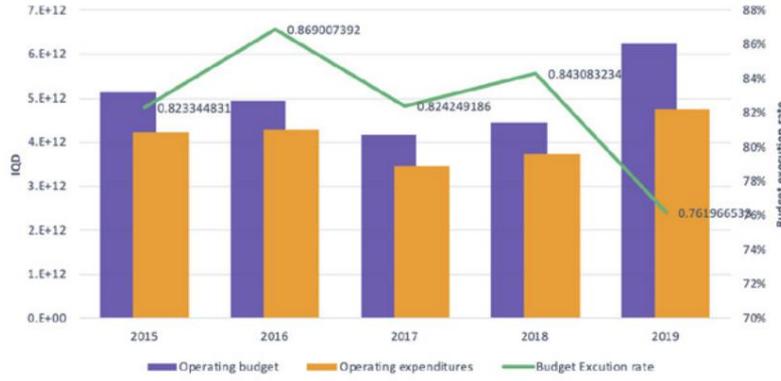


هناك اختلافات كبيرة بين نفقات الرعاية الصحية المالية المدرجة في الميزانية والفعالية، سواء مع مرور الوقت أو بين فئات الإنفاق. وفي حين تختلف درجة وطبيعة تنفيذ الموازنة العامة من عام إلى آخر، إلا أن نقص الإنفاق كان أكثر وضوحًا في عام 2019، حيث بلغ معدل تنفيذ الموازنة التشغيلية 76%، كما كانت النفقات الاستثمارية في عام 2019 أقل من المتوقع، حيث تم تنفيذ ما يقرب من 35% من الاستثمارات المدرجة في الميزانية (تشمل النفقات الاستثمارية الإنفاق على الاستثمار الصحي خارج وزارة التعليم العالي وإدارات الصحة في المحافظات). وقد يعكس ذلك أوجه القصور في دورة الاستثمار العام، لا سيما فيما يتعلق بالتكلفة والتخطيط. تميل موازنات الأجور إلى التنفيذ الكامل باستمرار (بمتوسط معدل تنفيذ يبلغ 97%)، حين أن ميزانيات الإمدادات ومتطلبات الخدمات والنفقات الرأسمالية التشغيلية وصيانة الأصول غالبًا ما تكون غير منفذة بالقدر الكافي، مع وجود تقلبات عالية في المعدلات من سنة إلى أخرى؛ ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم تنفيذ سوى حوالي ثلث ميزانية الإمدادات (بما في ذلك الأدوية) (الشكل 64، 69).

الشكل 67. النفقات الصحية حسب القسم والفئة، 2019

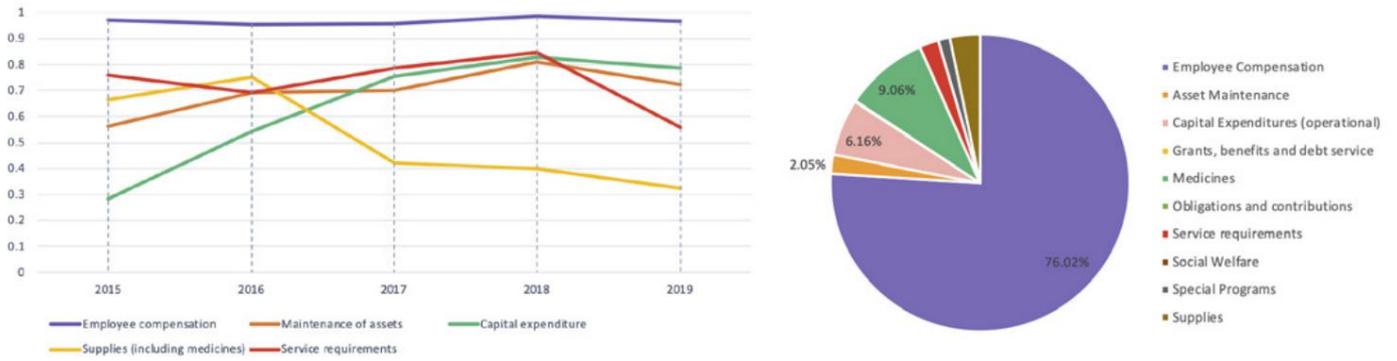


الشكل 68. تنفيذ الموازنة 2015 - 2019



المصدر/ بيانات وزارة المالية 2020

الشكل 69. معدل تنفيذ الموازنة حسب الفئة، 2019 (يسار)؛ النفقات الصحية التشغيلية حسب الفئة، 2019 (يمين)



من المرجح أن تكون الاختلافات في تنفيذ موازنة الصحة مرتبطة بالجمود المالي الذي يحد من مرونة السلطات في تعديل الميزانيات على المدى القصير، فضلاً عن ضعف القدرة على إدارة المالية العامة. الجمود المالي يمكن أن تنشأ عن قيود مؤسسية وتنظيمية و/أو قيود اقتصادية سياسية، وتتركز عادة في نفقات التشغيل، على سبيل المثال، برامج الاستحقاقات الكبيرة لموظفي الخدمة المدنية والإنفاق الذي يترتب على ذلك

على الأجور العامة أو خدمة الديون يمكن أن يكون شكلاً من أشكال القيود المؤسسية. كما أن الصلابة المالية تزيد الأمر سوءاً

ومن الصعب على الحكومات تحسين كفاءة الإنفاق العام، حيث أن الموارد مضمونة بغض النظر

من الأداء. وفي العراق، شكلت تعويضات الموظفين حوالي 76 في المائة من النفقات الحكومية

الصحية وقد تزايدت في السنوات الأخيرة. الحصة في عام 2019 أعلى من معظم البلدان التي تتوفر فيها البيانات للعامة، وكما هو موضح في الفصل الأول، يعاني العراق من ضعف القدرة على الإدارة المالية في كل المستويات.

مرحلة صياغة الميزانية وتنفيذها، بما في ذلك عمليات التدقيق. وتعد الزيادات الأخيرة في فاتورة الأجور، فضلاً عن عدم وجود إطار للإنفاق على المدى المتوسط، من العوامل التي تزيد من تفاقم هذا الوضع.

من الجيب والتمويل الصحي الخاص

بسبب الافتقار إلى التأمين الصحي أو غيره من خطط الدفع المسبق، يتم تمويل حصة منخفضة للغاية من الإنفاق الصحي في العراق من خلال الحكومة، ويظل الإنفاق المباشر مرتفعاً. 42 بالمائة فقط من إجمالي الرعاية الصحية

يتم تمويل الإنفاق في العراق من خلال مجمع المخاطر العامة وترتيبات التمويل الإلزامية مثل التمويل الوطني

التأمين الصحي (الشكل 70) وهذا هو الأدنى بين دول المقارنة، باستثناء مصر حيث التأمين الشامل

وقد تم التصديق على التأمين الصحي مؤخراً وهو في طور التوسع. النفقات المجمعة المحدودة لا

لا يؤدي إلا إلى تقليل عدالة الإنفاق على الصحة من خلال زيادة OOP ولكنه يؤدي أيضاً إلى عدم الكفاءة الناجمة عن

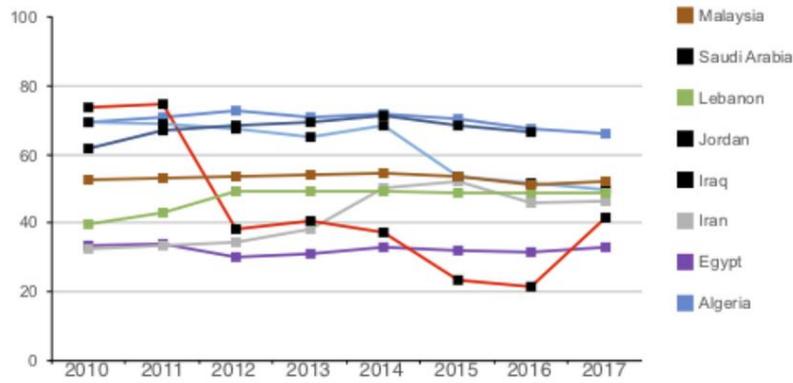
عدم وجود وكالة شراء واحدة قادرة على التحكم في التكاليف.

64. تقتصر بيانات الميزانية المشتركة على ميزانية الإمدادات الإجمالية، ولا يتم تصنيفها حسب الأدوية مقارنة بالفئات الأخرى.

65. منظمة الصحة العالمية، "الرواتب كسبة مئوية من إجمالي الإنفاق على الصحة العامة"، أكتوبر 2019.

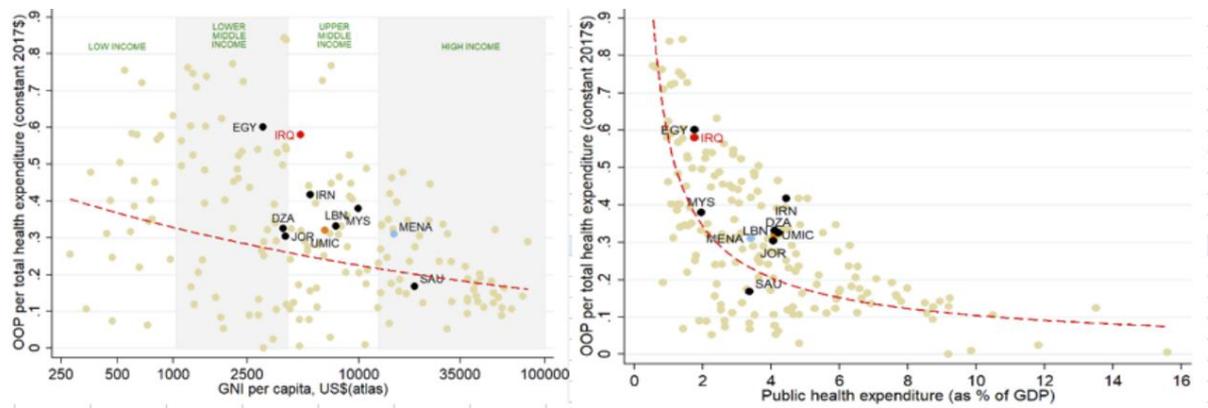
https://gateway.euro.who.int/en/indicators/hfa_582-6810-salaries-as-of-total-public-health-expenditure/

الشكل 70. ترتيبات التمويل الإلزامي كنسبة من الإنفاق الصحي الحالي في العراق والدول المقارنة، 2010-2018



المصدر/مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

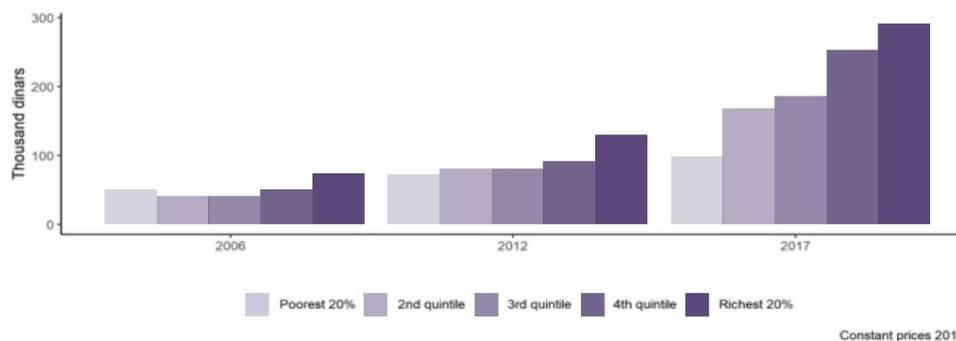
الشكل 71. نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي مقابل نصيب الفرد من الإنفاق من الجيب (يسار) ونصيب الفرد من الإنفاق على الصحة العامة مقابل نصيب الفرد من الإنفاق من الجيب (يمين) في العراق والبلدان المقارنة، 2017



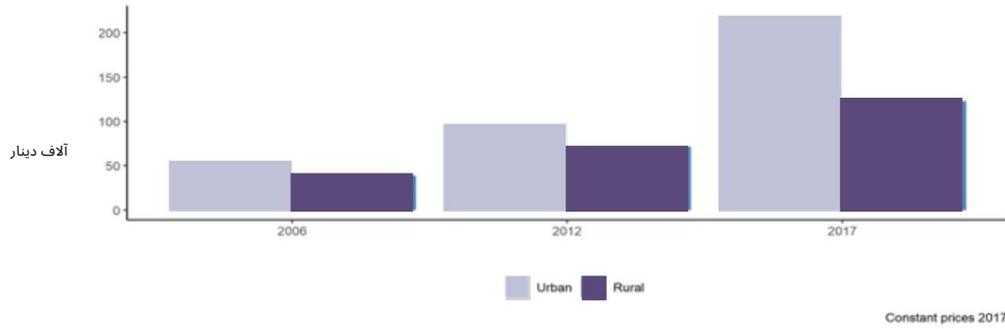
في غياب آليات فعالة لتجميع المخاطر، يتحمل المرضى مبالغ كبيرة من النفقات الثرية الإنفاق، وخاصة في القطاع الخاص. لقد تضاعف الإنفاق من الجيب بين عامي 2012 و7102، حيث ارتفع من 89,500 دينار عراقي إلى 194,233 دينار عراقي للفرد سنويًا. وكانت هذه الزيادة واضحة بشكل خاص في الشرائح الخمسية الأكثر ثراءً؛ فبينما تضاعف الإنفاق بالنسبة للشرائح الخمس الأفقر، فإنه زاد بمقدار أربعة أضعاف لكل شريحة خُمسية أخرى.

أنفق الخمس الأفقر حوالي 100.000 دينار عراقي في عام 2017 مقابل ما يقرب من 300.000 دينار عراقي أنفقها أولئك الذين ينتمون إلى الخمس الأغنى. وبالمثل، أنفق سكان المناطق الحضرية ما يقرب من ضعف ما أنفقه سكان المناطق الريفية (120.000.000 جنيه إسترليني). دينار عراقي مقابل 220,000 دينار عراقي، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بزيادة الاستخدام في القطاع الخاص. هذا ويمكن ملاحظة ذلك أيضًا في التباين الكبير بين المحافظات، حيث يغلب على المناطق الحضرية البصرة وأربيل والنجف لديها متوسط إنفاق شخصي أعلى يزيد عن 300.000 دينار عراقي، في حين أنفقت الأنبار وواسط والمثنى أقل من 50.000 دينار عراقي؛ وانخفض نصيب الفرد من الإنفاق في هذه المحافظات منذ عام 2012، مما يعكس دور الصراع (الشكل 73).

الشكل 72. النفقات السنوية من الجيب حسب الدخل والإقامة، 2006-2017

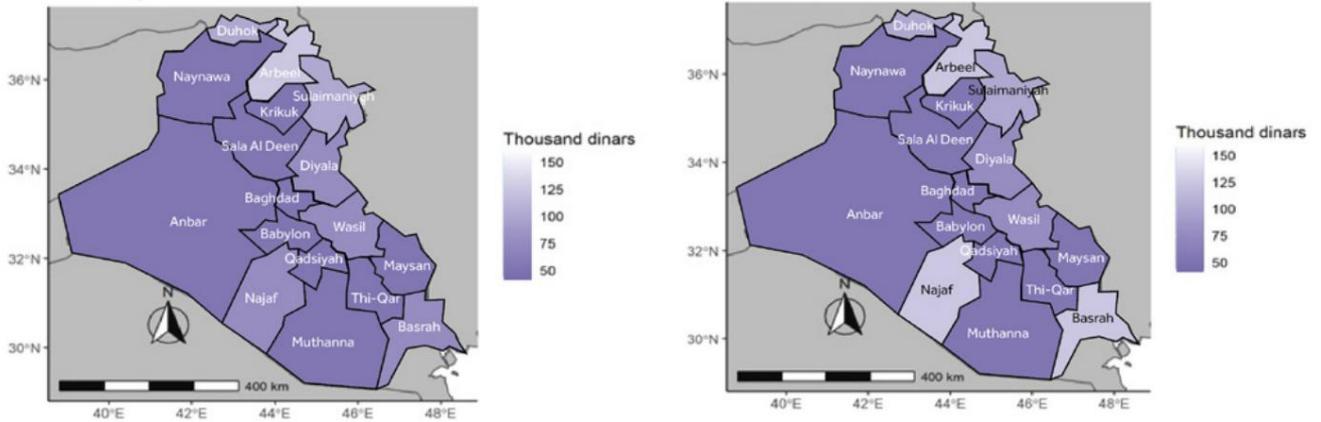


Constant prices 2017



المصدر / IHSes وTFIWS 2017

الشكل 73. النفقات السنوية من الجيب حسب المحافظة، 2012-2017.



المصدر / IHSes وTFIWS 2017

كانت الزيادة في الإنفاق خارج نطاق الخدمة مدفوعة بشكل أساسي بالزيادة في تكاليف المستشفيات الخاصة حتى مع بقاء المنتجات الصيدلانية أكبر محرك للإنفاق خارج نطاق الخدمة. وكان أكبر محرك للإنفاق المباشر هو الأدوية، حيث بلغ 41% من إجمالي الإنفاق في عام 2006، و44% في عام 2012، و63% في عام 2017.

في عام 2017، كان ثاني أكبر محرك للإنفاق الصحي السنوي هو خدمات المستشفيات، لكن الإنفاق على هذه الفئة تضاعف من 15% من الإنفاق الفردي المباشر إلى 30% في عام 2017. وكانت الزيادة في الإنفاق على المستشفيات واضحة بشكل خاص في المناطق الحضرية وفي المناطق الأكثر ثراءً، الشرائح الخمسية، حيث ظل الإنفاق على الأدوية يمثل المحرك الرئيسي لـ OOP في المناطق الريفية وللقراء. وكان الإنفاق على المستشفيات مرتفعاً بشكل خاص في المحافظات ذات الأغلبية الحضرية في البصرة والنجف وبغداد. في حين يتم توفير الأدوية الأساسية مجاناً في المرافق الصحية بسبب نفاد المخزون، يضطر العديد من المرضى إلى دفع ثمن هذه الأدوية من أموالهم الخاصة.

وشكلت المدفوعات مقابل زيارات العيادات الخارجية الأخرى ثالث أكبر مجال للإنفاق على الأسر.

وفي عام 2017، تكبد حوالي ثلث السكان نفقات صحية كارثية، وواجه 34% في المائة من الأسر الأكثر فقراً نفقات صحية باهظة، مما أثار مخاوف كبيرة بشأن المساواة.

معدل حدوث الإنفاق الصحي الباهظ، كما هو محدد بالنفقات الصحية التي تتجاوز 10 بالمائة من دخل الأسرة، وقد شهد الإنفاق غير الغذائي زيادة مطردة منذ عام 2006، إذ ارتفع من 9% في المائة إلى 31% في المائة.

كان أقل بكثير بالنسبة لعتبة 40% في المائة، ولكنه ارتفع أيضاً إلى 3% في المائة من السكان الذين يتكبدون قدرًا كبيراً من الإنفاق على الرعاية الصحية. وتتركز الإنفاق الكارثي في عام 2012 بشكل ملحوظ في

الشرائح الخمس الأفقر، حيث بنفق 30% من الخمس الأفقر و2% من أغنى الناس أكثر من 10% من إنفاق أسرهم على الصحة. في عام 2017، كان الإنفاق الباهظ أكثر انتشاراً بين جميع فئات الدخل، حيث بلغ 28% في المائة من الخمس الأفقر، و63% في المائة من ثاني أفقر خمس، و

35% في المائة من أغنى خمس السكان تكبدوا نفقات صحية تزيد بنسبة 10% في المائة عن نفقاتهم غير الغذائية.

زاد الإنفاق الكارثي بشكل خاص للأسر في المناطق الحضرية بين عامي 2012 و2017، ولأولئك في ميسان (زيادة 130 بالمائة)، والسليمانية (125 بالمائة زيادة)، والبصرة (101 بالمائة زيادة)، و

بغداد (زيادة بنسبة 99%)، (99% ربما يكون ذلك بسبب الاعتماد المفرط على الرعاية في المستشفيات الخاصة. هذه التغييرات

66. يستخدم هذا التقرير المرجع والأساليب التي وضعها Wagstaff وآخرون. لحساب "الإنفاق الصحي الكارثي" باعتباره "الإنفاق الصحي مقسوماً على الإنفاق غير الغذائي الذي يتجاوز 10% أو 40% يتم تعريف الإنفاق الصحي للمفقر بأنه "التغير في عدد الفقراء مع و".
دون إدراج الإنفاق من الجيب في الاستهلاك.

ويعكس ذلك أيضاً تحولاً في طلب الرعاية من المستشفيات العامة إلى المستشفيات الخاصة، نظراً للاستثمار المحدود في إعادة الإعمار القطاع الصحي في أعقاب النزاع. وكما هو متوقع، فإن حدوث تفاقم في الإنفاق على الصحة ويرتبط ارتباطاً عكسياً بالدخل، حيث أن 15% من جميع الأسر و43% من الأسر الأكثر فقراً معرضة لخطر الوقوع في براثن الفقر، في عام 2017 بسبب النفقات الصحية، مقابل 3% من الشريحة الخمسية الأعلى. وقد زادت مخاطر الفقر بالنسبة لجميع الشرائح الخمسية باستثناء الأعلى، مما يدل على عدم وجود تحسينات في الحماية الاجتماعية. وكان الإنفاق الصحي الفقير منتشرًا بشكل خاص في محافظات ذي قار والمثنى وواسط.

من أجل تقليل الحصة المرتفعة من الإنفاق من الجيب وتحسين كفاءة الصحة من خلال زيادة التجميع، يتم إعداد قانون التأمين الصحي الاجتماعي (SHI) للتنفيذ نوفمبر 2017، كان مجلس النواب العراقي يعمل على صياغة قانون التأمين الصحي الشامل الذي يضمن التغطية الصحية الشاملة لجميع العراقيين المقيمين في العراق. اعتباراً من نوفمبر 2019، صوت مجلس النواب على 24 مادة فقط من قانون التأمين الصحي. 76 سيتم تطبيق التأمين الصحي على أساس ضريبة الرواتب المطبقة على موظفي الخدمة المدنية، وربما على القطاع الرسمي الخاص كوسيلة لتوليد المزيد من الدخل ربح. ويهدف القانون إلى: تخفيف الأعباء المالية على المواطنين العراقيين الناتجة عن النفقات الصحية. خلق مصادر تمويل متعددة

للقطاع الصحي؛ تعزيز المنافسة الصحية داخل القطاع الصحي؛ تعزيز الأداء العام. و تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات. سيؤدي التأمين الصحي إلى إنشاء صندوق تأمين صحي مستقل تتم إدارته تحت إشراف مختلف السلطات بما في ذلك وزارة التعليم العالي، وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ممثلي القطاع الخاص، النقابات والمجتمع المدني. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ القانون على ثلاث مراحل وسيضمن تكامل نظام التأمين على مستوى مقدمي الخدمة ضمن الأنظمة الصحية القائمة. من المقرر أن تتراوح رسوم المشاركة في SHI بين 10000 و 00001 IRQ (حوالي 8 و 48 دولارًا أمريكيًا)، اعتمادًا على المستوى

من الدخل؛ يتم إعفاء بعض الفئات السكانية الضعيفة من رسوم المشاركة (الأشخاص الخاضعين للرعاية الاجتماعية، الأشخاص الذين يعانون من أمراض معينة، والنساء الحوامل، والأشخاص ذوي الإعاقة). بالإضافة إلى رسوم المشاركة، من المتوقع أن يدفع الأفراد المشمولون ما بين 5 إلى 10 في المائة من الخدمات الصحية المطلوبة، وما بين 70 إلى 80 في المائة من قيمة الأدوية (باستثناء الفئات السكانية الضعيفة)؛ في الغياب ومن خلال تحليل الاستدامة المالية، ليس من الممكن تقييم ما إذا كانت مستويات المساهمة هذه ستكون أم لا كافية أم لا. 68 هناك مخاوف بشأن مدى استعداد القطاع الصحي لدمج طرح التأمين الصحي الاجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بتحصيل الفوائد، ومسائل الحوكمة، وتوافر الأصول الصحية لتقديم الخدمات، بما في ذلك الافتقار إلى القدرة المؤسسية لضمان جودة عالية من الرعاية، وحزمة فوائد فعالة، و التعاقد على مرافق خاصة لتحقيق الكفاءة والجودة. ويتعين القيام بمزيد من العمل فيما يتعلق تعبئة الإيرادات، وتجميع المخاطر، وترتيبات الشراء من أجل تحسين التكامل والإنصاف والمالية الاستدامة والقدرات المؤسسية.

كفاءة

وتبدو النتائج الصحية في العراق غير مواتية مقارنة بالنتائج في البلدان الأخرى ذات مستويات الدخل والإنفاق المماثلة على الصحة. تشير المقارنة بين النتائج الصحية الرئيسية مثل متوسط العمر المتوقع، ووفيات الرضع، وانتشار مرض السكري إلى أنه عند حساب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومستويات الإنفاق على الصحة، فإن أداء العراق غالباً ما يكون أقل من المتوسط الدولي. إن متوسط العمر المتوقع في العراق هو أقل من الخط الملائم بالمقارنة مع إجمالي الدخل القومي للفرد، وأعلى قليلاً من الخط الملائم بالمقارنة مع الإنفاق على الصحة (الشكل 74) ووفيات الرضع هي أعلى من الخط المجهز عند مقارنته بكل من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والإنفاق على الصحة. وبالمثل، مرض السكري لدى البالغين معدل الانتشار أعلى من الخط الملائم عند مقارنته بكل من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والإنفاق على الصحة (الشكل 75). تشير هذه النتائج إلى أن الإنفاق العام للدولة على الصحة، مقارنة بإنفاق البلدان الأخرى، قد يكون أقل فعالية (أي لا يؤدي إلى نتائج صحية مماثلة كما هو الحال في البلدان الأخرى ذات نفس المستوى من الصحة).

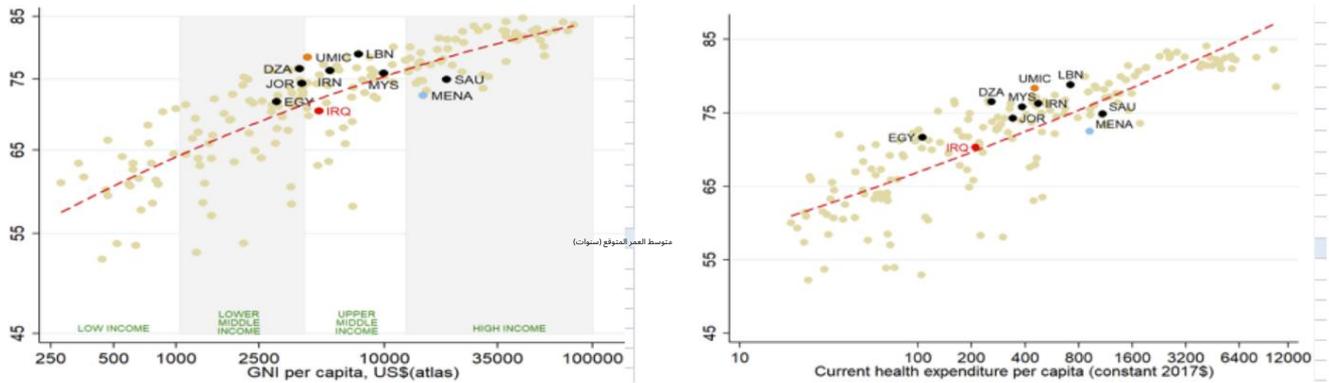
الإنفاق) و/أو عدم الكفاءة (أي لا يقلل من التكاليف نظراً لانخفاض نتائج التعليم). شاملة القلق هو عدم كفاءة تخصيص: على الرغم من عدم وجود بيانات أو تحليل فيما يتعلق بتوزيع الموارد تمويل الصحة حسب المرض أو الحاجة، تظهر بيانات الحسابات الصحية الوطنية الأخيرة لعام 2018 أن 37 بالمائة من إجمالي الإنفاق الصحي يتم في المستشفيات، مقابل 16 بالمائة للرعاية الوقائية و 31 بالمائة للرعاية الصحية الرعاية الأولية في مرافق العيادات الخارجية، مما يعكس أنماط الاستخدام التي تمت مناقشتها في الأقسام السابقة. هذا يدل على

67. من هي الفئات المستفيدة من قانون الضامن الصحي العراقي الجديد؟ (9102)

68. قانون الضامن الصحي. (2017).

69 عدم كفاءة التخصيص الرئيسية عبر مستويات الرعاية.

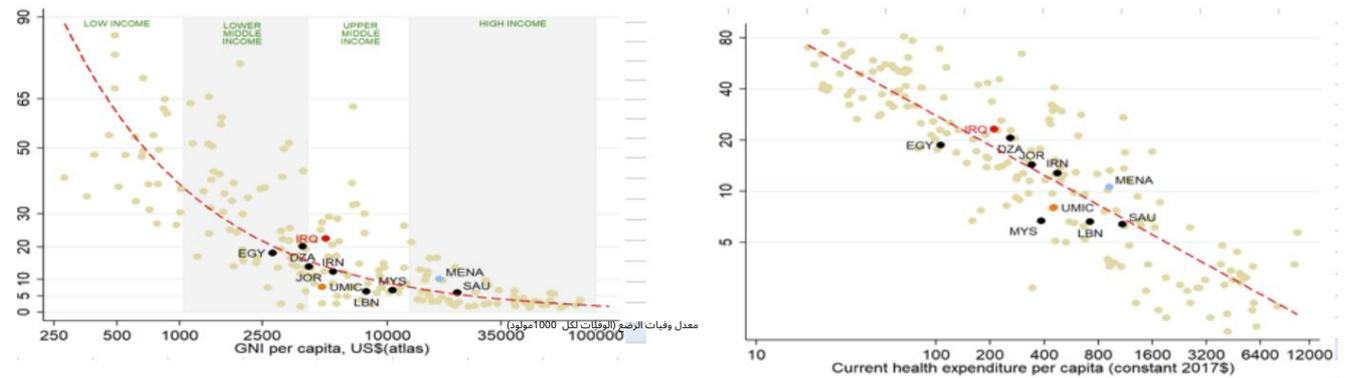
الشكل 74. متوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ومتوسط العمر المتوقع والإنفاق الصحي الحالي للفرد، 2019



المصدر / التوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة: مراجعة 2019 وقاعدة بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي

المصدر / الفريق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتقدير وفيات الأطفال وقاعدة بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي

الشكل 75. انتشار مرض السكري بين البالغين ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وانتشار مرض السكري بين البالغين ونصيب الفرد من الإنفاق الصحي، 2019

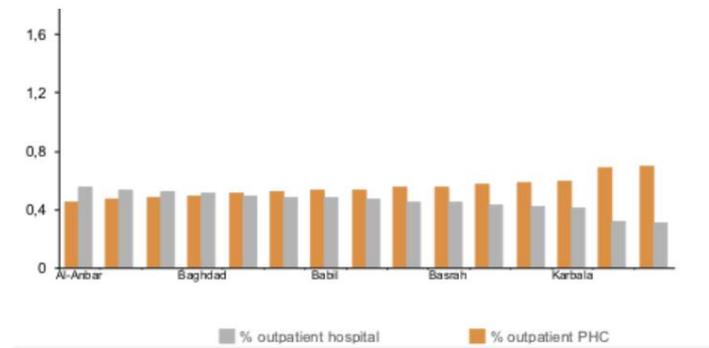


المصدر / الاتحاد الدولي للسكري، أطلس السكري وقاعدة بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي

المحافظات التي ترتفع فيها معدلات استخدام الرعاية الصحية الأولية للمرضى الخارجيين (مقابل استخدام المستشفيات الخارجية) وتميل إلى انخفاض إجمالي الإنفاق الصحي للفرد. على مدى العقد الماضي، زاد عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية على الرغم من أن الزيارات لا تزال مركزة في المستويين الثانوي والثالث (الشكل 76).

إن توجيه النظام الصحي نحو الرعاية الأولية يمكن أن يعزز كفاءة الرعاية عن طريق الحد من الرعاية غير المناسبة استخدام الخدمات المتخصصة، وتحسين صحة السكان، وخفض التكاليف. يُظهر تحليل الارتباط المزدوج البسيط للنقطة الصحية للفرد على مستوى المحافظة في العراق والنسبة المئوية لاستخدام العيادات الخارجية في المستشفيات أن ارتفاع معدلات العيادات الخارجية في المستشفيات يرتبط بشكل إيجابي بارتفاع النفقات الصحية. ($\rho = 0.1527$)

الشكل 76. الإنفاق الصحي للفرد مقابل المرضى الخارجيين (مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات)، 2019.



المصدر / بيانات نفقات وزارة المالية، 2019. التقارير الإحصائية لوزارة التعليم العالي 2019 - 2012

تم إجراء تحليل غلاف البيانات (DEA) لجميع محافظات العراق لتحديد المحافظات

التي تستخدم الموارد بكفاءة أكبر، وتحديد مجال التحسينات، حيث وجدت أن معظم العراق

ويمكن للمحافظات أن تحقق معدلات استخدام أفضل بنفس مستوى الأصول. في حين أن المدخلات مقيدة على جميع مستويات النظام الصحي العراقي، فإن تقييم الاستخدام

والكفاءة النسبية للمرافق الصحية

يسمح بتحديد الأماكن التي يحتاج فيها الإنفاق إلى الزيادة أكثر. يسمح تحليل DEA بقياس الكفاءة النسبية للأنظمة الصحية دون الوطنية (المحافظات، في هذه الحالة). يتم إجراء إدارة

مكافحة المخدرات على مستوى المحافظة

تحت مسارين رئيسيين للكفاءة: الأول، من حيث كفاءة الأصول مثل الموارد البشرية للصحة و

الاستخدام فيما يتعلق بتحسين الاستخدام؛ وثانياً، كفاءة الأموال في النهوض بالمرافق الصحية

والنتائج مع الإنفاق على الصحة كمدخل ومعدل وفيات الرضع كمخرج. تجدر الإشارة إلى أنه نظراً لصغر حجم العينة، ينبغي تفسير نتائج تقييم الأداء بطريقة توضيحية وتوجيهية وسياقية،

بدلاً من تحديد وتسمية المحافظات ذات الأداء العالي والمنخفض بشكل صريح (الشكل

77). وقد شوهدت نتائج مماثلة فيما يتعلق بمعدلات وفيات الأمهات والرضع، حيث يمكن أن تتحسن العديد من المحافظات

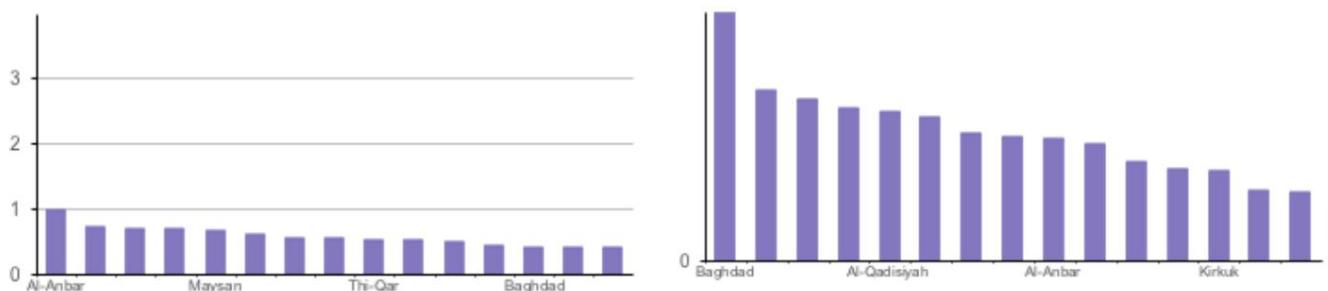
أدائها بنفس مستوى الموارد، باستثناء المحافظات التي تأثرت بالصراع والتي لديها بالفعل مستوى منخفض من المدخلات (الشكل 78). ويكتسب تحسين استخدام المدخلات أهمية

خاصة

مع الأخذ في الاعتبار محدودية الحيز المالي للقطاع الصحي. يشير هذا التحليل أيضاً إلى وجود موارد إضافية لـ

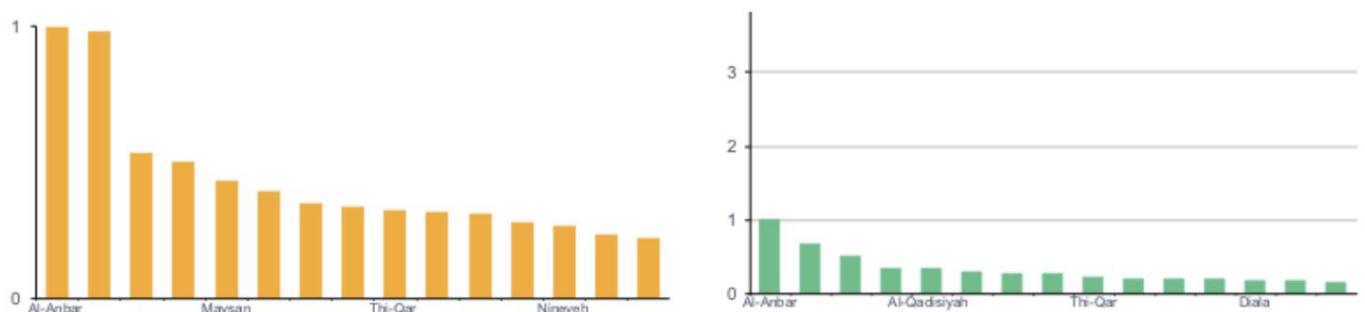
وينبغي أن يكرس القطاع الصحي نحو الرعاية الأولية وتحسين الإنفاق على الصحة بخلاف الرواتب.

الشكل 77. درجات الكفاءة، وكثافة استخدام الأطباء (يسار)، وكثافة استخدام المراكز الصحية (يمين)



المصدر/ بيانات إنفاق وزارة المالية: 2019. التقرير الإحصائي لوزارة التعليم العالي 2019

الشكل 78. درجات الكفاءة النفقات الصحية -معدل وفيات الأمهات (يسار)، والنفقات الصحية -معدل وفيات الأمهات (يمين)

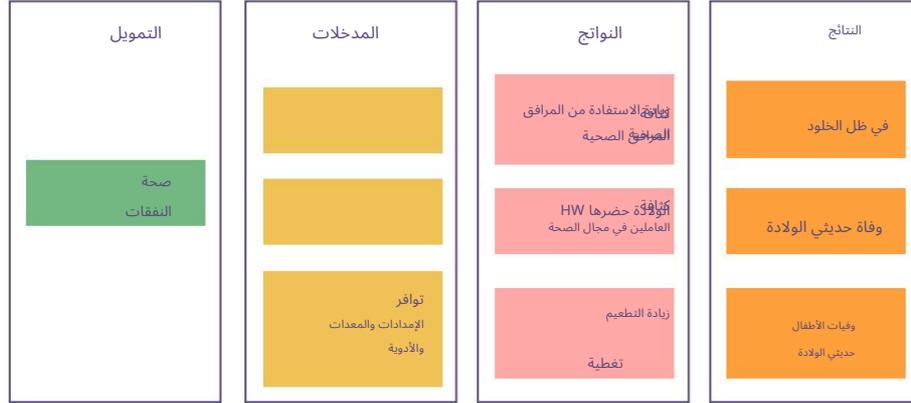


المصدر/ بيانات إنفاق وزارة المالية: 2019. التقرير الإحصائي لوزارة التعليم العالي 2019

المربع 1

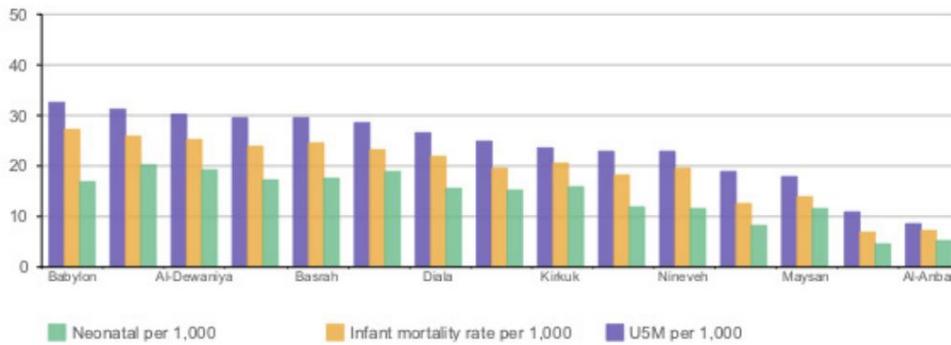
دراسة حالة عن كفاءة التدخلات للحد
معدل وفيات الرضع وحديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة في العراق

توضح دراسة الحالة هذه نظرية التغيير المؤدي إلى نتائج صحية وتسمح بالتحليل الذي يحدد الاختناقات المحتملة على طول العملية. وقد يكون هناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على الصحة النتائج؛ ما يلي هو بمثابة البادئ بشكل أساسي لمزيد من التحليل الأكثر تفصيلاً.



تشير البيانات المتعلقة بالنتائج الصحية إلى أن محافظات بابل والنجف والديوانية ذات أداء ضعيف مع ارتفاع مستويات وفيات الرضع والأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة مقارنة بالمحافظات الأخرى. ومع ذلك، عند تقييم أرقام مخرجات الولادة التي تتم برعاية عمال مهرة، واستخدام المرافق الصحية، والتغطية التطعيمية، فإن المحافظة المذكورة ليست الأضعف أداءً. وبعبارة أخرى، فإن المخرجات لا تعمل على تحسين النتائج بشكل فعال، مما يشير إلى إمكانية تحقيق مكاسب في الكفاءة التقنية.

الشكل 79. نتائج صحة الطفل في المحافظات العراقية، 2019



وبمعالجة العملية من المدخلات إلى المخرجات بطريقة مماثلة، تظهر البيانات أن كفاءة بابل والنجف والديوانية من المدخلات إلى المخرجات (المخرجات/المدخلات) قريبة من المتوسط، حيث بلغ باستثناء محافظة بابل، التي تتميز بانخفاض معدل استخدام المرافق الصحية مقارنة بكثافة المرافق الصحية. قد يؤدي هذا إلى مزيد من التحليل الذي يستهدف تقييم العوائق التي تحول دون الوصول إلى المرافق الصحية في بابل (المسافة إلى المنشأة الصحية، المسح السلوكي، الخ).

2.4 التوصيات وخيارات السياسة

يجب على العراق أن يكثف جهوده بشكل عاجل لتعزيز نظامه الصحي، لا سيما في سياق حالة الطوارئ التي فرضها كوفيد-19. وكما يوضح هذا التحليل، يعاني النظام الصحي العراقي من مجموعة واسعة من التحديات المرتبطة بالتمويل غير العادل، وانخفاض مستويات الموارد المادية والبشرية، والحكم المجزأ. ومن المتوقع أن يؤدي كوفيد-19 إلى تفاقم نقاط الضعف هذه. من أجل تحسين رأس المال البشري والنتائج الصحية، يتعين على العراق تسريع الإصلاحات حول الركائز والأهداف الأربع التالية: تحسين الوصول إلى الخدمات الجيدة؛ زيادة حقوق الملكية؛ تعظيم الكفاءة. وضمان الاستعداد ضد التيار

والأوبئة المستقبلية. تجدر الإشارة إلى أن العديد من التوصيات شاملة للأهداف الأربعة: على سبيل المثال، فإن إطلاق خطة حماية مالية شاملة وعادلة يمكن أن يؤدي إلى

المساعدة في التقدم عبر كل هدف مذكور في هذا القسم.

تعتمد التوصيات الواردة في هذا القسم على التحليل السابق الذي أجرته وزارة التعليم العالي. ويتضمن ذلك تقريراً لعام 2019 بعنوان "الوضع الصحي في العراق: التحديات وأولويات العمل"، 70، والذي يعرض بالتفصيل مجموعة من الأولويات والتوصيات لتحسين القطاع الصحي، 71، بما في ذلك: (1)مراجعة تمويل القطاع الصحي

القطاع لزيادة تخصيص الأموال لوزارة التعليم العالي، والنظر في مصادر أخرى لتعبئة الموارد، مثل ضرائب الخطيئة، (2)الموافقة على سلة من الخدمات الصحية الأساسية والنهوض بتنمية الرعاية الاجتماعية.

التأمين الصحي، (3)معالجة الفجوات في الموارد البشرية الصحية (خاصة من حيث التوزيع)،

(4)تعزيز نظام المعلومات الصحية، (5)معالجة أوجه القصور في توافر الأدوية

من خلال إعادة تقييم قطاع الأدوية ووضع استراتيجية لإصلاح جميع مراحل سلسلة التوريد، (6)تعزيز ترتيبات الإدارة المالية العامة، لا سيما في سياق اللامركزية،

(7)توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها المستشفيات العامة وتحديث بعض المؤسسات القديمة،

(8)ووضع خطة واضحة لإعادة بناء البنية التحتية الصحية، خاصة في المناطق التي كانت تعاني من هذه المشكلة

المتضررة من الصراع.

ويتوقف التنفيذ الفعال لهذه التوصيات على تحديد أولويات كافية لها

القطاع الصحي وكذلك خلق بيئة حكم وتشريعية مواتية في العراق. وكما أظهر تحليل الميزانية والنفقات، تحصل وزارة التعليم العالي على حصة صغيرة نسبياً من موازنة الحكومة العامة؛ ومن الصعب تنفيذ إصلاحات هيكلية في ظل القيود الملحوظة المتعلقة بالموارد والحكومة.

ويجب زيادة حصة الصحة في ميزانية الحكومة، وذلك باستخدام مصادر إيرادات إضافية محددة.

علاوة على ذلك، ينبغي إصلاح البيئة التشريعية المحيطة بالموارد البشرية واللامركزية، كما سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل في القسم التالي. في حين أن وزارة التعليم العالي هي الوكالة الرئيسية المسؤولة عن تصميم وتنفيذ إصلاحات القطاع الصحي، فمن المستحيل أن تنجح هذه الإصلاحات دون المستوى اللازم من الالتزام السياسي والمالي من جانب أصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك رئيس الوزراء والبرلمان والحكومة.

ووزارة المالية. وكخطوة أولى، ينبغي إنشاء وتشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات

لمناقشة فرص الإصلاح هذه وتحديد أولوياتها. وأخيراً، ينبغي تسليط الضوء على أنه في حين أن البعض

يمكن تنفيذ هذه التوصيات على المدى القصير إلى المتوسط (على سبيل المثال خلال 3-5 سنوات القادمة)،

ويتطلب الكثير منها التزاماً سياسياً طويلاً المدى والتزاماً بالتنفيذ على المدى الطويل (على سبيل المثال

خلال العقد القادم)؛ وينبغي أن تبدأ اعتبارات التصميم والتنفيذ لهذه الإصلاحات في

على المدى القصير، على أساس أن الترتيبات المؤسسية ستبدأ على المدى القصير أيضاً.

الجدول 5: ركائز الإصلاح والتوصيات المحددة

ركائز الإصلاح	توصيات محددة	على المدى الطويل
1. تحسين الوصول إلى الخدمات الجيدة	قصيرة إلى متوسطة المدى لا سيما فيما يتعلق بإدارة الأمراض غير المعدية. (3)	على المدى الطويل - اعتماد نهج قائم على الأدلة لقطاعات الصحة ومن أجل معالجة المصطنعة، والموارد التي تقدمها للخدمات والدورات التدريبية المخصصة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الأمراض غير المعدية. (3) للتأهيل الداخلي وغيرهم من الفئات الضعيفة، فضلاً عن الرعاية الأولية، من خلال إصلاحات تمكين المرأة وطب الأسرة. (2، 3، 4) - الاعتماد والتعاقد والحوافز المنسقة (من خلال الدفع لمقدمي الخدمة) من أجل تنظيم و تعزيز تقديم الرعاية الأولية في القطاع الخاص. (2، 3)
2. زيادة حقوق الملكية	قصيرة إلى متوسطة المدى المخططات. - تحديد الحد الأدنى من حزمة المزاي، والتأكد من ذلك تنفيذها بفعالية، وتقييم وضعها المالي الاستدامة.	على المدى الطويل - توسيع نطاق قدرة الحكومات على معالجة المصطنعة، والموارد التي تقدمها للخدمات والدورات التدريبية المخصصة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الأمراض غير المعدية. (3) - الاستفادة من الشراكات المستدامة بين القطاعين العام والخاص لإعادة بناء قدرة النظام الصحي في المناطق المتضررة من النزاع (1).
3. تعظيم الكفاءة	قصيرة إلى متوسطة المدى - تحسين كفاءة العمليات التشغيلية في القطاع الخاص من خلال تحسين ممارسات الكفاءة التقنية المشتريات والمدخلات السريرية الأخرى. - تحسين مرونة الأموال وتعزيزها - إدارة الموارد البشرية والأموال في القطاع الخاص والأموال في القطاع العام (1، 2) تحديات الحكم الأوسع. (1، 2) - التأكيد على تقديم خدمات الرعاية الأولية وتنفيذ نظام الإحالة. (1، 2) - إضفاء الطابع المؤسسي على تحديثات حزمة الفوائد الصحية وتحليلات الكفاءة.	على المدى الطويل - تحسين كفاءة العمليات التشغيلية في القطاع الخاص من خلال تحسين ممارسات الكفاءة التقنية المشتريات والمدخلات السريرية الأخرى. - تحسين مرونة الأموال وتعزيزها - إدارة الموارد البشرية والأموال في القطاع الخاص والأموال في القطاع العام (1، 2) تحديات الحكم الأوسع. (1، 2) - التأكيد على تقديم خدمات الرعاية الأولية وتنفيذ نظام الإحالة. (1، 2) - إضفاء الطابع المؤسسي على تحديثات حزمة الفوائد الصحية وتحليلات الكفاءة.
4. ضمان الاستعداد لمواجهة الأوبئة	قصيرة إلى متوسطة المدى	على المدى الطويل - ضمان أنظمة الرعاية الصحية لديها القدرة على التكيف مع الأوبئة وتقليل انتشارها (العام) - بناء القدرة على التكيف مع الأوبئة من خلال تعزيز أنظمة الترصد الوبائية وإدارة حالات كوفيد-19. - وضع آليات لضمان سلامة القوى العاملة الصحية.

تحسين الوصول إلى الخدمات عالية الجودة

يمكن إعادة تنظيم تقديم الخدمات تحسين الوصول إلى الخدمات الجيدة. وينبغي أن تبدأ عملية إعادة التنظيم هذه على مستوى المجتمع المحلي، حيث يمكن أن يضمن إدخال العاملين في مجال الصحة المجتمعية وتوسيع نطاقهم تقديم خدمات الوقاية والعلاج الأساسية، لكل من فيروس كورونا (COVID-19) والخدمات الأساسية بما في ذلك الأمراض غير المعدية (NCD). ستكون صحة المجتمع قادرة على تقديم مجموعة من الخدمات الوقائية في المجتمع المستوي، لا سيما فيما يتعلق بصحة الأم والطفل، والدعم النفسي والاجتماعي، والأمراض غير السارية، والمياه والصرف الصحي والنظافة. هناك وفرة من الأدلة الواردة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل فيما يتعلق بفعالية برنامج العمل الصحي المجتمعي، 72٪ ولكن لم يتم الاستفادة منها بشكل فعال في العراق أو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولدى العاملين الصحيين المجتمعيين أيضاً إمكانات كبيرة لتوليد الطلب في مواجهة فيروس كورونا (COVID-19) مما يتيح ربط المرضى بالنظام الصحي وضمان عدم انخفاض الاستخدام بشكل كبير للخدمات الرئيسية. ومن الأهمية بمكان أن يقدم العاملون الصحيون المجتمعيون في العراق المساعدة بشكل خاص السكان الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النازحون واللاجئون، وكذلك أولئك الذين يعيشون في المحافظات الأكثر تأثراً بالنزاع مع داعش. وهذا مهم بشكل خاص في

في سياق كوفيد-19، حيث انخفض الاستخدام بسبب الصدمة المزدوجة على جانب العرض والطلب على الصحة

خدمات. في حين أن إطلاق القوى العاملة في مجال الصحة المجتمعية يتطلب أموالاً إضافية، إلا أن هناك أدلة تشير إلى فعاليته من حيث التكلفة. يمكن إنشاء كادر من العاملين الصحيين المجتمعيين من خلال إعادة توزيع القوى العاملة الصحية من الفئات غير ذات الأولوية، الكوادر غير السريرية إلى الكوادر ذات الأولوية مثل العاملين الصحيين المجتمعيين.

ومن الضروري زيادة الوصول إلى مرافق الرعاية الأولية الخاصة وضمان الجودة من خلال تقديم طرق الاعتماد والتعاقد والدفع لمقدمي الخدمات. ونظراً لعبء الأمراض المزمنة السائد في العراق، فإن الاستثمار في الرعاية الأولية، لا سيما في مجال الوقاية وإدارة حالات ارتفاع ضغط الدم والسكري، يعد فعالاً وفعالاً. وكما أبرز هذا التحليل، يتم تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية في الغالب

من قبل القطاع الخاص؛ في غياب التأمين الصحي، يكون الوصول إلى خدمات الرعاية الأولية منخفضاً وغير متكافئ. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد أي بيانات متاحة تقريباً حول الخدمات في القطاع الخاص، ولا توجد آليات لضمان التزام مقدمي الخدمات من القطاع الخاص بالمبادئ التوجيهية السريرية. يجب على وزارة التعليم العالي تصميم مخطط ونهج جديد للتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم الرعاية الأولية من خلال؛ تحديد معايير اعتماد المنشآت الخاصة

على أساس توافر الخدمة والقدرة على المدخلات؛ التعاقد على مرافق معتمدة ومطابقة للمعايير؛

ووضع ضوابط التكلفة ومعايير الجودة؛ وإنشاء عمليات ضمان الجودة محددة جيداً

المعايير وعمليات التدقيق المنتظمة لضمان تقديم الخدمة. وينبغي استكمال العقود من خلال الاستفادة من طرق الدفع لمقدمي الخدمات التي تحفز الجودة. يمكن تحسين طرائق الدفع لمقدمي الخدمات على أساس الأداء، والتي توفر تمويلًا إضافيًا لمقدمي الخدمات عند استيفاء الشروط المختلفة (مثل النتائج السريرية).

جودة الرعاية من خلال تحسين التحفيز والمساءلة، كما يمكن رؤيته في مجموعة متنوعة من البلدان المتوسطة الدخل. 37 ويمكن أن تكون هذه الحوافز فعالة بشكل خاص في إدارة حالات الرعاية المزمنة من خلال

حوافز لاستمرارية وتنسيق الرعاية. طرائق مختلفة، مثل الاستسلام مع الأداء

ويمكن تجريب الحوافز على نطاق صغير على المدى القصير في مختلف المرافق العامة والخاصة، وتوسيع نطاقها على أساس الأداء، بهدف نهائي يتمثل في إنتاج حوافز منسقة ومعززة لمقدمي الخدمات عبر النظام الصحي. وسيتم تنفيذ ذلك ضمن السياق الأوسع لإصلاح التأمين الصحي، بناءً على مقترحات وأولويات المساعدة الفنية الحالية.

بالتوازي مع الاستثمار في مستوى المجتمع وتعزيز الرعاية الأولية الخاصة، يمكن للعراق أن يفكر في التحول نحو نموذج رعاية أولية معاد تصميمه على المدى المتوسط إلى الطويل. تشير الأدلة المتزايدة من البلدان التي تعاني من عبء المرض ومستوى التنمية المماثل لتلك الموجودة في العراق إلى أن تعيين أطباء طب الأسرة للأسر (أي تمكين الأسر) وتعزيز وظيفة حراسة البوابة

يتمتع نظام الرعاية الصحية الأولية بالقدرة على تحسين النتائج مع خفض التكاليف. إلى هذا الحد، تكامل الخدمات؛ والابتكار من خلال أساليب جديدة لتقديم الخدمات مثل التطبيق عن بعد؛ إعادة التصميم

طرائق تقديم الخدمات التي تركز على المريض وتتمحور حول المجتمع؛ تقييم المسارات السريرية للأمراض غير السارية تحديد المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالمكان الذي يمكن فيه إدارة الظروف المحددة؛ واعتماد الاتصالات الجديدة

تعتبر التقنيات كلها تدابير أساسية للاستفادة من الرعاية الأولية لمعالجة العبء المتزايد للأمراض غير السارية

ومن بين الأمثلة على ذلك فرق صحة الأسرة في البرازيل، والتي تقدم نهجاً متكاملًا لإدارة الأمراض غير المعدية في العالم

مستوى المجتمع المحلي؛ المشاركة الفعالة CHWinChina.ل في الوقاية من الأمراض غير السارية وتشخيصها؛ و الصحة

برنامج التحول في تركيا، الذي أدى إلى تعزيز نظام الرعاية الأولية العامة وتعزيز السكان. كما قامت العديد من هذه البلدان بتكملة إصلاحات إعادة تصميم تقديم الخدمات بالتمويل

الإصلاحات من خلال تدابير مثل تلك المذكورة أعلاه (إصلاح طرق الدفع لمقدمي الخدمات و

العقود المنفذة بفعالية). إعادة تصميم تقديم الخدمات، بما في ذلك الرعاية المتكاملة، وطب الأسرة،

إن التمكين، وإصلاح دفع مقدمي الخدمات، هو إصلاح طويل الأجل؛ ومع ذلك، يمكن للعراق أن يبدأ بالإبداع

خارطة طريق لنظام رعاية أولية متكامل يتم فيه تأهيل المرضى إما في مرافق الرعاية العامة أو الخاصة. كما ستساعد أنظمة الرعاية الأولية المعاد تصميمها وتعزيزها العراق في إدارة عبء كوفيد-19، حيث أنها تمكن المستشفيات من التركيز على إدارة حالات كوفيد-19 والولادة الأساسية للبقاء في مستوى الرعاية الأولية.

73.الكسندر ك. رو وآخرون، "فعالية الاستراتيجيات لتحسين ممارسات مقدمي الرعاية الصحية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط" البلدان: مراجعة منهجية. مجلة لانست للصحة العالمية، رقم 6، 2018؛ E1163-1175. 11دوى:10.1016/j.2018.03.039. X-109X(18)52214-109X. "فتح الصندوق الأسود" للتمويل القائم على الأداء في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل: مراجعة للأدبيات." السياسة الصحية والتخطيط، 31، 2016؛ 1297-309. 9دوى:10.1016/j.2016.03.010. 45/3901.هيبول/czw045

74.جزء من برنامج المساعدة الفنية I3RF الممول من البنك الدولي، تم تصميم برامج المساعدة الفنية من أجل دعم التأهب لمواجهة الأوبئة، وإطلاق التأمين الصحي، وتحسين جودة الرعاية الأولية.

75.مارغريت إي كروك، وغوستافو نيجيندا، وفيليسيا إم كناول، "إعادة تصميم الرعاية الأولية لمعالجة الوباء العالمي للأمراض غير المعدية. المجلة الأمريكية للصحة العامة، 105، (1971). لا. 10.2105/ajph.aphapublications.org/doi/pdfplus/10.2105/ajph.2014.302392. 37-43. (2015). https://

76.أ.ج.ب.أ.دوروثي لال وآخرون، "نماذج الرعاية للحالات المزمنة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل: الإطار الأفضل" توليف. بي إم جيه جلوبال هيلث، 3، 2018؛ E001077. 6

يعد تحسين كفاءات العاملين الصحيين في كل مستوى من مستويات الرعاية أمراً ضرورياً لضمان جودة الرعاية.

إن ضعف قدرة القوى العاملة الصحية هو أحد العوائق الرئيسية أمام جودة الرعاية الصحية في العراق، كما تم توضيحه في القسم السابق. ومع ذلك، هناك نقص في البيانات المتعلقة بتوزيع العاملين الصحيين ومهاراتهم. كخطوة أولى، يجب على وزارة التعليم العالي إنشاء سجل للقوى العاملة الصحية يتضمن بيانات محدثة عن الكوادر

وتوزيع العاملين الصحيين على القطاعين العام والخاص، وتسهيل اتخاذ القرارات مثل نقل العاملين الصحيين من المناطق ذات الحاجة المنخفضة إلى المناطق ذات الحاجة العالية أو توجيه عملية توظيف العاملين الصحيين إلى الكوادر التي تعاني من أكبر الفجوات. بالإضافة إلى فهم مدى توفر العاملين الصحيين بشكل أفضل، يعد تقييم جودتهم أمراً ضرورياً أيضاً.

ينبغي على وزارة التعليم العالي إضفاء الطابع المؤسسي على التقييمات المنتظمة لكفاءة مقدمي الخدمات وبناء مناهج تدريبية بناءً على الثغرات التي تنشأ من هذه التقييمات، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الأمراض غير السارية.

تهدف إلى تطوير المبادئ التوجيهية السريرية للأمراض غير السارية لأطباء الرعاية الصحية الأولية، وتم اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديثها الحزمة الأساسية التي يتعين على العاملين الصحيين تقديمها؛ وهناك حاجة إلى البناء على هذه الجهود. وأخيراً الترخيص

أو يمكن أيضاً ربط إعادة ترخيص العاملين الصحيين بالأداء في هذه التقييمات، ويمكن ربط تقييمات كفاءة مقدمي الخدمة بمدفوعات الأداء كجزء من نظام الدفع المنقح لمقدمي الخدمات.

زيادة حقوق الملكية

إن تحسين الحماية المالية هو المفتاح لتحسين العدالة، والخطوة الأولى هي إجراء المزيد

العمل بشكل خاص على نطاق واستهداف واستدامة خطط الحماية المالية المحتملة. بينما أ

تجري مناقشة نظام جديد للتأمين الصحي الاجتماعي، وهناك أسئلة مهمة تتعلق بجدواه

وطرق التنفيذ. القدرة المؤسسية فيما يتعلق بالأبعاد المالية والعمالية والقانونية

يجب تقييم قانون التأمين الصحي المقترح قبل الإطلاق. علاوة على ذلك، من غير الواضح كيف يقترح التبار

سيغطي المخطط الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، لأنه مخطط قائم على الاشتراكات يستهدف في المقام الأول العاملين في القطاع الرسمي. ومع تحرك العراق نحو التغطية الصحية الشاملة، سيتعين عليه اتخاذ قرارات بشأن الأبعاد الثلاثة للتغطية: الخدمة، والسكان، والمالية. فيما يتعلق

لتغطية الخدمات، سيتعين على العراق أن يقوم على وجه السرعة بتطوير وتكليف وتنفيذ حزمة رعاية صحية أولية تستجيب للاحتياجات الصحية ذات الأولوية للسكان، وخاصة بالنسبة لأولئك النازحين داخلياً أو الذين يعيشون في المحافظات الأكثر تأثراً سلباً باحتلال داعش. وينبغي أن تركز مجموعة الخدمات الدنيا هذه للتدخلات الفعالة من حيث التكلفة على الصحة الإنجابية، وصحة الأم والطفل، والصحة العقلية

الدعم الصحي والنفسي الاجتماعي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي وإدارة الأمراض غير السارية المزمنة، وخاصة ارتفاع ضغط الدم والسكري. 67 وينبغي تقديم هذه الحزمة في كل مرافق الرعاية الأولية العامة والخاصة مجاناً. بالإضافة إلى حزمة الرعاية الصحية الأولية، هناك حزمة مزايا لأي نظام حماية مالية

وينبغي أن تكون محددة بشكل جيد قبل الإطلاق، على أساس فعالية التكلفة، والإنصاف، وإمكانية الوصول.

لتحسين التغطية السكانية، لا سيما للفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، بما في ذلك النازحون داخلياً واللاجئون. بالنسبة لهؤلاء السكان، يتم توفير آليات تقديم الخدمات مثل حملات تشخيص الأمراض غير السارية،

وينبغي الاستفادة من الوحدات الطبية المتنقلة، والتطبيب عن بعد، والتواصل المجتمعي إلى الحد المطلوب لتقديم الحد الأدنى من حزمة الخدمات. وأخيراً، يجب تقييم التغطية المالية بشكل أكبر لتمكين التصميم

آليات لتعظيمها، بما في ذلك الإيرادات والنفقات لأي خطة حماية مالية محتملة

لتقييم جدواها. ونظراً للندرة الحالية في بيانات التكلفة، فلا بد من تحديد تكاليف الخدمات وإجراء التحليلات الاكتوارية لتقييم مدى استدامة توسيع نطاق حزمة الحد الأدنى من الخدمات على الصعيد الوطني، وتوسيع أي مخطط للحماية المالية ليشمل المزيد من الفوائد. يعد الاستهداف بعداً رئيسياً للبعد المالي

وينبغي بذل الجهود للبناء على السجل الاجتماعي واختبارات الوسائل البديلة حالياً

تستخدم لتحديد أهلية الإنفاق العام المختلفة. وأخيراً، تعتبر التغطية المالية أحد المبادئ الأساسية للتوسع

الوصول إلى خدمات الرعاية الأولية عالية الجودة في المرافق الخاصة: يجب وضع ضوابط للتكلفة والتغطية أثناء التعاقد مع القطاع الخاص. وبناءً على هذه الدراسات الإضافية، سيتم إنشاء خطط حماية مالية جيدة الاستهداف

ويجب توسيع نطاقها على المدى القصير إلى المتوسط، جنباً إلى جنب مع الحوكمة والترتيبات المؤسسية اللازمة، والتي يجب أن تنفذها وزارة التعليم العالي وبالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الآخرين.

وينبغي أيضاً التأكيد على أن هذا لا يمكن تحقيقه ما لم يتم توسيع الحيز المالي بشكل كبير

دعم التحسينات في الخدمات والسكان والتغطية المالية.

ولا بد من زيادة الاستثمارات في البنية التحتية لضمان الوصول العادل إلى الخدمات الصحية من خلال إعادة ترتيب أولويات ميزانية الصحة والاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبينما يظل الحيز المالي محدوداً، فإن ولا تزال هناك حاجة إلى إعادة بناء البنية التحتية الصحية، لا سيما في المحافظات الأكثر أهمية المتأثرة بالصراع، مثل الأنبار وديالى ونيوى وصلاح الدين -وهي المحافظات التي لديها أيضاً أدنى مستويات الوصول والاستخدام. ينبغي على الحكومة العراقية أن تفكر في إشراك القطاع الخاص في بناء وإعادة تأهيل المرافق الصحية من خلال شراكات مبتكرة وفعالة بين القطاعين العام والخاص، مثل الشراكات الحديثة.

استثمار مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لبناء مستشفى بسعة 161 سريراً في إقليم كردستان 77. ينبغي على الحكومة العراقية وضع سياسة لتوحيد ومواءمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المستقبل لمواصلة إعادة بناء قدرة النظام الصحي.

تعظيم الكفاءة

وعلى المدى القصير إلى المتوسط، فإن تعظيم الكفاءة التخصيصية والفنية هو المفتاح لتحسين الصحة النتائج في العراق بالنظر إلى الحيز المالي المحدود. وكما هو موضح أعلاه، فإن إعادة تصميم النظام الصحي يزيد من قدراته يتمتع المستوى المجتمعي والمستوى الأولي بالقدرة على تحسين كفاءة التخصيص. الأدلة من البلدان يشير جميع أنحاء العالم إلى دور الرعاية الأولية الفعالة في تحسين فعالية وكفاءة الرعاية الأولية الإنفاق على الصحة العامة؛ سيكون تعزيز الرعاية الأولية أمراً ضرورياً لتحسين الوصول إلى الرعاية وجودتها وإنصافها الخدمات الصحية في العراق. بالإضافة إلى التوصيات المقترحة لتحسين الوصول إلى الرعاية الأولية، من الضروري أيضاً تنفيذ نظام إحالة بحيث يضطر أولئك الذين يبحثون عن الرعاية في المستشفيات للحصول على خدمات الرعاية الأولية في حزمة الرعاية الصحية الأولية إلى دفع رسوم تجاوز. وهذا يضمن تخفيف ازدحام المستشفيات وإمكانية التركيز على الرعاية الثانوية أو الثالثية. تحسين الكفاءة الفنية، وخاصة بالنسبة لشراء الأدوية و

تعتبر الإمدادات الطبية بالإضافة إلى المدخلات الرئيسية الأخرى ضرورية أيضاً. ولا توجد حالياً آليات لضمان الجودة ومراقبة التكاليف، ولا تزال المشتريات في القطاع الخاص مجزأة. تحسين كفاءة الدواء

الشراء من خلال قائمة الأدوية الأساسية الفعالة من حيث التكلفة، وتحديد أولويات الأدوية الجنيسة، ومركزية المشتريات ومن خلال تعزيز قدرات كيماديا، وتعزيز إنتاج الأدوية المحلية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى توفير التكاليف وتحسين النتائج.

ومن الممكن أن يساعد ترشيح ترتيبات اللامركزية في تحسين النتائج الصحية. تتمتع اللامركزية بالقدرة على تحسين المساءلة والنتائج الصحية إذا تم تنفيذها ضمن الإطار القانوني والمالي الصحيح. ومع ذلك، حدثت اللامركزية في العراق بسرعة، وذلك في الغالب لنقل فاتورة الأجور من

الحكومة الوطنية إلى المحافظات، ودون رؤية واضحة لأهداف وغايات السياسة المقصودة. وقد ساهم ذلك في زيادة غير متناسبة في التكاليف التشغيلية للمحافظات (ويرجع ذلك في الغالب إلى السرعة العالية

نمو موظفي المحافظات التي آلت من الوزارات الاتحادية)، مما أدى إلى تفاقم الموجود

التعقيدات في نقل تمويل الموازنة الاستثمارية من المستوى الاتحادي إلى مستوى المحافظات. 87 ل

تنفيذ عملية اللامركزية بشكل فعال وتزويد المحافظات بالقدرة الكافية على القيام بذلك ولمزيد من المسؤوليات واستقلالية ميزانياتها، فمن الضروري (1) ضمان النمو والتنوع

من الإيرادات في كل من الحكومة الفيدرالية والمحافظات، لدعم الميزانيات الاستثمارية بشكل أفضل، و (2) إرساء قبول سياسي لدولة لا مركزية عبر الحكومة، بما في ذلك الأساس المنطقي

اللامركزية وأدوار الكيانات اللامركزية. 79 وبالمثل، وكما هو موضح في قسم المقدمة، فإن التنسيق بين جمهورية العراق وحكومة إقليم كردستان غير موجود فيما يتعلق بجمع البيانات وتقديم الخدمات، ومن شأن تحسين اللامركزية والتنسيق بين هذه الكيانات أن يعزز الكفاءة والحكومة.

يعد تحسين كفاءة الموارد البشرية اللازمة للإنفاق على الصحة شرطاً أساسياً لتحقيق الفعالية

خدمة التوصيل. وكما هو موضح في قسم التمويل، فإن أكثر من 75 بالمائة من ميزانية وزارة التعليم العالي مخصصة لذلك

دفع رواتب العاملين الصحيين، مما يعكس نتائج الزيادة الأخيرة في توظيف الكوادر غير ذات الأولوية في المقام الأول،

ولا يترك مجالاً كبيراً للنقائص التشغيلية أو الرأسمالية الأخرى. وفي حين ساعد ذلك في سد الفجوات، فقد نمت الكوادر غير الطبية بشكل أسرع من الكوادر الطبية ولم تتم الزيادة في

التوظيف بالضرورة على أساس الاحتياجات عبر الكوادر والمناطق. وعلى هذا النحو، فمن الضروري إجراء مراجعة وظيفية لفاتورة الأجور و

77. مجموعة البنك الدولي، "البيانات الصحفية لمؤسسة التمويل الدولية"، <https://ifcextapps.ifc.org/IFCExt/Pressroom/IFCPressRoom.nsf/0/A49B15ACDFF-C96A385258535003A7F7>.

78. مايك فليت، "اللامركزية وسخطها في العراق"، معهد الشرق الأوسط (25 سبتمبر 2019)، <https://www.mei.edu/publications/decentralization-and-its-discontents-iraq>.

الموارد البشرية للقدرة الصحية من خلال توليد البيانات التي من شأنها أن تساعد في تحديد الأماكن الأكثر أهمية تحديد الفجوات في القوى العاملة الصحية، فضلاً عن وضع توصيات لترشيد توزيع القوى العاملة الصحية من أجل توليد المدخرات وتحديد أولويات الكوادر والمحافظة التي تعاني من الفجوات الأكثر أهمية.

إن تعزيز نظم المعلومات هو المفتاح لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة وتحسين المالية العامة إدارة، وعلى الرغم من توفر البيانات الروتينية من القطاع العام، إلا أنه لا توجد أي بيانات تقريباً فيما يتعلق بتمويل أو تقديم الخدمات من القطاع الخاص الذي يقدم عددًا كبيراً من الخدمات. إن إطلاق نظام وطني إلكتروني للسجلات الطبية سيستغرق قدرًا كبيراً من الوقت والجهد، وزارة التعليم العالي وينبغي، كخطوة أولى، جمع مجموعة من المؤشرات الموحدة من القطاع الخاص، مع التركيز على الأولوية مقياس الوصول والاستخدام والتمويل، لا سيما لتمكين الأمراض غير السارية من السماح باستمرار الرعاية. ولهذا السبب، يجب على وزارة التعليم العالي وضع مخطط لأنظمة المعلومات على مستوى المريض. كما ستمكن أنظمة المعلومات المعززة من إجراء تحليلات محسنة وروتينية للكفاءة المعيارية، مثل التركيز على التحليلات المعيارية تكاليف الوحدة لكل طبيب ولكل إجراء. ينبغي أيضاً استخدام أنظمة المعلومات للسماح بتحسين الإدارة المالية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال جمع البيانات المالية التفصيلية (من خلال BOOST،

على سبيل المثال)؛ أو من خلال تنفيذ نظام متكامل للإدارة المالية (مثل النظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية)؛ أو من خلال إضفاء الطابع المؤسسي وتوحيد الحسابات الصحية الوطنية لجمع بيانات منتظمة عن تدفق الأموال. في حين أن هذا التقييم لا وإذا لم نركز على الإدارة المالية العامة، فلا بد من إجراء تقييمات مستقبلية للأنظمة الائتمانية من أجل ضمان الكفاءة والمساءلة. وكما أبرزنا، تواجه الحكومة تحديات كبيرة على الإطلاق مراحل دورة السياسة والموازنة؛ ويلزم إجراء تحليل مفصل لتوثيق الاختناقات في كل مرحلة وتحديد فرص التحسين. وبشكل عام، ستسلط البيانات والتحليلات المحسنة الضوء على الاتجاهات المستقبلية بشأن تعزيز الحوكمة وستمكن العراق من التحول نحو نظام شراء مرنا واستراتيجي.

ضمان الاستعداد لمواجهة الأوبئة الحالية والمستقبلية

بالإضافة إلى تعزيز النظام الصحي، يتعين على الحكومة العراقية تعزيز قدرتها من أجل تقليل مخاطر الإصابة بالأمراض والوفيات الناجمة عن جائحة كوفيد-91 وتفشي الأمراض في المستقبل.

كما تم توضيحه، يعد العراق أحد البلدان الأكثر تأثراً بجائحة كوفيد-91 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة، وعلى المدى القصير، يجب أن يكون التركيز على بناء القدرات لتعزيز الرعاية السريرية، ومنع انتقال العدوى، وتحسين التواصل، وتسريع اكتشاف الحالات، وضمان سلامة القوى العاملة الصحية. ومع ذلك، فإن الأولويات طويلة المدى مثل تطوير استراتيجية مراقبة فعالة، جنباً إلى جنب

مع إعادة تصميم تقديم الخدمة لضمان استمرارية الخدمة أثناء فيروس كورونا (COVID-19) يجب وضعها وتنفيذها في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك ما يلي:

بناء القدرة على الرعاية السريرية الفعالة لإدارة حالات كوفيد-91 من خلال التقييم وإعادة التصميم تقديم الخدمات لتحقيق أقصى قدر من تدفق المرضى وسلامتهم في المرافق الصحية؛ وتطوير إجراءات التشغيل القياسية من أجل سلامة المرضى والوقاية من العدوى ومكافحتها وسلامة العاملين الصحيين؛ وتقييم الجوى أداة رقمية قائمة على المنشأة للكشف عن حالات كوفيد-91 والإبلاغ عنها وإدارتها.

ضمان استمرارية الخدمات الأساسية من خلال الفرز بين مرافق علاج كوفيد-91 و ضمان عدم انقطاع تقديم الخدمات في مرافق الرعاية الأولية للخدمات الأساسية مثل صحة الأم والطفل والتدخلات المتعلقة بالأمراض غير السارية.

(3) الوصية التي يجب على الحكومة العراقية على رفع مستوى الوعي العام والمجتمعي

المستخدم الابتكار والتكنولوجيا في علاج كوفيد-91 من خلال تقييم التطبيق عن بعد الحالي البنية التحتية وتحديد الحلول التكميلية مع المبادئ التوجيهية السريرية المقابلة؛ تجريب على الانترنت منصة لتتبع المخالطين؛ وتطوير منهج تدريبي لموظفي الصحة العامة.

تعزيز أنظمة المراقبة القائمة على الأحداث من خلال رسم خرائط المراقبة القائمة على الأحداث الأنظمة على جميع المستويات، وتقييم الثغرات لتلبية متطلبات مراقبة القدرات الأساسية وفقاً لـ اللوائح الصحية الدولية (IHR) ودمج أنظمة مراقبة الأمراض مع الصحة الموسعة نظام معلومات.



الفصل 3: قطاع التعليم

مقدمة

إن تنمية رأس المال البشري أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق. على مدى العقود الماضية، استثمرت البلدان في جميع أنحاء العالم في رأس المال البشري كمحرك للنمو الاقتصادي. واليوم، يشكل رأس المال البشري الحصة الأكبر (64%) بالمئة من إجمالي الثروة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، يفتقر الاقتصاد العراقي إلى التنوع، ولا تزال الإيرادات الحكومية تعتمد إلى حد كبير على قطاع النفط المتقلب.

وتبلغ نسبة رأس المال البشري كنسبة من إجمالي الثروة 15% فقط، وهي الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في رأس المال البشري وإصلاحات قطاع التعليم لتحفيز الرخاء الاقتصادي.

يواجه العراق أزمة في رأس المال البشري تغذيها أزمة التعلم. سيصل الطفل المولود في العراق اليوم، في المتوسط، إلى 41 في المائة فقط من إنتاجه المحتملة عندما يكبر، وفقاً لقياس مؤشر رأس المال البشري (HCI) التابع للبنك الدولي. 99 يمتلك العراق أحد أدنى مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة والأدنى بين دول المشرق. ويعزى الأداء الضعيف للعراق على مؤشر رأس المال البشري إلى حد كبير إلى نتائج التعليم المحسوبة على المؤشر. واستناداً إلى معدلات التسجيل الحالية، يمكن للطفل العراقي أن يتوقع إكمال 6.9 سنوات فقط.

100 ومع ذلك، عند الأخذ في الاعتبار مقدار التعلم الذي يحدث بالفعل، فإن هذا الطفل لن يحقق سوى 4.0 سنوات من الدراسة المعدلة حسب التعلم (LAYS) بحلول سن 18 عامًا. ونتيجة لذلك، فإن 40 بالمائة من (منخفضة بالفعل) ولا يترجم الوقت الذي يقضيه الطفل في المدرسة إلى مهارات إنتاجية عندما يدخل هذا الطفل إلى سوق العمل. 101

وتشير قيمة مؤشر رأس المال البشري المنخفضة إلى أوجه قصور كبيرة في جودة وتقديم الخدمات التعليمية، الأمر الذي وقد ترحم ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية. إن الافتقار إلى التحليل المنهجي لقطاع التعليم، وهو أمر ضروري لتحديد ومعالجة أوجه القصور هذه، قد منع حكومة العراق من

إجراء إصلاحات قائمة على الأدلة لتحسين نتائج رأس المال البشري، الذي غذته سنوات من الصراع، والإصلاحات غير الفعالة، ومحدودية الفرص المتاحة للشباب، إلى تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. النتائج الاجتماعية، وتأجيج الاضطرابات الاجتماعية، وهذا يسلب الضوء على الحاجة الملحة لتحسين إدارة واستخدام الموارد المتاحة وضمان إنفاق عام أكثر إنصافاً وكفاءة.

ومن المتوقع أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى المزيد من فقدان التعلم بين الأطفال والشباب العراقيين، حيث قد يترك بعضهم المدرسة ولا يعودون إليها أبداً. تشير عمليات المحاكاة التي أجراها البنك الدولي إلى أن ما يصل إلى 0.9 سنة من الدراسة المعدلة حسب التعلم، في المتوسط، قد يتم فقدانها نتيجة لإغلاق المدارس أثناء جائحة كوفيد-19 - من خط الأساس البالغ 4.0 سنوات. وقد يترجم هذا إلى أكثر من 30 مليار دولار أمريكي من الدخل الضائع مدى الحياة للطلاب المتضررين. 102 وبشكل إغلاق المدارس الحالي تهديداً لعدد أكبر من الأطفال الذين يتسربون من المدرسة، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية ومن الأسر الأكثر فقراً. وفي حين وفرت وزارة التعليم التعلم عن بعد من خلال منصة عبر الإنترنت والتلفزيون، فقد كان التركيز في الغالب على التعليم الثانوي وعلى الطلاب الذين يتقدمون لامتحانات النهائية. عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية للتعليم المستمر

كما أدى إلى اتساع نطاق عدم المساواة، مما زاد من خطر التسرب من المدارس، وخاصة بين الأطفال والشباب الأكثر حرماناً في العراق.

يقدم هذا الاستعراض للإنفاق العام (PER) توصيات سياسية قائمة على الأدلة لإصلاح التعليم وإصلاح القطاع، وهو أمر مطلوب بشدة لتحفيز تنمية رأس المال البشري والازدهار الاقتصادي. يحلل هذا الفصل السياق الحالي لقطاع التعليم في العراق (القسم 2) مع وجهة نظر نحو الملاءمة (القسم

3) والإنصاف (القسم 4) والكفاءة (القسم 5) في النفقات العامة والخاصة على التعليم، فضلاً عن

الجوانب المؤسسية والإدارة المالية العامة (القسم 6) لقطاع التعليم. التحليل في هذا

أجرى البنك الدولي هذا الفصل على أساس البيانات التي تم جمعها من مجموعة من المصادر العامة وغير العامة (انظر الإطار 3). وبهدف تحسين نتائج رأس المال البشري، يقدم هذا الفصل مجموعة من الأمور الملموسة

توصيات سياسية قصيرة وطويلة الأجل لدعم تقديم الخدمات المعززة والإدارة المالية

في التعليم. وتستهدف هذه التوصيات صناعات القرار العراقيين الذين يرغبون في تحسين نوعية

98. جيلين ماري لانج، كوينتين وودون، وكيفن كاري، ثروة الأمم المتغيرة: 2018 بناء مستقبل مستدام، (واشنطن، العاصمة: البنك الدولي، 2018). <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29001>.

99. يقيس مؤشر رأس المال البشري مقدار رأس المال البشري الذي يمكن أن يتوقع الطفل المولود اليوم أن يصل إليه بحلول سن 18 عامًا، وينقل إنتاجية الجيل القادم من العمال مقارنة بمعايير التعليم الكامل والصحة الكاملة.

100. وهذا يضع العراق ضمن البلدان العشرة الأدنى من بين 174 دولة ذات مؤشر رأس المال البشري المحسوب في عام 2020 من حيث سنوات الدراسة المتوقعة.

101. مجموعة البنك الدولي، الموجز القطري لمشروع رأس المال البشري وورقة البيانات الخاصة بالعراق، <http://www.worldbank.org/en/publication/human-capital> (2018).

102. إيلزابيث سيدميك، ناتالي لاهير، وماي بيند، "العراق: هل يمكن لكوفيد أن يعلمنا كيفية بناء نظام تعليمي أفضل لجميع الأطفال؟"

مدونات البنك الدولي 6/نوفمبر، <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/iraq-can-covid-teach-us-how-build-better-education-system-all-children> (2020).

قرارات تمويل قطاع التعليم على أساس أدلة قوية من أجل تطوير نظام أكثر إنصافاً وفعالية نظام تعليمي فعال، وخطوة ضرورية نحو تعلم أفضل وتحسين رأس المال البشري.

المربع 3

ملاحظة حول مصادر البيانات

تم إجراء التحليل في هذا الفصل من قبل البنك الدولي ويستند إلى البيانات التي تم جمعها من مجموعة من المصادر العامة وغير العامة. على عكس العديد من البلدان المتوسطة الدخل، يقدم العراق القليل من بيانات التعليم إلى قواعد البيانات الدولية الرئيسية - مثل معهد اليونسكو للإحصاء (UIS) وإحصاءات التعليم التابعة للبنك الدولي.

- (EdStats) ولا تشارك في أنظمة قابلة للمقارنة دوليًا لتقييم تعلم الطلاب - مثل مثل برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقييم الطلاب الدوليين (PISA) والرابطة الدولية لتقييم الطلاب تقييم اتجاهات التحصيل التعليمي (IEA) في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) والتقدم في الدراسة الدولية لمحو أمية القراءة (PIRLS) التي نظمتها الرابطة الدولية لمحو الأمية تقييم التحصيل التعليمي (IEA) وبناءً على ذلك، يعتمد هذا البرنامج على مصادر بديلة للتعليم البيانات الخاصة بالعراق، مما يحد من إمكانية المقارنة بين بعض التحليلات عبر البلاد.

تشمل المصادر الرئيسية للبيانات المستخدمة في هذا الفصل ما يلي:

-البيانات الإحصائية الحكومية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء العراقي (CSO: <http://cosit.gov.iq/>) ويشمل ذلك المؤشرات الرئيسية لقطاع التعليم مثل عدد الطلاب والمعلمين والمؤسسات، بالإضافة إلى البيانات الديموغرافية العامة.

-البيانات المالية الحكومية المقدمة إلى البنك الدولي من قبل وزارة المالية العراقية (وزارة المالية: <http://mof.gov.iq/>) ويمكن تنزيله من موقع مسح الموازنة المفتوحة التابع لوزارة المالية. (<http://mof.gov.iq/obs/en/Pages/obsDocuments>) (أسبكس). ويشمل ذلك الموازنات المعتمدة وبيانات تنفيذ الميزانية من عام 2009 إلى عام 2019.

-بيانات المسح الأسري التي تم جمعها كجزء من برامج المسح الوطنية والدولية. وتشمل هذه المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES) الذي أجراه منظمات المجتمع المدني في 2006-2007 و2010-2012؛ مسح الرفاهية عبر التتبع الفوري والمتكرر (سوفيت) الذي أجراه البنك الدولي في عام 2017؛ والمؤشر المتعدد

المسح العنقودي (MICS) الذي أجري في الأعوام 2000 و2002 و1102 و8102 من قبل منظمات المجتمع المدني وإحصاءات إقليم كردستان المكتب، في إطار البرنامج الدولي للمسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي تشرف عليه اليونيسف.

-تم استخدام مصادر أخرى لبيانات التعليم لاستكمال المعلومات المتاحة عن نتائج قطاع التعليم. وتشمل هذه المشاريع مشروء رأس المال البشري التابع للبنك الدولي (HCP: <https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital>) وتقييم القراءة المبكرة / countries (EGRA: <https://earlygradereadingbarometer.org/iraq/> المنزل)، تم تنفيذه عام 2012.

ومع توافر بيانات إضافية، قد تتم مراجعة التحليلات الواردة في هذا التقرير للاستفادة من المزيد من المعلومات الحديثة حول حالة قطاع التعليم في العراق.

3.1 سياق قطاع التعليم ونتائج

اتجاهات القطاع الرئيسي: الإنجازات والتحديات

ارتفع معدل الالتحاق بمؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي في العراق بشكل مطرد منذ منتصف التسعينيات. من عام 1994 إلى عام 2018 ارتفع إجمالي عدد الطلاب في جميع مستويات التعليم من

4.4 مليون إلى حوالي 10 ملايين. وكانت الزيادة الأكثر حدة على مستوى التعليم العالي (268 في المائة)، تليها بالتعليم الثانوي (211 في المائة)، في حين نما التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي بوتيرة مماثلة لذلك قطاع التعليم ككل (زيادة إجمالية في الالتحاق بنسبة 120 بالمائة). التعليم المهني فقط شهدت انخفاضاً في عدد الطلاب، الذي انخفض بشكل مطرد من ذروته في عام 2005 (انظر الشكل 80).

اتبعت أعداد المؤسسات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس على نطاق واسع الاتجاهات طويلة المدى في تسجيل الطلاب في كل مستوى تعليمي. شهد التعليم الابتدائي والثانوي والعالي عدد الطلاب ينمو بوتيرة أسرع قليلاً من عدد المعلمين، مما أدى إلى زيادات معتدلة في نسبة الطلاب إلى المعلمين خلال العقد الماضي: من 17 إلى 21 طالباً في كل معلم في التعليم الابتدائي؛ من 14 إلى 18 بوصة

التعليم الثانوي؛ ومن 12 إلى 16 في التعليم العالي. ارتفع عدد المدارس بما يتماشى مع الطلاب

الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي 301. ومع ذلك، شهد قطاع التعليم المهني انخفاضات حادة في معدلات التحاق الطلاب، مصحوبة بتخفيضات أبطأ بكثير في عدد المؤسسات وأعضاء هيئة التدريس (انظر الشكل 05ب-و).

في حين ارتفع عدد "المدارس" الابتدائية والثانوية (كوحدة إدارية) تماشياً مع ذلك

ومع ارتفاع معدلات التحاق الطلاب بالمدارس، نشأت فجوة كبيرة في البنية التحتية، تتمثل في افتقار المدارس إلى المرافق المادية الخاصة بها. اعتباراً من العام الدراسي 2018/2019، كان حوالي 27 بالمائة من المدارس الابتدائية و64 بالمائة من المدارس الثانوية "تستضيف" المدارس "المدارس" "الضيفة" المتبقية في المرافق. [104] وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، فإن غالبية المدارس (73 بالمائة) في التعليم الابتدائي و45 بالمائة في التعليم الثانوي تعتبر مدارس "ضيفة" (الجدول 6). مع متوسط حجم المدرسة أقل بقليل من 400 الطلاب، ومع مشاركة العديد من المدارس في المرافق في نوبات متعددة، يؤثر النقص في البنية التحتية التعليمية تأثيراً عميقاً على القدرة على تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة.

مع مرور الوقت، كانت الفجوات الكبيرة المستمرة في الوصول إلى التعليم مساهماً رئيسياً في تدهور نتائج رأس المال البشري في العراق على المدى الطويل. لقد فقد نظام التعليم العراقي، الذي كان يحظى بتقدير كبير في السبعينيات، بعض الهيبة بين أقرانه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. التسجيل في جميع المستويات

التعليم فوق الابتدائي منخفض ويتخلف عن معظم المقارنات الدولية. وفي حين تم تحقيق تحسينات في الوصول إلى التعليم الابتدائي وإتمامه، إلا أن هذه المكاسب لم يتم توزيعها بشكل متساو. يشير أحد المقاييس القليلة لنتائج تعلم الطلاب، وهو تقييم القراءة للصف المبكر (EGRA) لعام 2012، إلى أن

فجوة التعليم، إذا ما قيست من خلال تعلم الطلاب، أقل مما هي عليه في البلدان المجاورة.

تضع الأزمة الصحية الأخيرة، التي عجل بها فيروس كورونا (كوفيد-19) في أوائل عام 2020، ضغطاً إضافياً

على نظام التعليم في العراق، والذي يتأثر سلبيًا بالفعل بسبب الهشاشة وسنوات الصراع. مدرسة

ستؤدي عمليات الإغلاق بسبب فيروس كورونا إلى خسائر كبيرة في عملية التعلم، مما يؤدي إلى تفاقم هشاشة تقديم الخدمات التعليمية التي أعاقها سنوات من الصراع، والتي خلفت بنية تحتية كبيرة وتقديم الخدمات

فجوة. حتى قبل عام 2020، وجد أكثر من مليوني طفل عراقي أنفسهم خارج المدرسة لأسباب مختلفة: الصراع والنزوح ونقص البنية التحتية فيما بينهم. إعادة الإعمار (البنية التحتية)

وتقدر تكاليف التعافي (تقديم خدمات التعليم) في المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر من الصراع الأخير الذي خلقه داعش بنحو 5.4 تريليون دينار عراقي (4.6 مليار دولار أمريكي). 601

نتائج القطاع: معدلات المشاركة والإكمال

وتتناقص المشاركة في التعليم الرسمي -مقاسة من خلال صافي نسب الحضور المعدلة، وهو مؤشر للالتحاق -بشكل مطرد مع تقدم العمر. من 92 بالمائة في التعليم الابتدائي، تنخفض معدلات الحضور في العراق

إلى 58 في المائة في التعليم الإعدادي و33 في المائة في التعليم الثانوي العالي، مع كون التعليم الابتدائي فقط في مستويات مماثلة للمقارنات الدولية. . يظهر كبيرة

فجوات الوصول إلى جميع مستويات التعليم. وارتفعت نسبة المشاركة في التعليم الابتدائي من 76 في المائة في عام 2000

إلى ما يقرب من 92 في المئة في عام 2018، مع حدوث أكبر الزيادات بين عامي 2000 و6002.

ويتماشى معدل الالتحاق إلى حد كبير مع المقارنات الإقليمية. ومع ذلك، في التعليم الإعدادي، الذي يلتحق به 57 في المائة فقط من الأطفال العراقيين في سن المدرسة، والتعليم الثانوي العالي، الذي يلتحق به 33 في المائة من الشباب المناسبين للعمر، يتخلف أداء العراق بشكل كبير عن المقارنات الإقليمية (الجدول 7 والجدول 8).

104.

وتشير كلمة "المدارس" هنا إلى الوحدات الإدارية، وليس إلى المرافق المادية.

106. وتشمل هذه محافظات الأنبار وبيابل وبعقاد وديالى وكركوك وبنوبى وصلاح الدين.

107- تُعرّف نسبة الحضور الصافية المعدلة بأنها النسبة المئوية للأطفال في السن المناسبة المرتبطتين بمستوى معين من التعليم (على سبيل المثال، سن المدرسة الابتدائية) الالتحاق بهذا المستوى من التعليم (على سبيل المثال المدرسة الابتدائية) أو المستوى التالي (على سبيل المثال المدرسة الإعدادية).

على عكس معظم دول العالم، لا يقدم العراق باستمرار بيانات الالتحاق بالتعليم إلى معهد اليونسكو للإحصاء 108. (UIS) بما يزيد من تعقيد المقارنات بين الدول لآداء نظامها التعليمي. ولأغراض هذا التحليل، تتم مقارنة معدلات الحضور الصافية المعدلة من خلال المسح العنقودي متعدد المؤشرات في العراق مع معدلات الالتحاق الصافية المعدلة في البلدان الأخرى المستمدة من بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، والتي يمكن الوصول إليها من خلال قاعدة بيانات EdStats التابعة للبنك الدولي.

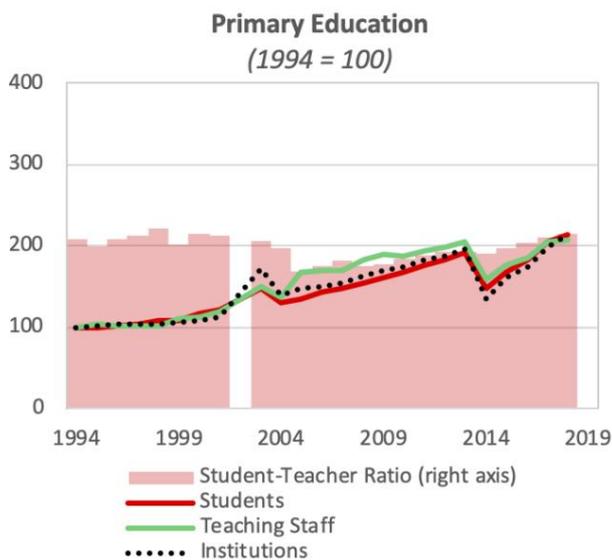
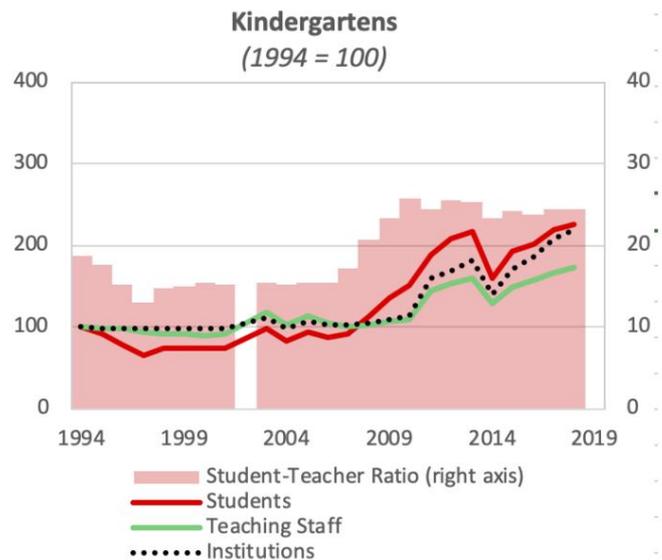
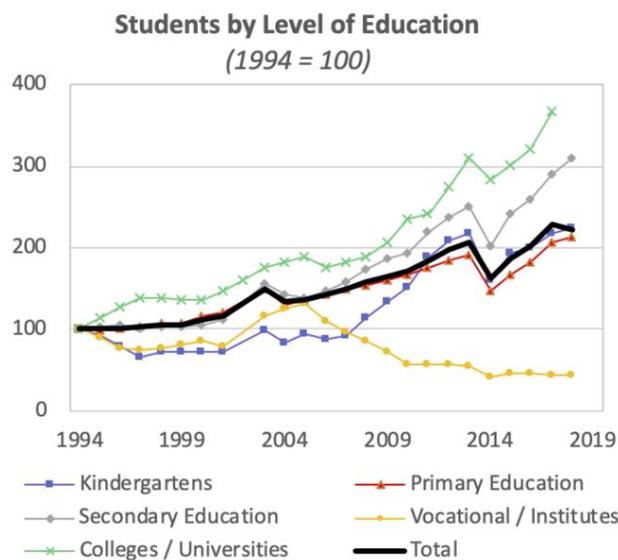
الجدول 6. عدد مدارس التعليم الابتدائي والثانوي حسب حالة المضيف / الضيف، 2017/18-2018/19

	2017/2018			2018/2019		
	ضيف مدرسة	يستضيف مدرسة	المجموع مدرسة	ضيف مدرسة	يستضيف مدرسة	المجموع مدرسة
التعليم الابتدائي - عدد المدارس	1156	4409	15965	12564	4671	17235
التعليم الابتدائي - المدارس المضيفة كنسبة مئوية من الإجمالي			28%			27%
التعليم الثانوي - عدد المدارس	4050	3435	7485	4411	3728	8139
التعليم الثانوي - المدارس المضيفة كنسبة مئوية من الإجمالي			46%			46%

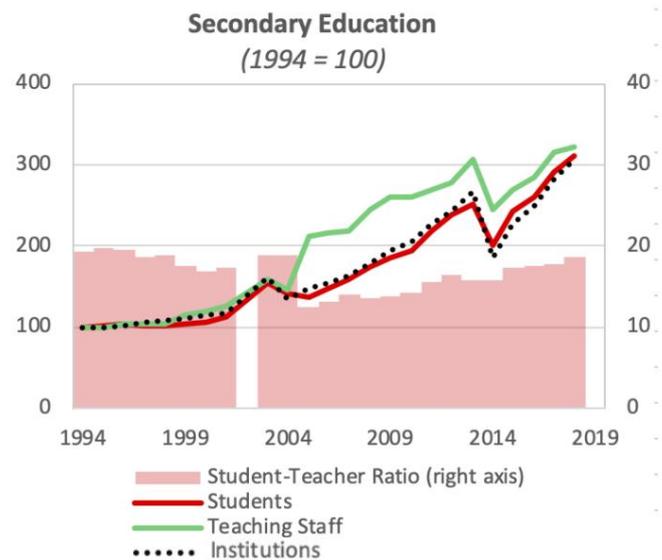
المصدر/ حسابات البنك الدولي استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي

الشكل 80. اتجاهات عدد الطلاب والمعلمين والمؤسسات حسب مستوى التعليم، 1994-2019

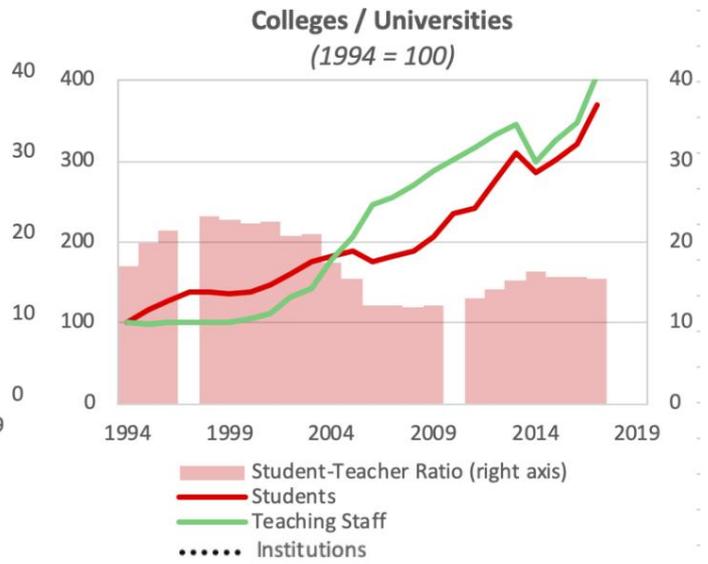
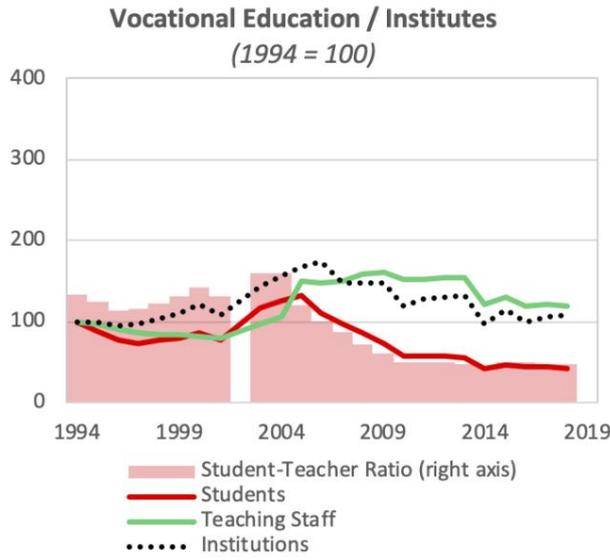
(أ)



(ج)



(د)



المصدر / حسابات البنك الدولي المستندة إلى بيانات من جهاز المجتمع المدني في العراق. (http://cosit.gov.iq/?option=com_content&view=article&id=987&catid=87&lang=ar و http://www.cosit.gov.iq/ar/2015-11-23-08-09-54).

ملاحظات / [1] تم تضمين أرقام إقليم كردستان العراق في مجاميع عام 2003 لرياض الأطفال والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم المهني، المعاهد، وكذلك في مجاميع الكليات والجامعات للعام 2004-2005.
 [2] تم استبعاد بيانات بعض المحافظات للأعوام 2014-2016 (محافظة نينوى والأنبار وأجزاء من صلاح الدين وكركوك).
 [3] تم تضمين معاهد تدريب المعلمين قبل عام 2017 (تم إيقاف القبول في هذه المعاهد في عام 2012).
 [4] لم يتم الإبلاغ عن عدد مؤسسات الكليات والجامعات من قبل منظمات المجتمع المدني.

مع مرور الوقت، كانت الفجوات الكبيرة المستمرة في الوصول إلى التعليم مساهما رئيسيا في تدهور نتائج رأس المال البشري في العراق على المدى الطويل. لقد فقد نظام التعليم العراقي، الذي كان يحظى بتقدير كبير في السبعينيات، بعض الهيبة بين أقرانه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. التسجيل في جميع المستويات

التعليم فوق الابتدائي منخفض ويتخلف عن معظم المقارنات الدولية. وفي حين تم تحقيق تحسينات في الوصول إلى التعليم الابتدائي وإتمامه، إلا أن هذه المكاسب لم يتم توزيعها بشكل متساو. يشير أحد المقاييس القليلة لنتائج تعلم الطلاب، وهو تقييم القراءة للصف المبكر (EGRA) لعام 2012، إلى أن

فجوة التعليم، إذا ما قيست من خلال تعلم الطلاب، أقل مما هي عليه في البلدان المجاورة.

تضع الأزمة الصحية الأخيرة، التي عجل بها فيروس كورونا (كوفيد-19) في أوائل عام 2020، ضغطًا إضافيًا

على نظام التعليم في العراق، والذي يتأثر سلبيًا بالفعل بسبب الهشاشة وسنوات الصراع. مدرسة

ستؤدي عمليات الإغلاق بسبب فيروس كورونا إلى خسائر كبيرة في عملية التعلم، مما يؤدي إلى تفاقم هشاشة تقديم الخدمات التعليمية التي أعاقها سنوات من الصراع، والتي خلفت بنية تحتية كبيرة وتقديم الخدمات

فجوة. حتى قبل عام 2020، وجد أكثر من مليوني طفل عراقي أنفسهم خارج المدرسة لأسباب مختلفة: الصراع والنزوح ونقص البنية التحتية فيما بينهم. إعادة الإعمار (البنية التحتية)

وتقدر تكاليف التعافي (تقديم خدمات التعليم) في المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر من الصراع الأخير الذي خلقه تنظيم داعش بنحو 5.4 تريليون دينار عراقي (4.6 مليار دولار أمريكي).

نتائج القطاع: معدلات المشاركة والإكمال

وتناقص المشاركة في التعليم الرسمي -مقاسة من خلال صافي نسب الحضور المعدلة، وهو مؤشر للاتحاق -بشكل مطرد مع تقدم العمر. من 92 بالمائة في التعليم الابتدائي، تنخفض معدلات الحضور في العراق

إلى 58 في المائة في التعليم الإعدادي و33 في المائة في التعليم الثانوي الأعلى، مع وجود التعليم الابتدائي فقط في مستويات ماثلة لتلك المقارنة الدولية. تُظهر البيانات المحدودة المتعلقة بالاتجاه الزمني والحضور المتاحة للعراق من المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي أجرته اليونيسف من عام 2000 إلى عام 2018، فجوات كبيرة في الوصول

في جميع مراحل التعليم. وارتفعت نسبة المشاركة في التعليم الابتدائي من 76 في المائة في عام 2000 إلى ما يقرب من 92 في المائة

في المائة في عام 2018، مع حدوث أكبر الزيادات بين عامي 2000 و2002، وعلى هذا المستوى، يبلغ معدل الالتحاق بالمدارس في العراق

تتماشى إلى حد كبير مع المقارنات الإقليمية. ومع ذلك، في التعليم الإعدادي، الذي يلتحق به 57 في المائة فقط من الأطفال العراقيين في سن المدرسة، والتعليم الثانوي العالي، الذي

يلتحق به 33 في المائة من الشباب المناسبين لأعمارهم، يتخلف أداء العراق بشكل كبير عن المقارنات الإقليمية (الجدول 7 والجدول 8).

الجدول 7. صافي نسب الحضور المعدلة حسب مستوى التعليم في العراق، 2000 - 2018

	تعليم ابتدائي				التعليم الثانوي الأدنى			الثانوية العليا تعليم	
	2000	2006	2011	2018	2006	2011	2018	2018	
المجموع	76.3	85.8	90.4	91.6	49.1	48.6	57.5	33.0	
الجنس	ذكر	82.5	93.8	93.2	92.7	52.8	52.5	57.5	31.0
	أنثى	69.8	89.1	87.4	90.4	45.4	44.6	57.5	35.3
منطقة	حضري	83.8	91.5	93.8	93.0	49.1	55.5	64.5	36.9
	ريفي	61.0	77.7	83.8	88.6	24.4	33.9	43.8	24.8
ثروة فهرس الخماسي	أفقر			78.8	84.1			35.2	13.0
	ثانية			90.1	92.0			51.5	23.4
	وسط			93.6	92.3			56.8	28.4
	الرابع			96.1	95.6			74.0	40.3
	أغنى			97.6	96.6			76.6	56.2

المصادر/ المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2006، 2011، 2000 و8102.

الجدول 8. صافي نسب الحضور/الالتحاق المعدلة حسب مستوى التعليم في العراق والدول المقارنة، 2018 (أو آخر سنة متاحة)

	تعليم ابتدائي	التعليم الثانوي الأدنى	التعليم الثانوي العالي
العراق	91.6	57.5	33.0
الجزائر	99.6		
مصر	98.5	90.1	67.5
إيران	99.8	90.8	69.8
الأردن	81.0	68.3	49.1
المملكة العربية السعودية	95.1	92.8	85.1
الضفة الغربية وعرة	97.1	96.0	68.4
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	94.9	88.7	68.1
متوسط UMIC	96.1	92.8	80.4

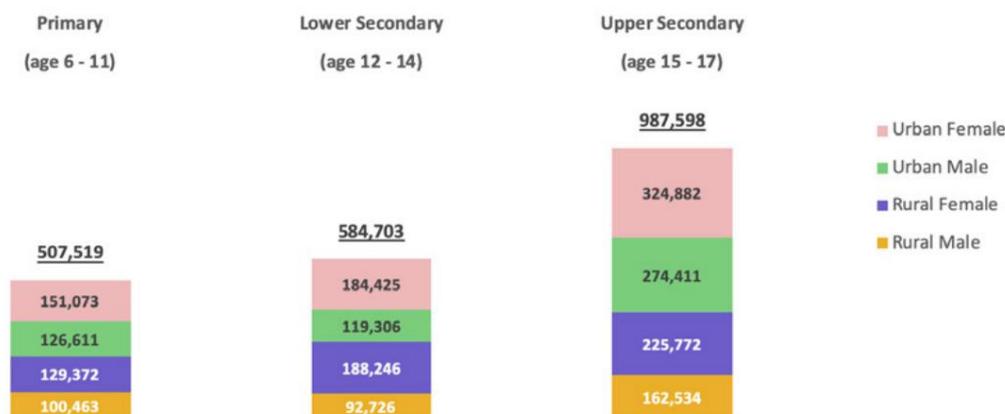
المصادر / المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018 للعراق وقاعدة بيانات الإحصاءات التعليمية للبنك الدولي للدول المقارنة.

ملاحظات / تم الإبلاغ عن صافي نسب الحضور المعدلة للعراق، في حين تم الإبلاغ عن صافي نسب الالتحاق المعدلة للبلدان المقارنة. تشير المتوسطات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) وجميع البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (UMIC) إلى إجمالي معدل الالتحاق الصافي.

يوجد في العراق ما يقدر بنحو 2.1 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و71 سنة غير ملتحقين بالمدارس، أي ما يقرب من نصفهم منهم في الفئة العمرية الثانوية العليا. على الرغم من التحسينات الأخيرة، فإن معدلات المشاركة في التعليم المنخفضة نسبياً في العراق تترجم إلى بقاء أكثر من مليوني طفل في سن المدرسة خارج المدرسة. ما يقرب من ربعهم في سن المدرسة الابتدائية (6-11 سنة)، وربعهم في سن المدرسة الإعدادية (12-14 سنة)

سنوات)، وما يقرب من نصف سن المدرسة الثانوية (15-17 سنة). ويعيش 57% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس فيها في المناطق الحضرية و85 في المائة من الإناث، وتبدو أوجه عدم المساواة بين الجنسين أكثر وضوحاً في المناطق الريفية، حيث تبلغ 60 في المائة من الأطفال خارج المدرسة هم من الفتيات (انظر الشكل، 81).

الشكل 81. العدد التقديري للأطفال في سن المدرسة خارج المدرسة وتكوينهم، 2018



المصادر / حسابات البنك الدولي بناءً على بيانات منظمات المجتمع المدني والمسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018.

كما أن الوصول إلى التعليم ما قبل الابتدائي منخفض أيضاً في العراق، حيث لا يلتحق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة سوى 11% فقط من الأطفال بعمر 5 سنوات. في حين تم تعديل صافي نسبة الحضور لمرحلة ما قبل الابتدائي للأطفال 5 بلغت نسبة العمر 32% في عام 2018 (تماشياً مع المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، ولم يحضر سوى 11% منهم مدرسة برنامج تعليم الطفولة المبكرة؛ نسبة 21 في المائة المتبقية من الأطفال في سن الخامسة التحقوا بالتعليم الابتدائي (الجدول 9). بل إن المعدل أقل بالنسبة للأطفال الأصغر سناً - في المتوسط 2.4% فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3-5 سنوات التحقوا ببرنامجهما في مرحلة الطفولة المبكرة في عام 2018. ويجسد هذا الركود في معدلات الالتحاق بالمدارس، خلال السنوات الأولى، الفرص الضائعة للتعليم وتنمية رأس المال البشري التي يواجهها العراق.

جدول 9. معدل الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي حسب عمر الطفل في العراق، 2018 - 2000

	سنووات من العمر	36-59 شهراً (3-4 سنوات).			
		2018	2000	2006	2011
المجموع		10.8	3.7	2.5	3.8
الجنس	ذكر	11.0	3.8	2.2	4.0
	أنثى	10.6	3.6	2.7	3.6
منطقة	حضرية	14.3	5.2	3.6	3.3
	ريفية	3.1	0.9	0.9	1.1
ثروة فهرس الخماسي	أفقر	2.7			1.1
	ثانية	6.4			1.1
	وسط	11.4			2.8
	الرابع	12.4			7.5
	أغنى	27.5			9.8

المصادر/ المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2000، 2006، 2011، و2018.

وفي حين تحسنت معدلات الحضور في المدارس الابتدائية، فقد ظلت معدلات إتمام الدراسة راکدة أو انخفضت مع مرور الوقت. انخفض معدل إتمام التعليم الابتدائي في العراق بين عامي 2006 و2018، حيث بلغ 76% فقط من الطلاب الذين أكملوا التعليم الابتدائي في عام 2018 (الجدول 10). أقل من نصف أولئك الذين يبدأون الدراسة يكملون هذا المستوى من التعليم. ويشير هذا جزئياً إلى مشاكل قدرة النظام على استيعاب الزيادة في معدلات الالتحاق بشكل فعال من خلال توفير التعلم المناسب للأطفال جميع الأطفال. ولا بد من معالجة مشاكل القدرات هذه إذا كان نظام التعليم يطمح إلى التحرك نحو زيادة معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية، لضمان عدم بدء جميع الأطفال التعليم الثانوي فحسب، بل إكماله أيضاً.

جدول 10. معدلات إتمام الدراسة حسب المستوى التعليمي في العراق، 2006 - 2018

	التعليم الابتدائي			التعليم الثانوي الأدنى		التعليم الثانوي العالي
	2006	2011	2018	2018	2018	
المجموع	80.9	83.9	75.7	46.4	44.3	
الجنس	ذكر	89.1	92.6	77.9	46.2	45.2
	أنثى	71.8	74.8	73.2	46.6	43.3
منطقة	حضري	88.3	91.1	79.1	50.3	46.2
	ريفي	69.4	70.1	81.0	38.4	40.2
ثروة فهرس الخماسي	أفقر		58.3	54.0	23.1	22.5
	ثانية		75.4	68.4	35.5	33.1
	وسط		88.9	76.9	41.1	36.9
	الرابع		101.1	86.6	56.7	57.4
	أغنى		106.7	92.5	72.7	67.0

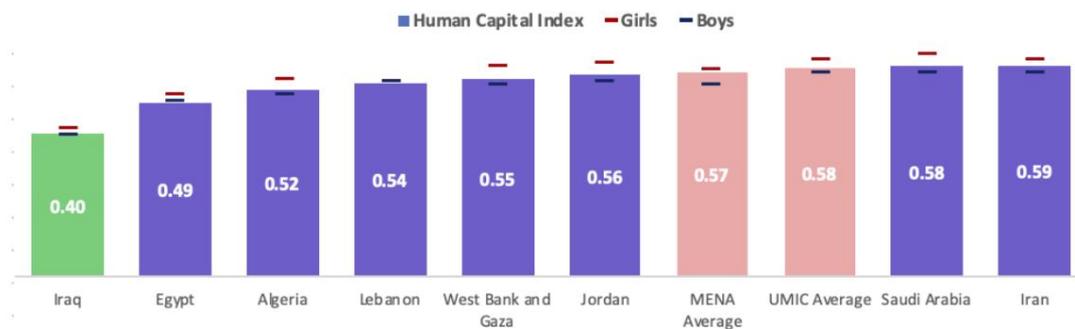
المصادر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2011، 2006 و 8102.

مخرجات القطاع: مخرجات تعلم الطلاب

إن قيمة مؤشر رأس المال البشري المنخفضة في العراق، وهي ثاني أدنى قيمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند 0.41، هي إلى حد كبير منخفضة. يعزى إلى ضعف نتائج التعليم (انظر الشكل 82) يقيس مؤشر رأس المال البشري مقدار رأس المال البشري الذي يمكن للطفل المولود اليوم أن يتوقع أن يبلغ سن 18 عامًا، مما ينقل إنتاجية الجيل القادم من القوى العاملة في أي بلد - وهو مساهم رئيسي في النمو الاقتصادي. يعد مؤشر رأس المال البشري في العراق من بين أدنى المعدلات في العالم وهو أقل من أي بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء اليمن. 109 سيصل الطفل المولود في العراق اليوم، في المتوسط، إلى 41 في المائة فقط من إنتاجيته المحتملة عندما يكبر، كما تم قياسه بـ مؤشر رأس المال البشري التابع للبنك الدولي - يبلغ المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 57 بالمائة. ويعزى أداء العراق الضعيف على مؤشر رأس المال البشري إلى حد كبير إلى نتائج التعليم المحسوبة لغرض توليد المؤشر. استناداً إلى معدلات الالتحاق الحالية، يمكن للطفل العراقي أن يتوقع إكمال 6.9 سنة فقط من الدراسة، مقارنة بـ 11.3 سنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ككل. ومع ذلك، عند الأخذ في الاعتبار مقدار التعلم الذي يحدث بالفعل، فإن هذا الطفل لن يحقق سوى 4.0 سنوات من الدراسة المعدلة حسب التعلم (LAYS) بحلول سن 18 عامًا، مقابل متوسط 7.6 سنوات من الدراسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونتيجة لذلك، فإن 2.9 من أصل 6.9 سنة يقضيها الطفل العراقي العادي في المدرسة، (40%) تكون "صائغة" وتفشل في الترجمة إلى المهارات الإنتاجية عندما يدخل الطفل سوق العمل

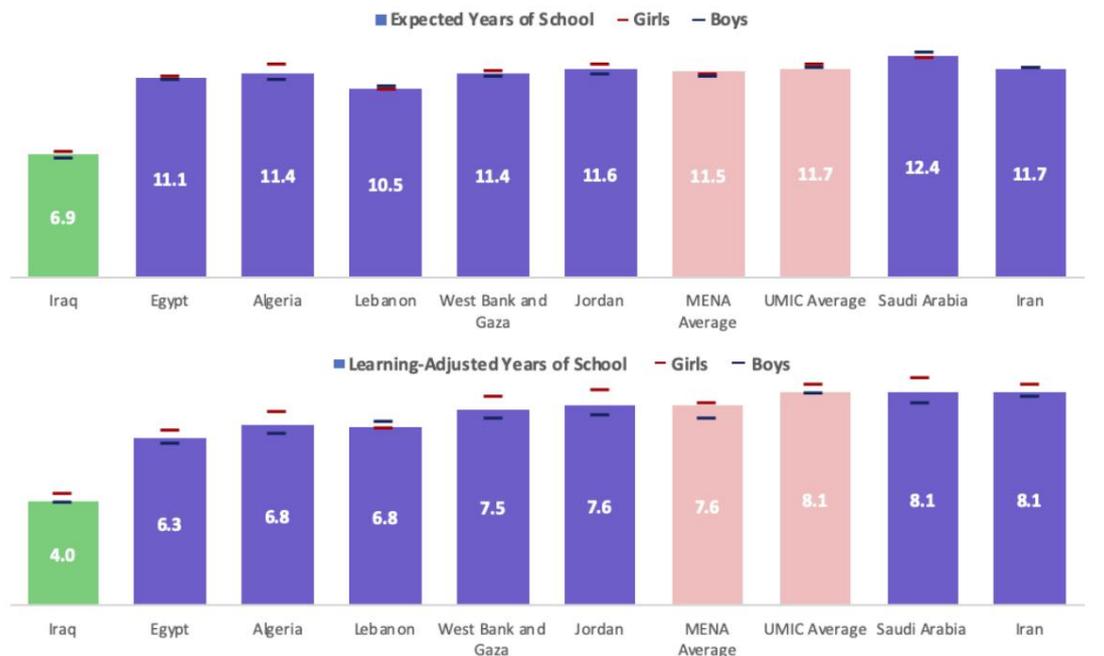
الشكل 82. النتائج الرئيسية لرأس المال البشري: العراق وبلدان مختارة، 2020



109. يقع العراق في الربع الأدنى من البلدان في جميع أنحاء العالم حسب تصنيف مؤشر رأس المال البشري (البنك الدولي، 2020).

- 110 يقيس مؤشر رأس المال البشري مقدار رأس المال البشري الذي يمكن للطفل المولود اليوم أن يتوقع الحصول عليه بحلول سن 18 عامًا، مما ينقل إنتاجية الجيل القادم من العمال مقارنة بمعايير التعليم الكامل والصحة الكاملة.

111. مجموعة البنك الدولي، الموجز القطري لمشروع رأس المال البشري وورقة بيانات العراق (2020). <http://www.worldbank.org/en/publication/hu-man-capital>



المصدر / مشروع البنك الدولي لرأس المال البشري، 2020.

وتشير البيانات المحدودة المتاحة عن التحصيل التعليمي إلى مستويات تعليمية منخفضة للغاية في السنوات الأولى. وتشير البيانات القليلة الموثوقة المتوفرة حول نتائج التعلم وجودتها التعليم إلى أن فجوات التعلم تبدأ في وقت مبكر من الحياة وتتسع على طول المسار التعليمي للأطفال العراقيين. في المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018، كان 13% فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات يسحبون على الطريق الصحيح لاكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب، وهو انخفاض من 18% في عام 2011. وكانت المشاركة الوحيدة للبلاد في تقييم تعليمي قابل للمقارنة دوليًا هي تقييم القراءة للصف المبكر (EGRA) وتقييم الرياضيات للصف المبكر (EGMA) لعام 2012، ونتائجهما

تم استخدامها لحساب نتائج التعلم المستخدمة في مؤشر رأس المال البشري. 112 أظهرت نتائج تقييم القراءة السريعة أن 53 بالمائة من طلاب الصف الثاني و92 بالمائة من طلاب الصف الثالث في العراق، بعد قراءة نص مناسب لعمرهم، لم يتمكنوا من الإجابة على سؤال واحد لفهم القراءة - وهي نسبة أعلى من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى (انظر الشكل 83).

بينما تكشف هذه "الدرجات الصفرية" عن فجوات مهمة للطلاب ذوي الأداء الأدنى، حوالي 72 بالمائة من الدرجة لم يتمكن 3 طلاب في العراق من الإجابة بشكل صحيح على أكثر من 2 من أصل 5 أسئلة في فهم القراءة، مقارنة بـ 47 بالمائة من طلاب الصف الثالث في الأردن، وهذا يشير إلى وجود فجوات في التعلم المبكر لدى جميع الطلاب تقريبًا. ليس فقط لأولئك الذين أدوا بشكل سيئ، هذه النتائج لبناء المهارات الأساسية في وقت مبكر من الحياة لا تزال قائمة وتساهم في ارتفاع معدلات الأمية (44 بالمائة) والبطالة (17 بالمائة) بين الشباب العراقي.

الشكل 83. نتائج تقييم القراءة للصفوف المبكرة (EGRA) في العراق وبلدان مختارة، 2012/2014



المصدر / مقياس القراءة للصفوف المبكرة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

112. تم تنفيذ تقييمي EGMA وEGRA لعام 2012 في 6 محافظات: الأنبار، بغداد، كربلاء، ميسان، النجف، واسط، العينة، والتي لم تكن ممثلة على المستوى الوطني، وتضمنت 54 مدرسة (9 لكل محافظة)، وتغطي إجمالي 1153 طالبًا في الصفين الثاني والثالث، انظر: <https://earlygradereadingbarometer.org/iraq/countries/home>

- 113 تقديرات اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، على التوالي، للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا.

تأثير الهشاشة والصراع على تقديم الخدمات

تأثر تقديم الخدمات في قطاع التعليم بشدة بسبب الهشاشة المستمرة وسنوات الصراع، حيث أدت أزمة كوفيد-91 وإغلاق المدارس في أوائل عام 2020 إلى فرض ضغط إضافي على القطاع.

نظام التعليم. وحتى قبل الأزمة الصحية الأخيرة (كوفيد-91)، تم العثور على أكثر من مليوني طفل أنفسهم خارج المدرسة نتيجة لمجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك النزاع والنزوح ومدخلات التعليم الأساسية النقص، والذي تفاقم بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمدارس بسبب الصراع. بالإضافة إلى التعليم وقد تأثر تقديم الخدمات سلباً بسبب المناهج القديمة، ومحدودية التطوير المهني للمعلمين، وعدم كفاية الدعم لمرشدي المدارس وبرامج التعلم العلاجي، ومحدودية البرامج المخصصة للشباب المعرضين للخطر. على سبيل المثال، في حين أن وقت التدريس في العراق قصير بالفعل بالمعايير الدولية، 25 بالمائة

من الطلاب في سن المدرسة الابتدائية والإعدادية أفادوا، في عام 2018 أنهم لم يتمكنوا من حضور الفصل الدراسي بسبب غياب المعلم، أو بسبب إغلاق المدرسة خلال العام الماضي. 114 تعمل معظم المدارس في نوبات متعددة، إلى حد كبير ك نتيجة للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ونقص البنية التحتية، مما أدى إلى انخفاض الوقت المخصص للمهام والتعلم. 511

تكاليف إعادة الإعمار (البنية التحتية) والإنعاش (تقديم خدمات التعليم) في السبعة

تقدر المحافظات المتضررة بشكل مباشر من الصراع الأخير الذي خلقه داعش بنحو 5.4 تريليون دينار عراقي (4.6 مليار دولار أمريكي).

في عام 2018، دعم البنك الدولي الحكومة العراقية لتقييم آثار الصراع الذي خلقه داعش

(2017-2014) بشأن تقديم الخدمات وإجراء تقدير أولي للتعافي وإعادة الإعمار في العراق

الاحتياجات. 611 أدى الصراع الإقليمي الذي خلقه داعش في العراق إلى أزمة إنسانية تميزت بالداخلية

وتشريد 3.2 مليون عراقي وتدمير البنية التحتية والخدمات في المناطق التي كان يحتلها داعش سابقاً. تم إجراء التحليل في 16 مدينة ضمن المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر، حيث لم يتجاوز عددها 38

في المائة من إجمالي البنية التحتية للمدارس ظلت سليمة و81 في المائة مدمرة بالكامل. وقدرت التكلفة الإجمالية لأضرار الصراع على قطاع التعليم في المحافظات

السبع بنحو 2.8 تريليون دينار عراقي (2.4

مليار دولار أمريكي)، مع إجمالي احتياجات إعادة الإعمار والتعافي المقدرة بـ 5.4 تريليون دينار عراقي (4.6 مليار دولار أمريكي). وتمثل احتياجات إعادة الإعمار (4.9 تريليون دينار عراقي)

الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، في حين تمثل احتياجات التعافي

لاستعادة خدمات التعلم والتدريس (490 مليار دينار عراقي) مثل التطوير المهني للمعلمين،

المواد التعليمية، وبرامج التعلم العلاجي والشباب خارج المدرسة، ودعم القطاع بشكل عام.

وفي حين أن هناك حاجة ملحة لاستثمارات إعادة الإعمار والتعافي في المحافظات المتضررة بشكل مباشر من النزاع، إلا أن النقص في مدخلات التعليم الأساسية لا يزال

مستمرا في جميع أنحاء البلاد. وزارة التربية العراقية

تقدر (وزارة التربية والتعليم) فجوة البنية التحتية بأكثر من 10,000 مبنى مدرسي. ومع ذلك، في حين أن الطلب على البنية التحتية المدرسية الجديدة يتجاوز العرض بكثير، والمطلوب

استثمار طويل الأجل في المرافق الجديدة والمعاد تأهيلها، فإن التركيز على المدى القصير ينصب على استخدام الموارد المتاحة بشكل أكثر كفاءة لتوفير أكثر إنصافا

الوصول إلى التعليم وتحسين الجودة لجميع الأطفال.

3.2 كفاية الإنفاق على التعليم

حجم الإنفاق العام على التعليم والاتجاهات الحديثة

من الصعب حساب المبلغ الإجمالي للإنفاق العام على التعليم في العراق لعدة أسباب. أولاً،

وزارة المالية العراقية ووزارة المالية والاقتصاد في حكومة إقليم كردستان

عدم نشر أرقام نفقات موازنتها معاً في تقرير واحد موحد. ثانياً: وزارة المالية في بغداد

لا تستخدم بعد التصنيف الوظيفي في ميزانيتها الذي من شأنه أن يسمح لجميع النفقات المتعلقة

يجب تحديد قطاع التعليم وقياسه بسهولة في جميع وحدات الإنفاق. ثالثاً، تحقيق الامركزية

114. اليونيسيف، المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS) للعراق (2018).

115. في العراق، يتراوح وقت التدريس للصفين الثاني والثالث في المدارس ذات الفترتين الواحدة والمزدوجة من 543 إلى 634 ساعة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، (2012) بينما يبلغ متوسط وقت التعليم الإلزامي لطلاب المرحلة الابتدائية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 794 ساعة سنوياً (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2014).

116. مجموعة البنك الدولي، تقييم الأضرار والاحتياجات في سبع محافظات متأثرة بشكل مباشر، مسودة (17 يناير 2018).

117. وتم حساب الأضرار والخسائر وفقاً لخط الأساس الفعلي أو المقدر للأصول المادية قبل عام 2014. تم تقييم بيانات الأضرار حتى أوائل ديسمبر 2017.

وقد أدى معظم الإنفاق على التعليم العام على مستوى المحافظات، ابتداءً من عام 2017، إلى زيادة التشتت في الإبلاغ عن الإنفاق على التعليم عبر وحدات الإنفاق المختلفة.

قام فريق البنك الدولي، بالشراكة مع وزارة المالية في بغداد، بجهد كبير لجمع البيانات من أجل هذا التقرير لتجميع البيانات حول الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق بمستوى غير مسبوقة من التفاصيل. لغرض التحليل المقدم في هذا القسم، والعمل ضمن القيود الحالية، قام الفريق بالاختيارات التالية لمعالجة التحديات التي تمت مناقشتها في الفقرة السابقة:

-المصدر الرئيسي لبيانات الإنفاق العام على التعليم في العراق هو وزارة المالية في بغداد. تشمل مزايا هذا النهج القدرة على صياغة سلسلة زمنية متسقة نسبيًا لبيانات الإنفاق التي تغطي الفترة من 2009 إلى 2019. وتشمل العيوب الحاجة إلى استبعاد الإنفاق على التعليم العام، داخل إقليم كردستان العراق، من هذا التحليل.

-تحديد نفقات قطاع التعليم على النحو التالي: جميع نفقات الموازنة المتكررة والاستثمارية التي تتحملها وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووحدات الإنفاق الأخرى.

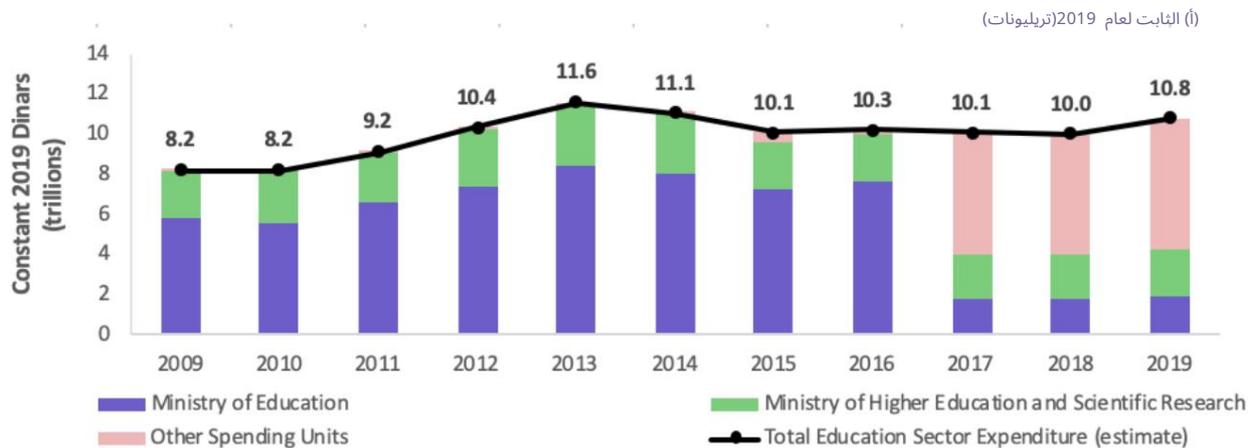
وتشمل الفئة الأخيرة ما يلي: (1) نفقات الموازنة الاستثمارية المصنفة على أنها "قطاع التعليم"، التي تتكدها الوزارات والهيئات الأخرى ابتداءً من عام 2015 (في الوقت الحاضر، لا يتم تصنيف نفقات الموازنة المتكررة حسب القطاع)؛ (2) 119 النفقات التي تكديتها وحدات وإدارات الوزارة المركزية الأخرى خارج وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي التي تقدم خدمات التعليم والتدريب؛ التدريب المهني (DOLVTs) في 2018-19.

باتباع المنهجية الموضحة أعلاه، يقدر البنك الدولي أن إجمالي مبلغ الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق (باستثناء إقليم كردستان العراق) في عام 2019 بلغ 10.8 تريليون دينار عراقي. ويمثل هذا زيادة طفيفة من 10.0 تريليون دولار في عام 2018، ولكنه يمثل انخفاضًا من حوالي 11.6 تريليون دولار في عام 2013، مع تعديل التضخم (انظر الشكل 184).

كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي، شهد الإنفاق على التعليم انخفاضًا مطردًا.

وشكل قطاع التعليم حوالي 9.7% من إجمالي الإنفاق الحكومي (باستثناء إقليم كردستان العراق) في عام 2019 بانخفاض من 12.5% في عام 2018 و6.31% في عام 2016 (انظر الشكل 48 ب). وفيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي، انخفض إجمالي إنفاق قطاع التعليم في السنوات الأخيرة: من 5.1% في عام 2009 إلى 4.9% في عام 2016 و9.3% في عام 2019 (انظر الشكل 48 ج). من المهم ملاحظة أن رقم الناتج المحلي الإجمالي المستخدم في مقام هذا الحساب يشمل KRI، في حين أن رقم الإنفاق على التعليم في البسط لا يشمل ذلك. ولذلك، لا يمكن مقارنة الإنفاق الحكومي على التعليم، معبرًا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، المحسوب هنا، مباشرة بالأرقام الواردة في البلدان الأخرى.

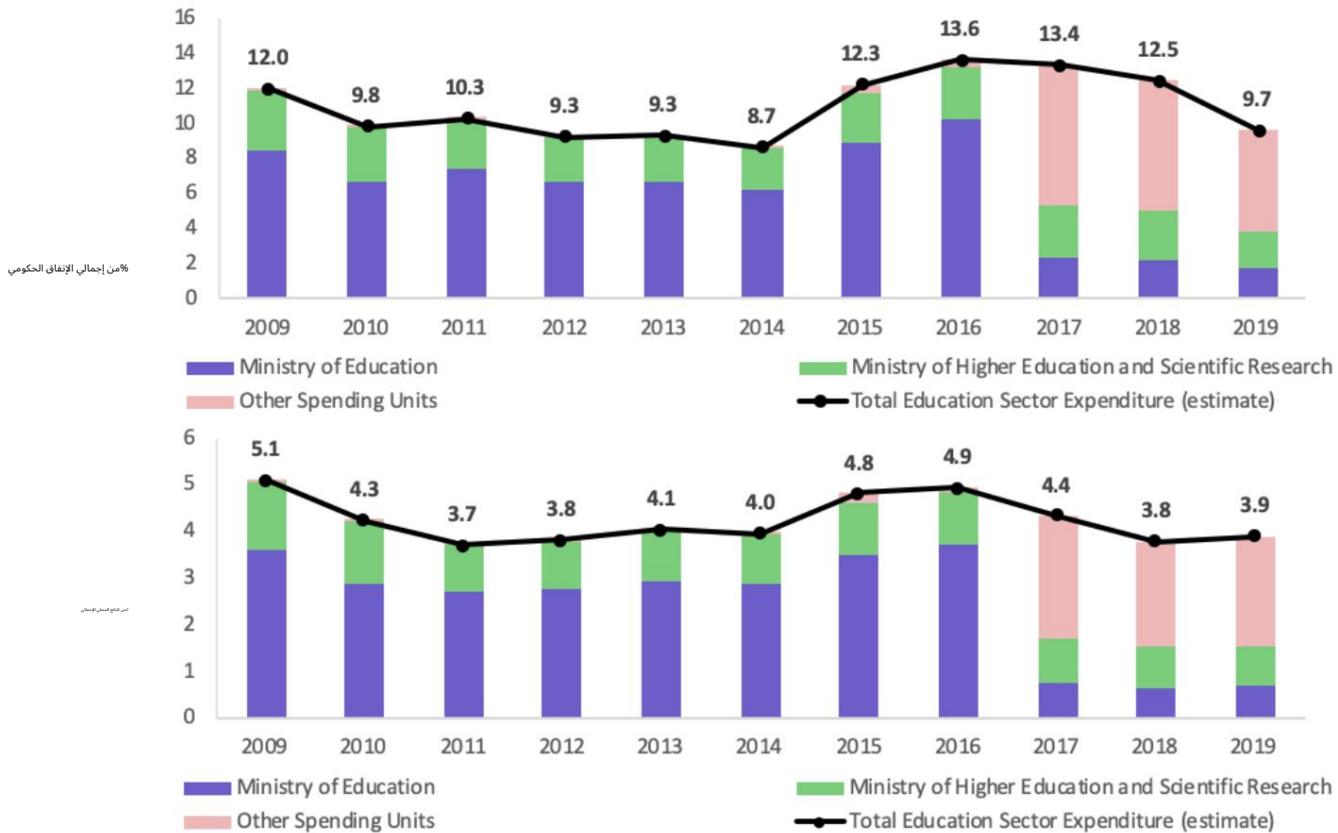
الشكل 184. الإنفاق الحكومي المقدر على التعليم في العراق (باستثناء إقليم كردستان العراق)، 2009-2019



119. يتم استبعاد نفقات الميزانية الاستثمارية التي تكديتها وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بين عامي 2015 و2019 والمرتبطة بقطاع آخر غير التعليم -مثل قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والاتصالات والمباني والخدمات -من هذا التحليل.

120. وتشمل مراكز التدريب والكليات والجامعات والأكاديميات التابعة لمجلس الوزراء، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الدفاع، ووزارة الزراعة، ووزارة الكهرباء.

(ب) النسبة المئوية لإجمالي الإنفاق الحكومي



(ج) النسبة المئوية للنتائج المحلي الإجمالي

المصادر / حسابات البنك الدولي بناءً على بيانات الإنفاق المقدمة من وزارة المالية العراقية والتي تم تنزيلها من موقع مسح الموازنة المفتوحة لوزارة المالية، <http://mof.gov.iq/obs/en/Pages/obsDocuments.aspx> وبيانات الاقتصاد الكلي (النتائج المحلي الإجمالي والتضخم) من مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، لعام 2019، أرقام الاقتصاد الكلي هي تقديرات من: البنك الدولي، "2020 المرصد الاقتصادي في العراق، ربيع 2020: الإبحار في العاصفة الكاملة (الإعادة)". <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33676>.

ملاحظات / [1] تتكون بيانات الإنفاق للفترة 2009-2014 من الحسابات الختامية النهائية التي تمت مراجعتها من قبل المجلس الاتحادي للتدقيق الأعلى (FBSA) للفترة 2015-2016 الحسابات المغلقة الأولية التي تمت مراجعتها من قبل ديوان الرقابة المالية (قابلة للتغيير)؛ للفترة 2017-2019، التفتحات الفعلية المتراكمة من تقارير نهاية العام حتى ديسمبر من كل عام (ليست حسابات مغلقة ولم يتم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية، خاضعة للتغيير).

[2] تغطي أرقام الناتج المحلي الإجمالي جميع أنحاء العراق، بما في ذلك إقليم كردستان العراق؛ ومع ذلك، فإن أرقام الإنفاق الحكومي خاصة بمركز العراق فقط، باستثناء إقليم كردستان العراق.

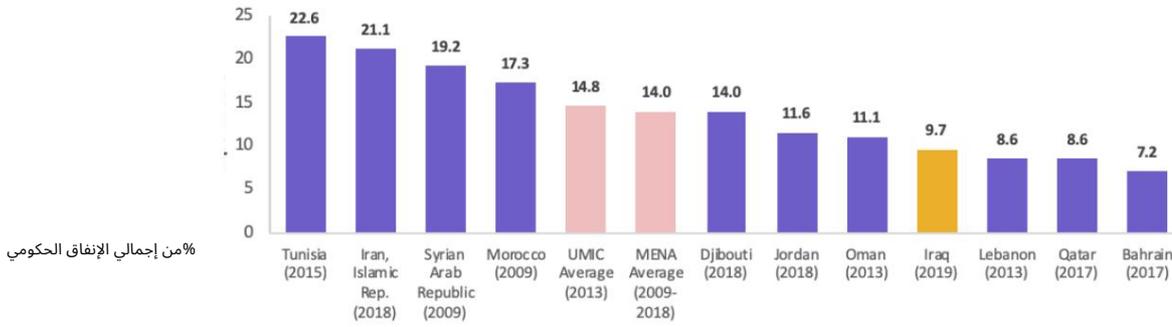
إن الانخفاضات الأخيرة في تمويل التعليم العام تجعل الآن حصة العراق من إجمالي الإنفاق الحكومي المخصص للتعليم (باستثناء إقليم كردستان العراق) أقل من نظيراتها الإقليمية. إن إنفاق العراق الحكومي البالغ 9.7 في المائة يتخلف عن المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 14.0 في المائة ومتوسط اقتصادات البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى في العالم البالغ 14.8 في المائة (انظر الشكل 121). (85 حصة العراق أعلى من حصة لبنان 8.6 في المائة)، حيث يتم توفير الكثير من التعليم يتم تمويلها من القطاع الخاص، وكذلك أعلى من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها أقل من تونس (22.6 في المائة) وإيران (21.1 في المائة). كما أن العراق لا يلبى الحد الأدنى من المعايير الدولية لتمويل التعليم العام المنصوص عليها في إعلان إنتشون للتعليم، 2030 الذي تم الاتفاق عليه في المنتدى العالمي للتعليم 2015 في إنتشون، كوريا الجنوبية. وتدعو هذه الوثيقة التوجيهية البلدان إلى تخصيص ما لا يقل عن 4 إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و/أو ما لا يقل عن 15 إلى 20 من إجمالي الإنفاق العام على التعليم من أجل تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في التعليم الجيد الشامل والمنصف. 221

121. بناءً على أحدث البيانات الواردة في EdStats للإشارة، يبلغ متوسط حصة الناتج المحلي الإجمالي التي تنفقها الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التعليم حوالي 4.6%، في حين يبلغ متوسط الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى 4.6%.

انظر: صفاء الطيب الكوجلي وكارولين كرافت، التوقعات والتطلعات: إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2020). <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30618>.

122. اليونيسكو، التعليم: 2030 إعلان إنشيوون وإطار العمل لتنفيذ هدف التنمية المستدامة 4: ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245656>. (2016).

الشكل 85. التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2019 (أو آخر سنة متاحة)



المصدر / قاعدة بيانات البنك الدولي، EdStats.

ملاحظات / البيانات الخاصة بالعراق مأخوذة من عام 2019 ومن آخر سنة متاحة بين عامي 2009 و2018 بالنسبة للبلدان الأخرى. يتم حساب متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بناءً على أرقام العام الأخير لكل دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تقدم بيانات منذ عام 2009. متوسط UMIC هو تم الإبلاغ عنها في EdStats للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.

تكوين الإنفاق العام على التعليم والاتجاهات الحديثة

يهيمن الإنفاق العام على التعليم في العراق بشكل كبير على نفقات فاتورة الأجور. ومن أصل 10.8 تريليون دينار أنفقت على التعليم في عام 2019، دُفِعَ 93 بالمائة منها لتعويضات الموظفين. وشكلت فاتورة أجور قطاع التعليم (باستثناء إقليم كردستان العراق) 3.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للعراق في عام 2019، في حين أن جميع قطاعات التعليم الأخرى

وشكلت النفقات (باستثناء إقليم كردستان العراق) أقل من 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد كان هذا النمط ثابتاً في السنوات الأخيرة، حيث تراوح الإنفاق على التعليم غير الأجر بين 3 و7% من إجمالي الإنفاق على التعليم منذ عام 2015 (انظر الشكل 86).

وشكلت النفقات المتكررة غير المتعلقة بالموظفين والاستثمار الرأسمالي 4.7 في المائة و4.2 في المائة، على التوالي، من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم في عام 2019 (انظر الشكل 187). أكثر من النصف (60%)

وتم تمويل فاتورة أجور التعليم من قبل المحافظات ووحدات الإنفاق الأخرى، في حين قامت وزارة التربية والتعليم بتمويل حوالي 17% ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي حوالي 23% (انظر الشكل 78 ب). في النفقات المتكررة غير المتعلقة بالموظفين، مولت وزارة التربية والتعليم 41 في المائة، ومولت وزارة التعليم العالي 20 في المائة، وشكلت المحافظات والوحدات الأخرى بالنسبة للـ 39 بالمائة المتبقية (انظر الشكل 78 ج).

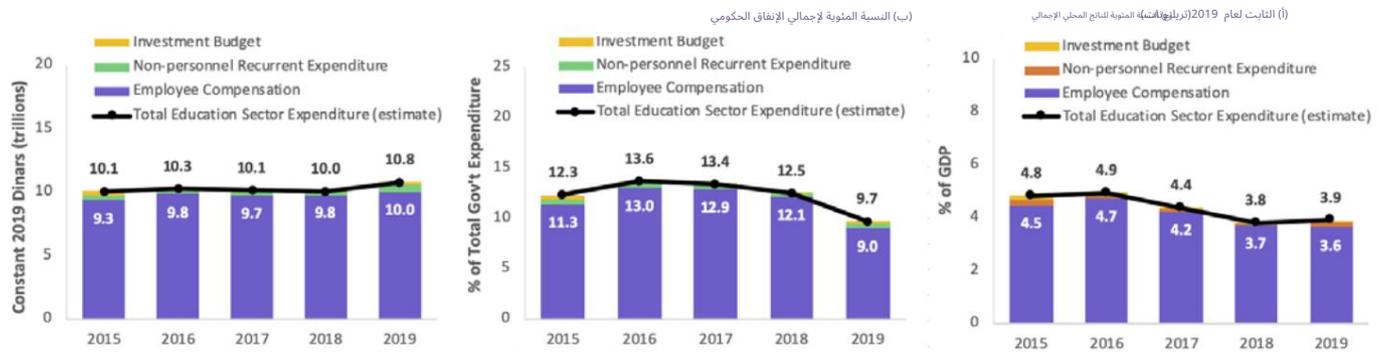
ظل الاستثمار الرأسمالي في التعليم يعاني من نقص الموارد لفترة طويلة. في ضوء الدمار والتدهور الذي شهدته البنية التحتية للتعليم، نتيجة سنوات من الصراع والعنف، هناك حاجة إلى توسيع نطاق التعليم

يعد الاستثمار العام في التعليم أمراً بالغ الأهمية لتقديم الخدمات بشكل فعال (انظر القسم 2). ومع ذلك التعليم ويمثل هذا القطاع باستمرار 1 في المائة أو أقل من إجمالي نفقات الموازنة الاستثمارية في العراق. من أصل 24.4 تريليون دينار عراقي تم إنفاقها من خلال الميزانية الاستثمارية للعراق في عام 2019، ذهب 256 مليار فقط إلى قطاع التعليم.

على مدى سنوات، تراوحت حصة قطاع التعليم من إجمالي نفقات الموازنة الاستثمارية من 0.5 في المائة في عام 2017 إلى 1.3 في المائة في عام 2015. وأفادت وزارة التربية والتعليم عن عدم وجود أي نفقات تقريباً في الموازنة الاستثمارية في عامي 2017 و2018 وأقل من 24 مليار دينار عراقي في عام 2019، وهو ما يمثل 9 في المائة فقط من إجمالي نفقات الموازنة الاستثمارية. ميزانية استثمارية صغيرة بالفعل في قطاع التعليم. وشكلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أقل من 4 في المائة من الإنفاق الاستثماري في التعليم في كل من عامي 2018 و2019، في حين أن وحدات الإنفاق الأخرى (بما في ذلك المحافظات ومجلس الوزراء والوزارات والهيئات الأخرى)

أنفقت الغالبية العظمى من ميزانية الاستثمار في التعليم 96 بالمائة في عام 2018 و78 بالمائة في عام 2019.

الشكل 86. الإنفاق الحكومي على التعليم حسب الميزانية ونوع الإنفاق، 2015-2019

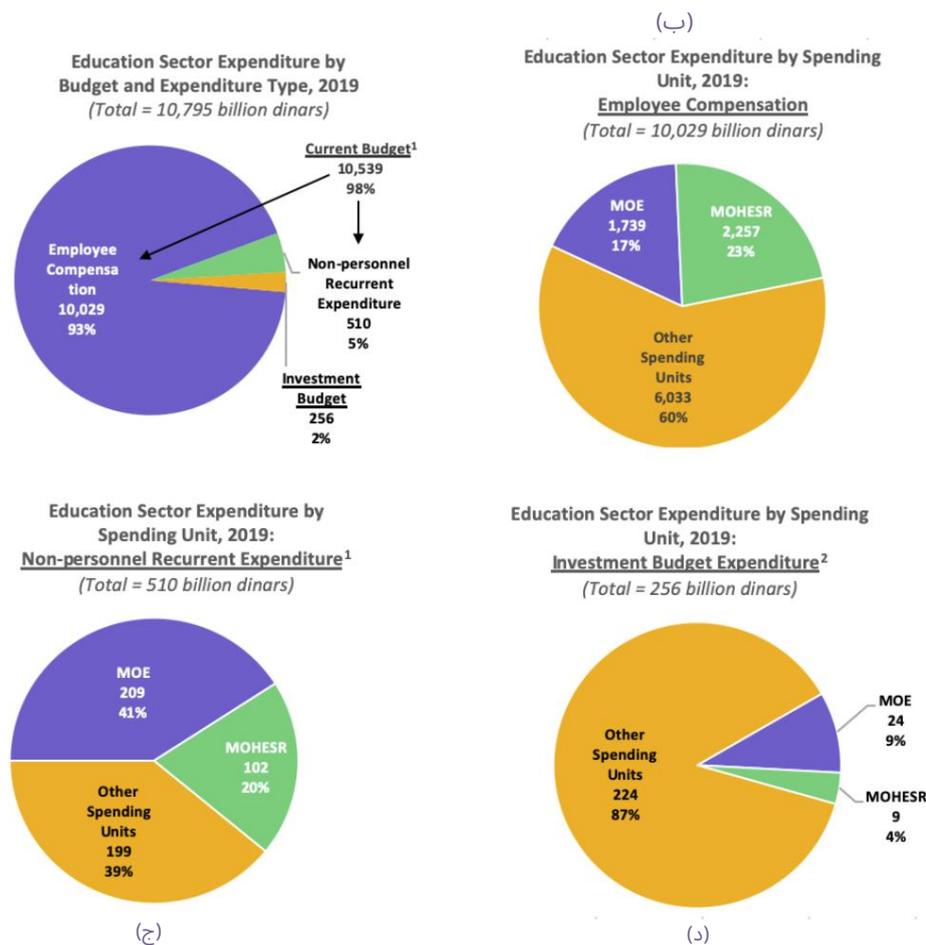


المصادر / حسابات البنك الدولي بناءً على بيانات الإنفاق المقدمة من وزارة المالية العراقية والتي تم تنزيلها من موقع مسح الموازنة المفتوحة لوزارة المالية (<http://mof.gov.iq/obs/en/Pages/obsDocuments.aspx>) وبيانات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي والتضخم) من مؤشرات التنمية العالمية (WDI) لعام 2019، أرقام الاقتصاد الكلي هي تقديرات من: البنك الدولي. "2020" المرصد الاقتصادي في العراق، ربيع 2020: الإبحار في العاصفة الكاملة (الإعادة). "10986/33676. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/>

ملاحظات / [1] تتكون بيانات الإنفاق للفترة 2015-2016 من الحسابات المغلقة الأولية التي تمت مراجعتها من قبل المجلس الاتحادي للتدقيق العالي (FBSA) (عرضة للتغيير)؛ للفترة 2017-2019 النفقات الفعلية المتراكمة من تقارير نهاية العام حتى ديسمبر من كل عام (ليست حسابات مغلقة ولم يتم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية، خاصة للتغيير).

[2] تغطي أرقام الناتج المحلي الإجمالي جميع أنحاء العراق، بما في ذلك إقليم كردستان العراق؛ ومع ذلك، فإن أرقام الإنفاق الحكومي خاصة بمركز العراق فقط، باستثناء إقليم كردستان العراق.

الشكل 87. الإنفاق الحكومي على التعليم حسب وحدة الإنفاق ونوع الإنفاق، 2019



المصادر / حسابات البنك الدولي بناءً على بيانات الإنفاق المقدمة من وزارة المالية العراقية والتي تم تنزيلها من موقع مسح الموازنة المفتوحة التابع لوزارة المالية (<http://mof.gov.iq/obs/en/Pages/obsDocuments.aspx>)

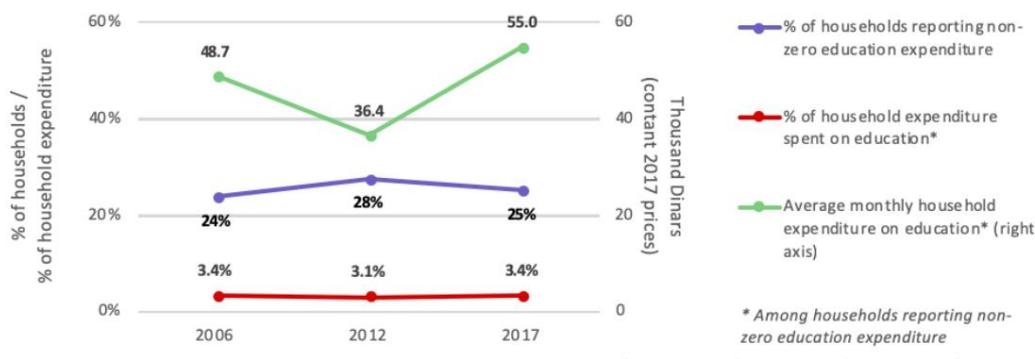
ملحوظات / [1] تشمل النفقات المتكررة في غير شؤون الموظفين في الموازنة المتكررة حوالي 52.5 مليار دينار من النفقات الرأسمالية لعام 2019.

[2] الموازنة الاستثمارية تستثنى ما يقارب 10.5 مليار دينار مصنفة ضمن نفقات القطاع غير التعليمي لعام 2019.

حجم إنفاق الأسرة

تشير واحدة من كل أربع أسر عراقية إلى أنها تنفق من جيبها الخاص على التعليم. ووفقاً لمسح الرفاهية لعام 2017 عبر التتبع الفوري والمتكرر (سويفت)، الذي أجرته البنك الدولي، فإن 25 في المائة من الأسر أفادوا بتكبد نفقات متعلقة بالتعليم في الشهر السابق للمسح. وهذه الحصة قابلة للمقارنة بنسبة 24 في المائة و82 في المائة من الأسر التي أُبلغت عن نفقات تعليمية غير صفرية في الفترة 2006-2007 و6002-7002. جولات 2012-2013 على التوالي، للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES). بين الأسر عند الإبلاغ عن نفقات تعليمية غير صفرية، بلغ متوسط المبلغ الشهري 55,000 دينار عراقي لكل أسرة، أو حوالي 3.4 بالمائة من إجمالي إنفاق الأسرة. وكانت هذه الحصة ثابتة منذ عام 2006 (انظر الشكل 88).

الشكل 88. تقديرات إنفاق الأسرة على التعليم، 2006-2017



المصدر / حسابات البنك الدولي بناءً على IHSES 2012-13، و IHSES 2006-07، و TFIWS 2017.

تشير التقديرات المذكورة أعلاه إلى حجم إجمالي لنفقات الأسرة على التعليم يصل إلى 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال مسح سويفت لعام 2017، من الممكن حساب حوالي 93 مليار دينار من إجمالي الأسر المعيشية الإنفاق على التعليم خلال الشهر السابق للمسح. وبافتراض أن هذا المستوى من الإنفاق يظل ثابتاً طوال العام (على مدار 10 إلى 12 شهراً)، فإنه يشير إلى مستوى سنوي لإنفاق الأسرة في يتراوح بين 0.4-0.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 و3.0-4.0% لعام 2012، و4.0-5.0% لعام 2017. وهذا المستوى من الإنفاق الخاص أقل من أي مكان آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو أعلى من معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. 124 بالمقارنة مع الإنفاق على التعليم في الميزانية العامة والذي يبلغ حوالي 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا يشير إلى مساهمة كبيرة من الأسر في تمويل التعليم في العراق.

التأكد من كفاية الإنفاق العام على التعليم

تشير كفاية الإنفاق على التعليم إلى مقدار التمويل المطلوب على المدى القصير لتحقيق أهداف التعليم في البلد على النحو المعبر عنه من خلال السياسات والمعايير الحكومية الحالية. وتحدد خطة التنمية الوطنية للعراق للفترة 2018-2022 هدفاً رئيسياً يتعين تحقيقها في العام 2018-2022 قطاع التعليم

عبر المجالات الرئيسية، والتي تشمل: "تحسين كفاءة نظام التعليم لتوليد عمل لائق، وتسريع تحقيق النمو الاقتصادي، وضمان التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال التركيز على التعليم والتدريب المهني، وتطوير فرص التعلم مدى الحياة، وتحسين جودة التعليم من خلال التركيز على كفاءة الأداء المؤسسي، وتدريب المعلمين، وتحديث المناهج الدراسية، وإنشاء مجتمع متكامل.

نظام صحي فعال في جميع أنحاء البلاد دون تقييد حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة ويجري حالياً تطوير الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2020-2030 مع التركيز على: "المواطنة" أهداف القطاع لرؤية التنمية للحكومة على النحو المبين في خطة التنمية الوطنية 2018-2022 و... ضمان الوصول إلى التعليم الآمن والعدل وتحسين التعلم.

124. صفاء الطيب الكوجلي وكارولين كرافت، التوقعات والتطلعات: إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط والشمال أفريقيا (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2020). <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30618>.
125. مجموعة البنك الدولي، المبادئ التوجيهية لمراجعة الإنفاق العام على التعليم (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2017). <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/27264>.

126. وزارة التخطيط في جمهورية العراق، "خطة التنمية الوطنية 2018-2022" (2018). <https://mop.gov.iq/en/page/view/details?id=88>.

وبالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة، ينفق العراق نسبة أقل من ميزانيته العامة على التعليم -أقل من 10 في المائة. وتمثل تكاليف الموظفين حصة عالية نسبياً من إجمالي الإنفاق على التعليم، بنسبة 93 في المائة. ويعاني استثمار رأس المال على وجه الخصوص من نقص حاد في التمويل في وقت يستمر فيه النقص في البنية التحتية القائمة في إعاقة قدرة الحكومة على تقديم الخدمات التعليمية في أجزاء كثيرة من العراق.

ولمواجهة التحديات القائمة والتطلعات المستقبلية لقطاع التعليم في العراق، يجب اتخاذ التدابير التالية
يمكن أخذها في الاعتبار لضمان كفاية الإنفاق على التعليم العام:

(أ) إعطاء الأولوية للاستثمارات في التعليم على المدى المتوسط بين الأولويات العديدة المتنافسة على الشريحة
موارد الميزانية خلال مرحلة التعافي من فيروس كورونا. وفي ظل تشديد الحيز المالي الذي عجل به
في ظل الأزمة المستمرة، اختارت العديد من البلدان حول العالم حماية ميزانيات التعليم العام أو توسيعها كجزء من تدابير الاستجابة للأزمة. 127 ونظرًا لانخفاض مستوى الإنفاق على التعليم العام الذي لوحظ في العراق قبل الأزمة، فقد تم تطبيق سياسة حماية الحجم الإجمالي للتعليم وينبغي النظر في الإنفاق على التعليم العام على المدى القصير وتوسيعه على المدى المتوسط لحماية الاستثمارات المهمة في رأس المال البشري.

(ب) توسيع حصة النفقات غير المتعلقة بالرواتب في موازنة التعليم، وخاصة في شكل رأس المال
الاستثمار في التعليم. وهذا يتطلب زيادة مخصصات الموازنة الاستثمارية المخصصة لقطاع التعليم على المدى المتوسط، فضلاً عن تحسين كفاءة صرف الموازنة والاستفادة منها.
(انظر القسم 6 أدناه).

(ج) توجيه موارد عامة إضافية إلى المناطق والمجموعات الأكثر احتياجًا. قبل كل شيء، الاهتمام بالأولوية
وينبغي الاهتمام بتسجيل أكثر من مليوني طفل في سن الدراسة والذين هم حالياً خارج المدرسة، مع توسيع نطاق الوصول إلى التعليم ما قبل الابتدائي والثانوي على المدى المتوسط. وينبغي توجيه
موارد الميزانية الاستثمارية نحو المحافظات التي تعاني من أكبر عجز في البنية التحتية، في حين تستهدف أجزاء من السكان

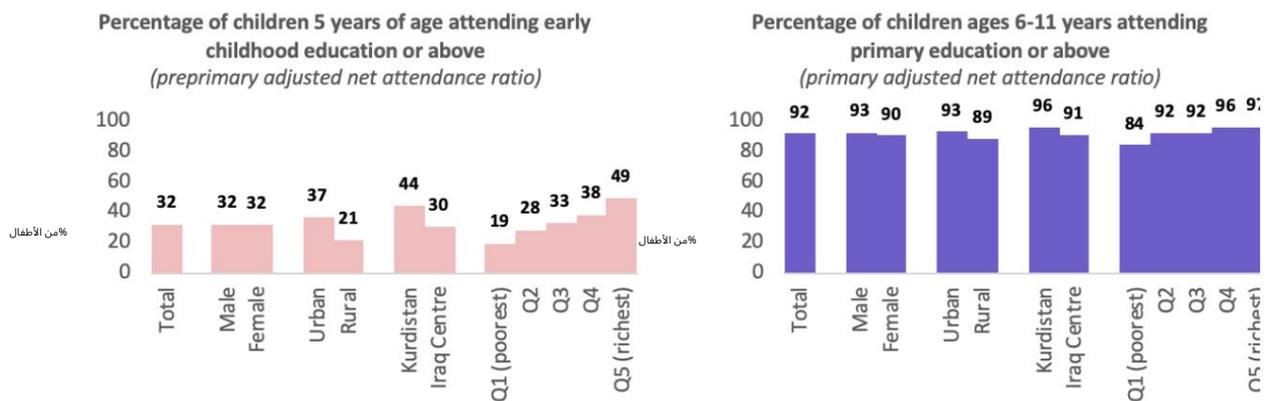
وينبغي أن يكون نظام التعليم الحالي الذي يعاني من نقص الخدمات هو محور التدابير المستهدفة التي تهدف إلى توسيع نطاق الالتحاق بالمدارس (انظر القسم 4 أدناه).

3.3 العدالة في الإنفاق على التعليم

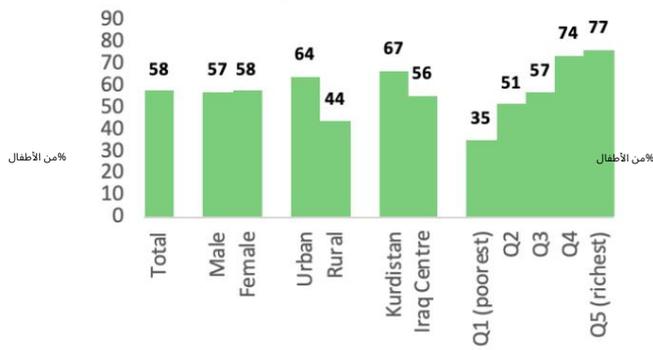
المساواة في الحصول على التعليم

الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه، كما يُنظر إليه من خلال نسب الحضور الصافية المعدلة (بديل ل
معدلات الالتحاق) غير متساوية في جميع أنحاء العراق. تظهر نسب الحضور الواردة في المسح العنقودي متعدد المؤشرات للأسر لعام 2018
فوارق كبيرة في إمكانية الوصول حسب الموقع والوضع الاجتماعي والاقتصادي لمعظم مستويات التعليم. تعتبر الفوارق بين الجنسين في إمكانية الوصول صغيرة
نسبياً، وكذلك الفوارق داخل التعليم الابتدائي (الشكل 89).

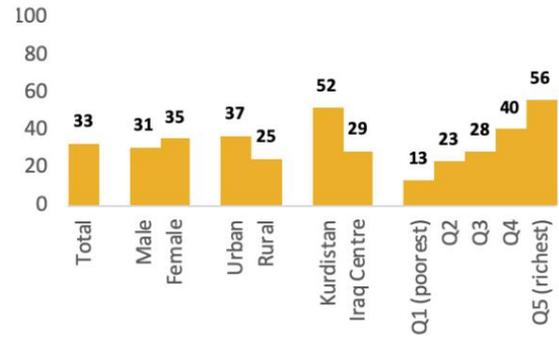
الشكل 89. صافي نسب الحضور المعدلة حسب مستوى التعليم، 2018



Percentage of children ages 12-14 years attending lower secondary education or above (lower secondary adjusted net attendance ratio)



Percentage of children ages 15-17 years attending upper secondary education or above (upper secondary adjusted net attendance ratio)



المصدر / المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2018.

ملاحظات / يتم حساب صافي نسب الحضور المعدلة كنسبة مئوية من الأطفال في الفئة العمرية المناسبة المرتبطة بكل مستوى تعليمي يحضرون ذلك المستوى التعليمي أو أعلى. يشمل معدل الحضور الصافي المعدل لمرحلة ما قبل الابتدائي الأطفال بعمر 5 سنوات الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي.

تبدأ حالات عدم المساواة التعليمية في وقت مبكر من الحياة، حيث يلتحق 2.4% فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4 سنوات بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ويلتحق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة 0.3 في المائة فقط من أطفال الريف، أي ما يعادل عُشر أطفالهم في المناطق الحضرية (أقرانهم 3.4 بالمائة). ولوحظت فجوة مماثلة بين الأطفال الذين ينتمون إلى أسر ذات ثروة عالية الشريحة الخمسية ذات المؤشر (منهم 4.6 في المائة يحضرون التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة) وأولئك الذين ينتمون إلى شريحة الخمس الأدنى من حيث الثروة (0.5 في المائة في مرحلة الطفولة المبكرة). ويلتحق الأولاد والبنات بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بمعدلات مماثلة: 2.2 في المائة و5.2 في المائة على التوالي. في سن الخامسة، 32% من الأطفال العراقيين في التعليم المنظم؛ ثلثهم يذهبون إلى رياض الأطفال والثلثون في التعليم الابتدائي. ويبلغ معدل الحضور ضعفي أطفال المناطق الحضرية (37 بالمائة) مقارنة بأطفال الريف (21 بالمائة).

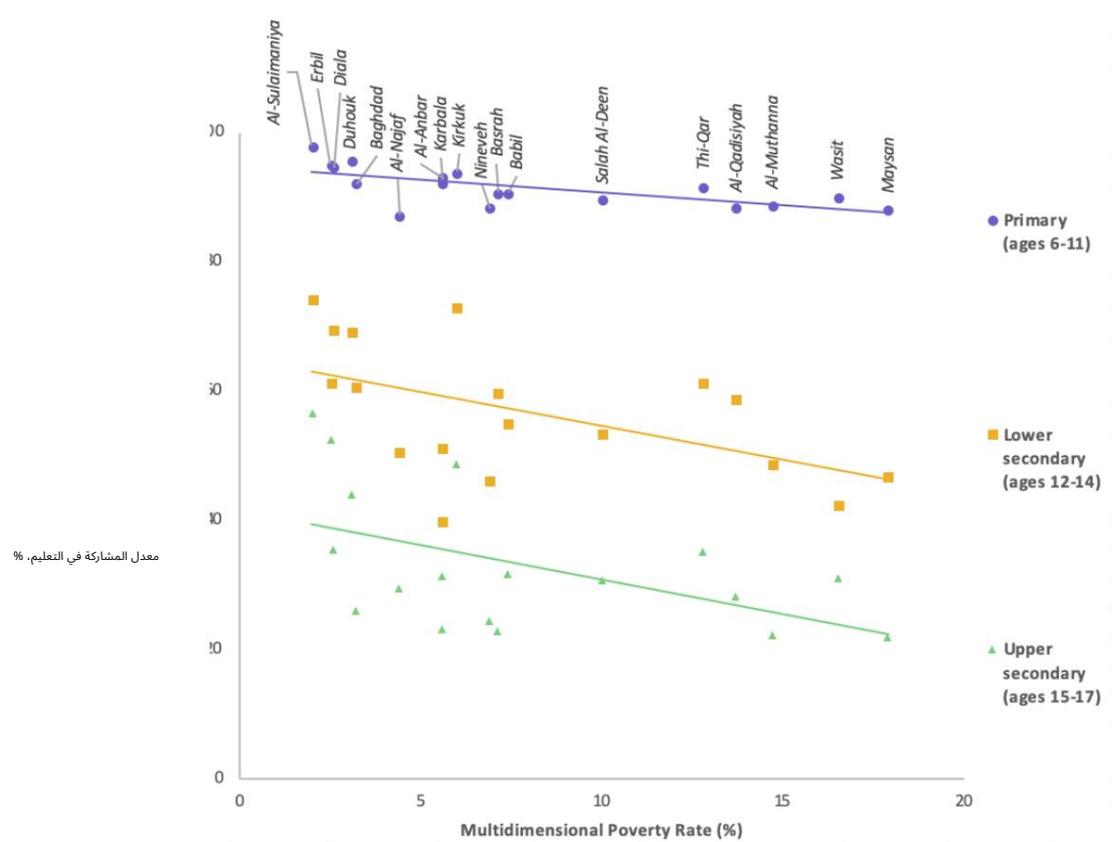
و5.2 مرة أعلى بالنسبة للأطفال من الأسر التي تنتمي إلى الشريحة الخمسية الاجتماعية والاقتصادية العليا (49 في المائة) مقارنة بأولئك في الشريحة الخمسية الدنيا. (19%) من المرجح أن يتم تسجيل الأولاد والبنات في سن الخامسة على قدم المساواة.

ومعدل المشاركة في التعليم الابتدائي مرتفع بشكل عام في جميع المجالات ولكنه ينخفض بشكل حاد بعد ذلك. 92 في المائة من جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و11 عاماً يذهبون إلى المدرسة. إلا أن هذه النسبة أقل قليلاً بالنسبة للفتيات (90%) الأطفال في المناطق الريفية (89%) وهؤلاء الذين ينتمون إلى الأسر الأكثر فقراً (84%) في المرحلة الإعدادية ومع ذلك، فإن 35 في المائة فقط من أطفال الأسر الفقيرة يذهبون إلى المدرسة (مقارنة بـ 77 في المائة من الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة). الأطفال من الأسر الأكثر ثراءً) و44 في المائة فقط من أطفال المناطق الريفية يفعلون الشيء نفسه (مقارنة بـ 64 في المائة أطفال الحضر). في المرحلة الثانوية العليا، حيث لا يتمكن سوى ثلث العراقيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و71 سنة من الوصول إليها التعليم، معدل المشاركة هو الأدنى بين الشباب من الأسر الأكثر حرماناً (13%) والذين يعيشون في المناطق الريفية (25 بالمائة).

ترتبط الاختلافات في الوصول إلى التعليم بين المحافظات بالفقر متعدد الأبعاد، وخاصة في المرحلتين الإعدادية والثانوية العليا. في حين أن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية مرتفعة عالمياً في جميع أنحاء العراق، فإن المشاركة في التعليم الثانوي تتناقص مع زيادة معدل الفقر متعدد الأبعاد في المحافظة (بمتوسط نقطة مئوية واحدة لكل نسبة مئوية)

نقطة زيادة في الفقر متعدد الأبعاد). 821 المحافظات ذات معدلات الفقر الأدنى (السليمانية، تتمتع أربيل وديالى ودهوك) أيضاً بأعلى معدلات المشاركة في التعليم الثانوي الأدنى والأعلى. بينما أما المحافظات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر (ميسان وواسط والمثنى) فتشهد عموماً انخفاضاً في مستوى التعليم معدلات المشاركة. بعض المحافظات تعتبر متطرفة: فالأنبار تعاني من فقر أقل من المتوسط ولكن معدلات المشاركة في التعليم الثانوي منخفضة نسبياً؛ وينطبق الشيء نفسه على بغداد في التعليم الثانوي. على ال ومن ناحية أخرى، تميل محافظتا ذي قار وكروك، استناداً إلى معدلات الفقر الملحوظة فيهما، إلى "التفوق" على توقعاتهما. مستويات الالتحاق بالمدارس (الشكل، 90)

الشكل 90. المشاركة في التعليم والفقير متعدد الأبعاد حسب المحافظة



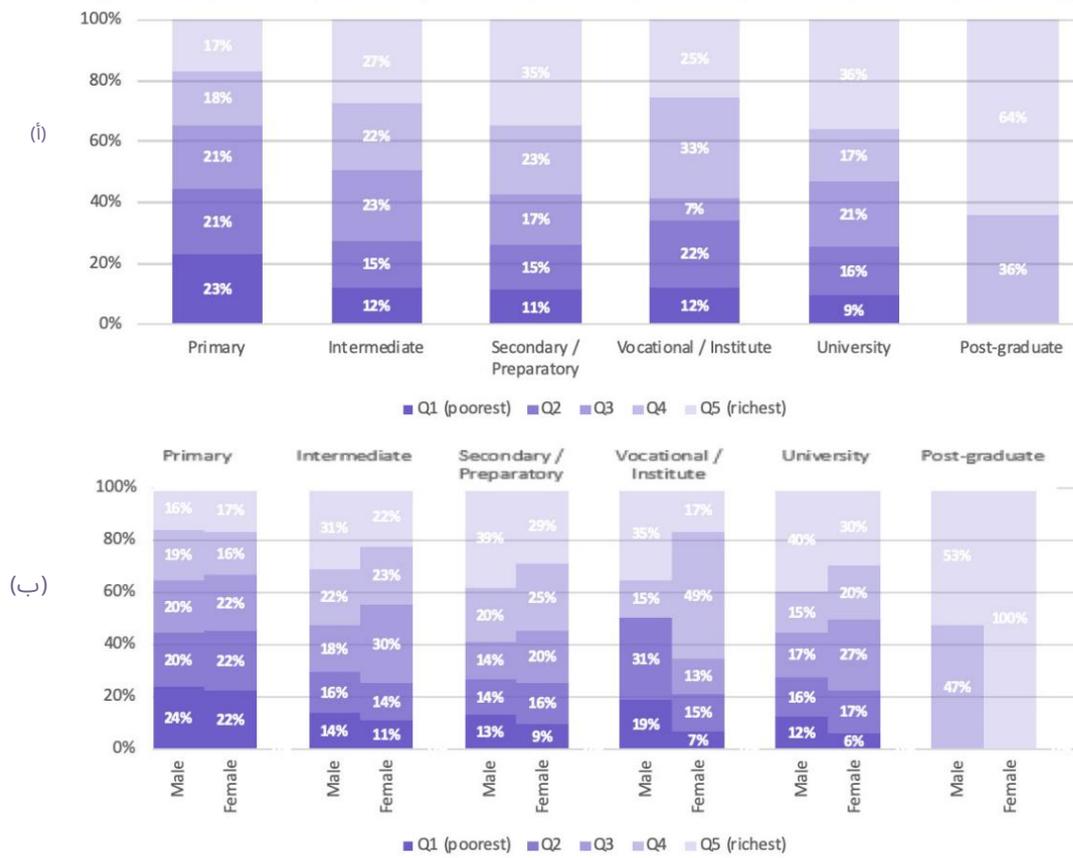
المصادر / المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018 وتقديرات البنك الدولي للفقير متعدد الأبعاد بناءً على المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر 2012-2013 من تومديم تمغوا وشارما وووي بوي. (2020)

ومن جانب الأسرة، فإن نسبة الاستفادة من الوصول إلى التعليم تكون تقدمة بشكل عام على مستوى الأسرة المستوي الابتدائي ولكنه أكثر رجعية في مستويات التعليم الأعلى. أربعة وأربعون بالمئة من المدارس الابتدائية في العراق ويأتي الطلاب من أسر تنتمي إلى شريحة الأربعين في المائة الأدنى من توزيع الاستهلاك. وتنخفض هذه الحصة إلى 25-27% في التعليم الإعدادي والثانوي والجامعي. أما الحصول على التعليم المهني فهو أقل رجعية بعض الشيء، حيث يأتي 34% من الطلاب من أدنى شريحتين اجتماعيتين واقتصاديتين. ومع ذلك، فإن أعلى شريحتين اقتصاديتين اجتماعيتين تمثلان نصف إجمالي الطلاب أو أكثر في كل مستوى فوق التعليم الابتدائي. في التعليم ما بعد الجامعي، المسح الأسري (مع عينة صغيرة باعتراف الجميع)

لا يلتقط أي طلاب من الشرائح الخمس الاجتماعية والاقتصادية الأدنى (الشكل 91).

وبتصنيفها حسب الجنس، تبدو صورة الوصول أقل ودية بالنسبة للفتيات. في حين أن الفتيات والفتيان من الشريحة الخمسية الاجتماعية والاقتصادية الأدنى يلتحقون بالتعليم الابتدائي بمعدلات متساوية (يمثل 44 في المائة) من إجمالي الالتحاق، فإن مستويات التعليم اللاحقة ترى الفتيات المحرومات من هذه المجموعة يمثلن 21-25 في المائة فقط من إجمالي عدد الإناث المسجلين. تظهر عينة المسح عدم وجود طالبات من خارج الشريحة الخمسية الاجتماعية والاقتصادية الأعلى ملتحقات بالتعليم بعد التخرج (الشكل 19 ب). يبدو أن التعليم الجامعي ترف على الرغم من كونها عامة في الغالب؛ وعلى هذا النحو، فهو يعاقب النساء: 23 بالمائة فقط من الطالبات المسجلات في الجامعة يأتون من أسر تقع في أدنى شريحتين اجتماعيتين واقتصاديتين. ويتشابه النمط في التعليم الثانوي الإعدادي (المتوسط)، والثانوي الأعلى (الإعدادي)، والتعليم المهني. وهذا يؤدي إلى زيادة عدد النساء من الرجال الذين يفشلون في إكمال التعليم الثانوي العالي ويساهم في انخفاض معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة نسبياً.

الشكل 91. الالتحاق حسب مستوى التعليم والشريحة الخمسية لاستهلاك الأسرة، 2017.



المصدر: حسابات البنك الدولي بناءً على سويت 2017

العدالة في الإنفاق الحكومي على التعليم حسب المحافظة

يتم توجيه ثلاثة أرباع الإنفاق على التعليم في العراق عبر المديرية العامة العشرين التعليم على مستوى المحافظة أربع من هذه المديرية العامة -نينوى، كركوك، صلاح الدين، والأنبار -مدرجة في موازنة وزارة التربية والتعليم. وتم تمويل الباقي من خلال ميزانيات السلطات الإقليمية المحافظات التابعة لها. وفي كلتا الحالتين، تسمح لنا المبالغ التي تنفقها مديريات التعليم العام بتحديد المبلغ الإجمالي لنفقات الموازنة المتكررة المرتبطة بالتعليم ما قبل الجامعي في كل محافظة. ويمكن بعد ذلك ربط هذه المبالغ بخصائص أخرى على مستوى المحافظة، مثل: مقياس الفقر متعدد الأبعاد الذي تم تقديمه أعلاه.

ويمكن اعتبار مبلغ نفقات الموازنة المتكررة على التعليم ما قبل الجامعي الذي يتم إنفاقه لكل طالب بمثابة تكلفة وحدة توفير التعليم في كل محافظة. تختلف تكلفة هذه الوحدة بشكل كبير داخل العراق، من 622 ألف دينار عراقي لكل طالب في نينوى إلى 1,036 ألف دينار عراقي في ديالى لعام 2018 وهو العام الأخير الذي شهد

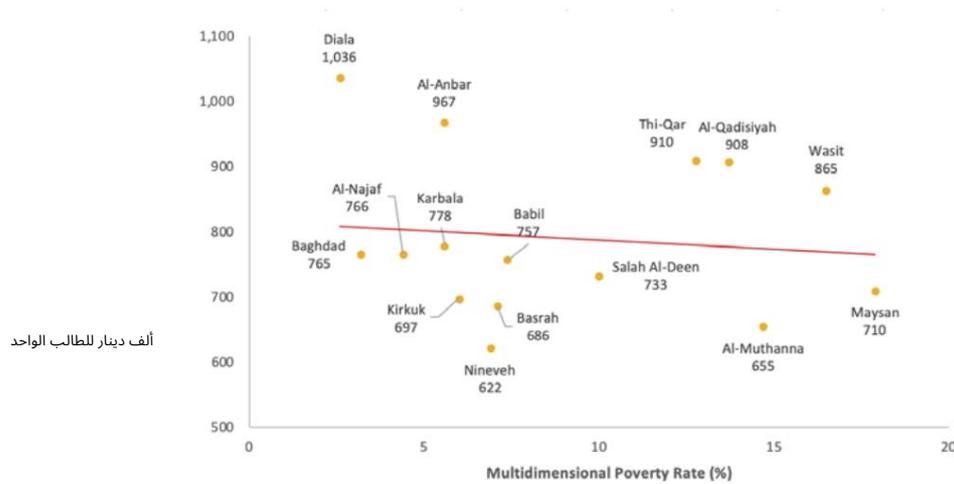
توفر بيانات تسجيل الطلاب على مستوى المحافظة. ولا ترتبط مستويات الإنفاق لكل طالب ارتباطًا وثيقًا بمستوى الفقر متعدد الأبعاد الملحوظ في المحافظات (الشكل 92). مستويات الإنفاق المرتفعة هي

لوحظ في كل من المحافظات الغنية والفقيرة، وكذلك انخفاض مستويات الإنفاق. على سبيل المثال محافظة ميسان مع أعلى معدل للفقر متعدد الأبعاد، أنفق 710 آلاف دينار لكل طالب في التعليم ما قبل الجامعي خلال عام 2018 وهو مستوى مماثل (ولكن أقل قليلًا من) إنفاق بغداد 765 ألف دينار لكل طالب. في

وفي الوقت نفسه، سجلت محافظة ديالى أعلى مستوى من الإنفاق لكل طالب وأدنى معدل للفقر متعدد الأبعاد. وإلى جانب تحليل فائدة الالتحاق المذكور أعلاه، يمكن للمرء أن

خلص إلى أن الإنفاق على التعليم العام في العراق ليس تقدميًا في ضمان حصول الأسر الأكثر فقرًا على التعليم ولا في توجيه الموارد العامة الشحيحة نحو المحافظات الأكثر احتياجًا.

الشكل 92. تكاليف وحدات التعليم قبل الجامعي والفقير متعدد الأبعاد حسب المحافظة



المصادر / حسابات البنك الدولي بناءً على بيانات الإنفاق المقدمة من وزارة المالية العراقية والتي تم تنزيلها من الموازنة المفتوحة لوزارة المالية موقع المسح: <http://mof.gov.iq/obs/en/Pages/obsDocuments.aspx>؛ بيانات التسجيل من منظمات المجتمع المدني في العراق http://cosit.gov.iq?option=com_content&view=article&id=987&catid=87&lang=ar؛ <http://www.cosit.gov.iq/ar/2015-11-23-08-09-54>؛ وتقديرات الفقر بناءً على المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر 2012-13 (IHSES) من نومدم تمجوا وشارما ووأي بوي (2020).

ملاحظات / [1] تم تمويل محافظات نينوى وصلاح الدين وكركوك والأنبار من موازنة وزارة التربية لعام 2018. [2] تم حساب نفقات الموازنة الاستثمارية لمديريات التربية في بغداد بما يتناسب مع حصة كل مديرية من الإجمالي. طلبة المدارس الحكومية في عموم بغداد.

العدالة في إنفاق الأسرة على التعليم

ومن المرجح أن تنفق الأسر الأكثر ثراء والذين يعيشون في المناطق الحضرية من جيوبهم على التعليم. في حين أن واحدة من كل أربع أسر عراقية أبلغت عن إنفاق خاص على التعليم في مسح سويقت لعام 2017، إلا أن هذا وبلغت الحصة 44 في المائة للأسر في الشريحة الخمسية الاجتماعية والاقتصادية الأعلى (الربع الخامس)، مقابل 10 في المائة للأسر الأسر في الخمس الأدنى. وكانت الأسر الحضرية أكثر احتمالاً قليلاً للإنفاق على التعليم من الأسر الريفية: 27 في المائة مقابل 20 في المائة (الشكل 93).

وكانت حصة إنفاق الأسرة المنفقة على التعليم والمبلغ الإجمالي أكبر بالنسبة للأسر الأكثر ثراء. ومن بين الأسر التي أبلغت عن إنفاق أموالها على التعليم، بلغ متوسط حصة إنفاق الأسرة 3.4 في المائة، وتراوح هذه الحصة بين 3.2 إلى 4.1 في المائة بالنسبة لشرائح الاستهلاك الخمسية الأولى (الربع الثاني إلى الربع الخامس)؛ ومع ذلك، أبلغت الأسر في الشريحة الخمسية الدنيا (الربع الأول) عن إنفاقها، في المتوسط، بنسبة 2.0 في المائة

على التعليم. ووجهت الأسر الحضرية (3.4 في المائة) والأسر الريفية (3.0 في المائة) حصصاً مماثلة للإجمالي إنفاق الأسرة على التعليم (الشكل 39 ب).

من بين ربع الأسر التي أبلغت عن إنفاقها من جيوبها على التعليم، أنفقت الأسر الأكثر ثراء ما يقرب من أربعة أضعاف، بالقيمة المطلقة، أكثر من الأسر الفقيرة. 130 أنفقت الأسر في الخمس الأعلى (الربع الخامس)، في المتوسط، 73800 دينار شهرياً على التعليم، مقابل 19.700 دينار أنفقتها

الأسر في الشريحة الخمسية الدنيا من الاستهلاك (الربع الأول). وأنفقت الأسر الحضرية 50 في المائة أكثر من الأسر الريفية الأسر؛ 58,400 دينار عراقي مقابل 39,600 دينار عراقي شهرياً (الشكل 39 ج).

وعلى أساس كل طالب، كانت الفجوة بين الأغنياء والفقراء أكبر في التعليم الجامعي. من بين الأسر التي أبلغت عن إنفاقها من جيوبها الخاص، كان الإنفاق على طالب جامعي واحد أعلى بنحو سبع مرات من الإنفاق على طالب واحد في المدارس الابتدائية في جميع أنحاء العراق. وكانت هذه النسبة قابلة للمقارنة في مختلف أنحاء العراق.

شرائح الاستهلاك: أنفقت الأسر في الخمس الأول (الربع الأول) ما يقارب 900 دينار شهرياً في المرحلة الابتدائية طالب مدرسة و001,6 دينار شهرياً لكل طالب جامعي. أما الأسر في الخمس الرابع (س4) أنفق 16,200 دينار لكل طالب في المرحلة الابتدائية و008,211 دينار لكل طالب جامعي (الشكل 39 د).

130. عندما يؤخذ في الاعتبار الميل الأعلى للأسر الأكثر ثراءً للإنفاق من جيوبها على التعليم، فإن النسبة بين الشريحتين الخمسية العليا والأدنى تزيد إلى 1:16 تقريباً - أي أن الأسر الأكثر ثراءً كانت أكثر عرضة للإنفاق بأربعة أضعاف، وقد أنفقت، في المتوسط، أربعة أضعاف الأسر الفقيرة.

131. لا يمكن حساب الإنفاق لكل طالب جامعي بشكل موثوق بالنسبة لأسر Q5.

الشكل 93. إنفاق الأسرة على التعليم حسب شريحة الاستهلاك الخمس والموقع، 2017.

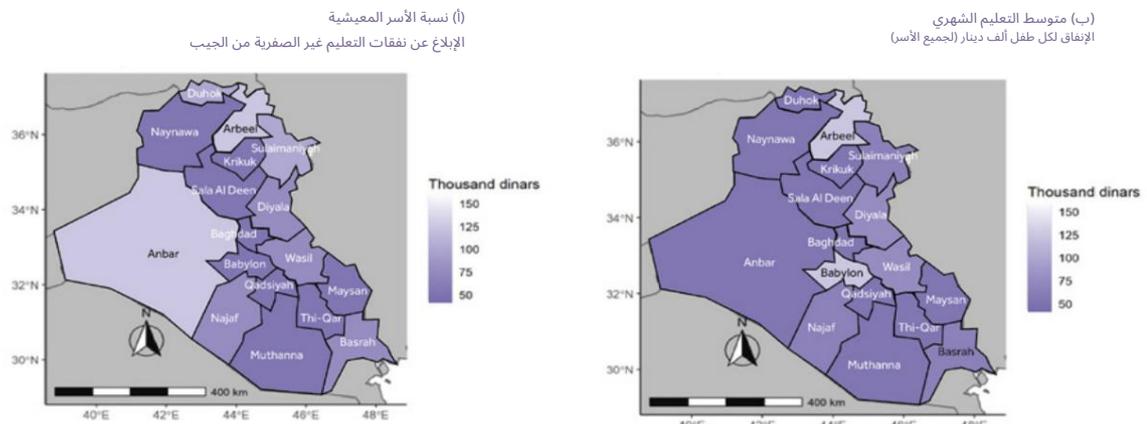


المصدر / حسابات البنك الدولي بناءً على سويتف، 2017.

ملاحظة / لا يظهر الإنفاق لكل طالب جامعي بين أسر الخمس الخامس بسبب مشاكل البيانات.

كما لوحظت اختلافات مهمة في إنفاق الأسر على التعليم في جميع أنحاء محافظات العراق. وفي حين أن الأسر في الأنبار كانت على الأرجح تشير إلى إنفاقها من جيبتها على التعليم (53%)، ولوحظ أكبر قدر من متوسط الإنفاق لكل طفل في محافظتي بابل وأربيل: 18,000 و 004,61 دينار عراقي شهرياً، على التوالي (الشكل، 94).

الشكل 94. إنفاق الأسرة على التعليم حسب المحافظة، 2017.



المصدر / حسابات البنك الدولي بناءً على سويتف، 2017.

تعزيز عدالة الإنفاق العام على التعليم

على الرغم من الوصول العادل نسبياً إلى التعليم الابتدائي في جميع أنحاء العراق، إلا أن التفاوتات الكبيرة في التعليم ما قبل الابتدائي والثانوي لا تزال تعيق تنمية رأس المال البشري على نطاق واسع. ويحظى أطفال الريف بإمكانية الحصول على التعليم بشكل أقل من أقرانهم في المناطق الحضرية، في حين أن 19 في المائة فقط من الأطفال من الأسر الأكثر فقراً في سن ما قبل الابتدائي، و 13 في المائة من الأطفال في سن التعليم الثانوي يذهبون إلى المدرسة. من المرجح أن تنفق الأسر الأكثر ثراءً من جيوبها على التعليم، ومن المرجح أن يتقدم أطفالهم من خلال نظام التعليم ويلتحقون بالجامعة.

ومن بين مجالات الإصلاح التي يمكن النظر فيها لتحسين المساواة في التعليم ما يلي:

(أ) توسيع نطاق الوصول إلى التعليم ما قبل الابتدائي والثانوي، وخاصة بين الأطفال ذوي الدخل المنخفض الأسر وفي المناطق الريفية. ولا يزال النقص في البنية التحتية المذكورة أعلاه يلعب دوراً هاماً في منع جميع الأطفال من الالتحاق بالمدارس، وخاصة في المناطق الريفية والمحافظات المتضررة من الأزمة.

الصراع (حيث كان إغلاق المدارس شائعاً). ومع ذلك، فهم أفضل لجانب الطلب

هناك حاجة أيضاً إلى قيود على التسجيل. 132

(ب) زيادة موارد ميزانية التعليم المتاحة للمحافظات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس

انخفاض الإنفاق على التعليم العام. تعاني العديد من المحافظات، مثل ميسان والمثنى وصلاح الدين، من مستويات أعلى من المتوسط من الفقر متعدد الأبعاد ومستويات أقل من المتوسط من الإنفاق المتكرر لكل طالب في التعليم قبل الجامعي. وتشهد هذه المحافظات، من بين محافظات أخرى، معدلات التحاق أقل من المتوسط في جميع مستويات التعليم. ولضمان أن إصلاحات اللامركزية الأخيرة لا تترك الأطفال في المحافظات التي تعاني من مستويات عالية من الفقر في وضع غير مؤات مالياً، بسبب انخفاض مستويات التعليم، ينبغي الإنفاق على المستوى المحلي

أن يكون موضوعاً مركزياً للنقاش بين السلطات في بغداد وتلك الموجودة في المحافظات المعنية.

(ج) التأكد من أن عدم القدرة على دفع التكاليف المتعلقة بالتعليم من جيوبهم لا يمنع أطفال الأسر ذات الدخل المنخفض من الالتحاق بالنظام التعليمي والتقدم فيه. على الرغم من أن التعليم العام مجاني رسمياً في العراق، فإن واحدة من كل أربع أسر تشير إلى مستوى معين من الإنفاق من جيوبها الخاصة. بينما الجامعة

ويمثل التعليم الجزء الأكبر من الإنفاق الخاص، وتشير الأسر أيضاً إلى أنها تدفع مقابل المستويات الأدنى من التعليم. وليس من المستغرب أن تكون الأسر الأكثر ثراءً قادرة على الدفع أكثر من الأسر الفقيرة، مما يمنح أطفالها فرصة أفضل للتقدم من خلال مستويات التعليم المختلفة والالتحاق بالجامعة. ويمكن أن تكون تكاليف المواد واللوازم المدرسية، والنقل، والدروس الخصوصية باهظة الثمن بشكل فاحش بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، مما يؤدي إلى تسرب أطفالهم من التعليم بمعدلات أعلى من أقرانهم الأكثر ثراءً.

3.4 كفاءة الإنفاق على التعليم

كفاءة التعليم على مستوى النظام

يمكن تقييم كفاءة الإنفاق العام على التعليم بعدة طرق مختلفة. هذا القسم

ينظر إلى نوعين من الكفاءة فيما يتعلق بإنفاق التعليم في العراق على مستوى النظام: كفاءة التخصيص

بين مستويات التعليم والكفاءة الفنية في الربط بين نفقات التعليم ونتائجه.

يطرح التحليل الأول السؤال التالي: هل يتم تخصيص النفقات العامة في العراق بطريقة مثلى عبر المستويات؟

التعليم؟ (يتم تحليل سؤال مماثل عبر المحافظات والأبعاد الأخرى في قسم الإنصاف

أعلاه.) ويسأل التحليل الثاني: هل تترجم النفقات العامة على التعليم بشكل فعال إلى التعليم؟

نتائج النظام؟

تعد كفاءة التخصيص عبر مستويات التعليم مفهوماً مهماً في معظم أنظمة التعليم.

في البلدان التي يكون فيها الوصول إلى التعليم ما قبل الجامعي (التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي) بعيداً

من الجميع، ولكن عندما يتم تخصيص كميات كبيرة من الموارد العامة للتعليم العالي، فإن كفاءة التخصيص عبر مستويات التعليم تميل إلى أن تكون دون المستوى الأمثل. عندما

يتسرب الأطفال من الأسر الفقيرة

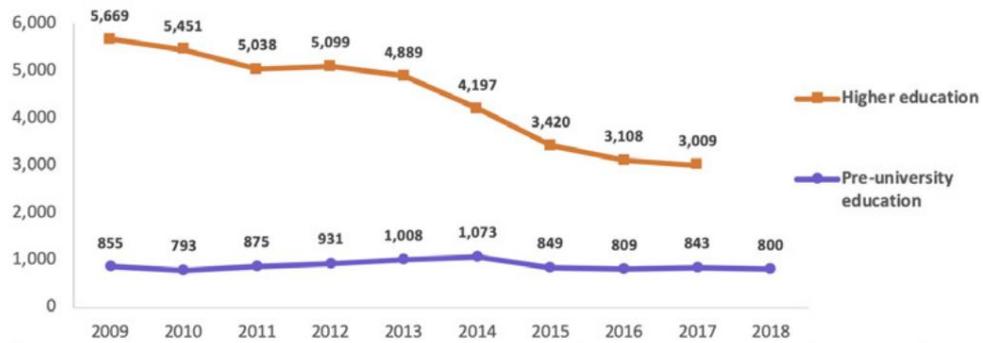
132. من بين القيود المعروفة التي تعترض الطلاب على التعليم إمكانية الوصول إلى المناهج الدراسية العراقية القديمة والصارمة إلى حد كبير، فرصة أكبر وتكاليف الالتحاق بالمدارس في مستويات التعليم العليا؛ والافتقار إلى فرص التعليم المهني المتاحة على نطاق واسع وعالية الجودة. آخر وتشمل القيود على جانب الطلب، بصرف النظر عن الاعتبارات الاقتصادية، الاعتبارات الأمنية، وخاصة بالنسبة للفتيات وفي المناطق الريفية المحررة. .

من التعليم الرسمي بأعداد كبيرة بسبب نقص المعلمين أو المرافق أو عوامل أخرى، واستخدام الموارد العامة النادرة لتمويل التعليم الجامعي للطلاب من الأسر الأكثر ثراء، والمجتمع ككل فشلت الجامعة في تحقيق أقصى قدر من العائد على الاستثمار في التعليم العام من حيث إنتاجية القوى العاملة في المستقبل.

وفي العراق، يمثل التعليم العالي ما يقرب من 22 بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، وفقاً لبيانات عام 2019 الصادرة عن وزارة المالية. ومع ذلك، فهي تسجل أيضاً 8 بالمائة فقط من طلاب البلاد طلاب. وبالتالي فإن مستوى الإنفاق لكل طالب أعلى بكثير في القطاع الجامعي منه في التعليم قبل الجامعي. لعام 2017، وهو العام الأخير الذي تم استكمال بيانات الالتحاق والإنفاق فيه

كما هو متاح، كانت تكلفة الوحدة في العراق (الإنفاق على كل طالب) في التعليم العالي أعلى بحوالي 3.5 مرة من وحدة تكلفة التعليم ما قبل الجامعي (الشكل 95) وهذه النسبة أقل بكثير في بلدان أخرى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وتتراوح من حوالي 1.3 في عُمان إلى 3.0 في لبنان. وبالمقارنة، فإن متوسط النسبة بين الدول ذات الدخل المرتفع بشكل رئيسي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يبلغ حوالي 1.7 مرة.

الشكل 95. الإنفاق الحكومي حسب مستوى التعليم، 2015-2019



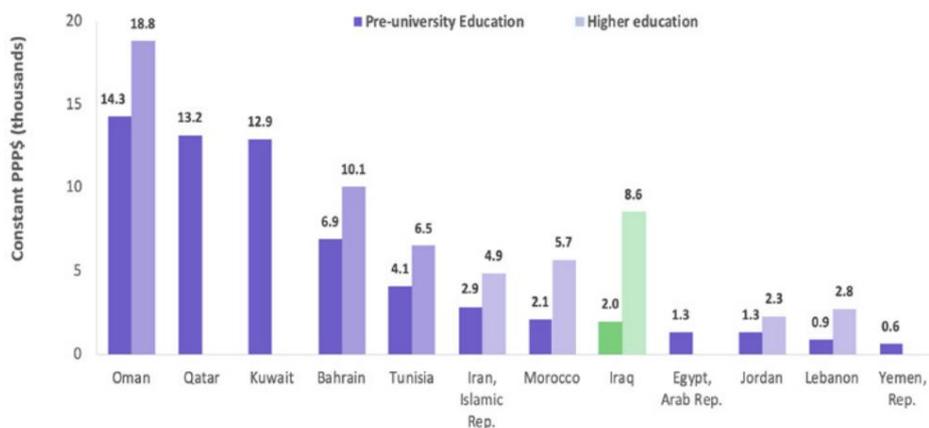
الثابت 9102 دينار للطلاب الواحد (بالآلاف)

المصادر / حسابات البنك الدولي بناءً على بيانات الإنفاق المقدمة من وزارة المالية العراقية والتي تم تنزيلها من مسح الموازنة المفتوحة لوزارة المالية الموقع الإلكتروني (<http://mof.gov.iq/obs/en/Pages/obsDocuments.aspx>) وبيانات التسجيل من منظمات المجتمع المدني في العراق (http://cosit.gov.iq/?option=com_content&view=article&id=987&catid=87&lang=ar) و (<http://www.cosit.gov.iq/ar/2015-11-23-08-09-54>).

ملاحظات / النفقات للأعوام 2014-2016 لا تشمل المحافظات التي لم تتوفر بيانات الالتحاق بها (بنينوى والأنبار).

وبالقيمة الثابتة للدولار المعدلة لتعادل القوة الشرائية، ينفق العراق أكثر في المتوسط طالب جامعي أكثر من أي بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خارج دول مجلس التعاون الخليجي. عند حوالي 8,600 ثابت معدل حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي، يتجاوز الإنفاق العام لكل طالب في التعليم العالي في العراق نظيره في جيرانه، ولا يتخلف سوى عمان والبحرين بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتوفر عنها بيانات. ومن ناحية أخرى، فإن الإنفاق العام في العراق لكل طالب في التعليم ما قبل الجامعي أقل من معظم بلدان المنطقة، حيث يبلغ حوالي 2000 دولار ثابت معدل حسب تعادل القوة الشرائية (الشكل 96).

الشكل 96. الإنفاق الحكومي لكل طالب حسب مستوى التعليم، 2018 (أو آخر سنة متاحة)



المصادر/قاعدة بيانات البنك الدولي EdStats لجميع البلدان باستثناء العراق. من أجل العراق: حسابات البنك الدولي بناءً على بيانات الإنفاق المقدمة من

وزارة المالية العراقية ويمكن تنزيلها من موقع مسح الموازنة المفتوحة لوزارة المالية (http://mof.gov.iq/obs/en/Pages/obsDocuments.aspx) التسجيل
بيانات من منظمات المجتمع المدني في العراق -2015 http://www.cosit.gov.iq/ar/2015-11-23-08-09-54) وبيانات الاقتصاد الكلي من مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظات / [1] البيانات الخاصة بكل دولة هي لآخر سنة متاحة في الإحصاءات التعليمية لكل مستوى تعليمي بين عامي 2009 و2010 (البحرين: 2013) و5102؛ مصر: 2017؛ إيران: 2017؛ الأردن: 2018؛ الكويت: 2014؛ لبنان: 2013؛ المغرب: 2012، 2009 و3102؛ عمان: 2016 و7102؛ دولة قطر: 2009؛ تونس: 2009 و5102؛ اليمن: (2011 من أجل العراق: البيانات مأخوذة من حسابات البنك الدولي لعام 2018 (التعليم الابتدائي والثانوي) وعام 2017 (التعليم العالي).

[2] يتم حساب التعليم قبل الجامعي على أنه المتوسط البسيط لأرقام التعليم الابتدائي والثانوي الواردة في EdStats أعلى
يشير التعليم إلى أرقام التعليم العالي الواردة في EdStats.

[3] الإنفاق على التعليم العالي غير متوفر في مصر والكويت وقطر واليمن. بالنسبة للبنان: يشمل التعليم ما قبل الجامعي التعليم الثانوي فقط.

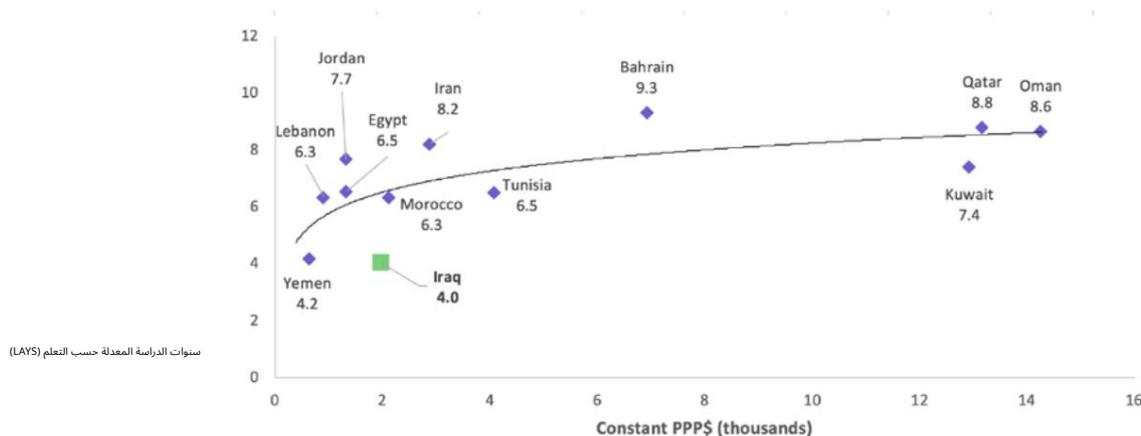
بالإضافة إلى الإنفاق المنخفض نسبياً لكل طالب في التعليم ما قبل الجامعي، يُظهر العراق كفاءة فنية منخفضة نسبياً في ترجمة هذا الإنفاق إلى نتائج قطاع التعليم. رغم افتقار العراق

إلى المشاركة في أنظمة واسعة النطاق لتقييم الطلاب الدوليين تجعل مثل هذه المقارنات صعبة. يمكن استخدام سنوات الدراسة المعدلة حسب التعلم (LAYS) المقدمة في القسم 2 أعلاه، كقياس مفيد نتائج قطاع التعليم في العراق قابلة للمقارنة بين البلدان. عند مقارنته ببلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن الإنفاق المنخفض نسبياً لكل طالب في العراق، إلى جانب مؤشر LAYS المنخفض إقليمياً والذي يبلغ 4.0 سنوات تعلم معدلة لكل طالب، يضع العراق بشكل كبير تحت منحى أداء قطاع التعليم "المتوقع".

وحتى البلدان التي تتمتع بمستويات منخفضة من الإنفاق العام لكل طالب -مثل مصر والأردن ولبنان (حيث يوجد معظم يأتي الإنفاق ما قبل الجامعي من مصادر خاصة) -تحقيق مستويات أعلى من النتائج التعليمية: 6.3، 7.6، و8.6، على التوالي (الشكل 97). وهذا يدل على أنه في حين أن مستويات أعلى من الإنفاق العام قد تكون ضرورية وعلى مستوى ما قبل الجامعة، فإنها لا تضمن أداءً أفضل لقطاع التعليم. وقد فعلت ذلك بلدان أخرى في جوار العراق وأجزاء أخرى من العالم (التي تتمتع بتاريخ وسياقات محلية مختلفة).

تمكنت من تحقيق المزيد بموارد أقل، لذا فإن إعادة التخصيص في حدود الميزانية الحالية قد تؤدي أيضاً إلى تعزيز كفاءة قطاع التعليم.

الشكل 97. الإنفاق الحكومي لكل طالب في التعليم ما قبل الجامعي وسنوات الدراسة المعدلة حسب التعلم (LAYS)، 2020 (أو آخر سنة متاحة)



المصادر / بيانات LAYS من مشروع رأس المال البشري التابع للبنك الدولي: <http://www.worldbank.org/en/publication/human-capital>.

بيانات الإنفاق من قاعدة بيانات البنك الدولي EdStats لجميع البلدان باستثناء العراق. من أجل العراق: حسابات البنك الدولي على أساس الإنفاق
البيانات مقدمة من وزارة المالية العراقية وتم تنزيلها من موقع مسح الموازنة المفتوحة التابع لوزارة المالية (http://mof.gov.iq/obs/en/Pages/obsDocuments.aspx) التسجيل من منظمات المجتمع المدني في العراق (http://www.cosit.gov.iq/?option=com_content&view=article&id=987&catid=87&lang=ar) وبيانات الاقتصاد الكلي من مؤشرات التنمية العالمية (http://www.cosit.gov.iq/ar/2015-11-23-08-09-54).

كفاءة التعليم على المستوى دون الوطني

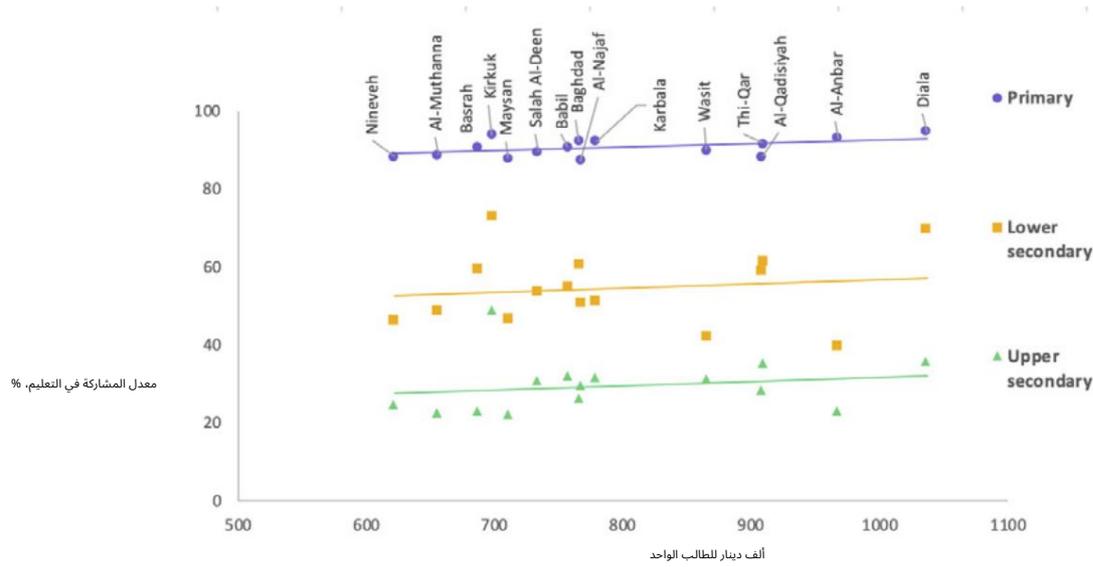
توجد اختلافات مهمة بين المحافظات العراقية في كيفية ترجمة النفقات العامة إلى نتائج التعليم على مستوى ما قبل الجامعة. ولسوء الحظ، لا تتوفر بيانات موثوقة حول نتائج تعلم الطلاب على المستوى دون الوطني في العراق. ومع ذلك، فإن معدلات المشاركة في التعليم (مقاسة من خلال صافي الحضور)

(المعدلات في المسح العنقودي متعدد المؤشرات) يمكن استخدامها لتقييم مدى جودة أداء نظام التعليم في مختلف المحافظات ضمان وصول الأطفال إلى كل مستوى من مستويات التعليم.

وكما ذكر أعلاه، فإن معدلات المشاركة في التعليم الابتدائي تختلف قليلاً بين محافظات العراق، ولكن الالتحاق بالتعليم الثانوي يظهر تبايناً كبيراً. وتنفق بعض المحافظات التي لديها أعلى معدلات المشاركة، وفقاً للمسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018، مبالغ أقل من المتوسط لكل طالب. ومن أبرز هذه المدن كركوك، التي تعد نسبة الالتحاق بها في التعليم الإجمالي و94 في المائة في التعليم الثانوي هي الأعلى في العراق (باستثناء إقليم كردستان العراق) مقابل إنفاق أقل من المتوسط يبلغ 697 ألف دينار فقط.

لكل طالب في عام 2018 ومن ناحية أخرى، فإن 865 ألف دينار عراقي لكل طالب في محافظة واسط ترجم إلى ويبلغ معدل الالتحاق بالمرحلة الإعدادية 42% فقط، وهو من بين أدنى المعدلات في العراق. فقط محافظة الأنبار ذات الكثافة السكانية المنخفضة، حيث تكاليف وحدة توفير التعليم أعلى بشكل مفهوم (967 ألف دينار لكل طالب) لديها انخفاض مستوى الالتحاق بوحدة أعلى في التعليم الثانوي الإعدادي (40 في المائة) والتعليم الثانوي العالي (23%) بشكل عام، يظهر الإنفاق لكل طالب ارتباطاً ضعيفاً بمعدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية مستوى التعليم، مع عدم ربط النفقات الأكبر بشكل عام بمعدلات التحاق أعلى بكثير (الشكل 98).

الشكل 98. المشاركة في التعليم والإنفاق الحكومي لكل طالب حسب المحافظة، 2018



المصادر / المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018 وحسابات البنك الدولي بناءً على بيانات الإنفاق المقدمة من وزارة المالية العراقية والتي تم تنزيلها من وزارة المالية موقع مسح الموازنة المفتوحة (<http://mof.gov.iq/obs/en/Pages/obsDocuments.aspx>) وبيانات التسجيل من منظمات المجتمع المدني في العراق (http://cosit.gov.iq/?option=com_content&view=article&id=987&catid=87&lang=ar) و (<http://www.cosit.gov.iq/ar/2015-11-23-08-09-54>).

ملاحظات / يجمع الإنفاق لكل طالب بين التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي. تم استبعاد محافظات إقليم كردستان العراق بسبب نقص بيانات الإنفاق.

تحسين كفاءة الإنفاق العام على التعليم

هناك العديد من تحديات الكفاءة الملحة التي تواجه قطاع التعليم في العراق. كفاءة التوزيع ويمكن تحسين مستويات التعليم عبر تقليص الفجوة في الإنفاق لكل طالب بين التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي. وبالمثل، يمكن إعادة موازنة التخصيص بين فئات الإنفاق من خلال زيادة حصة الإنفاق غير المتعلق بالموظفين في ميزانية التعليم. الاختلافات دون الوطنية في تكاليف الوحدة

كما تشير إلى وجود اختلاف في مستويات الكفاءة الفنية بين محافظات العراق. وأخيراً، انخفاض مستويات الميزانية يمكن معالجة التنفيذ في فئات إنفاق معينة (كما تمت مناقشته في القسم 6 أدناه) لتحسين كفاءة القطاع وأدائه بشكل عام.

ومن بين التدابير الممكنة التي يجب مراعاتها لمعالجة تحديات الكفاءة الحالية في الإنفاق على التعليم ما يلي:

أ) زيادة الإنفاق العام لكل طالب في التعليم ما قبل الجامعي مقارنة بالتعليم العالي في المتوسط الأجل، مع السعي لتحقيق وفورات الكفاءة الداخلية على المدى القصير. تكلفة الوحدة في قطاع ما قبل الجامعة لديها وظلت معدلات التضخم ثابتة على مدى العقد الماضي دون المستوى الذي يمكن اعتباره الأمثل.

وفي الوقت نفسه، يشهد قطاع التعليم العالي استثمارات عامة لكل طالب تبلغ أربعة أضعاف ما يشهده التعليم قبل الجامعي - وهي نسبة أعلى بكثير من مثيلاتها في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، والتي تتراوح من 1.3 إلى 3.0. ومتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 1.7. وفي حين أن تكلفة وحدة التعليم العالي آخذة في الانخفاض، فقد فشل الإنفاق في قطاع ما قبل الجامعة في النمو بمعدل أسرع من الزيادة في معدلات الالتحاق. **ولذلك فإن** تحديد أولويات الموارد العامة الإضافية للاستثمار في التعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي والثانوي يجب أن يكون على رأس جدول الأعمال في المستقبل المنظور.

(ب) قياس أفضل لأداء وكفاءة التعليم في جميع المحافظات. دون موثوقة للحصول على معلومات حول جودة التعليم في مدارس العراق، من الصعب التوصل إلى استنتاجات حول جودة التعليم الكفاءة الفنية (أو "القيمة مقابل المال") المحققة في التعليم قبل الجامعي. ومع ذلك فإن الاختلافات في معدلات الالتحاق (خاصة في التعليم الثانوي) التي لا ترتبط بالمبالغ التي يتم إنفاقها لكل طالب في مختلف المحافظات تشير إلى وجود صلة ضعيفة بين الإنفاق والنتائج. يمكن للمحافظات المجاورة مثل بابل وديالى تحقيق مستويات مماثلة من التحاق الطلاب (بين 35-31 في المئة في المرحلة الثانوية التعليم) بمستويات إنفاق متباينة إلى حد كبير: 757 ألف دينار عراقي لكل طالب في بابل مقابل 1,037 ألف دينار عراقي في ديالى. هناك حاجة إلى قياس أكثر قوة لنتائج تعلم الطلاب ومحدداتها لتقييم الأسباب التي تجعل بعض المحافظات تحقق قيمة أكبر بنفس المبلغ من المال والعكس صحيح.

(ج) يتطلب تحسين الكفاءة في تنفيذ الميزانية واستخدام الموارد لتحقيق نتائج التعليم بناء القدرات داخل وحدات الإنفاق المختلفة (خاصة على مستوى المحافظات). يتم تحليل هذه المسألة بمزيد من التفصيل في القسم 6 أدناه.

3.5 الترتيبات المؤسسية والإدارة المالية العامة (PFM)

الترتيبات المؤسسية واللامركزية

يتم الإشراف على قطاع التعليم في العراق في المقام الأول من قبل الوزارتين القطاعيتين الرئيسيتين: وزارة التربية والتعليم (MOE) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MOHESR). وزارة التربية والتعليم هي المسؤولة عن الإشراف والتمويل الجزئي لمرحلة ما قبل الابتدائي، التعليم الابتدائي والثانوي.

وفي الوقت نفسه، تتولى وزارة التعليم العالي مسؤولية الإشراف على معظم مؤسسات التعليم العالي العامة وتمويلها المؤسسات. هناك عدد قليل من الكليات والجامعات ومراكز التدريب تتبع وتمول من جهات أخرى الوزارات القطاعية (مثل وزارات الزراعة والدفاع والكهرباء والمالية والداخلية، وكذلك مجلس الوزراء). ومع ذلك، فإن معظم الإنفاق العام على التعليم العام والمهني قبل الجامعي، أصبح الآن ضمن اختصاص مديريات التربية والتعليم وإدارات العمل والمهنية التدريب (DOLVTs) الذي يقدم تقاريره إلى سلطات المحافظات العراقية.

ومنذ عام 2017، أصبحت مسؤولية الإشراف على التعليم ما قبل الجامعي وتمويله إلى حد كبير اللامركزية على مستوى المحافظة. اعتبارًا من عام 2019، كانت 16 مديرية تعليمية في 11 محافظة عراقية تمثل ثلاثة أرباع إجمالي نفقات الموازنة المتكررة على التعليم قبل الجامعي. ويبقى الربع لدى وزارة التربية والتعليم، التي تواصل تمويل التعليم ما قبل الجامعي والإشراف عليه في أربع محافظات: الأنبار، وكركوك، ونيوى،

و صلاح الدين. يقع التعليم في المحافظات الأربع المتبقية من محافظات العراق الـ 19 تحت سلطة وزارة التربية والتعليم في حكومة إقليم كردستان. وبالمثل، تم نقل مسؤولية تمويل التعليم والتدريب المهني إلى وزارة التعليم والتدريب المهنيين.

على مستوى المحافظات في عام 2018 قبل إعادة توزيعها على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (MOLSA) في نهاية عام 2019.

إن إصلاحات اللامركزية الأخيرة لها آثار مهمة على العدالة والكفاءة والشفافية فعالية تمويل التعليم في العراق القانون رقم 21 الذي صدر مبدئيًا في عام 2008 وتم تعديله لاحقًا في عام 2011، عامي 2013 و 8102 - ينظمان اللامركزية في بعض وظائف الوزارات الاتحادية، بما في ذلك الوزارة

133. يستثني التحليل في هذا القسم إقليم كردستان العراق الذي يشرف على قطاعه التعليمي بشكل رئيسي وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حكومة إقليم كردستان.

134. تتوزع المسؤولية عن محافظة بغداد على 6 مديريات تشغيلية

التعليم. ومع ذلك، فإن تنفيذها حتى الآن كان جزئياً وغير متساوٍ، مما أدى إلى الكثير من الالتباس حول التسلسل الإداري ومجالات المسؤولية. من الناحية العملية، اعتباراً من عام 2020، تتمتع معظم إدارات المحافظات بالقدرة على تحديد الأولويات وتنفيذ الموازنات الاستثمارية في التعليم، في حين تظل القرارات المتعلقة بأولويات الميزانية المتكررة إلى حد كبير في أيدي وزارة التربية والتعليم. على الرغم من أن المحافظات حصلت على سلطة كبيرة في مجال إدارة الموارد البشرية، إلا أن وزارة التربية والتعليم تحدد عدد مناصب التدريس في كل محافظة. تشير مديريات التربية في المحافظات إلى وجود جمود كبير في الميزانية، بدءاً من عدم القدرة على تحويل الموارد بين بنود الميزانية إلى طلب موافقة أعلى مستوى على جميع المشتريات تقريباً. تفيد بعض إدارات التعليم بعدم قدرتها على تفويض المدارس بتنفيذ الموازنة والمشتريات بسبب لوائح وزارة المالية الصارمة، مما يمنع ذلك

السلطات المحلية من القدرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات المحلية

تقديم الخدمات وإدارة نظام التعليم

مع تجاوز احتياجات الاستثمار في التعليم مخصصات الميزانية المتاحة، معالجة أوجه القصور في تقديم خدمات التعليم يمكن أن يساعد في تحسين جودة التعليم في ظل قيود الميزانية الحالية. وهذا يتطلب معالجة أوجه القصور الحالية في استخدام الموارد وتعزيز الطريقة التي يتم بها تتم إدارة نظام التعليم لتحقيق النتائج على كل مستوى من مستويات الإدارة العامة. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى نهج أكثر تماسكاً واستراتيجية في مجالات إدارة البنية التحتية للمدارس، وتوزيع المعلمين، واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

إن الطلب على البنية التحتية المدرسية يتجاوز العرض إلى حد كبير، مما يؤدي إلى بيئة تعليمية غير مناسبة للعديد من الأطفال في جميع أنحاء العراق. وتقدر وزارة التربية والتعليم أنه ستكون هناك حاجة إلى حوالي 9,963 مبنى مدرسياً إضافياً

لمعالجة النقص الحالي في البنية التحتية التعليمية والنمو في عدد الطلاب. وتمثل هذه الفجوة في البنية التحتية زيادة بنسبة 70 بالمائة في المباني المدرسية عما هو موجود حالياً. بالإضافة إلى ذلك، هناك حوالي 50 بالمائة (6,961) مبنى مدرسياً من 14,032 مبنى مدرسياً قيد التشغيل حالياً. يتطلب

إعادة التأهيل والموارد لتلبية معايير السلامة والنظافة الأساسية مثل أنظمة الصرف الصحي. ويجري حالياً تطوير آلية مبسطة لبناء المدارس وإطار استخدام البنية التحتية القائمة لمعالجة أوجه النقص الأكثر إلحاحاً.

ويمكن للسياسات القائمة على الأدلة الرامية إلى الاستفادة بشكل أفضل من البنية التحتية القائمة أن تساعد في معالجة أوجه النقص الأكثر إلحاحاً على المدى القصير. وتعمل وزارة التربية والتعليم حالياً، بدعم فني من البنك الدولي، على وضع سياسة شاملة لبناء المدارس، والتي ستركز على وضع مبادئ توجيهية وطنية لتخطيط بناء المدارس وآليات تحديد الأولويات القائمة على البيانات لبناء المدارس. ستقدم سياسة بناء المدارس توصيات من أجل الاستخدام الأكثر كفاءة للبنية التحتية المدرسية الحالية واقتراح مجموعة منها

المعايير الخاصة بأنواع مختلفة من المدارس، مع مراعاة الاحتياجات المحلية. ومن المتوقع أن يؤدي توحيد المرافق إلى وفورات كبيرة في التكاليف بالإضافة إلى زيادة التكاؤف في المدارس التي يتم بناؤها في جميع أنحاء البلاد، مما يضمن الحد الأدنى من معايير الجودة. علاوة على ذلك، فإن تعزيز مواد ومنهجيات البناء المحلية سيؤدي إلى استخدام أكثر فعالية من حيث التكلفة للموارد ومن المرجح أن يولد فرص عمل للعمالة المحلية.

وفقاً لمهاراتهم.

يعد تخصيص المعلمين وإدارتهم مجالاً آخر تؤدي فيه السياسات والممارسات الحالية إلى استخدام غير عادل وغير فعال للموارد. لقد ثبت منذ فترة طويلة أن المعلمين هم الأكثر أهمية

العامل القائم على المدرسة الذي يساهم في تعلم الطلاب. 139 وكما هو مبين أعلاه، تمثل نفقات فاتورة الأجور أكثر من 93 بالمائة من إجمالي إنفاق ميزانية التعليم في العراق. ومع ذلك، فإن أوجه القصور في توزيع المعلمين

وكانت الفجوة المتزايدة بين الريف والحضر في توزيع المعلمين ذوي الخبرة بين المدارس الابتدائية والتحديات التي تواجه نظام التعليم في العراق ولوحظ وجود فجوة كبيرة في نسب الطلاب إلى المعلمين بين المناطق الريفية و

135. يمكن العثور على مناقشة أكثر تفصيلاً في البنك الدولي، مسودة مذكرة "اللامركزية في قطاع التعليم في العراق" (أكتوبر/تشرين الأول، 2020).

136. مع تدهور المباني والنمو السكاني، تزداد الحاجة إلى المباني المدرسية بنسبة 37 تقريباً سنوياً.

137. باستثناء الجامعات.

138. سنتناول هذه القواعد موقع المدارس من أجل تحقيق التوازن بين التنقل والمسافة بينها، فضلاً عن وضع معايير مبسطة لعدد وأحجام الفصول الدراسية والمناطق الأخرى، مع مراعاة القدرة على مواجهة الكوارث والاحتياجات المحلية.

139. تظهر مجموعة كبيرة من الأدلة الدولية أن فعالية المعلم هي أهم عامل متعلق بالمدرسة يؤثر على الطلاب إنجاز؛ انظر على سبيل المثال:

-إريك أ. هانوشيك، "لماذا تعتبر الجودة مهمة في التعليم"، التمويل والتنمية، 2005، 15-19 (2) 42

-ليندا دارلينج هاموند، "جودة المعلم وإنجاز الطلاب: مراجعة لأدلة سياسة الدولة"، أرفيف تحليل سياسة التعليم 10.14507/epaa.v8n1.2000. (1): 1-44، 2020.

المناطق الحضرية، وكذلك في جميع أنحاء محافظات العراق. 140 وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم الأخيرة أيضًا إلى وجود اختلافات في المحتوى ومدة تدريب المعلمين في جميع المحافظات. 141 كما يؤثر نقص المعلمين المؤهلين على الجودة من تقديم الخدمات التعليمية. من بين جميع المعلمين في مرحلة التعليم الابتدائي في العراق، يقدر أن 71 بالمائة لا يحملون شهادة جامعية.

ويعود سوء توزيع المعلمين إلى عوامل إدارية وسياسية واقتصادية مختلفة. ومن بين هذه التحديات: السياق الهش للعراق مع وجود عدد كبير من النازحين داخليًا؛ وإصلاحات اللامركزية الأخيرة التي أدت إلى

الغموض فيما يتعلق بعمليات صنع القرار؛ العديد من المعلمين يفضلون العمل في المناطق الحضرية، مما أدى إلى تعيين معلمين أقل خبرة في وظائف ريفية نائية؛ وتسييس تخصيص المعلمين العملية، بما في ذلك الفساد.

هناك حاجة إلى آلية أكثر عقلانية وشفافية لتوزيع المعلمين عبر المحافظات والمدارس لضمان استخدام أكثر إنصافًا وكفاءة للموارد الأكثر قيمة في نظام التعليم.

بدعم من البنك الدولي، تعمل حاليًا على تطوير سياسة تخصيص المعلمين التي تحلل ممارسات تخصيص المعلمين السابقة والحالية (بما في ذلك التحديات والفرص المرتبطة باللامركزية).

ويوفر إطارًا لتوزيع المعلمين بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وبمجرد تنفيذها، ستهدف سياسة توزيع المعلمين إلى ضمان توزيع أكثر عدالة وكفاءة للموارد البشرية

في ظل قيود الميزانية الحالية

وأخيرًا، هناك حاجة إلى مراقبة أكثر صرامة لنظام التعليم القائم على البيانات لتحديد نقاط القوة والضعف في تقديم خدمات التعليم، وخاصة على مستوى المدرسة، تحسين نظام مراقبة ومعلومات التعليم (EMIS) وتعزيز قدرة النظام التعليمي، على كل مستوى، على نحو فعال

مراقبة تقديم الخدمات واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة والبيانات يمكن أن تؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة

الموارد المتاحة. 241 يعد نظام جمع البيانات الذي يعمل بشكل جيد وشفاف ومتكامل شرطًا مسبقًا لتحسين إدارة قطاع التعليم وأدائه. في حين أن تحديث نظام إدارة المعلومات التعليمية يمكن أن يكون مسعى طويل الأجل، إلا أن الأولويات قصيرة المدى يمكن أن تشمل تقديم معلومات مالية وغير مالية حول الأداء

نظام التعليم متاح على نطاق أوسع لتعزيز الشفافية والمساءلة. يدعم البنك الدولي وزارة التربية والتعليم في زيادة قدرتها على تحليل تقديم خدمات التعليم وتعزيز المزيد من السياسات والإصلاحات القائمة على الأدلة، من خلال البرنامج الفني لدعم التعليم وتنمية المهارات في العراق (SESDI)

برنامج المساعدة (انظر الإطار 3).

المربع 3

دعم التعليم وتنمية المهارات في العراق

يساعد البنك الدولي في تعزيز قدرة الحكومة العراقية على تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة لتحسين تنمية رأس المال البشري من خلال برنامج المساعدة الفنية لدعم التعليم وتنمية المهارات في العراق (SESDI)

يواجه قطاع التعليم في العراق العديد من التحديات عبر الأبعاد الرئيسية (العدالة، والجودة، الوصول، والمدخلات، والقدرة)، إن الافتقار إلى التشخيص والاستراتيجيات والتجارب المجربة يمنع الحكومة العراقية من القيام بتخطيط قائم على الأدلة وأكثر كفاءة في ظل العديد من المتطلبات المتنافسة وقيود الميزانية لتحسينها تقديم الخدمات التعليمية. ويهدف البرنامج إلى تعزيز القدرة على تقديم خدمات تعليمية جيدة من خلال ثلاث ركائز: (1) تحسين مدخلات وتشخيصات قطاع التعليم؛ (2) تعزيز استراتيجيات التعليم والسياسات؛ (3) مشاريع تجريبية في قطاع التعليم العالي لتعزيز تنمية المهارات ذات الصلة بسوق العمل.

الأنشطة في إطار برنامج المساعدة الفنية -تمويل تبادل المعرفة، وبناء القدرات، العمل التحليلي، والمشاريع التجريبية الصغيرة -لسد فجوات مهمة في القدرات والمعرفة لإعادة موازنة نظام التعليم للتركيز على تحسين تنمية رأس المال البشري -ويشمل ذلك: (1) مسح مؤشرات تقديم الخدمات (2)، (SDI) منصة جمع البيانات المتنقلة (3)، (MDC) سياسة بناء المدارس، (4) سياسة تخصيص المعلمين، (5) هذا الجمهور مراجعة الإنفاق، (6) الاستراتيجية الوطنية للتعليم، و(7) مشروع تجربي لمهارات قطاع التعليم العالي.

140. على سبيل المثال، يوجد في نينوى وكركوك، في المتوسط، ضعف عدد الطلاب في دبالى. علاوة على ذلك، لوحظ نقص حاد في عدد المعلمين في مخيمات النازحين.

141. تتراوح من صفر إلى 260 يومًا تدريبيًا لكل معلم سنويًا (وزارة التربية والتعليم، 2018).

142. تعمل وزارة التربية والتعليم حاليًا على تطوير نظام جديد لمعلومات إدارة التعليم بدعم من اليونيسكو/اليونيسف ومساعدة إضافية من البنك الدولي، لا سيما في مجال بناء القدرات وجمع البيانات المتنقلة.

الإدارة المالية العامة (PFM) وتنفيذ الميزانية في التعليم

لقد تم توثيق تحديات الإدارة المالية العامة في العراق على نطاق واسع على مر السنين. 143 وتعرض عملية الموازنة للعرقلة بسبب الطبيعة الهشة للسياسة الوطنية في العراق، مع عدم الموافقة على ميزانية لمدة عامين ماليين (2014 و2020) في العقد الماضي. تتكون الموازنة العامة من جزأين: الموازنة الدورية والموازنة العامة الميزانية الاستثمارية. وزارة المالية هي المسؤولة عن وظائف الخزانة والتحضير الموازنة المتكررة، بينما تقوم وزارة التخطيط بإعداد خطة التنمية الوطنية و الموازنة الاستثمارية. 441 تتم عملية إعداد الموازنة الدورية من قبل قسم الموازنة في وزارة المالية، الذي يجمع طلبات الميزانية التي تم التفاوض عليها من الوزارات التنفيذية (بما في ذلك وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي) و المحافظات. وعلى صعيد الموازنة الاستثمارية، تقوم مديرية التخطيط القطاعي بوزارة التخطيط بمناقشة المشاريع الاستثمارية الجديدة في قطاع التعليم والموافقة عليها مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، بينما تقوم مديرية الاستثمار العام بدمج جميع المشاريع القطاعية المتفق عليها في الموازنة الاستثمارية السنوية. بالإضافة إلى الوزارات القطاعية الرئيسية، يتم تمويل نفقات الميزانية الاستثمارية في قطاع التعليم أيضاً من قبل الدولة

المحافظات ومجلس الوزراء والجهات الأخرى (مثل صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة).
العمليات الإرهائية (ريفاتو).

تعاني الميزانية الاستثمارية في قطاع التعليم من نقص كبير في التنفيذ كل عام. منذ عام 2015، لم يصل معدل تنفيذ وزارة التربية والتعليم لميزانية الاستثمار في قطاع التعليم إلى 40 في المائة، في حين تجاوز تنفيذ موازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 40 في المائة مرة واحدة فقط (في عام 2016) ومن ناحية أخرى، يتم تنفيذ الميزانية المتكررة في التعليم عادةً بمعدلات جيدة فوق 80 بالمائة (شكل 99). الموظف

وعادةً ما يتم تنفيذ جزء التعويضات من الموازنة المتكررة، على وجه الخصوص، بمعدل يزيد عن 97 في المائة لوزارة التربية والتعليم ومديريات التربية في المحافظات، وما بين 85 و90 في المائة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أسباب انخفاض معدلات تنفيذ الموازنة الاستثمارية عديدة ولا تقتصر على قطاع التعليم. وتشمل هذه: الاختناقات في المشتريات العامة؛ مسؤوليات مجزأة ومتغيرة

بين كيانات القطاع العام ومستويات الحكومة؛ -عدم القدرة الكافية على تنفيذ استثمار رأس المال المشاريع؛ وقضايا الفساد الموثقة جيداً. [146] سلط تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2017 الضوء على "وجود هناك إجماع بين أصحاب المصلحة على أن السلطات على جميع مستويات الحكومة في العراق "لا تزال تكافح من أجل تحقيق ذلك إنفاق ميزانيات المشتريات الخاصة بهم" بسبب عوامل تتراوح بين عدم الوضوح فيما يتعلق بالمشتريات المختلفة إلى نقاط الضعف في مراقبة المشتريات وعدم كفاية التدريب المتاح للعاملين في مجال المشتريات. وتؤدي قضايا الفساد والشفافية إلى "تفاقم هذه التحديات". علاوة على ذلك،

وقد وضعت عملية اللامركزية المتسارعة في التعليم عبئاً أكبر على تمويل القطاع وضماته تقديم الخدمات إلى سلطات المحافظة أكثر مما كان الكثيرون مجهزين لتلقيه. ويجري تطوير القدرات الإدارية داخل مديريات التربية في المحافظات، ولكن في هذه الأثناء، يتم تقسيم تخطيط وتنفيذ الموازنة الاستثمارية للتعليم ما قبل الجامعي بين وزارة التربية والتعليم وإدارات الإدارة العامة في المحافظات.

لا يزال الفساد يؤثر سلباً على تقديم الخدمات العامة في العراق في العديد من القطاعات، بما في ذلك التعليم. وبحسب معهد دراسات الإدارة والمجتمع المدني، فإن 47 بالمائة من المشاركين

143. انظر على سبيل المثال:

-مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية، "إعادة إعمار العراق: بيانات أفضل مطلوبة لتقييم تنفيذ ميزانية العراق"، التقرير رقم GAO-08-153 (15 يناير 2008). <https://www.gao.gov/products/GAO-08-153>

-روبرت بي. بيشيل ومارك أهيرن، "إصلاح الإدارة المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة عامة على التجارب الإقليمية. دراسات البنك الدولي (واشنطن العاصمة): البنك الدولي، <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/9368> (2012).

-مجموعة البنك الدولي، "مراجعة الإنفاق العام لجمهورية العراق: نحو إنفاق أكثر كفاءة لتقديم خدمات أفضل" (واشنطن العاصمة): مجموعة البنك الدولي، <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/19281> (2014).

-البنك الدولي، "اللامركزية وتقديم الخدمات دون الوطنية في العراق: الوضع والطريق إلى الأمام"، <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/24757> (2016).

-أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية، "تقرير تقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية في العراق، إطار عام 2016" (أكتوبر/تشرين الأول 2017). <https://www.pefa.org/node/466>.

-البنك الدولي، "المرصد الاقتصادي في العراق، ربيع 2020/إبحار في العاصفة الكاملة (الإعادة)" <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33676> (2020).

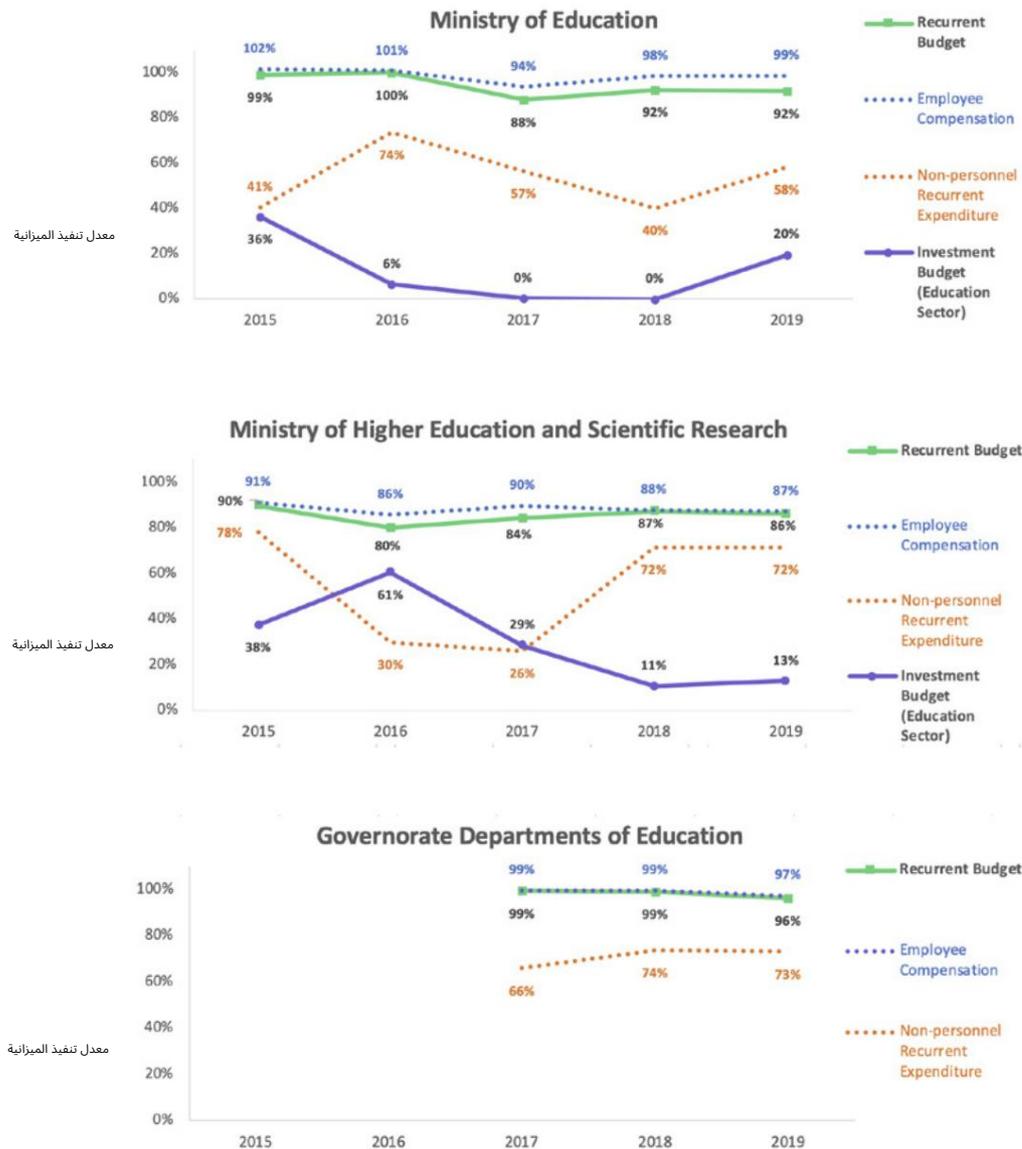
144. أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية، "تقرير تقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية في العراق، إطار عام 2016" (أكتوبر 2017). <https://www.pefa.org/node/466>

145. تم استبعاد الاستثمار في القطاع غير التعليمي من قبل وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي من هذا التحليل. أرقام الميزانية المعتمدة/المنقحة لأخرى لم تكن الكيانات التي تتكبد نفقات الميزانية الاستثمارية في التعليم متاحة في وقت التحليل.

146. أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية، "تقرير تقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية في العراق، إطار عام 2016" (أكتوبر 2017). <https://www.pefa.org/node/466>

في العراق، ذكروا أن الفساد هو مصدر قلقهم الرئيسي في عام 2019، قبل البطالة (32%) والأمن 147. (21%) مؤسسات القطاع العام "تتأذى من المحسوبية والتعيينات ذات الدوافع السياسية وجدول الرواتب" الفساد في شكل "موظفين وهميين"، مما يعيق الكفاءة والمصداقية، بحسب ما جاء في مجلة World الأخيرة تقييم المخاطر الائتمانية للبنك. 148 "المحسوبية وثقافة المحسوبية تحفز السلوك الفاسد في مشاريع تنمية. على سبيل المثال، غالباً ما تكون تكاليف مشاريع التنمية مبالغاً فيها إلى حد كبير من قبل النخب ويمكن لرفاقهم الاستفادة منها، وفي بعض الأحيان، لم يتم تنفيذها حتى". نفس التقييم. وفي مجال التعليم، يعني هذا أن المستويات المنخفضة بالفعل من مخصصات الاستثمار العام لهذا القطاع قد لا يتم استخدامها بفعالية لمعالجة النقص الصارخ في البنية التحتية لنظام التعليم.

الشكل 99. تنفيذ موازنة قطاع التعليم حسب الجهة ونوع الإنفاق، 2015-2019



المصدر / حسابات البنك الدولي بناءً على بيانات الميزانية والنفقات المقدمة من وزارة المالية العراقية.

ملاحظات / لا تشمل الموازنات الاستثمارية لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي نفقات القطاع غير التعليمي. على مستوى المحافظات، عادة ما يتم تنفيذ الموازنات الاستثمارية للتعليم من قبل إدارات الإدارة العامة بالمحافظة، وليس من قبل مديريات التربية والتعليم.

معالجة التحديات المؤسسية وإدارة المالية العامة في التعليم

ويمكن اتخاذ العديد من التدابير لتعزيز الترتيبات المؤسسية والمالية الحالية لضمان تلك الميزانية تؤدي المخصصات إلى تحسين نتائج قطاع التعليم. وتشمل هذه، من بين أمور أخرى:

(أ) توضيح الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الوزارات ومستويات الحكومة المكلفة تمويل التعليم في العراق لقد خلقت عملية اللامركزية الجزئية تشرذماً بين الأطراف الرئيسية الوزارات القطاعية، وهيئات الحكومة المركزية الأخرى (مثل مجلس الوزراء)، والمحافظات سلطات. في حين أن الوضع الأمني في المناطق المتضررة من النزاع استدعى تأخير عمليات النقل مسؤولية تمويل نفقات التعليم المتكررة في 4 محافظات، الاستثمار في التعليم ولا تزال الميزانية مجزأة بشدة بين العديد من الكيانات على المستوى المركزي ومستوى المحافظات. ويشكل توحيد المسؤولية عن تخطيط وتنفيذ الاستثمار الرأسمالي في قطاع التعليم، سواء داخل وزارة التربية والتعليم أو إدارات المحافظات -مع ضمان السلطة الكافية والقدرة على التنفيذ - خطوة تالية مهمة لتبسيط تمويل التعليم.

(ب) بناء قدرات السلطات التعليمية على كافة المستويات لتنفيذ السياسات القطاعية المختلفة بشكل متماسك

وستكون الطريقة حاسمة لتحسين كفاءة القطاع. البنية التحتية للمدرسة المقبلة والمعلم سياسات التخصيص، على سبيل المثال، ستطلب قيادة استراتيجية واضحة من مستوى الحكومة المركزية، فضلاً عن التنفيذ المتمكن على مستوى المحافظات. في الوقت الحالي، لا تزال مشاريع بناء المدارس تمثل عنق الزجاجة الحاسم الذي يؤدي إلى النقص المستمر في تنفيذ ميزانيات الاستثمار في التعليم. أنشأ مجلس الوزراء لجنة خاصة للمساعدة في تنفيذ برامج بناء التعليم على نطاق واسع، وتجاوز وزارة التربية والتعليم. ومع انتقال السلطة مؤخراً إلى مستوى المحافظات، أخذت إدارات الإدارة العامة في المحافظات على عاتقها دوراً أكبر في تمويل التعليم

المشاريع الاستثمارية. وسيتعين معالجة احتياجات القدرات وكذلك الموازنة الاستراتيجية بين الوزارات المركزية وإدارات المحافظات لضمان استخدام أكثر كفاءة للموارد العامة الشحيحة.

(ج) إن المضي قدماً في جدول أعمال إصلاح الإدارة المالية العامة في العراق سوف يعود بالنفع أيضاً على قطاع التعليم. لا تزال التحديات والبيئات الخاطئة لإصلاح الإدارة المالية العامة في العراق تعيق تقديم الخدمات الفعالة في مجال التعليم. تتطلب أجندة الإصلاح التي تغطي القطاع العام العراقي بأكمله معالجة التحديات المستمرة في المشتريات العامة، ومصداقية الميزانية وموثوقيتها، والتدقيق الخارجي، والشفافية، ومراقبة الميزانية وإعداد التقارير، من بين مجالات أخرى. قطاع التعليم معرض بشكل خاص لتهديدات الفساد والتسرب التي تمنع موارد الميزانية المخصصة من الوصول إلى المناطق الجغرافية والسكان الأكثر احتياجاً - لا سيما في مجال استثمار رأس المال.

3.6 الاستنتاجات وتوصيات السياسة

وتشير التحليلات التي أجريت لهذا التقرير إلى أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال السياسات لتحسين الملاءمة والإنصاف والكفاءة والترتيبات المؤسسية في قطاع التعليم في العراق. ومن بين النتائج الرئيسية للفضل ما يلي:

(أ) ينفق العراق حصة أقل من ميزانيته العامة على التعليم مقارنة بالدول المقارنة - أقل من 10 في المائة مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 14%. وقد انخفضت هذه الحصة في السنوات الأخيرة من 13.6 في المائة 2016 إلى 9.7 بالمائة في 2019 وتمثل تكاليف الموظفين حصة عالية نسبياً من الإنفاق على التعليم العام (93 في المائة) في حين أن الاستثمار الرأسمالي يعاني من نقص حاد في التمويل في وقت يعاني من نقص البنية التحتية القائمة الاستمرار في منع تقديم الخدمات التعليمية في أجزاء كثيرة من العراق. يتم تخصيص 1 بالمائة فقط من ميزانية الاستثمار العراقية حالياً لقطاع التعليم.

(ب) الوصول إلى التعليم ما قبل الابتدائي والثانوي أبعد ما يكون عن المستوى العالمي. على الرغم من الالتحاق بالتعليم الابتدائي وفي العراق منصف نسبياً - حيث يذهب 92 في المائة من الأطفال إلى المدارس - وتوجد تفاوتات كبيرة في الوصول إلى التعليم ما قبل الابتدائي، الذي يحضره 11 في المائة فقط من الأطفال في سن 5 سنوات. في التعليم الثانوي،

149. تحليل شامل "للتسربات" المحتملة في قطاع التعليم والتي تمنع الموارد المخصصة من الوصول إلى الخدمة في الخطوط الأمامية يمكن إجراء مقدمي الخدمات (أي المدارس) باستخدام مسح تتبع الإنفاق العام (PETS) أو حكومة BOOST مفصلة بما فيه الكفاية قاعدة بيانات النفقات.

ولا تزال معدلات الحضور البالغة 33 و 58 في المائة في التعليم الثانوي الأدنى والأعلى، على التوالي، تعيق تنمية رأس المال البشري على نطاق واسع.

(ج) يمكن تحسين مخصصات التمويل العام عبر مستويات التعليم من خلال تقليص الفجوة في الإنفاق لكل مستوى الطالب بين التعليم العالي وما قبل الجامعي من النسبة الحالية 1:4 ويمكن إعادة موازنة التخصيص بين فئات الإنفاق من خلال زيادة حصة الإنفاق غير المتعلق بالموظفين في ميزانية التعليم، والتي تبلغ حالياً أقل من 7 في المائة.

(أ) اختناقات إدارة التمويل العام واللامركزية الجزئية تعيق التعليم الفعال تخطيط الميزانية وتنفيذها، وتؤثر بشدة معدلات تنفيذ الميزانية الاستثنائية المنخفضة بشكل خاص أداء نظام التعليم جنباً إلى جنب مع بقية القطاع العام.

بناءً على هذا التشخيص، يقترح تقرير الإصلاح التربوي إجراءات إصلاح التعليم عبر أربع ركائز:

(أ) ضمان كفاية الإنفاق العام على التعليم من خلال: (1) إعطاء الأولوية للاستثمارات في التعليم في الوسط وهو مصطلح من بين الأولويات العديدة المتنافسة على موارد الميزانية الشحيحة خلال مرحلة التعافي من فيروس كورونا؛ (2) توسيع حصة النفقات غير المتعلقة بالرواتب في ميزانية التعليم، لا سيما في شكل رأس المال الاستثمار في التعليم؛ و (3) توجيه موارد عامة إضافية إلى المناطق والمجموعات الأكثر احتياجاً.

(ب) تعزيز العدالة في الإنفاق العام على التعليم من خلال: (1) توسيع نطاق الوصول إلى التعليم ما قبل الابتدائي والثانوي والتعليم، وخاصة بين الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض وفي المناطق الريفية؛ (2) زيادة التعليم موارد الموازنة المتاحة للمحافظات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وانخفاض الإنفاق على التعليم العام، مثل ميسان والمثنى وصلاح الدين؛ و (3) ضمان عدم القدرة على الدفع من الجيب ولا تمنع التكاليف المتعلقة بالتعليم أطفال الأسر ذات الدخل المنخفض من الالتحاق بالنظام التعليمي والتقدم فيه .

(ج) تحسين كفاءة الإنفاق العام على التعليم من خلال: (1) زيادة الإنفاق العام لكل طالب في التعليم ما قبل الجامعي مقارنة بالتعليم العالي على المدى المتوسط، مع السعي لتحقيق وفورات الكفاءة الداخلية وعلى المدى القصير؛ (2) قياس أفضل لأداء التعليم وكفاءته في جميع المحافظات؛ و (ثالثاً) تحسين الكفاءة في تنفيذ الميزانية واستخدام الموارد لتحقيق نتائج التعليم، الأمر الذي يتطلب بناء القدرات داخل وحدات الإنفاق المختلفة (خاصة على مستوى المحافظات).

(د) معالجة التحديات المؤسسية والتحديات المالية العامة في التعليم من خلال: (أ) توضيح الأدوار والمسؤوليات بين كيانات القطاع العام ومستويات الحكومة المكلفة بتمويل التعليم في العراق؛ (2) تقييم الاحتياجات وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم في المحافظات وبناء قدراتها على تنفيذ السياسات القطاعية المختلفة بطريقة متماسكة، لا سيما في مجال استثمار رأس المال؛ و (3) تطوير الإدارة المالية العامة بشكل عام أجنحة الإصلاح في العراق، والتي ستعود بالنفع أيضاً على قطاع التعليم.

وفي حين أن إجراءات الإصلاح ليست جميعها متساوية في الأهمية ويمكن على المدى القصير، فإن القرارات المتعلقة بترتيب أولوياتها وتسلسلها تتطلب حواراً واسع النطاق داخل المجتمع العراقي. يعرض الجدول 12 أدناه إطاراً واحداً محتملاً للتسلسل الأولويات والذي، إذا تم تنفيذه، يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الفعالية والكفاءة والإنصاف

توفير التعليم في العراق على المدى المتوسط

الجدول 12. التسلسل المحتمل وتحديد أولويات إجراءات الإصلاح في التعليم

ملاحظة: تم تسليط الضوء على إجراءات الإصلاح ذات الأولوية القصوى بالخط العريض.

ركائز الإصلاح وأهدافه	الإجراءات قصيرة المدى (سنة واحدة) والإجراءات متوسطة المدى (سنتان)	الإجراءات طويلة المدى (3-5 سنوات)
<p>كفاية الإنفاق على التعليم</p> <p>موضوعي: زيادة الحصة التعليم في الموازنة الحكومية من خلال تعزيز الاستثمار والإنفاق غير الرواتب</p>	<p>إجمالي نفقات الموازنة المقرر إدراجها في الخطة الوطنية واستراتيجية التعليم</p> <p>المدى القصير (سنة واحدة): وضع أهداف متوسطة المدى لزيادة معدلات الالتحاق والإكمال في التعليم ما قبل الابتدائي والثانوي. الأهداف التي سيتم تحديدها لاحقًا، على سبيل المثال: معدل إتمام التعليم الثانوي الأدنى خطوط الأساس 46.4% (2018)؛ (المجموع)؛ 46.6% مؤتمريًا؛</p> <p>تحسين نتائج التعليم للأطفال الأقل ثراءً (الذكور الإناث): 23.1%، 35.5%، 41.1%، 56.7%، 72.7% (شرائح الثروة: من الأفقر إلى الأغنى) الأسر والمناطق</p> <p>الهدف الإرشادي: (2022) زيادة بمقدار 2 نقطة أساس في المتوسط إلى خط الأساس، مع زيادة قدرها 3 نقاط على الأقل في شريحتين من السكان الأفقر</p> <p>الهدف الإرشادي: (2025) زيادة بمقدار 4 نقاط مئوية في المتوسط إلى خط الأساس، مع زيادة قدرها 5 نقاط على الأقل في شريحتين من السكان الأفقر</p> <p>المدى المتوسط (سنتان): تحليل الإنفاق العام لكل طالب والإبلاغ عنه حسب مستوى التعليم</p> <p>متوسط المدى (سنتان): الالتزام بتوجيه موارد عامة إضافية إلى المناطق والمجموعات الأكثر احتياجًا من خلال اعتماد بنية تحتية مدرسية جديدة وسياسات تخصيص المعلمين التي تعمل على تحسين المساواة بين المناطق والمدارس</p>	<p>الهدف القصير (سنة واحدة): تحديد هدف متوسط المدى لزيادة حصة الإنفاق بخلاف الرواتب في إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم في العراق، من خلال زيادة حصة ميزانية من إجمالي نفقات قطاع التعليم</p> <p>الهدف الإرشادي: 12 بالمائة (2022)</p> <p>الهدف الإرشادي: 14 بالمائة (2025)</p> <p>الهدف: لا سيما في خلال توسيع الاستثمار الرأسمالي لسد فجوة البنية التحتية الحالية وتمويل التحسينات في التعلم</p> <p>المدى القصير (سنة واحدة): تحديد هدف متوسط المدى لزيادة حصة الإنفاق بخلاف الرواتب في إجمالي الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم</p> <p>خط الأساس: 7 بالمائة (2019)</p> <p>الهدف الإرشادي: 8.5 بالمائة (2022)</p> <p>الهدف الإرشادي: 12 بالمائة (2025)</p> <p>المدى المتوسط (سنتان): الالتزام بإعطاء الأولوية للاستثمارات في التعليم كجزء من مرحلة التعافي من فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال اعتماد برنامج استثماري لمعالجة تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على التعليم.</p>
<p>العدالة في الإنفاق على التعليم</p>	<p>المدى القصير (سنة واحدة): وضع أهداف متوسطة المدى لزيادة معدلات الالتحاق والإكمال في التعليم ما قبل الابتدائي والثانوي. الأهداف التي سيتم تحديدها لاحقًا، على سبيل المثال: معدل إتمام التعليم الثانوي الأدنى خطوط الأساس 46.4% (2018)؛ (المجموع)؛ 46.6% مؤتمريًا؛</p> <p>تحسين نتائج التعليم للأطفال الأقل ثراءً (الذكور الإناث): 23.1%، 35.5%، 41.1%، 56.7%، 72.7% (شرائح الثروة: من الأفقر إلى الأغنى) الأسر والمناطق</p> <p>الهدف الإرشادي: (2022) زيادة بمقدار 2 نقطة أساس في المتوسط إلى خط الأساس، مع زيادة قدرها 3 نقاط على الأقل في شريحتين من السكان الأفقر</p> <p>الهدف الإرشادي: (2025) زيادة بمقدار 4 نقاط مئوية في المتوسط إلى خط الأساس، مع زيادة قدرها 5 نقاط على الأقل في شريحتين من السكان الأفقر</p> <p>المدى المتوسط (سنتان): تحليل الإنفاق العام لكل طالب والإبلاغ عنه حسب مستوى التعليم</p> <p>متوسط المدى (سنتان): الالتزام بتوجيه موارد عامة إضافية إلى المناطق والمجموعات الأكثر احتياجًا من خلال اعتماد بنية تحتية مدرسية جديدة وسياسات تخصيص المعلمين التي تعمل على تحسين المساواة بين المناطق والمدارس</p>	<p>زيادة تدريجية في حجم التمويل العام لكل طالب في التعليم ما قبل الجامعي للمحافظات التي تترفع فيها معدلات الفقر وتنخفض معدلات الالتحاق بالمدارس</p> <p>إعادة تخصيص الإنفاق العام عبر مستويات التعليم، وزيادة الإنفاق لكل طالب في التعليم ما قبل الجامعي مقارنة بالتعليم العالي للوصول إلى الهدف (على سبيل المثال، من خلال تنوع مصادر الإنفاق</p> <p>التمويل للجامعات لجعلها أقل اعتمادًا على الميزانية الحكومية)</p> <p>زيادة معدلات تنفيذ الموازنة في الأجزاء غير المتعلقة بالرواتب من موازنة التعليم لتحقيق الهدف، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم في المحافظات لتحقيق المزيد من الفعالية</p> <p>تنفيذ الموازنة الاستثمارية</p> <p>المشاركة في نظام دولي واحد على الأقل لتقييم تعلم الطلاب (على سبيل المثال، TIMSS، PISA، PIRLS) بحلول عام 2025 واستخدام النتائج للإبلاغ القرارات المتعلقة بتخصيص موارد التعليم</p>
<p>كفاءة التعليم الإنفاق</p> <p>موضوعي: تعزيز القيمة مقابل المال في التعليم من خلال زيادة أداء القطاع ضمن قيود الموارد المتاحة</p>	<p>المدى القصير (سنة واحدة): تحديد هدف متوسط المدى لخفض النسبة بين الإنفاق العام لكل طالب في التعليم العالي والتعليم قبل الجامعي</p> <p>خط الأساس: 3.6 إلى (2017) 1</p> <p>الهدف الإرشادي: 3.0 إلى (2022) 1</p> <p>الهدف الإرشادي: 2.5 إلى (2025) 1</p> <p>المدى القصير (سنة واحدة): تحديد هدف متوسط المدى لمعدلات تنفيذ الموازنة في الأجزاء غير المتعلقة بالرواتب من موازنة التعليم</p> <p>النفقات المتكررة غير المتعلقة بالموظفين</p> <p>خط الأساس: 66 بالمائة (2019)</p> <p>الهدف الإرشادي: 80 بالمائة (2022)</p> <p>الهدف الإرشادي: 90 بالمائة (2025)</p> <p>نفقات الميزانية الاستثمارية</p> <p>خط الأساس: 17 بالمائة (2019)</p> <p>الهدف الإرشادي: 50 بالمائة (2022)</p> <p>الهدف الإرشادي: 90 بالمائة (2025)</p> <p>المدى القصير (سنة واحدة): تحديد هدف متوسط المدى لخفض النسبة بين الإنفاق العام لكل طالب في التعليم العالي والتعليم قبل الجامعي</p>	<p>إعادة تخصيص الإنفاق العام عبر مستويات التعليم، وزيادة الإنفاق لكل طالب في التعليم ما قبل الجامعي مقارنة بالتعليم العالي للوصول إلى الهدف (على سبيل المثال، من خلال تنوع مصادر الإنفاق</p> <p>التمويل للجامعات لجعلها أقل اعتمادًا على الميزانية الحكومية)</p> <p>زيادة معدلات تنفيذ الموازنة في الأجزاء غير المتعلقة بالرواتب من موازنة التعليم لتحقيق الهدف، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم في المحافظات لتحقيق المزيد من الفعالية</p> <p>تنفيذ الموازنة الاستثمارية</p> <p>المشاركة في نظام دولي واحد على الأقل لتقييم تعلم الطلاب (على سبيل المثال، TIMSS، PISA، PIRLS) بحلول عام 2025 واستخدام النتائج للإبلاغ القرارات المتعلقة بتخصيص موارد التعليم</p>

	<p>خط الأساس: 3.6 إلى (2017) 1 الهدف الإرشادي: 3.0 إلى (2022) 1 الهدف الإرشادي: 2.5 إلى (2025) 1</p> <p>*المدى القصير (سنة واحدة): تحديد هدف متوسط المدى لمعدلات تنفيذ الموازنة في الأجزاء غير المتعلقة بالرواتب من موازنة التعليم</p> <p>النقطة المتكررة غير المتعلقة بالموظفين</p> <p>خط الأساس: 66 بالمائة (2019) الهدف الإرشادي: 80 بالمائة (2022) الهدف الإرشادي: 90 بالمائة (2025)</p> <p>نقطة الميزانية الاستثمارية</p> <p>خط الأساس: 17 بالمائة (2019) الهدف الإرشادي: 50 بالمائة (2022) الهدف الإرشادي: 90 بالمائة (2025)</p> <p>*المدى القصير (سنة واحدة): وضع إطار للتقييم المنهجي لتعلم الطلاب لقياس جودة التعليم وكفاءته بشكل أفضل</p> <p>وجمع البيانات الأولية للإرشاد في تطوير الإطار بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة (مثل SDI و EGRA)</p> <p>خط الأساس: لا يوجد إطار للتقييم (2020)</p> <p>الهدف الإرشادي: جمع بيانات التقييم باستخدام منهجية مؤشرات تقديم الخدمة (SDI) ونشر النتائج (2022)</p> <p>*المدى المتوسط (سنتان): اعتماد بنية تحتية جديدة للمدارس وسياسات توزيع المعلمين لتحقيق قدر أكبر من الشفافية والإنصاف والكفاءة</p> <p>تخصيص الموارد</p> <p>سياسة البنية التحتية للمدرسة</p> <p>خط الأساس: لا توجد سياسة مطبقة (2020) الهدف الإرشادي: تنفيذ السياسة في 6 محافظات (2022)</p> <p>الهدف الإرشادي: تنفيذ السياسة في جميع المحافظات (2025)</p> <p>سياسة تخصيص المعلمين</p> <p>خط الأساس: لا توجد سياسة مطبقة (2020) الهدف الإرشادي: تنفيذ السياسة في 6 محافظات (2022)</p> <p>الهدف الإرشادي: تنفيذ السياسة في جميع المحافظات (2025)</p>	
<p>التحديات المؤسسية والإدارة المالية العامة في التعليم</p> <p>موضوعي: تحسين فعالية</p> <p>إدارة قطاع التعليم من خلال ترتيبات مؤسسية مسطحة أكثر ملاءمة لتحقيق النتائج</p>	<p>*متوسطة المدى (سنتان): توضيح الأدوار والمسؤوليات بين كيانات القطاع العام ومستويات الحكومة المكلفة بالتمويل</p> <p>التعليم في العراق</p> <p>*متوسط المدى (سنتان): تقييم احتياجات بناء قدرات وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم في المحافظات لتنفيذ سياسات قطاع التعليم</p> <p>*متوسطة المدى (سنتان): وضع خطة لإنشاء بوابة بيانات مفتوحة لقطاع التعليم لزيادة الشفافية والمساءلة حول استخدام الموارد المالية وغير المالية.</p> <p>الموارد ودعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة</p>	<p>*تعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم في المحافظات، مع التركيز بشكل خاص على التمكين بشكل أكثر فعالية</p> <p>تنفيذ الميزانية الاستثمارية (على سبيل المثال، اختيار المشروع وتقييمه)</p> <p>*إطلاق بوابة بيانات مفتوحة لقطاع التعليم تحتوي على بيانات حول الإنفاق لكل طالب في كل مستوى من مستويات التعليم ومخرجات التعليم</p> <p>على مستوى المحافظة والمنطقة والمدرسة، إلى جانب المعلومات الأخرى ذات الصلة</p> <p>*تعزيز جدول أعمال إصلاح الإدارة المالية العامة في العراق، الأمر الذي سيفيد أيضاً قطاع التعليم (على سبيل المثال، التحرك نحو موازنة الأداء، وتوضيح العلاقات المالية الحكومية الدولية، وما إلى ذلك)</p>



الفصل 4: المعاشات التقاعدية والاجتماعية فصل التأمين

مقدمة

يواجه نظام الاشتراكات في العراق تحديات كبيرة تتعلق بالاستدامة والتغطية وعدم المساواة، مما يزيد من تفاقم نقاط الضعف في البلاد. وفي حين أن الإنفاق على معاشات التقاعد مرتفع، فإن نظام التقاعد الحالي لا يغطي سوى حوالي 38 في المئة من إجمالي القوى العاملة، معظمها في القطاع العام.

ومن ناحية أخرى، فإن نظام القطاع الخاص لديه عدد محدود من المساهمين (أقل من 4 في المائة من الإجمالي). موظفو القطاع الخاص (051 بالإضافة إلى ذلك، يتسبب النظام الحالي في عدم المساواة، لا سيما بين موظفي القطاعين الخاص والعام (يتم تغطية القطاع الأخير بخطة أكثر سخاء) بالإضافة إلى الحوافز الضارة، على سبيل المثال للناس للتقاعد في وقت مبكر. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى إضعاف استدامة نظام التقاعد في البلاد.

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن التحديات والفرص التي ينبغي لواضعي السياسات العراقيين أخذها في الاعتبار عند مناقشة استراتيجية دعم دخل كبار السن وإصلاح نظام التقاعد. لا يعرض هذا الفصل سوى تحليلات وتوقعات أولية للغاية، نظرًا لعدم مناقشة الافتراضات أو البيانات بشكل متعمق مع النظراء، وعدم تقديم بعض الأرقام ذات الصلة حتى تاريخه.

حتى الآن. ومع ذلك، واستنادًا إلى التجارب الدولية، والتحليل السابق لنظام التقاعد في العراق، وبعض أحدث البيانات والمعلومات حول تطورات النظام الحالي، لا يزال بإمكان هذا الفصل تقديم إرشادات أولية مفيدة لصانعي السياسات الذين يتعاملون مع هذا الموضوع.

الفصل مقسم لثلاثة أقسام. ويصف القسم الأول المؤسسية والتشريعية سياق المعاشات التقاعدية في العراق. أما القسم الثاني فيتضمن تحليل نظام التقاعد على أسس مالية واجتماعية ونفسية الأهداف الاقتصادية. ويتضمن أيضًا توقعات أولية في إطار أربعة سيناريوهات مختلفة: (1) خط الأساس (على أساس قانون 2014 دون تضمين تعديلات نوفمبر 2019 الأخيرة)؛ (ثانياً) قانون 2014 مع الأخير التعديلات (الوضع الحالي)؛ (3) مشروع قانون 2017؛ (4) حزمة الإصلاحات التي تضم مختلف التدابير. الثالث يقدم القسم توصيات سياسية لتعزيز نظام التقاعد في البلاد.

4.1 السياق المؤسسي والتشريعي لأنظمة التقاعد في العراق

كان نظام التقاعد العراقي قبل نيسان/أبريل 2003 يتألف من صندوقين منفصلين: ما يسمى بنظام التقاعد الحكومي (SPS) الذي يغطي موظفي الخدمة المدنية، والقوات العسكرية والأمنية، والموظفين في الشركات المملوكة للدولة (SOEs) ونظام الضمان الاجتماعي (SSS) الذي يغطي العاملين في القطاع الخاص.

قامت SPS بإدارة مخططات مختلفة، يرتبط كل منها بمجموعات مهنية مختلفة (على سبيل المثال، الموظفين في الإدارة المركزية والمعلمين). كان كل من نظام SSS و SPS قائمين على الاشتراكات، ومرتبطين بالأرباح، PAYG، وخطط المنافع المحددة. [152] بعد وقف العمليات العسكرية الكبرى في العراق، استبدلت سلطة التحالف المؤقتة معاشات التقاعد العادية بمدفوعات طارئة "مسطحة" استحوذت، في ذلك الوقت، على ما يقدر بنحو

3.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. في الوقت نفسه، تبلغ احتياطات نظام الضمان الاجتماعي (19 مليار دينار عراقي - أقل من نصف نقطة مئوية الناتج المحلي الإجمالي) تم تجميده في مصرف الرافدين (البنك المركزي). ومنذ ذلك الحين، تم دعم المدفوعات الطارئة من خلال ميزانية الدولة.

ومع تطبيق هذا الترتيب، تراكم على نظام التقاعد العراقي ديون تقاعدية ضخمة لا تتوافق مع المسار المستدام. الجزء الأول من هذا الدين تم إنتاجه من قبل المعاشات التي تحتاجها

149. تحليل شامل "للتسربات" المحتملة في قطاع التعليم والتي تمنع الموارد المخصصة من الوصول إلى الخدمة في الخطوط الأمامية يمكن إجراء مقامي الخدمات (أي المدارس) باستخدام مسح تتبع الإنفاق العام (PETS) أو حكومة BOOST مفصلة بما فيه الكفاية قاعدة بيانات النفقات.

150. البنك الدولي، العراق: تشخيص منهجي للدولة، تقرير رقم IQ-112333 (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، 3 فبراير 2017).

151. البنك الدولي، العراق: تشخيص قطري منهجي، تقرير رقم IQ-112333 (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، 3 فبراير 2017).

152. تعني المساهمة أن الموظفين المشاركين في نظام التقاعد مطالبون بدعم النظام بالاشتراكات (في كثير من الأحيان من خلال الضرائب على الرواتب). "المتعلقة بالدخل" تعني أن المعاشات التقاعدية تعتمد على دخل المستفيد. الدفع أولاً بأول (PAYG) في أشد حالاته صرامة بمعنى آخر، هي طريقة تمويل يتم من خلالها دفع المعاشات التقاعدية الحالية من الإيرادات الحالية من المساهمات. عندما تكون الإيرادات أعلى من النفقات، يمكن تجميع بعض الاحتياطات، وبالتالي يمكن تمويل PAYG كلياً أو جزئياً. المنفعة المحددة (DB) تعني أن المعاشات التقاعدية يتم حسابه بناءً على معادلة محددة تأخذ عادةً في الاعتبار عدة عوامل، بشكل أساسي طول فترة التوظيف وتاريخ الراتب.

يتم دفعها للمتقاعدين على شكل دفعات طارئة ثابتة. الجزء الثاني كان نتيجة المعاشات الحقوق المكتسبة حتى تاريخه للمشتريين الذين لم يتقاعدوا بعد. ولذلك تم تقديم توصية للحكومة العراقية للسماح لنظام التقاعد الجديد "بالبدء من جديد" - لجعل المتراكم ضمنياً نظام الدين واضح ومن ثم تحديد آليات التمويل المناسبة. ومع ذلك، التوصية ولم يتم تنفيذه من قبل الحكومة العراقية، ولم يحصل النظام الجديد على جميع الديون الصريحة المستحقة.

صدر قانون جديد للمعاشات التقاعدية، القانون رقم 27/2006 في يناير/كانون الثاني 2006 ولكن لم يتم تنفيذه، حيث كان منتشرًا على نطاق واسع. واعتبرت غير مستدامة ولم تستفد من الخبرات الدولية الكبيرة. وبعد ذلك مع وبدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تم تعديل القانون في ديسمبر/كانون الأول 2007 لتحسين الوضع المالي الاستدامة وتغيير تصميم معاشات التقاعد في القطاع العام بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة. تمت الإشارة إلى القانون بصيغته المعدلة في ديسمبر 2007 فيما بعد باسم قانون التقاعد الموحد ودعا إلى الدمج في أنظمة التقاعد العامة والخاصة. ولذلك تم إنشاء المجلس الوطني للمعاشات التقاعدية (NBP) تابعة لوزارة المالية واستوعبت مديرية المعاشات في وزارة المالية التي كانت تتولى الإدارة الصحة والصحة النباتية. وفي الواقع فإن من تقاعدوا قبل 17 يناير 2006 وهو تاريخ نفاذ القانون، كانوا لم يتأثروا كثيرًا بالإصلاح، حيث كانت فوائدهم تغطيها الميزانية العامة، وتديرها الحكومة ان بي بي. ومع ذلك، تم إنشاء صندوق تقاعد الدولة الجديد (SPF) كوحدة إدارية منفصلة في إطار NBP لتوفير مزايا التقاعد للعاملين في القطاع العام الذين سيتقاعدون في 17 يناير 2006 أو بعد ذلك التاريخ. 153 ومن ناحية أخرى، ووفقًا لما ينص عليه القانون، كان من المقرر نقل نظام الضمان الاجتماعي من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى البنك الوطني. لكن هذا لم يحدث أبدًا لأسباب اقتصادية سياسية. ويدير نظام القطاع الخاص حتى اليوم إدارة المعاشات والضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

في حين أتاح قانون التقاعد الموحد فرصة لتحسين نظام التقاعد في العراق، واجهت الحكومة العراقية تحديات كبيرة تتعلق بقدرتها على تنفيذ القانون، من ناحية، وضمان وجود آلية شاملة ومنصفة ومستدامة لحماية دخل كبار السن، من ناحية أخرى. من جهة أخرى. في الواقع، كان نظام التقاعد، بمجرد تنفيذه، سيغطي ما يقرب من ربع القوى العاملة، وهي نسبة منخفضة من منظور الحماية الاجتماعية. 154 ولذلك طلبت الحكومة العراقية مساعدة فنية من البنك الدولي لدعم تنفيذ هذا النظام. إصلاحات التقاعد الجديدة. استجاب البنك لهذا الطلب من خلال برنامج دعم تنفيذ إصلاح المعاشات التقاعدية (PRISTA)، وهو مبلغ قدره 7.8 مليون دولار أمريكي.

المنحة المنفذة من فبراير 2010 حتى أكتوبر 2014.

واجهت الحكومة عددًا من التحديات في تطبيق القانون الموحد، معظمها يتعلق عملية التكامل. وشملت هذه التحديات عدم وجود توجيهات واضحة بشأن توحيد المخططات وحول وضوح دور كل مؤسسة، فضلاً عن عدم التواصل مع مختلف أصحاب المصلحة، مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والنقابات ومنظمات أصحاب العمل وما إلى ذلك. ونظرًا لهذه التحديات، قرر النظراء في الحكومة العراقية العمل على قانون جديد، والذي تمت الموافقة عليه بعد ذلك / أقره مجلس النواب في فبراير 2014.

قانون 9/2014 يحكم القانون 9/2014 نظام التقاعد الحالي في العراق. في ذلك الوقت، حدد التقييم الأولي للقانون رقم 9/2014 الذي أجراه البنك الدولي ثغرات كبيرة وقضايا سياسية في القانون المذكور، بالإضافة إلى عدم الاتساق. مع المبادئ المقبولة عموماً لتصميم نظام التقاعد. علاوة على ذلك، كان أحد التحفظات الرئيسية التي أبدتها البنك على هذا القانون هو أنه يشمل موظفي القطاع العام فقط.

بتاريخ 19/10/2016 أصدر مجلس الوزراء القرار رقم 285 بإنشاء لجنة رفيعة المستوى لجنة إعداد قانون جديد ومتكامل للتأمينات الاجتماعية يشمل موظفي القطاع العام والخاص. وترأس اللجنة الدائرة القانونية بالأمانة العامة لمجلس الوزراء (CoMSec) ضم ممثلين عن NBP ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومجلس الدولة. وعملت اللجنة، بدعم من البنك الدولي، على قانون جديد. وكان الهدف من هذا القانون هو وضع آلية تمويل أكثر شفافية.

لجميع برامج التأمين الاجتماعي، الأمر الذي من شأنه أن يجعل النظام أكثر استدامة، ويحسن العدالة، ويقلل

153. فيما يتعلق بمن تقاعدوا بعد عام 2006 والذين تم دفع مساهماتهم جزئياً قبل عام 2006، وكان الأمر أكثر إنصافاً وفعالية. أكثر شفافية لنقل حقوقهم المتراكمة (ما قبل 2006) من الموازنة العامة إلى أرضية الحماية الاجتماعية. ومع ذلك، في الممارسة العملية، لم يحدث هذا أبداً. وانتهى الأمر بصندوق الحماية الاجتماعي (SPF) يدفع فوائده للأشخاص المتقاعدين من مخطط عام 2006 ولكن لم يتم تقديم مساهماتهم قبل عام 2006 إلى صندوق الحماية الاجتماعية (SPF). لأنها لم تكن موجودة في ذلك الوقت. وبعبارة أخرى، فإن هؤلاء المتقاعدين يخرجون من النظام بشكل غير متناسب أكثر بكثير مما استثمروه، مما يجعل النظام غير مستدام.

- 154 ويقال هذا بمقدار 10 نقاط مئوية عن متوسط معدل التغطية المنخفض بالفعل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الحوافز السلبية على المدخرات وأسواق العمل. ويتضمن مشروع القانون إصلاحات حديثة تتعلق بالمعاشات التقاعدية وغيرها من الإصلاحات. وعند صدوره، سيعالج مشروع القانون أيضًا الاستنزاف المالي للخزنة الناجم عن تعدد المعاشات التقاعدية. الحقوق التي تنص عليها القوانين الأخرى، والتي من شأنها أن تسمح للأفراد بالحصول على أكثر من راتب تقاعدي واحد. من ناحية أخرى، أدخل مشروع القانون أيضًا آليات للمعاشات التقاعدية الطوعية، والتي تهدف، إلى جانب تدابير أخرى، إلى زيادة تغطية المعاشات التقاعدية على المدى الطويل. إلا أن مشروع القانون لم يكن حتى الآن قانوناً جيداً للمعاشات، خاصة مع التعديلات التي أدخلتها الجهات المعنية لاحقاً.

تمت الموافقة على مشروع القانون الجديد، والمشار إليه أيضاً بـ "مشروع قانون التأمين الاجتماعي لسنة 2017" من قبل مجلس الوزراء في 29 نوفمبر 2016، إلا أن الاقتصاد السياسي المعقد لمثل هذا الإصلاح حال دون إقراره؛ ولا يزال في انتظار موافقة مجلس النواب. وبدلاً من ذلك، أدخلت الحكومة العراقية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تعديلات على القانون رقم 14/9 من شأنها أن تزيد من الإضرار بالاستدامة المالية وعدالة نظام التقاعد، حيث يستلزم القانون زيادات سخية لبعض المزايا دون معالجة بعض تحديات التصميم الرئيسية للمعاشات التقاعدية. دخلت التعديلات على القانون 14/9 حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2020 (انظر الأقسام التالية لمزيد من التفاصيل).

4.2 تقييم أداء نظام التقاعد في ظل سيناريوهات مختلفة

يشتمل نظام التقاعد القائم على الاشتراكات في العراق على نظامين يغطيان موظفي القطاع العام والخاص، وكلاهما مصمم كخطط مرتبطة بالدخل، والدفع أولاً بأول، ومنافع محددة. 155 النظام العام، الذي تديره SPF بموجب السياسة الوطنية للتقاعد، يشمل الموظفين الحكوميين وقوات الأمن. يتم دفع الفوائد للشيخوخة،

الإعاقاة والبقاء على قيد الحياة (الأرامل والأيتام وغيرهم). كما يتم دفع مستحقات الناجين من الشهداء المخطط العام. يغطي المخطط الخاص، الذي تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، PSSD نسبة صغيرة من موظفي القطاع الخاص. وبالإضافة إلى هذين النظامين، لا يزال هناك حالياً 1.5 مليون شخص يتلقون استحقاقات التقاعد من الموازنة العامة -معظمهم من الذين تقاعدوا قبل يناير 2006 (عندما بدأت الأزمة الحالية)

تم إنشاء نظام التقاعد العام، إلا أن هؤلاء ليسوا المستفيدين الوحيدين الذين تدفع لهم الموازنة العامة. من الناحية النظرية، كان من المفترض أن يتم الإلغاء التدريجي لهذه المدفوعات، ولكن من الناحية العملية، انخفض إجمالي عدد المستفيدين تزايداً منذ عام 2018. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين في عام 2017 2.2 مليون، وهذا العدد فعلياً انخفض إلى 1.4 في عام 2018. ومع ذلك، ارتفع نفس العدد قليلاً مرة أخرى في عام 2019، وحتى أكثر في عام 2020 (1.50 و35.1، على التوالي). 156

وفي حين أن إجمالي الإنفاق على معاشات التقاعد مرتفع (حوالي 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019) فإن الوضع الحالي يغطي المخطط حوالي 38% من إجمالي القوى العاملة، معظمهم في القطاع العام (حوالي 3 مليون مساهم). نظام القطاع الخاص لديه عدد محدود من المساهمين (4 في المائة فقط من القطاع الخاص موظفي القطاعات، أو نحو 200 ألف شخص من أصل 5 ملايين عامل في القطاع الخاص)، وهناك لا توجد حتى الآن أي خطط تأمين اجتماعي للعاملين لحسابهم الخاص، أو بدوام جزئي، أو العاملين المرئيين.

يسعى هذا القسم إلى تقييم أداء نظام التقاعد والتأمينات الاجتماعية في العراق ضمن أربعة سيناريوهات مختلفة باستخدام المعايير ذات الصلة، مع التركيز على الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية.

ويغطي التقييم السيناريوهات الأربعة التالية: (1) النظام الذي يحكمه القانون رقم 9/2014 الذي صدر من 1 يناير 2014 حتى 31 ديسمبر (2)؛ 2019 النظام الحالي الذي يحكمه القانون المعدل رقم 9/2014 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2020؛ (ثالثاً) النظام المنصوص عليه في مشروع قانون التأمين الاجتماعي الصادر في 2017؛ (4) خيار حزمة الإصلاح المقدم بناءً على أفضل الممارسات الدولية. السيناريوهات الأربعة يرد وصفها في الجدول 11. والافتراضات التفصيلية لهذه السيناريوهات مرفقة في الملحق الأول. وتعرض الأقسام التالية تقييماً وتحليلاً أوليين لنظام التقاعد في العراق بناءً على البيانات المالية والتحليلية.

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

155. انظر الحاشية 4 للاطلاع على التعاريف.

156- هناك عدة أنواع من المعاشات التقاعدية التي تصرف من الموازنة العامة بالإضافة إلى المعاشات القديمة. على سبيل المثال، عدد وارتفع عدد المستفيدين من تصنيف "ضحايا الإرهاب" من 120,944 عام 2017 إلى ما يقدر بـ 308,292 عام 2020، كما ارتفع عدد المستفيدين من تصنيف "مؤسسة الشهداء" من 729,766 عام 2017 إلى ما يقدر بـ 170,687 عام 2020.

الجدول 11. وصف السيناريوهات الأربعة

السيناريو الأول (القانون رقم لسنة 2014)	لا يوجد إصلاح (لم يتم تضمين تعديلات يناير 2020)
السيناريو الثاني (تعديلات القانون (9/2014) المعمول به منذ 1 يناير 2020)	خط الأساس، بالإضافة إلى: -زيادة الحد الأدنى للمعاش من 400 ألف دينار إلى 500 ألف.
السيناريو الثالث (مشروع قانون لسنة 2017)	-زيادة الأجر الأساسي لحساب المعاشات التقاعدية (من آخر 3 سنوات إلى 7 سنوات، و يتزايد تدريجياً على مدى الحياة المهنية بأكملها) -تخفيض المعاشات السخية للورثة (تخفيض نسبة الإحلال من 100% إلى 85%) -تخفيض نسب المساهمة من 20% إلى 25% -رفع السن الإلزامية إلى 65 عاماً -زيادة التقاعد المبكر من سن 45 إلى 50 -زيادة الشروط المؤهلة الأخرى للتقاعد المبكر (زيادة عدد سنوات التقاعد) -ربط المعاشات التقاعدية بالتضخم بنسبة 100% (خدمة)
السيناريو الرابع (خيار حزمة الإصلاحات)	خط الأساس، بالإضافة إلى: -رفع سن التقاعد إلى 65 سنة -تطبيق المعاشات التقاعدية المدفوعة سنوياً بنسبة 100% للتقاعد المبكر -تضم التضخم -تخفيض نسبة الأجر للمعاشات التقاعدية من 60% إلى 50% -تخفيض الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية

أ. الاستدامة المالية والمالية للنظام

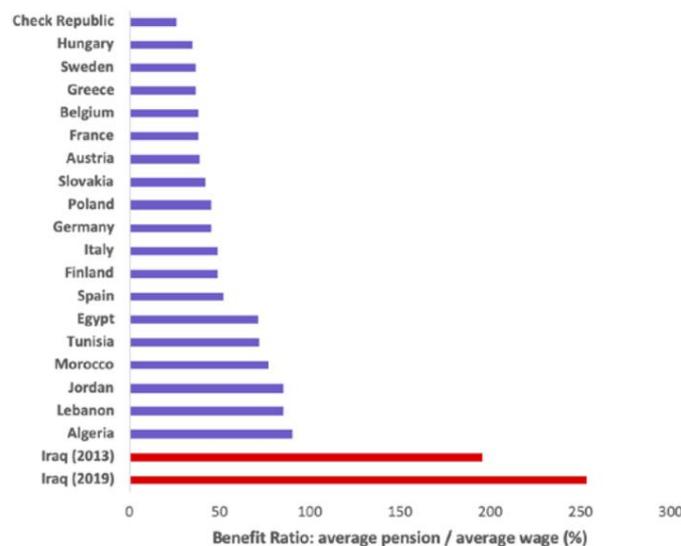
يجب أن يكون نظام التأمين الاجتماعي مستداماً، وهذا يحدث فقط عندما يكون لدى النظام القدرة على دفع المزايا الحالية والمستقبلية على المدى الطويل وبافتراضات غير معقولة، دون تعبير جوهري

أعباء على الأجيال القادمة ودون الاضطرار إلى خفض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو تغيير المؤهلات شروط.

لفهم كيف ستحكم الاتجاهات المستقبلية التوازن المالي لصندوق التقاعد الحكومي (SPF) هو كذلك من الضروري تحديد وفهم العناصر الرئيسية التي تدفع النفقات والإيرادات. تعتمد نفقات نظام التقاعد بشكل عام على ثلاثة عوامل رئيسية: (1) حجم وعود دخل التقاعد؛

(2) مدة استحقاق أنظمة التقاعد؛ و (3) التركيبة السكانية. في حالة العامل الأول، تقاعد الشيخوخة الدخل مرتفع للغاية، مع معدل استبدال أو نسبة فائدة تقديرية (يتم تعريفه هنا على أنه متوسط المعاش التقاعدي المقسم بمتوسط الأجر) لتصل إلى 253% عام 2019. ويبلغ متوسط الأجر الخاضع للتقاعد في العراق نحو 360 ألف دينار عراقي، في حين متوسط الدخل التقاعدي يزيد عن 900,000,157 دينار. وكانت نسبة الاستفادة أقل بكثير في عام 2013 حيث بلغت حوالي 195.5% لا يزال مرتفعاً إلى حد كبير. وكما هو موضح في الشكل، فإن نسبة الاستفادة في العراق أعلى من ذلك من أي دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشكل 100. نسب المزايا: متوسط المعاش التقاعدي كنسبة مئوية من متوسط الأجر (مقارنات بين البلدان)



المصدر / التوقعات الاقتصادية والميزانية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين (2010-2060) حسابات المؤلف للدول غير الأوروبية.

فيما يتعلق بنضج النظام، يعد نظام التعرف على هوية المرسل (SPF) نظامًا جديدًا نسبيًا، والذي تم تحريره من الشوائب عند إنشائه عينا كبيرا على المتقاعدين الذين حولت مستحقاتهم إلى الخزينة. تم نقل الموظفين المتقاعدين حديثًا فقط (أولئك الذين تقاعدوا بعد عام 2006) إلى SPF. ولن يكون هناك سوى المساهمين الجدد في عام 2006

المساهمة بكامل حياتهم المهنية في النظام الجديد. وقد تقاعد العديد منهم بالفعل منذ عام 2006 (بسبب العمر) دون أن يكون قد ساهم كثيرًا في النظام. في الأساس، لم يكن نظام 2006 جديدًا تمامًا منذ ذلك الحين وتضمن حقوقًا متراكمة كبيرة لأولئك الذين عملوا بالفعل قبل عام 2006.

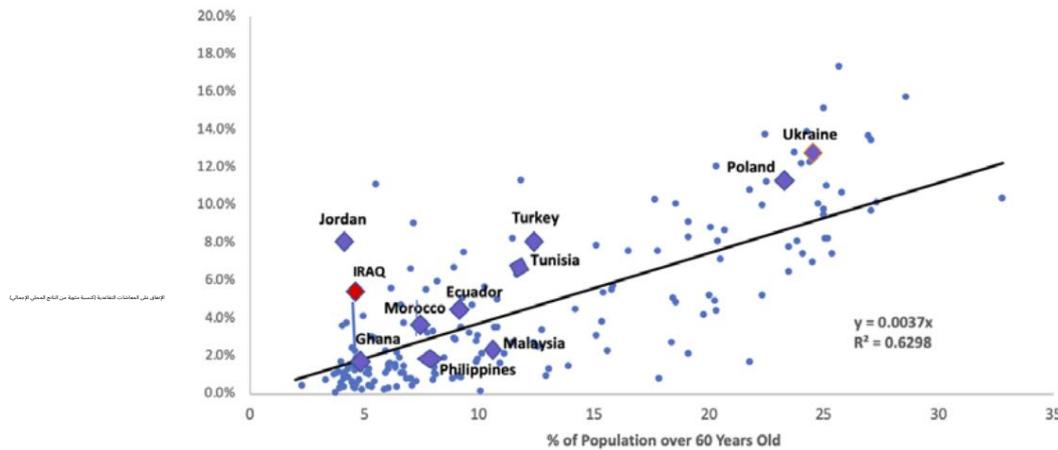
ويرتبط العامل الثالث الذي يؤثر على إنفاق المعاشات التقاعدية بالتركيبة السكانية (سواء السكان أو النظام). التركيبة السكانية). عند النظر إلى أحدث التركيبة السكانية للنظام (عدد المستفيدين مقابل عدد المستفيدين). المساهمين)، فمن الواضح أن هناك مساهمين أقل تدريجيا لعدد أكبر من المستفيدين (بسبب كل من العمر هيكل وزيادة متوسط العمر المتوقع). وبالنظر إلى التركيبة السكانية السكانية، يصبح من الواضح أن وفي حين أن العراق لا يزال بلداً شاباً من الناحية الديمغرافية، إلا أنه يتقدم في السن أيضاً.

كما ينفق العراق حالياً على المعاشات التقاعدية أعلى مما هو متوقع بناء على المقارنات الدولية. ويعرض الشكل 101 العلاقة بين التركيبة السكانية والإنفاق على معاشات التقاعد. على ال

المحور الأفقي، يتم تعريف نسبة الإعالة على أنها النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 64 عاماً النسبة المئوية من مجموع السكان. وتتراوح هذه النسبة من أقل من 5.0% في البلدان الشابة من الناحية الديموغرافية مثل غانا إلى ما يقرب من 23.0% في اليابان (الدولة التي تضم أكبر عدد من السكان). البلدان ذات التركيبة السكانية المماثلة أما العراق، مثل الفلبين وماليزيا، فينفقون أقل بكثير على معاشات التقاعد. وتعتبر نسبة الإعالة في العراق البالغة 5 في المائة معتدلة نسبياً مقارنة بالمنطقة رغم أنها أعلى من العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويظهر المحور الرأسي نفقات المعاشات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. فالدول القريبة من خط الانحدار تنفق ما هو طبيعي (وفقاً للتجارب الدولية) نظراً لتركيبها السكانية. العراق يتفوق بشكل كبير على

وهذا يعني أن إنفاقها على معاشات التقاعد يرتبط بنسبة إعالة تزيد عن ضعف نسبتها الحالية. وبالتالي، فإن البلدان التي لديها هذا المستوى من إنفاق المعاشات التقاعدية عادة ما يكون عدد كبار السن فيها أكبر بكثير السكان لتغطية.

الشكل 101. إنفاق المعاشات التقاعدية والتركيبة السكانية

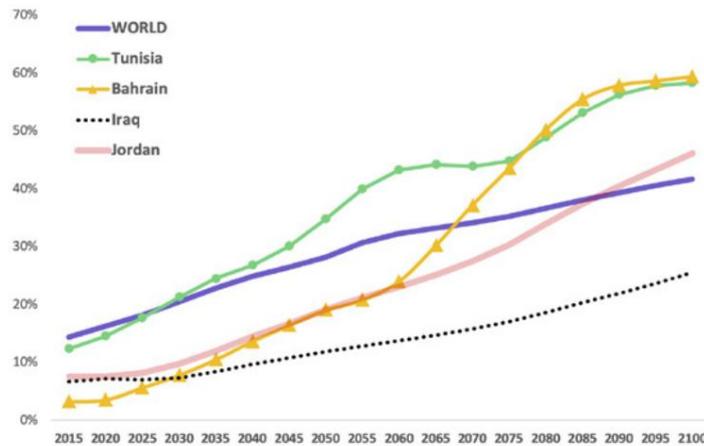


المصدر / قاعدة بيانات معاشات التقاعد في البنك الدولي

إن عملية الشيخوخة في العراق أبداً بكثير من المتوسط العالمي والعديد من البلدان الأخرى في العالم المنطقة (الشكل 102). التركيبة السكانية المواتية في العراق، مثل عدد الشباب الذي يتجاوز إلى حد كبير عدد كبار السن، يسمح بإمكانية زيادة عدد المساهمين. ومع ذلك، ينبغي النظر بعناية في هذه الميزة المحتملة. وإذا كانت هناك تناقضات، كما هي الحال في العراق، فإن التركيبة السكانية لن تؤدي إلا إلى إخفاء التحدي الحقيقي المتمثل في عدم الاستدامة. كما هو الحال في معظم خطط الدفع حسب الاستخدام (PAYG) في جميع أنحاء العالم، عندما لا تماشى وعود المزاي مع معدلات المساهمة و

وفي سن التقاعد، يتم سد هذا التناقض من خلال التركيبة السكانية المواتية وفائض المخططات الناتج عن وجود عدد أكبر بكثير من المشتركين مقارنة بالمتقاعدين. ومع ذلك، مع نضوج المخططات، ومع تجاوز عدد المتقاعدين عدد المساهمين، سيتعين على المخططات، في نهاية المطاف، الاعتماد على مصادر تمويل مختلفة، مثل الميزانية العامة.

الشكل 102. نسبة الإعالة المتوقعة في العراق ومقارنة مختارة



المصدر/التوقعات السكانية للأمم المتحدة

باختصار، هناك العديد من العوامل التي تجعل الإنفاق على المعاشات التقاعدية يزيد بشكل كبير: ارتفاع معدلات التقاعد، ومعدلات الإحلال، والتركيبة السكانية للنظام (سيتمتع عدد أكبر من الأشخاص)، وزيادة متوسط العمر المتوقع.

السيناريو الأول، القانون رقم 9/2014 (خط الأساس)، قبل تنفيذ تعديلات 2019)158

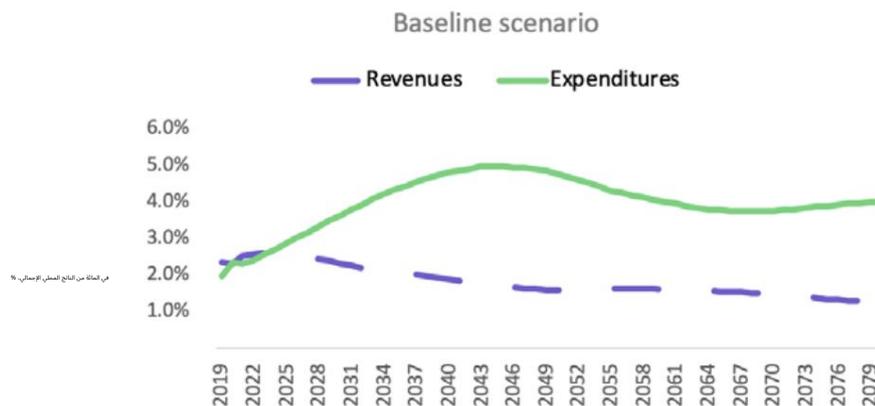
التوقعات المالية باستخدام محددات النظام بناء على القانون رقم 9/2014 قبل تطبيق القانون وتشير تعديلات عام 2019 إلى أن النظام سيواجه عجزاً اعتباراً من عام 2024 (الشكل 103) من المتوقع ويرجع العجز إلى زيادة متزامنة في النفقات وانخفاض الإيرادات. سوف تتباطأ الإيرادات كما من الناتج المحلي الإجمالي، علماً أن النظام لا يزال نظاماً متقارباً لا يشمل إلا موظفي القطاع العام.

وفي ظل هذا السيناريو، ستزداد نفقات التقاعد بوتيرة أسرع من الإيرادات، بالنظر إلى معايير النظام بموجب الإطار القانوني المذكور. ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة، معظمها من العوامل غير المتوافقة بشكل جيد: سن التقاعد المنخفض نسبياً وهو 63 عاماً والذي يترجم إلى فترة مساهمة قصيرة، و

فترة التقاعد الطويلة التي يُدفع خلالها راتب المعاش التقاعدي لأعضاء الخطة .

يتم احتساب المعاشات التقاعدية على أساس السنوات الثلاث الأخيرة فقط (3)، وليس على أساس الحياة المهنية بأكملها.

الشكل 103. إيرادات ونفقات المعاشات التقاعدية المقدرة بموجب السيناريو 1 (قانون 9/2014)



المصدر / مخرجات PROST بناءً على بيانات وافتراسات / NBP وزارة المالية

158. لم تتم بعد مناقشة البيانات والافتراضات الخاصة بالتوقعات الأولية المعروضة هنا مع النظراء العراقيين، وبالتالي يجب التعامل معها بحذر، كما أنه لا ينبغي نقل التوقعات الأولية بالقيمة المطلقة دون الرجوع بشكل صحيح إلى الافتراضات الأساسية. الغرض من معايير الاستدامة، المعروضة هنا، هو تقديم مقارنة بين الحجم النسبي لتأثيرات تدابير سياسة التقاعد المختلفة في ظل سيناريوهات مختلفة.

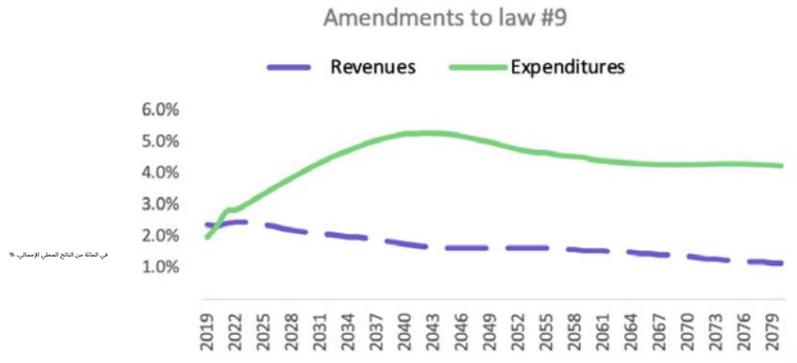
159. انظر القسم الخاص بالاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات من أجل موازنة الميزانية.

السيناريو الثاني، القانون المعدل 9/2014

أصدر مجلس النواب تعديلات على القانون رقم 9/14 في نوفمبر 2019 مما أدى إلى مزيد من الإضرار بالاستدامة المالية وعدالة نظام التقاعد. وتستلزم التعديلات زيادات سخية في بعض المزايا ولا تعالج بعض تحديات التصميم الرئيسية لنظام المعاشات التقاعدية. دخلت تعديلات القانون رقم 9/14 حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2020.

التغييرات التي أدخلتها تعديلات 2019 هي: خفض سن التقاعد إلى 60 عاماً (بدلاً من 63 عاماً)؛ توفير التقاعد المبكر عند سن 45 عاماً (بدلاً من 50 عاماً)؛ وزيادة الحد الأدنى للمعاش إلى 500 ألف دينار (بدلاً من 400 ألف دينار). وساهمت هذه التعديلات في حدوث عجز مبكر في النظام، فضلاً عن التحديات الديموغرافية للنظام. ويؤدي ارتفاع عدد المستفيدين، إلى جانب انخفاض و/أو ركود عدد المساهمين، إلى زيادة النفقات وانخفاض الإيرادات، ويؤدي أيضاً إلى عجز إجمالي في ميزانية أرضية الحماية الاجتماعية. ونتيجة لذلك، تشير عمليات المحاكاة المالية إلى أن العجز سيحدث في عام 2022 (بدلاً من 2024 مقارنة بالسيناريو السابق) نتيجة ارتفاع الإنفاق وانخفاض الإيرادات (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (الشكل 104).

الشكل 104. إيرادات ونفقات المعاشات التقاعدية المقدرة بموجب السيناريو 2 (القانون 9/2014 المعدل)



المصدر / توقعات PROST

السيناريو الثالث، مشروع قانون التأمين الاجتماعي (يشار إليه بمشروع قانون لسنة 2017)

تم تقديم نهج حكيم لإصلاح نظام التقاعد في العراق في عام 2016. تمت الموافقة على مشروع قانون التأمين الاجتماعي من قبل مجلس الوزراء في نوفمبر 2016 (يشار إليه باسم مشروع قانون عام 2017) وتم تحويله إلى مجلس النواب لإصداره. إلا أن الاضطرابات السياسية والاقتصاد السياسي المعقد أعاقا سن القانون المذكور. ويتكون مشروع القانون من التكامل الكامل بين برامج القطاعين العام والخاص، وإدراج أحكام لتوحيد المزايا وشروط التقاعد، الأمر الذي كان من شأنه أن يكون له تداعيات جذرية على التوقعات المالية (الشكل 105).

يقترح مشروع القانون تغييرات هامة، تعتبر حاسمة لضمان استدامة نظام التقاعد على المدى الطويل. وتشمل هذه:

(أ) تحديد سن التقاعد القانوني بـ 65 عاماً (بدلاً من 63 عاماً في القانون 9/2014)؛ تخفيض نسبة الاستحقاق تدريجياً من 2.5% إلى 2% لأصحاب المعاشات حسب السن القانوني.

(ج) تقليل عدد حالات التقاعد المبكر باستخدام معدل استحقاق مخفض (أي 1.5% بدلاً من 2.5%)

(د) تغيير متوسط الراتب الذي يعتبر أساساً لحساب المعاش التقاعدي ليعكس متوسط الرواتب الاسمية خلال السبع سنوات الأخيرة بدلاً من الثلاث سنوات الأخيرة، على أن يتم زيادة متوسط الراتب تدريجياً كل سنة.

(هـ) زيادة الحد الأدنى لعدد سنوات الخدمة من 15 إلى 20 سنة؛

(و) تخفيض معدلات استحقاق الناجين على النحو التالي: 65% بدلاً من 80% في حالة وجود ناج واحد؛ 75% بدلاً من 90% في حالة وجود ناجين. 85% بدلاً من 100% في حالة وجود ثلاثة ناجين فأكثر؛

(ز) خفض الحد الأدنى لمستوى الراتب التقاعدي؛

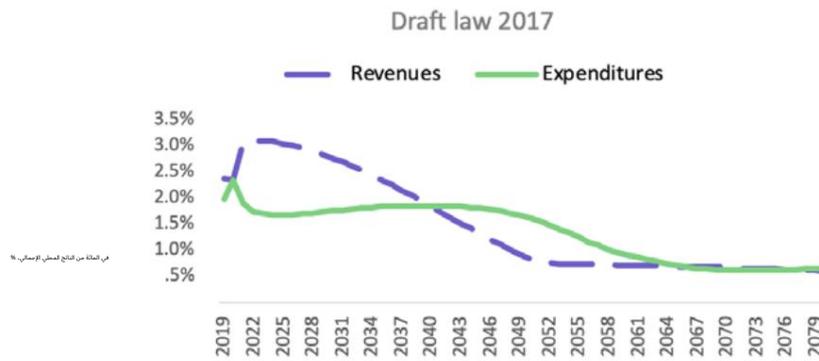
ح) تخفيض الحد الأقصى للراتب التقاعدي من 100% إلى 80%.

ط) تحمل ميزانية الدولة جميع الرواتب التقاعدية التي لا تشملها أحكام هذا القانون.

تشير عمليات المحاكاة المالية باستخدام التغييرات البارامترية المذكورة أعلاه إلى تحسن عام في نتائج النظام. على سبيل المثال، نتيجة للنظام المتكامل وفتح النظام أمام الوافدين الجدد، من المتوقع أن يزيد عدد المساهمين في إطار نظام التأمين الاجتماعي (تتم مناقشة الافتراض - في هذا السيناريو بالذات، وكذلك في السيناريو 4، من المفترض أن يزيد عدد المساهمين من 3 ملايين إلى 7 ملايين بحلول نهاية فترة المحاكاة)؛ وفي الوقت نفسه، في ظل السيناريوهات السابقة، يظل عدد المساهمين ثابتاً. كما أن أعداد المتقاعدين أقل مقارنة بالسيناريوهات السابقة، حيث يتقاعد الناس لاحقاً بموجب قانون التأمين الاجتماعي. ومن المتوقع أن تزداد الإيرادات، خاصة في بداية فترة المحاكاة عندما ينضم الأشخاص إلى المخطط لأول مرة. ومع ذلك، فإن المزيد من الأشخاص المساهمين سيعني أيضاً المزيد من الأشخاص المستفيدين، وبالتالي، على الرغم من أن النفقات أقل عند مقارنتها بالسيناريوهات السابقة، بسبب القواعد الجديدة (أقل سخاء، ولكن أيضاً معاشات تقاعدية أكثر إنصافاً / أكثر عدالة)، فإنها تزيد أيضاً من الإيرادات، عندما يستفيد عدد أكبر من الأشخاص. تدريجياً ولكن له أيضاً حد، تصبح الإيرادات من المساهمات والنفقات متشابهة تمامًا في نهاية المطاف.

في نهاية المطاف، لا تزال المعايير الواردة في مشروع القانون لعام 2017 غير متوافقة (سيساهم الناس في النظام بأقل مما سيأخذونه). ولن تساعد التركيبة السكانية المواتية إلا لبضع سنوات.

الشكل 105. إيرادات ونفقات المعاشات التقاعدية المقدرة بموجب السيناريو 3 (مشروع قانون 2017)



المصدر / توقعات PROST

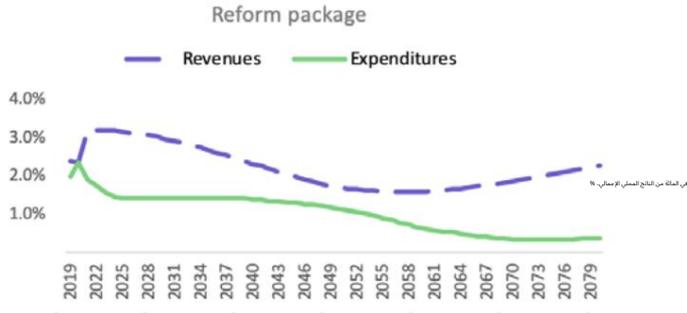
الاستدامة، السيناريو الرابع، حزمة الإصلاحات المقترحة

وكما هو موضح أعلاه (الشكل 105) في غياب سيناريو إصلاح حكيم وشامل، سيواجه النظام عجزاً لمدة 3 سنوات. ولتجنب هذا السيناريو الكارثي، يمكن تحسين أداء النظام من خلال تغييرات حدودية رئيسية من شأنها تحويل العجز إلى فائض طويل الأجل. وهذا السيناريو ليس سوى أحد خيارات الإصلاح المحتملة التي يمكن النظر فيها. حيث أن هناك طرق لا حصر لها للجمع بين التدابير ووتيرة الإصلاحات. وتتضمن حزمة الإصلاحات الرئيسية التالية: (1) رفع سن التقاعد إلى 65 عاماً؛ (2) تطبيق العوامل الاكتوارية العادلة لتخفيضات المعاشات التقاعدية للتقاعد المبكر؛ (3) خفض معدل الاستحقاق تدريجياً من 2.5% إلى 1.5%؛ (4) زيادة الأجر الأساسي لحساب المعاشات التقاعدية تدريجياً ليشمل الحياة المهنية بأكملها؛ (5) إدخال مؤشرات لمدفوعات المعاشات التقاعدية تصل إلى 100% من التضخم؛ و(6) تحديد الحد الأدنى للمعاش بنسبة 50% من الحد الأدنى للأجور المؤمن عليه. ستدخل حزمة الإصلاحات المقترحة توازناً طويل الأمد في إطار الحماية الاجتماعية، وسيكون المخطط فائضاً خلال فترة المحاكاة بأكملها، مما سيسمح أيضاً بتراكم الاحتياطي (الشكل 106).

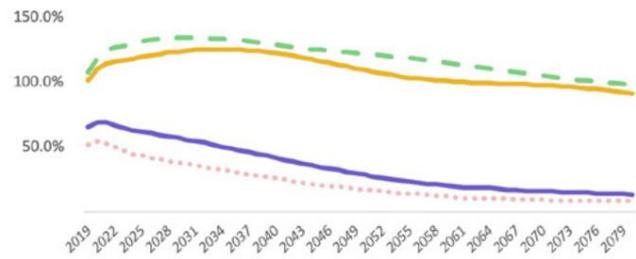
ومع ذلك، هناك حاجة ماسة إلى تنفيذ حزمة عملية لإصلاح نظام التقاعد لإعادة النظام إلى مسار مستدام. والأهم من ذلك أن تعديلات القانون 9/2014 ساهمت في تسريع عملية التدهور المالي للنظام، الأمر الذي يدعو إلى الإلغاء الفوري لهذه التعديلات أو، بدلا من ذلك، اعتماد حزمة إصلاحية من شأنها أن تضمن استدامة النظام ذاتيا و سيمارس ضغوطا مالية على الميزانية العامة المستنزفة بالفعل. كما هو مبين في الشكل 107، من المتوقع أن يكون الرصيد الحالي المقدر في ظل السيناريو مع التعديلات الجديدة في حالة عجز بحلول عام 2022، في حين من المتوقع أن تكون سنة العجز في ظل سيناريو خط الأساس (حيث لم يتم تضمين التعديلات بعد) في عام 2024. فقط في إطار السيناريو مع حزمة الإصلاح المناسبة هو الرصيد الحالي في الفائض خلال كامل المتوقع

الفترة (السيناريو الوحيد الذي يكون فيه المخطط مستدامًا).

الشكل 106. إيرادات ونفقات المعاشات التقاعدية المقدرة بموجب السيناريو 4 (حزمة الإصلاح)



الشكل 107. الرصيد الحالي المقدر في ظل سيناريوهات مختلفة



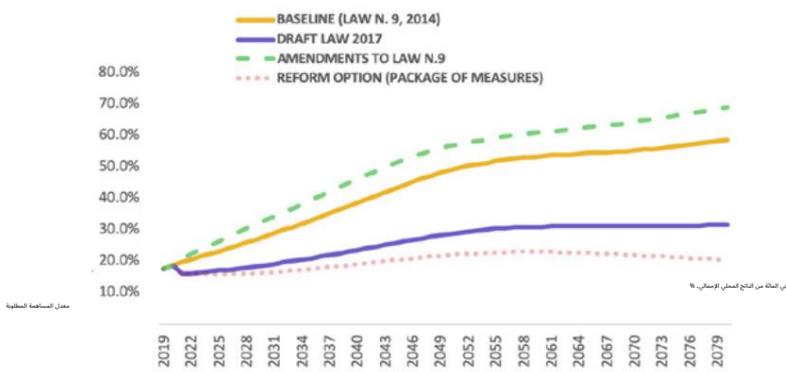
المصدر / توقعات PROST

وعلى نحو متصل، فإن المؤشر ذو الصلة الذي يقيس استدامة المعاش التقاعدي القائم على الاشتراكات هو معدل الاشتراك المطلوب للحفاظ على توازن النظام (لتحقيق مساواة الإيرادات من الاشتراكات مع المعاش التقاعدي المصروفات). وكما هو مبين في الشكل 108، فإن نسبة المساهمة المطلوبة، في ظل السيناريو الذي يتضمن التعديلات الحالية ستمثل بنهاية فترة المحاكاة أكثر من 60 بالمائة من الرواتب (سيكون الأمر غير واقعي في الأساس).

يعد دين المعاشات التقاعدية الضمني (IPD) مؤشراً مهماً آخر يجب مراعاته عند تقييم الوضع المالي لاستدامة نظام التقاعد. IPD هي القيمة الحالية للالتزامات الموعودة لنظام التقاعد. وهو يتوافق مع تكلفة تقدير جميع التزامات المعاشات التقاعدية المستحقة لنظام الدفع أولاً بأول حتى الآن، على افتراض أنها تم دفعها اليوم. يتضمن ذلك الالتزامات تجاه جميع الموظفين الذين هم بالفعل جزء من النظام (في الأساس، يقوم النظام بالفعل بتقديم وعود لهم أيضاً). IPD في ظل السيناريو حيث

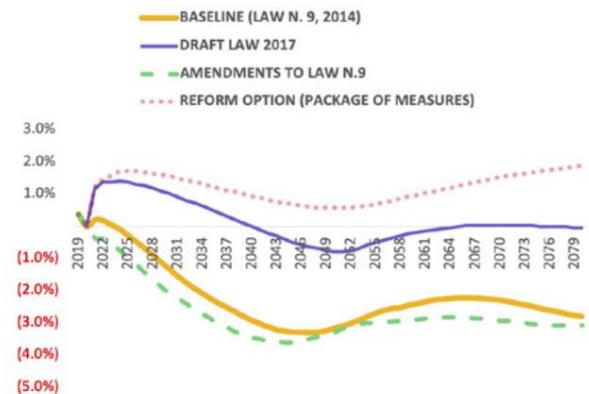
وتعتبر التعديلات الأخيرة هي الأعلى. ومن ناحية أخرى، إذا تم النظر في حزمة إصلاح مناسبة، فسيتم تقليل إعاقه النمو بشكل كبير، كما هو مبين في الشكل 109.

الشكل 108. معدل المساهمة المقدر المطلوب لتحقيق التوازن



المصدر / توقعات PROST

الشكل 109. ديون التقاعد الضمنية المتوقعة



ب. القضايا الاقتصادية: الإنصاف والكفاءة

تعتبر الاستدامة المالية جانباً هاماً في تصميم نظام التقاعد. لكن، فالجوانب الاقتصادية المتمثلة في العدالة والكفاءة والحوافز الجيدة، لا تقل أهمية عن ذلك، وينبغي إعطاؤها أهمية كبيرة. الاعتبارات عند تصميم نظام التقاعد. هناك جوانب عديدة لتصميم الحالي لنظام التقاعد العراقي والتي قد تؤدي إلى تعريض العدالة للخطر وتخلق حوافز سيئة.

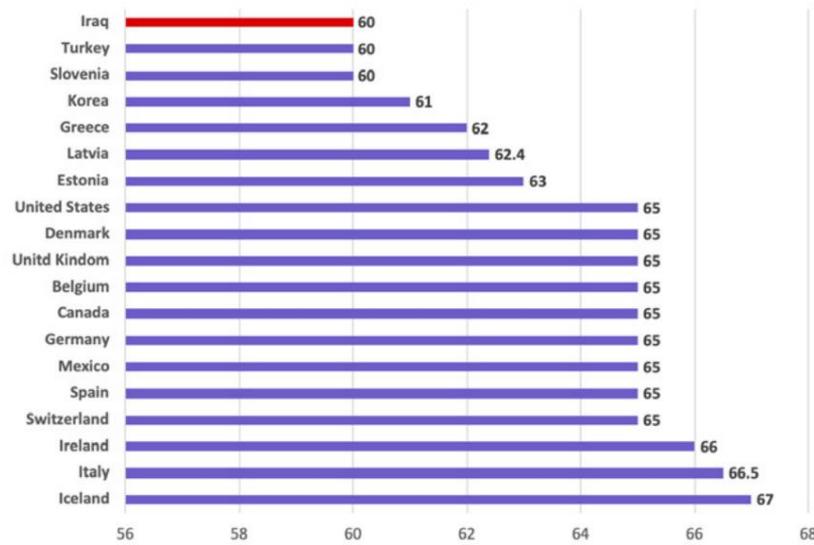
إن سهولة الوصول إلى سن التقاعد المنخفض يؤدي إلى خلق قدر كبير من عدم المساواة والحوافز السيئة. في النظام الحالي، لا يتم معاقبة التقاعد المبكر. علاوة على ذلك، ومع التعديلات الأخيرة، تم تخفيض سن التقاعد الطبيعي من 63 إلى 60. على الرغم من أن القصد كان إتاحة المجال للقطاع العام الجديد الأصغر سنًا.

وهذا يخلق المزيد من الالتزامات المالية لنظام التقاعد، فضلاً عن عدم المساواة بين الموظفين أولئك الذين يتقاعدون في وقت مبكر وأولئك الذين يتقاعدون في وقت لاحق (نظرًا لعدم وجود روابط مناسبة بين الاشتراكات والمكافآت). فوائدهم. ومع تزايد متوسط العمر المتوقع، ينبغي أن ترتفع سن التقاعد أيضاً.

وبينما يعمل العراق على تخفيض سن التقاعد، فإن بلداناً أخرى تتحرك في الاتجاه المعاكس من خلال زيادة عتبة هذا السن. ومن المهم أيضاً التمييز بين متوسط العمر المتوقع عند الولادة (نسبياً).

منخفض في العراق عند مقارنته بالدول الأخرى) ومتوسط العمر المتوقع في الأعمار الأكبر (والتي تكون أكثر تشابهاً مع بلدان أخرى). على الرغم من أن متوسط العمر المتوقع في العراق أقل من جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أن الفرق بين سن التقاعد الفعلي ومتوسط العمر المتوقع في هذا السن أعلى منه في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي أدت في الغالب إلى زيادة سن التقاعد بما يتماشى مع متوسط العمر المتوقع. في الوقت الحالي، لا يوجد في أي دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سن تقاعد أقل من 65 عامًا (الشكل 110) سوف يحتاج أكثر من نصف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى عمال اليوم لمواصلة العمل بعد سن 65 عامًا. في 14 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يبلغ سن التقاعد بالفعل 67 عامًا، أو على مراحل الزيادات مشرعة بالفعل أو بكامل تأخيرها. أيرلندا والمملكة المتحدة حالياً في منتصف الطريق زيادات تدريجية حتى سن 68 عامًا. هناك دولتان فقط لديهما سلم تصاعدي تلقائي لسن التقاعد مع التغييرات في العمر المتوقع. وفي الدنمارك وإيطاليا، سيتم ربط سن التقاعد بمتوسط العمر المتوقع، بدءاً من سن 67 عاماً ويعد النمط السائد في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استجابة واضحة للاتجاه القوي لشيوخة السكان. فالحياة الأطول تعني فوائدهم أقل، ما لم يعمل الناس لفترة أطول للتعويض.

الشكل 110. سن التقاعد القانوني في العراق وفي بلدان مختارة



المصدر/قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وبالإضافة إلى سن التقاعد القانوني المنخفض نسبياً، فإن النظام يشجع ضمناً على التقاعد المبكر. وبدعم نظام التقاعد في العراق التقاعد المبكر بدلاً من العمل حتى سن التقاعد الإلزامي. خفضت التعديلات الأخيرة للقانون رقم 9 لسنة 2014 الحد الأدنى لسن التقاعد من 50 عاماً إلى 45 عاماً. ومن المهم أن نكرر أن هذا الأمر يحتاج إلى التراجع. الممارسة الدولية الأكثر شيوعاً هي فرض قيود صارمة على التقاعد المبكر. تقييد العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستحقاقات في سن التقاعد الطبيعي فقط. وتمنع بعض البلدان التقاعد المبكر عن طريق معاقبة المتقاعدين وتخفيض استحقاقاته التقاعدية بشكل كبير. على سبيل المثال،

كندا لديها خصم بنسبة 7.2 في المائة من استحقاقات التقاعد، وفي أيسلندا لديها خصم بنسبة 7 في المائة سنوياً. في إسبانيا، ويختلف عامل التخفيض باختلاف العمر وتاريخ المساهمة، ويتراوح بين 6 بالمائة و 8 بالمائة، وفي فرنسا ويخفض المخطط التكميلي الرئيسي فوائده المتقاعدين المبكرين بنسبة تتراوح بين 4 و 7 في المائة. عدد آخر لدى البلدان شروط مساهمة صارمة للحصول على استحقاقات التقاعد المبكر غير المخفضة: في بلجيكا، على سبيل المثال، يتطلب التقاعد المبكر 40 عاماً من الاشتراكات قبل سن 62 عاماً أو 42 عاماً من الاشتراكات قبل ذلك سن 60. يمكن أن يكون التقاعد المبكر خياراً؛ إلا أنه ينبغي أن يقتصر على بعض المهن التي لديها نسبة عالية من مخاطر الحياة مثل رجال الإطفاء والشرطة وغيرهم من أفراد الأمن. القضاء على التقاعد المبكر أمر معقول

السياسة المالية والاقتصادية، إن السماح بالتقاعد المبكر يعني ضمناً أن الحكومة تقدم الدعم بشكل فعال الموظفين عن طريق دفع لهم مبلغاً كبيراً من المزايا مدى الحياة.

إن حساب المعاشات التقاعدية على أساس الأجر الأخير للفرد لا يؤدي إلا إلى خلق تفاوتات كبيرة لصالح أولئك الذين، بحلول نهاية حياتهم المهنية، يحصلون على أجور أعلى، مقابل أولئك الذين لديهم أجر ثابت خلال كامل حياتهم المهنية.

حياة مهنية، وفي جوهر الأمر، فإن الروابط بين المساهمات والمزايا تكون أعلى بالنسبة لأولئك الذين يعملون بأجر ثابت

(قاعدة الأجر للاشتراك تشبه إلى حد كبير قاعدة الأجر لحساب المعاشات التقاعدية)، في حين، من ناحية أخرى،

أولئك الذين يحصلون على أجور أعلى في نهاية حياتهم المهنية يأخذون من النظام بشكل غير عادل أكثر بكثير مما وضعوه. تشير بعض الأدلة إلى أن الأجور الأخيرة للعديد من العمال أعلى بكثير من بقية الأجور خلال حياتهم المهنية، وذلك على وجه التحديد "للتلاعب" بنظام التقاعد. والإجراء العادل هو احترام الروابط بين الاشتراكات والمزايا، ومن ثم النظر في نفس قاعدة الأجور للاشتراكات والمعاشات التقاعدية

الحسابات (التي يجب أن تغطي الحياة المهنية بأكملها حيث يساهم الفرد في الحياة المهنية بأكملها أيضاً).

في حين أن النظام في العراق يعتمد فقط على متوسط الراتب لآخر ثلاث سنوات، فإن الممارسات الدولية تحسب المعاشات التقاعدية باستخدام متوسط الدخل مدى الحياة. عندما يقتصر أساس حساب المعاش على أفضل (أعلى أجر) والسنوات الأخيرة في الحياة المهنية، فإن المزايا يمكن أن تكون غير عادلة ويمكن أن تفتح النظام ل

سوء المعاملة، مثل إدخال زيادة كبيرة في الأجور في نهاية الحياة المهنية قبل التقاعد مباشرة. ويؤدي هذا أيضاً إلى معاملة الموظفين ذوي المسارات الوظيفية المختلفة بشكل مختلف، بالإضافة إلى خلق فرق كبير

في استحقاقات التقاعد. على سبيل المثال، ضع في اعتبارك الحالة التي يحصل فيها الموظف على أجر ثابت يزيد عن دخله أو

حياتها المهنية، بينما من ناحية أخرى، يزداد الأجر مع تقدم العمر. وعندما يتم اعتبار الراتب مدى الحياة كأساس لحساب استحقاق المعاش يقل الفارق بين الحالتين. وفي الوقت نفسه، عندما

عند أخذ الراتب النهائي (متوسط 1-3 سنوات) في الاعتبار، ستكون النتيجة دفع معاش تقاعدي أعلى، في حالة الراتب

يزيد. إن استخدام متوسط الدخل على مدى الحياة لحساب المعاشات التقاعدية في العراق يتطلب إعادة تقييم رواتب الدخل في السنوات الأولى. عادة، يتم استخدام التضخم أو نمو الناتج المحلي

الإجمالي أو النمو في متوسط الدخل على مستوى الاقتصاد لتحديد

ضبط الرواتب خلال الفترة المستخدمة للحساب (والتي يمكن أن تكون مدى الحياة، 15، 10، أو 25 سنة، اعتماداً على

سياسة البلاد. سيؤدي خيار السياسة هذا إلى تحسين عدالة النظام، فضلاً عن ضمان المزيد من العدالة بشكل رئيسي للأشخاص الذين لديهم أنماط دفع وأنماط وظيفية مختلفة.

تشكل استحقاقات البقاء على قيد الحياة جزءاً كبيراً من نظام التقاعد، وبالتالي تنتج

عدم المساواة والحوافز السلبية. يضم نظام التقاعد القائم على الاشتراكات في العراق اليوم حوالي 174.000 مستفيد على قيد الحياة، وهو ما يمثل 36 بالمائة

من جميع المستفيدين؛ وتمثل معاشاتهم التقاعدية، في المتوسط، حوالي 54

في المائة من متوسط أجر المشتركين. يشمل المستفيدون المؤهلون من معاشات البقاء على قيد الحياة المعالين

الأرامل من أي عمر؛ الأرامل المعالين ذوات الإعاقة؛ الأبناء والإخوة المعالون الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً

(العمر 26 عاماً إذا كان طالباً، ولا يوجد حد أقصى إذا كان معاقاً)؛ البنات والأخوات غير المتزوجات؛ والإباء المعالين. فضلاً عن ذلك

نظراً لكونها غير مستدامة مالياً، فإن التصميم الحالي لمعاشات التقاعد على قيد الحياة يخلق أيضاً قدرًا كبيراً من الاهتمام

عدم المساواة والحوافز السلبية. فهو يميل إلى تبييط المشاركة في القوى العاملة، لا سيما بين الشباب والنساء، ويؤدي إلى عدم المساواة، في الغالب بين معالي الموظفين المشمولين ومعالي الموظفين

غير المشمولين بالتغطية.

هناك ثلاثة جوانب رئيسية تميز معاشات البقاء على قيد الحياة في العراق (وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام).

بقية العالم: (1) مجموعة واسعة من الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على هذه المعاشات التقاعدية، بما في ذلك غير المتزوجين/الأرامل/

البنات المطلقات والإباء والأخوات العازبات، وما إلى ذلك، بينما في بقية أنحاء العالم يحق فقط للأزواج والأطفال؛ (2) قواعد الاستحقاق (شروط التأهيل) - من بين أمور أخرى - لا يوجد حد أقصى لسن

معاشات الأرامل،

ولا توجد معايير لعدد السنوات التي يحتاجها الشخص للزواج، بينما يوجد في بقية أنحاء العالم المزيد من المعايير والقيود على استحقاق معاشات البقاء على قيد الحياة؛ (3) مستويات المنافع - في

العراق (و

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) عادة ما يحصل الناجون على 100 بالمائة من استحقاقات المتوفى. في معظم البلدان، المستوى هو

حوالي 50 بالمائة.

يدرس عدد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالياً إصلاح برامج البقاء على قيد الحياة.

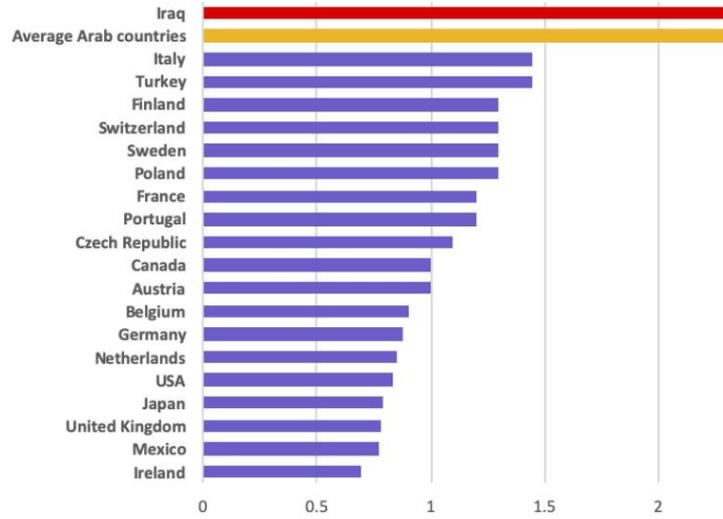
ومع ذلك، يجب تنفيذ هذه الإصلاحات بشكل تدريجي للغاية. وبالنظر إلى الثقافة والتقاليد المتعلقة بكيفية تنظيم الأسر لمئات السنين، ينبغي تصميم الإصلاحات وتنفيذها بأقصى قدر من العناية

وبطريقة شمولية. على سبيل المثال، نظراً للدور المهم الذي تلعبه النساء في الرعاية غير الرسمية

يمكن أخذها في الاعتبار للحصول على فوائد موازية للعمل في مجال الرعاية غير الرسمية. ويمكن أخذ ذلك في الاعتبار عند إعادة التصميم

وإذا أمكن، ينبغي تحديد معدل الاستحقاق عند مستوى أقل بكثير بحيث يكون لدى الأعضاء الذين يأملون في الحصول على معدل استبدال أعلى مصلحة في المساهمة بشكل أكبر في النظام وقضاء فترات أطول في العمالة المنتجة.

الشكل 111. معدلات الاستحقاق: المقارنات الدولية



المصدر / قاعدة بيانات معاشات التقاعد لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي

ومن ناحية أخرى، يفتقر نظام التقاعد في العراق إلى آلية مناسبة لتعديل المزايا تلقائياً وحماية دخل التقاعد من فقدان القوة الشرائية استجابة لتضخم الأسعار. دولي

وتكشف التجربة أن ربط رواتب المعاشات التقاعدية بالتضخم، جزئياً أو كلياً، يعد ممارسة جيدة للحماية القوة الشرائية لرواتب التقاعد والتعويض عن صدمات الأسعار. ولم يقدّم العراق بعد بتطبيق مثل هذه الآلية، التي تعتبر ذات أهمية بالغة ويمكن استبدالها بإدخال إصلاحات رئيسية لتحسين كفاءة الأنظمة (مما يجعلها أقل سخاء وأكثر إنصافاً على سبيل المثال).

وفي العراق، لا تخضع الرواتب التقاعدية لأية مقاييس، مما يعرض المتقاعدين لمخاطر ونقاط ضعف جسيمة في حالة تدهور القوة الشرائية، الناجم عن التضخم وارتفاع الأسعار.

وعندما يتم تعديل دفعات المعاشات التقاعدية بانتظام، فإن مستويات معيشة المتقاعدين تكون محمية ضد التضخم. يمكن أن تستمر دفعات المعاش التقاعدية للفرد لفترات طويلة قد تصل إلى 20 عاماً أو أكثر، وذلك حسب متوسط العمر المتوقع. يمكن أن تكون فترة الدفع أطول بكثير في حالة انخفاض سن التقاعد القانوني واستحقاقات الورثة، كما هو الحال في العراق. وحتى في البلدان ذات معدل التضخم المنخفض الذي يبلغ 2 في المائة، فإن القيمة الحقيقية

من المعاشات التقاعدية غير المعدلة تنخفض بنسبة الثلث على مدى تقاعد مدته 20 عاماً، ومعدل التضخم يبلغ 3.5 في المائة فقط يمكن أن يحوّل نصف القوة الشرائية للمعاش التقاعدية. ومن الممارسات الجيدة والعادلة عادة أن تتم فهرسة المعاشات التقاعدية بعد التقاعد بما يتماشى مع تضخم الأسعار. وبخلاف ذلك، فإن العدد الحقيقي للفوائد المتلقاة عبر

ستختلف فترة التقاعد بشكل تعسفي مع معدل التضخم السائد. المتقاعدون في فترات انخفاض التضخم سيكونون أفضل حالاً من أولئك الذين يواجهون ارتفاعاً أكبر في الأسعار. فهرسة أسعار المعاشات التقاعدية في الدفع هي الأكثر سياسة مشتركة، وتتبعها معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في بعض الأحيان، هناك فجوة زمنية كبيرة بين السياسة والممارسة. لقد كان تعديل المعاشات التقاعدية في الدفع مختلفاً إلى حد ما، من الناحية العملية، عما هو مقرر فيما يتعلق بالسياسة في العديد من البلدان. وقد قامت نحو 40 في المائة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إما بتجميد المزايا أو وضع حد لها لقد تم وضع حد أقصى لزيادات المزايا منذ عام 2010 ومع ذلك، فإن وضع تنظيم واضح وعادل هو الخطوة الأولى. وفي هذا الصدد، نحن ويمكن التطلع إلى قانون التأمينات الاجتماعية لعام 2017 الذي يربط المعاشات التقاعدية بالتضخم.

4.3 الاستنتاجات وتوصيات السياسة

وكما هو موضح في هذا الفصل، كان من المفترض أن يكون نظام التقاعد في العراق مستداماً ذاتياً من الناحية المالية؛ ومع ذلك، فإن الإيرادات من الاشتراكات لن تكون كافية قريباً لتغطية نفقات والتزامات المعاش التقاعدية فوائد. ما لم يتم النظر في تدابير الإصلاح المناسبة (بخلاف مشروع قانون التقاعد الحالي)، فإن النظام وسيتعين عليهم الاعتماد بشكل متزايد على الميزانية العامة، مما يؤدي إلى مزاحمة الموارد المخصصة لبرامج مهمة أخرى في العراق (مثل شبكات الأمان الاجتماعي، والصحة، والتعليم، وما إلى ذلك).

يقدم مخطط القطاع العام صيغ فوائده سخية للغاية. اليوم، متوسط الشيخوخة ويمثل المعاش التقاعدي 258% من متوسط أجر المشتركين. وفقاً للمحاكاة المالية، إذا وإذا استمر الوضع الراهن، خاصة مع التعديلات التي أدخلت مؤخراً في عام 2019، فمن المتوقع أن يواجه النظام عجزاً تمويلياً في عام 2022، أي خلال عامين فقط.

مشروع القانون (2017) قيد المناقشة حالياً في مجلس النواب يحتاج إلى مراجعة لأنه يحتوي على مساحة لتحسينات كبيرة. هناك طرق لا حصر لها تقريباً لدمج وإصلاح و/أو تصميم معاشات التقاعد نظام. إن خيار السياسة العامة الذي اعتبره العراقيون في الماضي هو الخيار الأفضل للسياق كان على العراق (والمدرج في مشروع القانون لعام 2017) تنفيذ التكامل الكامل والسريع لكلا المخططين الحاليين، 165 مواصلة إصلاح النظام الجديد المتكامل القائم على مبادئ أفضل الممارسات الدولية، وتوسيع التغطية من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك تنفيذ الحد الأدنى الشامل للمعاشات التقاعدية. 166 ويوصى بمراجعة العديد من هذه الجوانب.

من أجل التأكد من أن نظام التقاعد مستدام، يجب أن تكون معايير التصميم كذلك الانحياز. وبعبارة أخرى، إذا كان الهدف هو جعل نظام المعاشات التقاعدية PAYG مستداماً وممولاً ذاتياً (وغير رجعي)، فإن الروابط بين مختلف معايير تصميم نظام المعاشات التقاعدية ستحتاج إلى أن تحترم. بشكل أساسي، لجعل قاعدة بيانات PAYG مستدامة مالياً، يمكن لوضعي السياسات اختيار اثنين فقط من الخيارات ثلاثة معايير رئيسية: معدل المساهمة، ومستوى المعاشات التقاعدية النسبية، وسن التقاعد. بمجرد تعيين معلمتين، يتم تحديد المعلمة الثالثة داخلياً. وفي نهاية المطاف، ليست التغييرات الديموغرافية هي السبب الوحيد لعدم استدامة نظام التقاعد، ولكن التحولات بين الأجيال أصبحت أقل قدرة على التمويل بشكل متزايد. الفجوة في نظام التقاعد العراقي، حيث أن المعايير غير متسقة مع الرصيد طويل الأجل. ومن أجل ضمان استدامة النظام، يلزم دعم النمذجة الاكتوارية.

هناك طرق لا حصر لها تقريباً لإصلاح وتكامل أنظمة التقاعد في العراق، ولكن أكثرها والشئ ذو الصلة هو فهم آثار تدابير التقاعد المختلفة. إن صناع القرار في العراق سيفعلون ذلك ضرورة اختيار الخيار الأنسب لسياق العراق، والأخذ بعين الاعتبار مختلف الأمور المالية والاقتصادية والعسكرية الآثار الاجتماعية لحزمة الإصلاح المختارة. هناك تنوع كبير في حزم الإصلاح المحتملة، مع العديد من المجموعات الممكنة من التدابير المختلفة ووتيرة الإصلاحات (المطبقة بسرعة أو تدريجياً)، ولا يوجد يوجد حل أمثل واحد. هناك العديد من المقايضات التي يجب أخذها في الاعتبار. ومع ذلك، هناك أيضاً تدابير معينة من الواضح أن هذه أفضل الممارسات لنوع التصميم PAYG-DB. تعمل هذه التدابير على تعظيم الروابط بين المساهمات والفوائد وتجعل النظام أكثر استدامة وإنصافاً وعدلاً. بغض النظر عن ذلك

يتم اختيار مجموعة من التدابير، وتعتبر التدابير دائماً أفضل الممارسات: (i) استخدام القيمة أجور الحياة المهنية لحساب المعاشات التقاعدية، بدلاً من استخدام الأجور الأخيرة فقط؛ (2) فهرسة المعاشات التقاعدية تلقائياً والتضخم من أجل الحفاظ على القوة الشرائية للمستفيدين؛ (ثالثاً) زيادة سن التقاعد في الخط مع زيادة متوسط العمر المتوقع. و(4) معاقبة التقاعد المبكر بعامل تخفيض (العامل العادل الاكتواري). ولا بد أيضاً من النظر إلى حزم الإصلاح باعتبارها جزءاً من استراتيجية متكاملة لا تقتصر على الشؤون المالية فحسب مع الأخذ بعين الاعتبار كافة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية.

كما يوصى بشدة بتنفيذ آلية تمويل واضحة وشفافة. هذا ممكن تشمل: (1) معاشات التقاعد الاجتماعية (التي سيتم تمويلها من خلال الموازنة العامة)؛ (2) معاشات التقاعد القديمة (الممولة حالياً من خلال الموازنة العامة، ولكن مع الإلغاء التدريجي)؛ (3) الحقوق المتراكمة عن مدة الخدمة قبل عام 2006 (من الأفضل أن يتم تمويلها أيضاً من خلال الميزانية العامة، نظراً لعدم وجود أي مساهمات قبل عام 2006، ويتم أيضاً التخلص التدريجي منها)؛ و(4) توسيع نطاق تغطية القوى العاملة النشطة (بما في ذلك العمالة البديلة). وآليات مبتكرة في الغالب للعاملين لحسابهم الخاص، من خلال نظام متكامل ومُصلح بعد عام 2006 (إصلاحات حدودية. وربما إصلاحات أخرى مثل تضمين آليات الادخار لأصحاب المخالفات يجب ضمان الدخل، من أجل ضمان وجود نظام ممول ذاتياً لا يمكن الاعتماد عليه أو يمكن الاعتماد عليه إلى الحد الأدنى على الموازنة العامة). سوف تحتاج الشروط المؤهلة وصيغ المزايا الخاصة بالمخطط إلى المراجعة تم تعديلها من خلال وحدة تحليل السياسات والاكتوارية في البنك الوطني لضمان الاستدامة المالية، أو، على أقل تقدير، أن يكون لديك فهم واضح للاحتياجات المالية المستقبلية المطلوبة للحفاظ على مثل هذا المخطط.

165. والنظر إلى أن النظام الذي يغطي موظفي القطاع الخاص (PSSD) لا يغطي سوى جزء صغير جداً من القوى العاملة، وأن ولا تحترم حقوق هؤلاء الأشخاص (لا تعتمد المعاشات التقاعدية على صيغة المزايا التي يحددها القانون، ولكنها تُدفع عملياً كمنبع ثابت)، لا ينبغي أن يكون التكامل ممارسة معقدة.

166. على الرغم من أنه لم يكن هناك أي اتفاق بشأن الاستراتيجية العامة، إلا أنه لا بد من مناقشة التفاصيل والاتفاق عليها من أجل التوصل إلى استراتيجية مناسبة وملائمة. التنفيذ الكامل لهذه الاستراتيجية. ومن أجل مناقشة هذه التفاصيل والاتفاق عليها، يوصى بإنشاء لجنة سياسية وافية.

وينبغي لوضع السياسات أن يفكروا في توسيع نطاق تغطية القوى العاملة النشطة. العاملون في القطاع غير الرسمي القطاع غير محمي إلى حد كبير. العاملون لحسابهم الخاص وأولئك الذين لديهم عمل مرن هم الأكثر عرضة للخطر بشكل خاص ويجب أن يشملها نظام التقاعد. ولذلك، يتعين على صناع السياسات أن يستكشفوا مزايا النهج المتعدد الركائز الذي يجمع بين معاشات التقاعد الأساسية وشكل من أشكال مدخرات التقاعد، بالإضافة إلى النوع الحالي من تصميم النظام. ويمكن وضع الحوافز وآليات الإنفاذ لتوسيع التغطية بمجرد اكتمال المخطط الجديد المتكامل والمُصلح. الخصائص المميزة للعمالة العراقية

يجب تقييم القوة من أجل تحديد الآليات البديلة المحتملة (المبتكرة عادة) لها تغطية مجموعات دخل محددة مثل العاملين لحسابهم الخاص، و/أو ذوي الدخل المنخفض، و/أو الموظفين غير الرسميين، وهم، عادة، المجموعات التي ليس من السهل تغطيتها باستخدام نظام التقاعد التقليدي المرتبط بالدخل الاشتراكي.

وينبغي لوضع السياسات أيضاً أن ينظروا في توسيع نطاق التغطية للمستفيدين. أولئك الذين تزيد أعمارهم عن 63 عاماً الذين لا يحصلون على أي نوع من المعاشات التقاعدية لأنهم غير مؤهلين للحصول على نوع من المعاشات التقاعدية، يمكنهم الحصول على معاش اجتماعي مستهدف (والذي سيمثل الحد الأدنى للمعاش) من الميزانية العامة. ويمكن النظر في الحد الأدنى الشامل للمعاش الاجتماعي من أجل ضمان التغطية السهلة لجميع السكان المسنين في البلاد.

ويجب تقييم خارطة الطريق وحزمة الإصلاحات الشاملة بشكل جيد من حيث تأثيرها على مختلف الأطراف الأجيال، وسوق العمل، والوضع الاقتصادي الكلي والمالي العام في العراق. أكثر من 50 بالمائة منها يتم تصنيف المستفيدين من المعاشات التقاعدية في الواقع على أنهم من الشباب، حيث يحفز النظام على التقاعد المبكر وعروض التقاعد معاشات البقاء على قيد الحياة السخية. وستظل هناك حاجة إلى تفاصيل عديدة ومناقشات فنية وسياسية موسعة من أجل المضي قدماً في التصميم والتنفيذ الكاملين لاستراتيجية وطنية لدعم دخل كبار السن في العراق.

ستحتاج عملية الإصلاح التي تعمل بشكل جيد إلى مواجهة تحديات الاقتصاد السياسي للإصلاحات بالإضافة إلى تطوير حلول فنية سليمة. كما هو موصى به أعلاه، ينبغي لوضع السياسات في العراق أن يفكروا في إدخال خيارات مثل معاشات التقاعد الاجتماعية و/أو حسابات التوفير، إلى جانب الإصلاحات البارامترية، للتعويض عن الفوائد الأقل من خطط الدفع (بعد الإصلاح). ستحتاج الحكومة أيضاً إلى إدراك ذلك

وأنه حتى الإصلاحات المعيارية البسيطة لمعاشات التقاعد يمكن أن تولد مقاومة قوية.

الملحق الأول - محددات نظام التأمينات الاجتماعية وفق السيناريوهات الأربعة

	قانون 9/2014	القانون المعدل 9/2014	مشروع قانون 2017	حزمة الإصلاحات (مقترح 2020)
تصميم المخططات	المنفعة المحددة، PAYG		منافع محددة	
التمويل				
للمعاشات التقاعدية				
المجموع	25.0%	25.0%	20.0%	25.0%
إجمالي المساهمة الأسعار من الموظفين وأصحاب العمل:	25.0%	25.0%	20.0%	25.0%
(كنسبة مئوية من الأجر المغطى)			7.0%	
من الموظفين	10.0%	10.0%	25% (13% من أصحاب العمل العاملين في مجال النفط والمواد الهيدروكربونية الأخرى)	
من صاحب العمل	15.0%	15.0%		15.0%

دواعي الإستعمال

	تمويل نظام الضمان الاجتماعي (القطر) (2019)			
	قانون 9/2014			
جدارة -أهلية الشروط و فوائد للمعاشات التقاعدية	المنفعة المحددة، PAYG		منافع محددة	
سن التقاعد و/أو الشروط المؤهلة	50(السن الإلزامي 63)	50(السن الإلزامي 63)	50(السن الإلزامي 63)	63 وتدرجياً زيادة إلى 65 بنسبة 2030
مدة الخدمة المطلوبة لأسعار الممثلين الأساسية	15	15	25	
قواعد في وقت مبكر التقاعد				الإفراج المبكر للمعاشات التقاعدية (دون عقوبة) الإبقاء والنساء اللاتي يرغبن الأطفال يمكنهن التقاعد مبكراً (دون عقوبة) تخفيضات عادلة للعوامل الاكتوارية الإناث تلبية شروط معينة)
قواعد للتأخير التقاعد				التأجيل الإجباري أو طوعي من التقاعد (بما لا يقل عن 65 عامًا) (الإعفاءات؟)
ما بعد التقاعد الفهرسة	غير محدد في القانون		مؤشرة للتضخم السنوي	مؤشرة للتضخم السنوي
معاشات التاجين و معاشات العجز (كنسبة مئوية من معاش الشيخوخة)	80% للتاجي الواحد 90% منهم تاجون	80% للتاجي الواحد 90% منهم تاجون	مؤشرة للتضخم السنوي 65% للتاجي الواحد 75% لاثنتين من التاجين	مؤشرة للتضخم السنوي 65% للتاجي الواحد 75% لاثنتين من التاجين 85% ثلاثة فأكثر التاجين
تحديد المنفعة: معدل الاستبدال الأساسي	37.5%	37.5%	50%	تنخفض تدريجياً بحلول عام 2030 إلى 30%
تدرجي معدل الإحلال	2.5%	2.5%	2.5% (2.5%) لسنوات الخدمة أمام القانون سارية المفعول- 1.5% وغيرها من شروط التقاعد)	تنخفض تدريجياً إلى 2%
الحد الأقصى للاستبدال معدل	100%	100%		
عدد الاخير سنوات لقاعدة الأجر عملية حسابية	3	3	80%	100% تدرجياً زيادة إلى الحياة المهنية بأكملها (40 عامًا) بحلول 2035
الحد الأدنى للمعاش		500,000 دينار عراقي	400,000 دينار عراقي	50% من الحد الأدنى للأجور

الملحق - 2 المعايير التفصيلية وقواعد نظام التقاعد العام الحالي في العراق

المعلمة/القاعدة	وصف
المتقاعدين	<p>المتقاعدين المدنيين</p> <p>المتقاعدين العسكريين</p> <p>السياسيون: رؤساء الجمهورية، رؤساء البرلمانات، رؤساء الوزراء، نواب البرلمان</p>
قواعد التقاعد والأهلية	<p>يمكن للموظف أن يصبح متقاعداً في الحالات التالية:</p> <p>-بلغ 60 سنة (حسب التعديل الأخير للقانون رقم 9 لسنة 2014 الصادر في 2019 بغض النظر من عدد سنوات الخدمة</p> <p>-إذا قررت لجنة طبية أن المستفيد غير قادر على العمل</p> <p>-بدرج تحت الاستثناءات التالية: أساتذة الجامعات والأساتذة المشاركين، الأطباء المختصون، القضاة ومستشارو مجلس الدولة والطيارون الجويون</p> <p>-أن يكون من المهن المستثناة بقرارات مجلس الوزراء</p> <p>-يمكن تمديد سن التقاعد لمهن محددة ليست شائعة أو في حالات نادرة وجدت، أو في الحالات التي تكون فيها خدمات المستفيدين في حاجة ماسة إليها.</p> <p>-عند الاستقالة (أو الإقالة):</p> <p>1. لا يتم صرف الراتب التقاعدي إلا بعد بلوغ المستفيد 45 سنة وأكمل 15 سنة خدمة (الحاقاً لتعديل 2019 على القانون رقم 9، كان السن 50 سنة و 02 سنة خدمة).</p> <p>الأئمة (متزوجة، أرملة، أو مطلقة) الحاضنة لأطفالها المعالين:</p> <p>• لديه 15 عاماً من الخدمة</p> <p>• لديها ثلاثة أطفال على الأقل ولا يزيد عمر أي منهم عن 15 سنة. • تتفرغ لتربية أطفالها</p> <p>-موظفو الوكالات المستقلة الذين يبلغون عن خسائر مالية لمدة ثلاث سنوات متتالية، في حال كان عمرهم 15 عاماً ولم يستوفوا شرط السن بعد.</p> <p>-يعاني من مرض مزمن ولا يتمكن من استئناف العمل مهما كان عمره وسنوات الخدمة: ويعتبر المستفيد كأن لديه 15 سنة خدمة.</p> <p>-في حالة حوادث العمل التي تؤدي إلى الإعاقة:</p> <p>•بنسبة عجز 65% فأكثر: في حال كان المستفيد أقل من 15 سنة الخدمات، يتم معاملته كما لو كان لديه 15 عاماً من الخدمة</p> <p>•في حال كانت نسبة العجز 100% يضاف 35% من الأجر الأخير إلى الراتب التقاعدي للمستفيد</p> <p>•في حال كانت نسبة العجز بين 65% و 100% بالمائة يحصل المستفيد 35%X (نسبة العجز) من آخر أجر يضاف إلى الراتب التقاعدي</p> <p>•موت</p>
الاشتراكات وسنوات الخدمة	<p>-خصم شهري 25% من الراتب الشهري:</p> <p>• 10% يدفعها الموظف</p> <p>• 15% تدفع من قبل الخزينة</p> <p>-سنوات الخدمة المشمولة في حساب الراتب التقاعدي تشمل ما يلي:</p> <p>•سنوات الخدمة الفعلية •السنوات التي لم يكن المستفيد عنها في الخدمة الفعلية ولكن تم سداد الاشتراكات عنها</p> <p>•سنوات من التعليم والتدريب للقوات العسكرية والأمنية</p> <p>•مدة العقود للأفراد المتقاعدين مؤقتاً</p> <p>•مدة تمتد إلى ما بعد سن التقاعد. •بالنسبة لمهن محددة مثل المحامين والصحفيين والمزارعين، يتم تحديد حدود الخدمة من قبل القوانين ذات الصلة المنظمة لهذه المهن.</p> <p>-في حالة انتقال الموظف من القطاع العام إلى القطاع الخاص:</p> <p>•يتم احتساب سنوات الخدمة التي قضاها المستفيد في القطاع العام في PSSD ويتم تحويل المساهمات المتراكمة التي دفعها المستفيد وفقاً لذلك إلى PSSD.</p> <p>-في حالة انتقال الموظف من القطاع الخاص إلى القطاع العام:</p> <p>•يتم احتساب سنوات الخدمة التي قضاها في القطاع الخاص في إطار الحماية الاجتماعية. نقل PSSD الاشتراكات المتراكمة التي يدفعها المستفيد لصندوق الحماية الاجتماعية. يتم حسم الفارق في الاشتراكات من قبل المستفيد (حيث أن نسبة المساهمة تختلف بين النظامين). سنوات الخدمة في</p>

	<p>ألا يتجاوز عدد السنوات التي يقضيها القطاع الخاص في القطاع العام.</p> <p>-لا يدخل في سنوات الخدمة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أي فترة لم يتم دفع اشتراكات المعاشات التقاعدية عنها • الإجازات غير مدفوعة الأجر • أي فترات قضاها في السجن / قيد الاعتقال • أي سنوات قضاها في الخدمة قبل بلوغه سن 18 عاماً • أي سنوات قضاها بعد بلوغ سن التقاعد القانوني
<p>فائدة المعاش التقاعدي العمليات الحسابية</p>	<p>-يستحق الراتب التقاعدي كل موظف أكمل 15 سنة خدمة:</p> <p>• يتم صرف المعاش عند بلوغ المستفيد سن 45 سنة (كان حسب تعديل 2019 50 سنة).</p> <p>• يتم احتساب المعاش على سنوات الخدمة الفعلية وليس على مدة التجسير لبلوغ الخمسين</p> <p>• الاستثناء يشمل الاستشهاد والوفاة والمتقاعدين لأسباب صحية</p> <p>- يتم احتساب الراتب التقاعدي على النحو التالي</p> <p>• متوسط الراتب × عدد سنوات الخدمة 2.5 × بالمائة = عدد سنوات الخدمة = عدد أشهر الخدمة / 12</p> <p>• متوسط الراتب هو متوسط الراتب المدفوع خلال الـ 36 شهراً الماضية</p> <p>• يتم احتساب المعاش على سنوات الخدمة الفعلية وليس على مدة التجسير لبلوغ الخمسين</p> <p>-الاستثناءات تشمل الاستشهاد والوفاة والمتقاعدين لأسباب صحية</p> <p>- الحد الأدنى للمعاش هو 400.000 دينار عراقي (شامل المزايا)</p> <p>- للمتقاعدين الذين بلغوا سن التقاعد، أولئك الذين يتقاعدون لأسباب صحية، أو أولئك الذين لديهم 2 أو أكثر المعالون المعالون، تم تحديد الحد الأدنى للمعاش بـ 460.000 دينار عراقي.</p> <p>- ألا يزيد الراتب التقاعدي عن آخر أجر حصل عليه المستفيد.</p> <p>- في حالة وصول المستفيد إلى سن التقاعد ولم يتراكم عليه عدد سنوات الخدمة الكافية:</p> <p>• بالنسبة لأولئك الذين تتراوح سنوات الخدمة بين 10 و 15 سنة، يمكن للمستفيدين الحصول على مبلغ مقطوع قدره 150.000 دينار عراقي لمدة 10 سنوات على الأقل من الخدمة، و 200.000 دينار عراقي لمدة 11 سنة على الأقل من الخدمة، و 50.000 دينار عراقي لمدة 12 سنة على الأقل من الخدمة، و 300.000 دينار عراقي لمدة 13 سنة على الأقل من الخدمة، و 350.000 دينار عراقي لمدة 14 سنة على الأقل من الخدمة.</p> <p>- في حالة الوفاة:</p> <p>• في حالة مدة خدمة الموظف 15 سنة فأكثر، يتم احتساب المعاش وصرفه اعتباراً من تاريخه الوفاة ولو لم يبلغ المستفيد المتوفى سن الخمسين.</p> <p>- للموظفين الذين تزيد مدة استحقاقهم عن 25 سنة:</p> <p>• بالإضافة إلى الراتب التقاعدي، يمكن للموظفين الحصول على مبلغ مقطوع (كمكافأة).</p> <p>يعادل: آخر أجر (بما في ذلك المزايا) × 12 ×</p> <p>- للجيش العراقي (النظام القديم):</p> <p>• يتم احتساب الرواتب التقاعدية لمن لديه خدمة لا تقل عن 15 سنة.</p> <p>- لا يجوز للمتقاعد الجمع بين راتبين تقاعديين بناء على اختلاف القوانين.</p> <p>- الموظفون الذين تقل مدة خدمتهم عن 15 سنة:</p> <p>• يمكن الحصول على مبلغ مقطوع يحسب على النحو التالي: الراتب الأخير × 2 × سنوات الخدمة (يعتبر جزء من السنة كسنة واحدة)</p> <p>لكبار المسؤولين (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس الوزراء، البرلمان، أعضاء المجلس الوطني والأمناء العامون في الوزارات وغيرهم، يحسب الراتب التقاعدي على النحو التالي:</p> <p>• 25% من الراتب الأخير +</p> <p>• 5.2% آخر أجر ومزايا * سنوات الخدمة (يجب ألا تتجاوز 80% من آخر أجر ومزايا)</p> <p>فوائد</p>

إعادة تعيين المتقاعد	<p>-في حالة إعادة تعيين الموظف المتقاعد وحصل على مبلغ مقطوع عند تقاعده:</p> <p>* يجب على الموظف تسديد المبالغ المقطوعة التي تم دفعها سابقاً. * تعتبر السنوات التي تم دفع المبلغ الإجمالي عنها بمثابة فترة استحقاق لحساب المعاش المستقبلي.</p> <p>* يجب على الموظف تسوية أي فروق في الاشتراكات (على أساس مستوى الأجر عند إعادة التعيين).</p> <p>-في حال إعادة تعيين الموظف المتقاعد وكان له راتب تقاعدي</p> <p>* يبدأ الموظف المعاد تعيينه باستلام الراتب/التعويض عن الخدمات ويتوقف صرف الراتب التقاعدي. * لا يجوز الجمع بين الراتب التقاعدي وأي دفعة أخرى. * يجوز للموظف الاختيار بين الاثنين (المعاش أو التعويض).</p> <p>-يمكن للمتقاعدين المعاد تعيينهم تجميع فترات تقاعد إضافية إلى سنوات خدمتهم قبل تقاعدهم لأول مرة</p> <p>-ألا يقل الراتب التقاعدي بعد إعادة التعيين عن الراتب التقاعدي الذي حصل عليه قبل إعادة التعيين:</p>
فوائد الناجين	<p>-في حالة وفاة الموظف تحدد مدة الاستحقاق بـ 15 سنة حتى لو كانت سنوات الخدمة الفعلية أقل بكثير من هذا الرقم. السنوات المضافة معفاة من الاشتراكات.</p> <p>-في حالة وفاة الموظف (أثناء الخدمة) يحق لورثته الحصول على الحد الأدنى للمعاش.</p> <p>-الناجون هم:</p> <p>* الزوج أو الزوجات</p> <p>* الابن</p> <p>* الأم</p> <p>* أب</p> <p>* الأخ أو الأخت في حالة كان المستفيد أعزب ووالديه متوفيان</p> <p>-ألا يكون المتوفى من المستفيدين الحاليين من أي مزايا تقاعدية أخرى، وألا يكون له مصادر دخل أخرى في القطاع الخاص، وذلك وفقاً للضوابط التالية:</p> <p>* الابن أو الأخ حتى يبلغ 18 عاماً، أو 22 عاماً إذا كان لا يزال في المرحلة الثانوية، أو 26 عاماً إذا كان يتابع التعليم الجامعي</p> <p>* الابنة أو الأخت في حال كانت عازبة أو ليس لها نفقة أخرى * الزوجة ما دامت عزباء * الزوج أو الأب في حالة الإعاقة بما في ذلك من بلغ سن 163 لأبناء بغض النظر عن العمر في حالة الإعاقة</p> <p>-عند وفاة المستفيد يتم توزيع الراتب التقاعدي على النحو التالي:</p> <p>80% في حالة ناچ واحد * 90% في حالة وجود ناجين * 100% في حالة ثلاثة ناجين أو أكثر</p> <p>-في حال كان للخلف معاش تقاعدي، يمكنه الاختيار بين الاحتفاظ بمستحقته الخاص أو استبداله بالمعاش التقاعدي (أيهما أعلى).</p> <p>* لا يمكن للناجين على قيد الحياة الجمع بين أكثر من استحقاق تقاعدي واحد.</p>
توفير مالي	<p>-الموازنة العامة تغطي:</p> <p>* المزايا التقاعدية للمتقاعدين قبل 1/1/2006</p> <p>* مكافأة نهاية الخدمة</p> <p>* أي مزايا تقاعدية أخرى لا تخضع للقانون رقم 9/2014</p> <p>-صندوق الحماية الاجتماعية يغطي:</p> <p>* المزايا التقاعدية لمن تقاعدوا بعد 1/1/2006</p> <p>* المبالغ المقطوعة وبدلات العجز</p>

